للعلّامة:

أبو الفضائل أحمد بن علي بن مسعود حسام الدين

مع حاشية:

الحكيم الفاضل:

الحاج محمد عبيد الله الأيوبي أبي الفضل القندهاري

اعتنى به وصحّحه

الشيخ أحمد عزو عناية علي محمد مصطفى

دار إحياء التراث العربي

مراح الارواح

كاتب:

احمد بن علي بن مسعود حسام الدين

نشرت في الطباعة:

دار احياء التراث العربي

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

مراح الأرواح

اشارة

سرشناسه : ابن مسعود، احمدبن علي، - 700 ق.

عنوان و نام پديدآور : مراح الأرواح / للعلّامة أبوالفضائل أحمد بن علي بن مسعود حُسام الدين؛ مع حاشية الحكيم الفاضل الحاج محمد عبيدالله الأيوبي أبي الفضل الكندهاري؛ اعتني به و صحّحه الشيخ أحمد عزو عناية، علي محمد مصطفي

مشخصات نشر : بيروت : دار إحياء التراث العربي، 1430ه = 2009م = 1387

مشخصات ظاهري : 294 صفحه

موضوع : زبان عربي -- صرف

شناسه افزوده : عناية، أحمد عزو

شناسه افزوده : مصطفي، علي محمد

توضيح : «مراح الأرواح» اثر عربي احمد بن علي بن مسعود حسام الدين معروف به ابن السقا (متوفاي 700 ق)، با حاشيه اي از حاج محمد عبيدالله الايوبي ابي الفضل كندهاري در علم صرف مي باشد.كتاب حاضر، مدت ها از متوني بوده كه طلاب علوم ديني آن را در علم صرف مي خوانده اند.

كتاب با مقدمه اي از محقق در معرفي شخصيت و شرح حال مولف آغاز و مطالب در هفت باب تنظيم شده است. دسته بندي ابواب كتاب بر اساس دسته بندي حروف علّه است. قسمت عمده كتاب را تعليقات و شرح آن در برگرفته است، بدين صورت كه متن اصلي كتاب در بالاي صفحه و شرح و تعليق آن در زير متن اصلي به همراه ذكر شماره، آمده است.

باب اول پيرامون افعال صحيح است كه نسبت به ماضي، مستقبل، اسم فاعل، اسم مفعول، اسم مكان و زمان، اسم آلت و فعل صحيح توضيحاتي داده شده است. ابواب كتاب به ترتيب درباره صحيح، مضاعف، مهموز، مثال، اجوف، ناقص و لفيف مي باشد.در اين شرح يا تعليقه، به تجزيه و تركيب عبارات ابن سقا پرداخته شده و منظور وي از عبارات روشن شده است. در قسمت عمده اي از پاورقي ها نيز، علل تقدم و تاخر برخي از مطالب ابن سقا، توسط محقق كتاب ذكر شده است.

ص: 1

اشارة

مقدمة التحقيق

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين ، الحمد لله الذي علم القرآن ، وخلق الإنسان ، وعلمه البيان.

والصلاة والسّلام علي سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم أفصح الخلق لسانا ، وأبلغهم بيانا.

ورضي الله عن صحابته الكرام مصابيح الهدي ، وعن من تبعهم بإحسان وإيمان إلي يوم الدين.

وبعد :

فقد قيل : بأن الصرف أمّ العلوم ، والنحو أبوها ، فكان لزاما علي المسلمين العناية بعلم اللغة عامة وعلم الصرف خاصة ، ليتوصلوا بذلك إلي فهم أدق لكتاب الله عزوجل وسنة نبيه صلي الله عليه وسلم ، وقد ترك علماء الأمة ذخرا جليلا من كتب اللغة ، إلا أن بعضها ما يزال مخطوطا ، مودعا في خزائن المكتبات ، وبعضها الآخر مطبوعا بغير خدمة علمية من ضبط وتصحيح وتخريج.

ومن بين هذا الكم الهائل من ميراث الأمة المختصر الوجيز المشهور المسمي ب (مراح الأرواح) للعلامة أحمد بن علي بن مسعود أبو الفضائل ، حسام الدين رحمه الله تعالي.

ترجمة مؤلف المراح

لم نعثر علي ترجمة مطولة لهذا العلم ، وجلّ من عرّف به ذكر اسمه وأنه صاحب مراح الأرواح.

فهو أحمد بن علي بن مسعود أبو الفضائل ، حسام الدين ، مصنف المراح في التصريف ، مختصر وجيز مشهور بأيدي الناس.

قال السيوطي في بغية الوعاة : لم أقف له علي ترجمة.

وقال الزركلي في الأعلام : مصنف مراح الارواح ، وهو رسالة متداولة في علم الصرف ، ليست لصاحبها ترجمة معروفة ، كما قال السيوطي في البغية ، شرحها البدر العيني ، حوالي سنة (781 ه) ، ومن هذا قدرت وفاته تخمينا ب : (700 ه).

أما كتابه مراح الأرواح في التصريف ، فقد قال عنه حاجي خليفة في كشف الظنون :

هو مختصر نافع متداول شرحه :

- المولي أحمد المعروف بديكقوز ، وهو شرح مفيد معتبر.

- وتاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الشافعي ، سماه فتح الفتاح في شرح المراح.

- وعبد الرحيم بن خليل الرومي ، وهو شرح مختصر من شرح ديكقوز.

- والمولي حسن باشا بن علاء الدين الأسود ، وهو شرح متوسط بين الإيجاز والإطناب ، حاو للفوائد.

- وقره سنان.

- والمولي مصطفي بن شعبان ، المعروف بسروري ، المتوفّي سنة (969 ه).

- وللمولي مصنفك شرح كبير ، وهو في خزانة كتب أبي الفتح في جامعه.

- وشرح المراح لابن هلال.

- ومن شروحه الفلاح ، قيل : هو لابن كمال.

- وله ترجمة بالتركي مسماة ب : ريحان الأرواح.

- وشرحه العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي ، المتوفي سنة (855 ه) ، سماه : ملاح الأرواح ، وهو أول تصانيفه ، صنفه وله من العمر تسع عشرة سنة.

- ومن شروحه : رواح الأرواح ، لصاحب الضمائر ، ولعله قره سنان ، وهو المولي سنان الدين يوسف ، المشتهر بقره سنان ، من علماء الدولة العثمانية الفاتحية.

مراجع ترجمته :

1 - بغية الوعاة للسيوطي 1 / 347 (665).

2 - كشف الظنون لحاجي خليفة 2 / 1651

3 - الأعلام للزركلي 1 / 175.

4 - أسماء الكتب لعبد اللطيف زاده ص 269.

5 - أبجد العلوم للقنوجي 2 / 348 ، 3 / 37.

6 - اكتفاء القنوع لإدوارد فنديك ص 310.

***

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قال (1)

ص: 9

1- قوله (قال ... إلخ) وإنما بدأ بصيغة الماضي الغائب دون المتكلم والمضارع مع أن قول المصنف رحمه الله وقت تأليف الكتاب لا في الزمان الماضي للتنبيه علي التحقق ودفع الكبر عن نفسه ولأن من دأب بعض المصنفين رحمه الله تعالي أن يكتب الكتاب أولا بطريق الحاشية ثم يركب الخطبة به فتسمي حينئذ خطبة إلحاقيّة فناسب الماضي علي هذا الاعتبار ، أو لأنه أورد لفظ الماضي نظرا إلي تصور ما في هذا المختصر من المسائل أولا من الابتداء بتأليفه فافهم بالإنصاف. اه. جلالية ومولوي. قوله : (قال ... إلخ) اعلم أن المصنف لم يبدأ كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه ، بأن جعله جزءا منه ، فيلزم عدم متابعته للحديث الواقع في شأن الحمد ، ومخالفته لكتاب الله تعالي ، وترك سنة السلف المتقدمين. فأجيب عن الأول بأن المأمور به أعم من أن يكون بالجنان أو باللسان أو بالكتابة فالمصنف يحتمل أن يأتي بالحمد من غير الكتابة فلا يلزم عدم متابعة الحديث ، أو يقال : المقصود من ذكر الحمد ذكر صفات الله علي وجه التّعظيم والتمجيد وذا يحصل من التسمية. وفيه أن حديث الحمد يقتضي أن يؤتي به علي وجه الاستقلال من غير أن يجعل في ضمن التسمية وإلا لم تبق فائدة في حديث الحمد ، والجواب عنه أنه صرح بعض شراح البخاري بأن في صحة حديث التحميد مقالا فلا يصلح للحجة ، وأيضا قد وقع كتب رسول الله صلي الله تعالي عليه وسلم إلي الملوك والقضايا مفتتحة بالتسمية دون التحميد ، فعلم أن المراد بالحمد ذكر الله تعالي فإنه لو لم يكن كذلك لما صدر كتابه عليه الصلاة والسّلام إلي هرقل - لقب سلطان الروم - بالتسمية دون التحميد وعبارته كذلك : «بسم الله الرحمن الرحيم : من محّمد بن عبد الله إلي هرقل عظيم الروم ، أمّا بعد : فإني أدعوك بدعوة الإسلام» (أخرجه البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب دعاء الناس إلي الإسلام والنبوة ... (2941) ، ومسلم ، كتاب الجهاد والسير ، باب كتاب النبي صلي الله عليه وسلم إلي هرقل يدعوه إلي الإسلام (1773) ، عن ابن عباس رضي الله عنهما.) ، وقيل : إنما ترك الحمد اقتداء لسيد المرسلين في إظهار عجزه في مقام الحمد ، حيث قال عليه الصلاة والسّلام : «لا أحصي ثناء عليك كما أثنيت علي نفسك» (أخرجه مسلم ، كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود (486) ، والترمذي ، كتاب الدعوات ، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد (3493) ، عن عائشة رضي الله عنها.) ، وأتبع علي ترك الحمد ترك الصلاة علي النبي عليه الصلاة والسّلام وعلي آله وأصحابه. ويمكن أن يقال : إن ترك الحمد لإظهار عجزه في مقام الحمد بناء علي أن عظمته تعالي ليست في حد يمكن أن تعبر عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة ، حمده - خبر إنّ - بناء ... علي أن معني الحمد فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما ، وإن هذا الترك فعل كذلك بل هو أبلغ وأولي من مثل الحمد لله ؛ لأن دلالة الألفاظ وضعيّة قد يتخلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة الأفعال فإنها عقلية وبهذا المعني قيل : أولي الحمد ترك الحمد ، ويمكن أن يقال أيضا إنّ قوله : المفتقر إلي الله الودود ، حمد بناء علي أن هذا القول يشعر بالتعظيم وكل ما يشعر بالتعظيم حمد تدبر ، والجواب من الأخيرين أن المصنف رحمه الله هضم نفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف حتي يؤتي بالحمد كتابة علي سننهم. ولا يقال : علي هذا ينبغي أن يترك التسمية أيضا كما لا يخفي ؛ لأن التسمية مأمور بها بالحديث الصالح للاحتجاج ، حيث لا كلام لأحد في صحته ؛ ولأن النكتة تطلب للفارّ لا للقارّ. اه من الحنفية والفلاح بزيادة.

المفتقر (1) إلي الله (2) الودود (3)

ص: 10

1- قوله : (المفتقر) أي : قال العبد المفتقر بحذف الموصوف ؛ لأن المفتقر اسم فاعل من الافتقار وهو صفة ، فلا بد له من موصوف ملفوظ أو مقدر ؛ لأن الوصف لا يقوم بذاته بل يقوم بغيره وهو الموصوف. فإن قيل : لم حذف الفاعل وهو الموصوف مع أن الحذف خلاف القياس؟. أجيب : حذف الفاعل الذي هو الموصوف هنا للإيجاز وهو إنما يكون علي خلاف القياس إذا لم يقم مقامه شيء ، وهنا أقيمت الصفة مقامه فلا يكون خلاف القياس ، وإنما اختار المفتقر علي المحتاج والمسكين موافقة لقوله تعالي : (وَاللهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَراءُ) [محمد : 38]. فإن قلت : لو قال : الفقير ، مكان : المفتقر ، لكان أحري ؛ لأنه أصل بأنه مجرد ، والمفتقر فرع بكونه من المزيد. قلت : إن في المفتقر زيادة حروف وهي تدل علي زيادة المعني فكان فيه مبالغة في الاحتياج ليست في الفقير فناسب إيراده بحال الإنسان الذي هو مجمع الحاجات وإنما أظهر افتقاره إلي الله لأنه هو الأقدر علي قضاء الحاجات بأسرها بخلاف العباد. اه ملخص الشروح.

2- قوله : (إلي الله) ولمّا كان لفظة الله اسما للذات المستجمع بجميع الصفات فكان ذكره بها ذكره بجميع صفاته ، قال : إلي الله الودود دون إلي الغني وغيره من الصفات ، مع أن في الأول رعاية التضاد مع المفتقر ، وموافقة كلامه لكلام الله تعالي في ذكر الغناء أيضا. اه فلاح.

3- قوله : (الودود) ولما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود ، وكان طول الكلام الأول قبيحا في السجع لم يقل إلي الله الغني الودود. فإن قيل : لو قال : إلي الله المحمود لكان السجع موجودا أيضا؟. قلنا : الودود علي وزن الفعول ، وهو قد يجيء بمعني المفعول كالحلوب بمعني المحلوب وقد يجيء بمعني الفاعل كالضروب بمعني الضارب ، فيكون فيه مبالغة ليست في المحمود. ثم اعلم أن بقولنا : ولما التزم الودود لرعاية السجع ... إلخ ، اندفع ما قيل : إن لفظة الله مستجمع لجميع الصفات الكمالية فلم تبق الحاجة إلي ذكره من صفات الله تعالي ، وحاصل الدفع إيراد الودود خاصة لرعاية السجع لا غير فافهم. اه من الحواشي. قوله : (الودود) مأخوذ من الود بالحركات الثلاث دوست بسيار محبت صيغة مبالغة فيه وجهان : أحدهما : أن يكون بمعني مودودك الحلوب بمعني المحلوب ، فإن الله سبحانه مودود في قلوب عباده الصادقين. والثّاني : أن يكون بمعني واد كالصبور بمعني الصابر فالله سبحانه يود الصالحين من عباده ويرضي عنهم. اه شرح.

أحمد بن علي (1) بن مسعود ، غفر (2) الله له ولوالديه وأحسن (3) إليهما و إليه :

اعلم (4)

1- قوله : (علي) أصله عليو من العلو قلبت الواو ياء ؛ لاجتماعهما وسبق أحدهما بالسكون ثم أدغمت. اه فلاح.

2- قوله : (غفر ... إلخ) دعاء في صورة إخبار بمعني ليغفر ، والسّرّ في التعبير بالماضي في موقع الدعاء التفاؤل في القبول فكأن المدعو قد وقع والداعي أخبر عنه بالمعني ، أو إظهار الحرص في وقوعه. اه فلاح.

3- قوله : (وأحسن ... إلخ) فإن قيل : لم قدم المصنف نسبة الغفران إلي نفسه وأخرها عن الوالدين ، ثم أخر نفسه في الإحسان وقدم الوالدين فيه؟. قلنا : إنما قدم نفسه في الغفران ؛ لأن المقصود الأهم لكل مؤمن طلب المغفرة لنفسه ، وأمّا الشفاعة في حق الغير فهي فرع للمغفرة ، فإن الشفيع يجب أن يكون مغفورا ، وأمّا المأخوذ فهو مبتلي نفسه فكيف يشفع لغيره ، ولا خفاء في تقديم الأصل علي الفرع ، وليكون مستجاب الدعوات فيكون دعاؤه للغير أسرع إجابة ، ولرعاية السجع. وترقيا من الأدني إلي الأعلي فإن الغفران هو مغفرة العصيان من غير أن يزاد عليه شيء آخر من الثواب ، والإحسان هو مغفرة العصيان مع زيادة ثواب وأجر أو لأن الإحسان لما كان أعم من المغفرة فالأولي فيه تقديم الوالدين حفظا للأدب. اه مجمع الشروح.

4- قوله : (اعلم ... إلخ) لما كان هذا الكتاب مصنفا في علم الصّرف أشار المصنف رحمه الله إلي ترجيح هذا العلم رغبة للطالبين علي سائر العلوم ، فقال : اعلم ... إلخ ، وهو خطاب عام بكلمة التنبيه ، ومن عادة العاقل أن ينبه المخاطب أوّلا ثم يخاطبه لمظنة أن يكون غافلا ، فوقع كلامه ضائعا. وذكر لفظ أنّ بعده مستحسن ؛ لأن المخاطب بما فيه صار مترددا فإتيان أنّ بعده للتحقق ودفع التردد أنسب ، ثم قوله : اعلم ، مقول قال وهي صيغة أمر والأمر يقتضي أمورا ثلاثة لعدم إتمامه بدونها ، الأمر والمأمور والمأمور به فالأول المصنف رحمه الله ، والثّاني الطالب لتحصيل العلوم ، والثّالث قوله : «أنّ الصّرف أمّ ...» إلخ ما في الكتاب ، إلا أن تكرار اعلم فيما سيأتي من قوله : اعلم أسعدك ... إلخ ، لزيادة التوجّة تدبر. اه من الحواشي.

أن الصّرف (1) أمّ العلوم (2) ،

ص: 12

1- قوله : (الصّرف) وإنما قال : الصّرف ، ولم يقل : التصريف مع أن في التصريف مبالغة ؛ لأن الصّرف أصل والتصريف فرع ؛ لأنه مزيد فيه ، أو لأنه لما ذكر النحو عقيبه ، وهو ثلاثة أحرف فذكر الصّرف أيضا بثلاثة أحرف طلبا للموافقة بينهما ، ووقع في بعض النسخ لفظ التصريف فحينئذ النكتة في اختيار المزيد فيه هي المبالغة. اه حنفية. قوله : (الصّرف) وهو في الأصل مصدر صرف من باب ضرب ، ومعناه التبديل والتغيير يقال : صرفت الدراهم بالدينار ، وبين الدرهمين صرف أي : فضل لجودة في أحدهما ومنه الصيرفي ، وفي هذا العلم أيضا من تغيير الألفاظ من حال إلي حال ، وفضل من الحروف عند التغيير من الحال إلي حال أخري. اه فلاح.
2- قوله : (أمّ العلوم ... إلخ) أي : أصلها ومبدؤها ؛ لأنها يبدأ منها العلوم ، يقال للفاتحة أم القرآن وأم الكتاب ؛ لأنها أصل منها يبدأ القرآن. وإنما شبه الصّرف بالأمّ والنحو بالأب فإنه كما أن الولد يرتبط بالأم أولا وبالأب ثانيا كذلك المبتدئ إذا أراد تحصيل العلوم يشتغل أولا بالصّرف ، ثم بالنحو ، وكما أن الولد لا ينمو ولا يكمل بدون الرضاع وبدون تربية الأب من المعاش كذلك المبتدئ لا يحصل له كمال في العلوم بدون تحصيل علم الصّرف ومعرفة الصيغ والتغيرات أولا ، وبدون تحصيل علم النحو ومعرفة التركيبات ثانيا. فكان علم الصّرف بمنزلة الأم والنحو بمنزلة الأب للمبتدئ الذي أراد تحصيل العلوم ، وإضافة الأم والأب إلي العلوم مسامحة ومجاز. ولا شك أن المبتدئ باعتبار تعلم العلوم وفهمها يحتاج أولا ـ إلي الصّرف وثانيا إلي النحو ، وإن العلوم باعتبار المفهومية تحتاج أولا إلي الأول وثانيا إلي الثّاني ، وأشار بايراد كلمة التنبيه إلي أنه لا بد من معرفة هذا المعني لكل واحد. اه إيضاح. قوله : (أمّ العلوم) فإن قيل : العلوم جمع يتناول جميع العلوم بأسرها ، فيلزم منه أن يكون علم الصّرف أما لنفسه والنحو الذي هو أبو الصّرف وهو محال ، وكذا كون علم النحو أبا لنفسه والصّرف الذي هو أم النحو؟. قلت : المراد من العلوم في الموضعين غير الصّرف والنحو ، كما أن المنطق آلة لما عداه ، ثم مدح النحو وإن كان غير مقصود إلا أنه لإتمام المقولة ولمناسبة الأم تدبر. اه فلاح بتصرف.

والنّحو أبوها ، ويقوي في الـدرايات (1) داروها (2) ، ويطغي في الروايـات (3) عاروها (4) ، فجمعت (5) فيه كتابـا موسوما ب : «مراح الأرواح» (6)

1- قوله : (في الـدرايات) جمع درايـة وهي العلم من دري يـدري علي حـد ضـرب. فإن قلت : المصـدر لا يثني ولا يجمع ؛ إذ يقع علي القليل والكثير ، فلم جمع ههنا؟. قلنا : إذا اختلف أنواعه فحينئذ يجوز أن يجمع بقصد الأنواع كالبيوع والطهارات. اه حنفية.

2- قوله : (داروها) أصله داريون ثقلت الضمة علي الياء فنقلت إلي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فأسكنت ثم التقي الساكنان الواو والياء فصار دارون ، ثم لما أضـيف إلي الضمير حذفت النون أيضا عند الإضافة ؛ لئلا يلزم اجتماع المتنافيين ؛ لأن النون لقيامه مقام التنوين يدل علي تمام الكلمـة وانفصالها عن غيرها ، والإضافـة تـدل علي عـدم تمام الكلمـة واتصالها بغيرها فصار مـدلولاهما متنافيان ، والمتنافيان لا يجتمعان فكـذا ما يـدل عليهما فصار داروها. فإن قلت : الضـمير في داروها لا يخلو إمّا إلي الصّـرف والنحو كليهما معا ، أو إلي أحـدهما معينا ، وعلي كلّ واحد من الأمرين لا يسـتقيم إرجاع الضـمير كما لا يخفي؟. قلت : الضمير في داروها يرجع إلي العلم وهو مصدر يذكر ويؤنث. وفيه نظر بأنه ما وجه اختيار التأنيث علي التـذكير مع أنه أشـرف وأقـدم وأخصـر؟ والجواب أن رعاية السـجع تحصل هنا في ضـمير المؤنث ، ورعاية السجع مطلوب في الخطب ، فكان إيراد ضمير المؤنث هنا أولي. اه ملا غلام رباني.

3- لأن الألفاظ قوالب المعاني فتصح بصحتها وتفسد بفسادها. اه نور محمد مدقق.

4- قوله : (عاروهـا) أي : جاهلوهـا اعلم أن المقصود من قوله : «اعلم أن الصّـرف» إلي هنا ترغيب في الصّـرف ، وبيان سـبب تأليف هـذا الكتاب ، وبهذا اندفع ما قيل : إن المطلوب بيان المسائل الصّـرفية دون مدحها ، وأيضا العلوم كثيرة فما وجه تأليف المصنف رحمه الله في علم الصّـرف دون غيره؟ وحاصل دفع الأول أن الغرض من مدح الصّرف ترغيب المبتدئ إليه ، والثّاني أن علم الصّرف لما كان كذلك فلزم فيه تأليف كتاب ليصل الخير إلي كافة الأنام. اه لمحرره.

5- قـوله : (فجمعت فيه) جمع بالفتـح كرداورون ، والمراد من الجمع التصـنيف علي مـا في المنتخب وفصـل البعض عن البعض وجعل الشـيء قسـما قسـما ، والشـيخ رحمه الله أيضا جعل قوانين الصّـرف متنوعا ، فإن بعضها من الصحيح وبعضها من المضاعف وبعضها من المهموز إلي غير ذلك ، ولم يقل : فصـنفت ، وإن كان المراد ذلك تنبيها علي كثرة المسائل في هذا المختصر ، وكذا لـم يقل : فألفت ؛ لأن التأليف توافق أحد الشيئين بالآخر وإتمام الإلف علي ما في كتب اللغة وكلاهما ليس بمرادين هنا فافهم. اه لمحرره.

6- قوله : (بمراح الأرواح) المراح اسم مكـان من الروح بفتـح الراء من الاستراحـة ، والأرواح جمع روح وهي النفس الناطقـة ، فمعناه في الأصل موضع راحـة النفوس الناطقـة ، وإنما سـمي به ؛ لأن النفس الناطقـة لما كانت طالبـة للكمالات العلمية وهي لا تحصل إلّا بآلاتها تألمت واضـطربت إلي أن تجد تلك الآلة ، كالمرضي تألمت إلي أن تجد دواء شافيا ، ولما كان هذا الكتاب مشتملا علي ما هي الآلة لتلك العلوم تتلذذ به النفوس وتصير راحة. اه فلاح.

وهو للصبيّ (1) جناح (2) النّجاح وراح (3) رحراح ، وفي معدته (4)

1- قوله : (للصبي) أي : لغير البالغ بعد الضبط. فإن قلت : ما وجه تخصيص كون هذا الكتاب جناح النجاح للصبي دون غيره ، مع أن فائدته بعد الضبط للصبي ، والشاب والشيخ سواء؟. قلت : الوجه في هذا أن الغالب والأكثر قارئ الصّرف الصبيان ، ولهذا نقل عن محمد رحمه الله في الدر المختار بأن قال الصرف تدريس الصبيان. ولا يرد بأن يقال : كيف يتصور كون هذا الكتاب للصبي جناح النجاح لما في المنتخب صبيّ بالفتح وتشديد ياء كودكي كه از شير باز نشده باشد ؛ لأن المراد بالصبي غير البالغ كما أشرنا إليه في صدر الحاشية مجازا لا ـ الصبي بمعني اللغوي ، أو يقال : المراد من الصبي كل من يميل إلي قراءته ؛ لأن الصبي من الصبّوه وهو الميل ولهذا يسمي صبيا. اه حنفية بزيادة.

2- قوله : (جناح النجاح) جناح الطائر يده ، والجمع أجنحة ، والنجاح الظفر والخلاص ، شبه الصبي بالطير في النجاة وهذا الكتاب بالجناح في السببية ، يعني : كما أن الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبي ينجو من مهلكة الجهل ويظفر المقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب. قوله : «وهو» مبتدأ و «جناح الجناح» خبره ، والصبي يتعلق بمحذوف ؛ إذ هو حال من الخبر ؛ لأنه مفعول في المعني ؛ إذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر أداة التشبيه في كونه مفعولا معني ، فيكون من قبيل زيد وعمرو راكبا ، أي : زيد كعمرو راكبا. اه فلاح شرح مراح.

3- قوله : (وراح) شاد شدن وشراب رحراح بالفتح فراخ. اه منتخب ، وهذا الكتاب أيضا للصبيّ سبب نشاط. اه ح.

4- قوله : (معدته) بفتح الميم وكسر العين ، أو المعدة بكسر الميم وسكون العين بمعني واحد وهي عبارة عن القوة الجامعة للإدراكات واللذات. وقوله : راح من الرياح بمعني شيا تكاه ، ولما كان في الليل استقرار وتسكين غالبا أريد به الاستقرار ، فمعني راح استقر من قبيل ذكر الظرف وإرادة المظروف والجار والمجرور أعني «في معدته» متعلق بقوله حين راح ، وقوله : مثل تفاح مرفوع علي أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو مثل تفاح. اه يعني عضو معروف آدمي كه در آن طعام گيرد وهضم شود. اه منتخب.

حين راح مثل (1) : تفّاح أو راح (2).

وبالله أعتصم (3) عما يصم وأستعين (4) منه ، وهو نعم (5) المولي ونعم المعين.

***

ص: 15

1- قوله : (مثل تفاح ... إلخ) لا يقال بأن تمدح المصنف رحمه الله لكتابه لا يناسب بشأنه لما فيه من علو النفس والتكبر ؛ لأنا نقول : المقصود من مدح هذا الكتاب ازدياد رغبة الطالبين في قراءته وتحصيله ؛ امتثالا لقوله عليه الصلاة والسّلام : «ظنوا المؤمنين خيرا» كذا أفيد. اه لمحرره.

2- قوله : (وبالله ... إلخ) ولما كان التصنيف أمرا من الأمور العظام التي هي مداحض الأقدام ، اعتصم بالله وتمسك به ؛ ليكون محفوظا من الخلل والاضطراب ويصير سالما من الطعن والعتاب. اه إيضاح. قوله : (وبالله ... إلخ) الجار والمجرور - أعني : بالله - يتعلق بقوله : أعتصم. فإن قيل : لم قدم الجار والمجرور؟. قلنا : إمّا للشرف ، أو للاهتمام ، أو للاختصاص ، أي : للحصر. اه حنفية.

3- قوله : (أعتصم) صيغة المتكلم الواحد لا الماضي الغائب ، يدل عليه قوله : وبه أستعين ، وفاعلهما وفاعل جمعت عبارة عن المؤلف ، كما أنه فاعل قال المفتقر ، فيكون فيه صنعة التفات. ويصم من وصمه ، أي : جعله ذا عيب ، أي : بالله أعتصم عما يصمني ويجعلني ذا عيب في هذا التصنيف من كونه معقدا مظنيا غير منتفع به ، ومشتملا علي الخطأ والأمور التي لا ينبغي أن يورد أمثالها فيه ، وكونه مطعونا لسوء الترتيب وعدم التنقيح والتهذيب ، إلي غير ذلك مما يجعل المصنف متهما ذا عيب ، منسوبا إلي سوء الفهم والفطنة بلا ريب في جميع الأمور الدينية والدنيوية التي من جملتها التصنيف. اه إيضاح.

4- قوله : (وأستعين منه) وفي بعض النسخ وبه نستعين ، والنكتة في تقديم الجار والمجرور في هذه النسخة هي التي مرت في ما مر فالمعني علي الحصر بالله أستعين لا بغيره ؛ لأن تقديم ما حقه التأخير يوجب الحصر والاختصاص. اه حنفية.

5- قوله : (نعم ... إلخ) وهو فعل مدح منقول عن قولك : نعم فلان إذا أصابته نعمة ، إلي المدح فأزيل عن موضعه فشابه الحروف فلم يتصرف ، وبيان النقل أنه كسر النون إتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ، ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم ، كذا قيل. اه فلاح. قوله : (نعم المولي ... إلخ) والمخصوص محذوف ، أي : نعم المولي هو ، ونعم المعين هو ، والإعانة هو النصر. فإن قلت : الجملة الإنشائية لا تكون خبرا من المبتدأ؟. قلنا : تقدير الكلام هكذا ، أي : هو مقول في حقه نعم المولي. اه حنفية شرح مراح الأرواح.

اعلم (1) – أسعدك الله تعالي – أن الصّراف (2) يحتاج (3)

1– قوله : (اعلم أسعدك ... إلخ) كلمة اعلم للتنبيه ، وهي كلمة تذكر في أول الكلام لإيقاظ الغافلين علي نكتة ، وقيل : هي كلمة تذكر في أول الكلام تشويقا إلي ما سيأتي من بعد ، فلما كان المخاطب متشوقا كان طالبا ، ومعلوم أن الحصول بعد الطلب أوقع في الذهن. وإنما قال : اعلم ولم يقل : اعرف ؛ لأن استعمال العلم في الكليات ، واستعمال المعرفة في الجزئيات ، فلما كان الصّرف عبارة عن القوانين الكلية اختار اعلم دون اعرف. وإنما لم يقل : افهم ؛ لأن استعمال افهم في كلام سبق ذكره ؛ ليفهم المخاطب مضمونه ، واستعمال اعلم في كلام مبتدأ ، والمقصود به التشويق إلي ما سيأتي. وإنما لم يقل : اقرأ ؛ لأن القراءة دالة علي مجرد التّلاوة دون العلم ، بخلاف اعلم فإنه يدل علي القراءة مع العلم بمضمون ذلك الكلام. وقوله : (أسعدك ... إلخ) جملة دعائية معترضة وقعت بين اعلم ومعموله ، وهو «أن الصرّاف» والتعبير بلفظ الماضي للتفاؤل وإن كان مستقبلا في الواقع. اه حنفية.

2– قوله : (أن الصرّاف) صراف بالفتح وتشديد راء ، والصراف صيغة مبالغة ، مثل : أكّال فيها معني الكثرة. فإن قيل : الصرّاف من يعلم الصّرف ، ومن يعلم الصّرف لا يحتاج إلي تلك المعرفة ، فلم قال : يحتاج؟. قلنا : المراد به الشارع في الصّرف ، وإنما عبر عنه به إمّا بتأويل الإرادة ، أي : من أراد أن يكون صرّافا ، وإمّا تفاؤلا كأنه حين شرع صار صرافا ، وإمّا باعتبار ما يؤول إليه ، كما في قوله تعالي : (إِنِّي أَرانِي أَعْصِرُ خَمْراً) [يوسف : 36] والمعصور العنب. ثم لا يخفي عليك أن المبتدئ لكل علم إنما يحتاج أولا إلي معرفة حده وموضوعه ومبادئه وغرضه ، ثم إلي مسائله وإنما لم يذكرها روما للاختصار ليسهل علي المبتديء ضبط المسائل التي هي المقصودة في هذا الفن. فنقول : الصّرف علم بأصول يعرف بها أحوال الأبنية التي ليست بإعراب وبناء ، فلما كان قولنا : علم شاملا للمقصود وغير المقصود ، أردفناه بما يخرج سوي المحدود ، فخرج بقولنا : يعرف بها أحوال أبنية الكلم سوي النحو والصّرف. وبقولنا : ليست بإعراب وبناء علم النحو بأقسامه وموضوعه نفس الأبنية مطلقا ، أي : مع قطع النظر عن الحركات والسّكنات ، ومبادئه تعريف الصحيح والمضاعف وغير ذلك ، وغرضه الاقتدار علي الاحتراز عن الخطأ في حروف الكلمة. اه حنفية وفلاح.

3– قوله : (يحتاج) وذلك لأن من لم يعرف الأقسام السّبعة ، والتغيرات الواقعة فيها لا يحصل له معرفة الأوزان ، لأن من لا يعرف أنّ كان مثلا من أيّ قسم من هذه الأقسام ، ولا يعرف التغيير الواقع فيه ، ولا قاعدته ، لا يعلم أن وزنه فعل بالتّحريك أو التّسكين. اه جلال الدين.

في معرفة (1) الأوزان إلي سبعة (2) أبواب (3):

1 - الصحيح.

2 - والمضاعف (4).

ص: 17

1- قوله : (معرفة ... إلخ) ولم يقل في علم الأوزان ؛ لأن المراد بالأوزان الصيغ ، مثل : نصر وردّ وأخذ ووعد وقال ورمي وطوي وغير ذلك من الألفاظ مطلقا. سواء كانت موضوعة أو لا ، فناسب إيراد لفظ المعرفة لاستعمالها في الجزئيات ، والصيغ المذكورة منها لا العلم تدبر كذا أفيد. اه لمحرره.

2- قوله : (إلي سبعة أبواب) وإنما انحصرت الأبواب في السّبعة ؛ لأن الكلمة لا تخلو من أن توجد فقط في حروفها الأصليّة حرف علّة ، أو ملحق حرف علّة ، أو لا توجد شيء منهما ، الثّالث الصحيح ، والثّاني وهو ما يوجد فيها ملحق حرف علّة ، إن كان كونه ملحقا لها باعتبار التكرر فهو المضاعف ، وإن كان باعتبار الانفراد ، سواء كان في الفاء أو العين أو اللام فهو المهموز. وإنما قلنا : إن حرف التضعيف والهمزة ملحق حرف علة ؛ لأنهما قد تقلبان حرف علّة في مثل : تقضّي البازي ، أصله تقضض فقلبت الضّاد الثّانية ياء ، في مثل : إيمان ، أصله إءمان بهمزتين قلبت الثّانية ياء. والأول وهو ما يوجد فيها حرف علّة ، فلا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أو أكثر ، فإن كان واحدا ، فإن كان في الفاء فهو المثال ، وإن كان في العين فهو الأجوف ، وإن كان في اللام فهو النّاقص ، وإن أكثر من واحد فهو اللفيف ، المفروق إن كان في الفاء واللام ، والمقرون إن كان في العين واللام. ولم يعتبر المصنف بما كان فاؤه وعينه حرف علّة ، نحو : ويل ويوم ، وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علّة ، مثل : واو وياء في اسمي حرفين ، كما اعتبرهما الزنجاني وغيره ، حتي جعلوا أقسام المعتلات سبعة لا خمسة ؛ لعدم بناء الفعل منهما ، فمقصد المصنف بيان أوزان المشتقة ، ويؤيده عطف قوله : (واشتقاق ... إلخ) علي سبعة أبواب. اه فلاح.

3- تعليق باللغة الفارسية ثم حذفه لعدم وضوحه.

4- قوله : (والمضاعف) وإنما قدم المضاعف علي المهموز ، لأنه أخف وأكثر مشابهة بالصحيح ، بخلاف المهموز ، لأن الهمزة من ملحقات حرف العلّة ، وإنما قدم المهموز علي المعتل ، وإن كانت من ملحقات حرف العلّة لقوتها منها ؛ لأنها حرف صحيح قابل للحركات. وإنما قدم المثال علي الأجوف لتقدم حرف العلّة فيه وكذلك تقديم الأجوف علي النّاقص ، وقدم المعتل بحرف علي المعتل بحرفين لتقدم المفرد علي الاثنين. ثم لا يخفي عليك أنه إن أريد بالأبواب المذكور أصولها فأربعة صحيح ومضاعف ومهموز ومعتل. وإن أريد أصولها وفروعها ، بأن يراد قسم القسم فيزيد علي عشرة صحيح ومضاعف ثلاثي ومضاعف رباعي ومهموز الفاء والعين واللام. والمعتل علي أربعة أقسام مثال واوي ويائي ، والأجوف كذلك ، والنّاقص كذلك. واللفيف علي نوعين : مقرون ومفروق. والمضاعف مع المهموز ، والمثال مع المضاعف وغير ذلك. فالانحصار في سبعة تحكم ، اللهم إلّا أن يقال : ليس المقصود في هذا الانحصار ملاحظة الأصليّة والفرعية ، بل ملاحظة شيوع المبحث وكثرته. اه ح وغلام رباني.

3 – والمهموز.

4 – والمثال.

5 – والأجوف.

6 – والناقص.

7 – واللفيف.

واشتقاق تسعة (1)

1– قوله : (تسعة ... إلخ) لأن من لا يعرف اشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر ، لا يحصل له معرفة الأوزان. فإن من لا يعرف اشتقاق ضارب من الضرب ، لا يعلم أن ألفه زائد أو لا ، فلا يعلم أن وزنه فعلل أو فاعل ، وكذلك من لا يعرف أن مضروبا مشتق من الضرب ، لا يعلم أن الميم والواو زائدتان أو لا ، فلا يعلم أن وزنه فعلول أو مفعول ، وعلي هذا فقس. وبهذا تبين أن معرفة الأوزان موقوفة علي أمرين : أحدهما معرفة الأقسام السّبعة ، وثانيهما معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر ، والأولي أن يقول : إلي سبعة أقسام ، إلّا أن المصنف لما عنون كل قسم بالباب في هذا الكتاب قال : إلي سبعة أبواب ، يعني أن المبتدئ يحتاج إلي هذه الأبواب فلا بد من بيانها. اه جلال الدين. قوله : (تسعة ... إلخ) وإنما انحصر الاشتقاق في التسعة ، لأن ما يشتق من المصدر إمّا يكون فعلا أو اسما. فإن كان فعلا فلا يخلو من أن يكون إخباريّا أو إنشائيا ، فإن كان إخباريّا فإن لم يتعاقب في أوله الزوائد الأربع وهي : حروف أتين فهو الماضي ، وإن تعاقب فهو المستقبل ، وإن كان إنشائيا فإن دلّ علي طلب الفعل فهو الأمر ، وإن دلّ علي ترك الفعل فهو النهي. وإن كان اسما فإن دلّ علي ذات من قام به الفعل فهو اسم الفاعل ، وإن دلّ علي ذات من وقع عليه الفعل فهو اسم المفعول ، وإن دلّ علي ما وقع فيه الفعل فإن كان مكانا فهو اسم المكان ، وإن كان زمانا فهو اسم الزمان ، وإن دلّ علي ما وقع الفعل بسببه فهو اسم الآلة. فإن قيل : لم لم يذكر النفي والجحد والصفة المشبهة وأفعل التفضيل مع أنها مشتقات من المصدر أيضا؟. قلنا : النفي يشبه النهي صورة ، والجحد يشبه النهي معني ، فلذا لم يذكرهما. وفيه أن المشابهة إن كانت وجها لعدم الذكر فبالحري أن لا يذكر المكان والزمان أيضا ، بل يكتفي بذكر أحدهما ؛ لكون صيغتهما واحدة ، بحسب الصورة كمضرب مثلا. فيكون الأشياء كلها ثمانية. ويمكن الجواب بأن المراد المشابهة بحسب الصورة مع تقارب المعني. فإن النفي كثيرا ما يستعمل في النهي كما في قوله تعالي : (لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ) [البقرة : 83] فلا يرد ما أورده تدبر. والجواب عن الصفة المشبهة ... إلخ ، أن الأول داخل في اسم الفاعل أو المفعول ، كما لا يخفي علي ماهر الفن ، وأمّا اسم التفضيل فلا يخلو ، إمّا أن يجيء لتفضيل الفاعل كما هو القياس أو لتفضيل المفعول علي سبيل الشذوذ وغير القياس ، فعلي الأول داخل في اسم الفاعل ، وعلي الثّاني في اسم المفعول. فإن قلت : التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء ، مثل نصر ونصير؟. قلت : لا نسلم أنه مشتق منه ، وزيادة الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعني ، لا الاشتقاق كما صرحوا به ، ويدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل تجري أيضا في الجوامد ، مثل رجل ورجيل. فإن قلت : هذا يدل علي أن اسم الفاعل أو المفعول مشتقان من المصدر ، وكذا الزمان والمكان والآلة والأمر والنهي ، وقد صرح فيما سيأتي أنها مشتقات من المضارع؟. أجيب بأنها مشتقات من المصدر بالتوسط ؛ لأنها مشتقات من الفعل ، وهو مشتق من المصدر ، فتكون هي مشتقة من المصدر ، كما هو مذهب السيرافي. اه فلاح شرح مراح.

أشياء من كل مصدر (1) ، وهي :

1 - الماضي (2).

ص: 19

1- قوله : (من كل مصدر) فإن قلت : يرد عليه المصادر التي لا يشتق منها شيء ، كويل وويح؟. قلت : المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه إن وجدت ، ويحتمل أن يكون بناء علي الغالب. اه فلاح.

2- قوله : (وهي الماضي ... إلخ) قدمه علي المستقبل ؛ لتقدم زمانه عليه ، وقدم المضارع علي الأمر ؛ لأنه مأخوذ منه فيكون فرعا عنه. والأمر علي النهي لدلالته علي الوجود ، والنهي علي العدم ، والوجود أشرف منه. والنهي علي اسم الفاعل لكونه فعلا ، واسم الفاعل اسم ، والفعل أصل في العمل والاشتقاق بالنسبة إلي ما سوي المصدر. واسم الفاعل علي المفعول لكونه أشرف ، لصدور الفعل عنه ، أو لأنه هو المقصود في الكلام بخلاف المفعول ، فإنه فضلة. واسم المفعول علي المكان ، لأنه يناسب الفاعل في قيامه مقامه في إسناد الفعل إليهما. واسم المكان علي الزمان ، لأن المكان محسوس والزمان معقول. والمحسوس أقوي منه وصيغتهما واحدة. وقدّمهما علي الآلة ؛ لكونهما مناسبين للمفعول ، في كون كل واحد منهما محلا لصدور الأفعال وزمانه والمفعول مناسب له. اه حنفية.

2 – والمضارع

3 – والأمر.

4 – والنهي.

5 – وأسماء الفاعل.

6 – والمفعول.

7 – والمكان.

8 – والزمان.

9 – والآلة.

فكسرته (1) علي سبعة أبواب.

***

ص: 20

1– قوله : (فكسرته) جواب للشرط المحذوف ، تقديره إذا احتاج الصرّاف في معرفة الأوزان إلي سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب علي سبعة ... إلخ. اه فلاح. فلا يرد ما قال الشارح الحنفية : «أقول : الفاء في فكسرته للتفريع ، فإن كان متفرعا علي قوله : إن الصّرّاف يحتاج في معرفة الأوزان إلي سبعة أبواب ، فيلزم الفصل بين المتفرع والأصل بالأجنبي ، وهو قوله : واشتقاق تسعة أشياء ... إلخ. وهذا ليس بشيء ، لأنه لما كان متفرعا عليه فبالحري أن يذكر عقيبه ، ولم يفصل بالأجنبي. وإن كان متفرعا علي قوله : واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر فيكون حصره علي تسعة أبواب دون سبعة أبواب متحقق المخالفة بين : المتفرع والمتفرع عليه». وتوضيح دفع الرد بأن الفاء في فكسرته ليس للتفريع ، بل في جواب الشرط المحذوف تدبر. اه لمحرره. وذلك أن تقول بعد تسليم الاعتراض أنه تفريع علي مجموع الأمرين أمّا علي الأول فظاهر ، وأمّا علي الثّاني فباعتبار الإرجاع ، لأن الأشياء التسعة المذكورة راجعة إلي الأبواب السّبعة ، لأن تسمية الألفاظ بالماضي والمضارع وغير ذلك فروع بناء حروفها وبناء الألفاظ ، إما صحيح ، وإمّا مضاعف إلي غير ذلك ، فيكون الكتاب مكسورا ، ومتفرعا علي الأمرين. اه غلام رباني.

الباب الأول : في الصحيح

اشارة

(1)

الصحيح هو الذي ليس (2) في مقابلة (3)

ص: 23

1- قوله : (في الصحيح ... إلخ) قدمه علي سائر الأبواب ، إمّا لسهولة حفظه عند المبتدئ والتعليم من الأسهل إلي الأصعب. وإمّا لكونه مقيسا عليه للمعتلات. وإمّا لكون مفهومه عدميا ، ومفهوم ما سواه وجوديا ، وكون العدم مقدما علي الوجودي لأصالته ، وما بعده يكون طارئا عليه ، وبعضهم قدم المعتلات علي الصحيح نظرا إلي أن مفهومه عدمي ، ومفهومها وجودي ، والوجودي لشرفه مقدم علي العدمي ، ولكل وجهة هو مولّيها. اه فلاح.

2- قوله : (هو الذي ليس ... إلخ) وهذا التعريف يصدق علي ما لم يوجد فيه حرف علّة أصلا ، نحو ضرب ، وعلي ما يوجد فيه لكن ليس في مقابلة الفاء والعين واللام ، نحو حوقل وعشير. فإن الواو والياء فيهما ليسا في مقابلة شيء منها. اه فلاح.

3- قوله : (في مقابلة الفاء ... إلخ) أراد أن الصحيح هو الذي ليس في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علّة ، ولا تضعيف ولا همزة ، فاللام عوض عن المضاف إليه ، فلا يلزم كون الصلة بلا عائد. والمراد أنه لا يكون فيه شيء من ذلك ، لأن المجموع قد ينتفي بانتفاء جميع أجزائه ، وقد ينتفي بانتفاء بعضها ، والمراد هو الأول بقرينة المقابلة. وفي بعض النسخ وقع كلمة أو موقع الواو ، وحينئذ لا إشكال. فإن كلمة أو في النفي تفيد العموم كما في قوله تعالي : (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان : 24]. اه إيضاح. قوله : (مقابلة ... إلخ) والمراد من المقابلة الموازنة. ويقال لها : المماثلة ، من تمثلت الشيء بالشيء إذا قابلته ، وجه المقابلة أن يقابل حروف الكلمة بالفاء والعين واللام ، مثلا أن تقول : ضرب علي وزن فعل ، فسمي الضّاد بأنها فاء الفعل ، والراء بأنها عين الفعل ، والباء بأنها لام الفعل ، فلما قابلته فلم تجد فيها حرفا من حروف العلّة والهمزة والتضعيف حكمت بأنه صحيح ، وإذا قابلت حروف كلمة وعد ، مثلا بكلمة فعل وجدت فيها حرف علّة ، وهي الواو في فاء الفعل ، حكمت بأنه غير صحيح ، وكذلك في الرباعي ، إذا قابلت دحرج بفعلل فتقول : دال دحرج في مقابلة فاء فعلل ، وحاؤه في مقابلة عينه ، وراؤه في مقابلة لامه الأولي ، وجيمه في مقابلة لامه الثّانية ، وليس في حروفه الأصليّة منها من حروف العلّة والهمزة والتضعيف. وإذا قابلت وسوس بفعلل فاحكم عليه بأنه غير سالم ؛ لوجود حروف العلّة في أصوله. اه محمود رحمه الله.

الفاء والعين واللام حرف علة (1) وتضعيف وهمزة ، نحو : الضرب.

فإن قيل (2) : لم اختص الفاء والعين واللام للوزن؟.

قلنا : حتي يكون فيه من حروف (3) الشفة والوسط والحلق شيء.

ص: 24

1- قوله : (حرف علّة ... إلخ) وإنما اعتبر أن لا يكون فيه تضعيف ولا همزة ، لترتب بعض أحكام حرف العلّة ، عليهما من الحذف والقلب ، كما سيأتي. ثم اعلم أن الصحيح والسالم لا فرق بينهما عند المصنف ، فلذا عرف الصحيح بقوله : الصحيح هو الذي ... إلخ. وأمّا عند البعض فبينهما فرق ، فتعريف السالم هو المذكور ، وتعريف الصحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علّة ، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا ، فكل سالم صحيح من غير عكس. ولما كان حرف العلّة والتضعيف مشهورا معلوما فيما بينهم لم يلتفت المصنف إلي بيانها ، فلا يكون التعريف بالمجهول ، واعترض عليه بأن التعريف حقه أن يكون بأمر وجودي لأنه معرّف ، والمعرّف لا بد أن يكون وجوديا. ؛ إذ يقال : إن المعدوم لا يصلح أن يكون مقوما للماهية ، لأن الذي لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرف به غيره ؛ إذ وجوده سبب لوجود المعرّف من حيث المعرفة ، وأجيب : بأن المعدوم يجوز به التعريف إذا لم يكن طريق معرفة الشيء سوي هذا المعدوم نحو الأعمي عديم البصر ، والصحيح كذلك. اه حنيفة بتصرف.
2- قوله : (فإن قيل ... إلخ) أشار بالفاء إلي أن هذا الإشكال ناشئ مما سبق ؛ لأنه لما قال : في مقابلة الفاء ... إلخ ، علم أن الفاء والعين واللام مختص للوزن. اه جلال الدين.
3- قوله : (من حروف الشفة ... إلخ) واعلم أن كل لفظ يخرج من الفم يعتمد علي المخرج ، وهو في الحقيقة ثلاثة المبدأ والوسط والمنتهي ، فأرادوا أن يكون في صيغة الوزن شيء من هذه الثلاثة ، فاختاروا من المبدأ العين فإنه من الحلق ، وهو مبدأ المخارج ، ومن الوسط اللام ، ومن المنتهي الفاء ، فإنه من الشفة وهو منتهي المخارج. فإن قلت : حروف الحلق والوسط والشفة كثيرة ، فلم اختير هذه الحروف دون غيرها؟. قلنا : لأنه يحصل من تركيب هذه الحروف كلمة تشتمل معاني جميع الأفعال. ألا تري أنك إذا قلت : أكل كان معناه فعل فعل الأكل. فإذا قلت : قتل كان معناه فعل القتل ، ولما كان معناها مشتملا لمعاني جميع الأفعال ، اختيرت هي دون غيرها. وبهذا اندفع ما يقال : إن دليل المصنف من قوله : حتي يكون فيه من حروف الشفة ... إلخ. لاختيار الفاء والعين واللام للوزن لا يناسب المقام ؛ لأن المدعي اختيار كون الفاء ... إلخ للوزن خاص ، والدليل المسوق لذلك عام حتي يشمل عمل وعلم وسمع ومنع وفعل ولمع وغير ذلك من الكلمات التي اجتمعت فيها الحروف الثلاثة من المخارج الثلاثة كميع بالفتح روان شدن وگداخته شدن ونحوه. لما أن المخارج الثلاثة موجودة فيها فلم لم يختر من هذه الألفاظ؟ وحاصل الدفع : العمل يختص بالأفعال الظاهرة ، وكذا الفعل لما في المنتخب : وكذا المنع لأنه بالفتح معناه بشتا كذشتن. والعلم يختص بالأفعال الباطنة ، وكذا السمع والمنع إن كان مشتركا بينهما ، لأنه بمعني. إلا أنه ليس فيه معني العموم ، كما في الفعل بخلاف الفعل ، فإنه يعمهما فاختير فعل للوزن دون غيره. فإن قلت : إن أخذ ترتيب هذه الحروف من جانب الحلق ، يصير اللفظ علف ؛ لأن العين من الحلق واللام من الوسط ، والفاء من الشفة ، وإن أخذ من جانب الشفة يصير فلع ففي الأول لا يحصل فعل عام لما ذكر في المنتخب أن العلف بالفتح بسيآ آشاميدن وكأن دلفه دارن جار بايه لا ولبسر بسيار خورد وبالضم وبضمتين جمع علوفة يعني آنسجه جآيايه خورد وبفتحتين خورش شؤ وجز آن وبالضم وتشديد لام مضوم ميوه درخت طلم كه آنزا شتر خورد وكذا بالثّاني لأن الفلع بالفتح شكافتن وبريدن وجز آن بكسر نيز آمده كما في المنتخب. وإن أخذ تركيب ذلك الحروف من الوسط ، فيصير لفع أو لعف وكلاهما مهملان ، فعلي كل من التقادير لا يثبت ما قلتم من أن الفعل يعم الأفعال الباطنة والظاهرة. قلت : إنا نختار

جهـة أخري غير ما ذكرتـم وهو فعل الـذي معناه حـدثي موجود في جميع الألفاظ. يعني أنّ نقـدم الفاء ثم العين علي اللام ، والنكتة فيه أن الفاء أخف من الشـفة ، وهي مقدمة علي أخويها ، ثم لو أخر العين عن اللام ، لزم أن يكون الخفيف في طرف ، والثقيل في طرف ، فلم يكن معتـدلا ، فتعين أن يكون العين في الوسـط ، والخفيف في طرفهـا ، فحصـل الاعتـدال في الوزن. فـإن قلت : لـم اختـار الثلاثي للوزن دون الربـاعي والخماسـي؟. قلت : إنه لو كان رباعيا أو خماسـيا ، يكون وزن الثلاثي بحـذف حرف أو حرفين ، ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعي والخماسي بزيادة اللام مرة أو مرتين ، والزيادة عندهم أسهل من الحذف ، ولهذا قيل : ادعاء زيادة الهاء في أمهات أحسن ، من ادعاء حذفها في أمـات ، ثم كيفيـة معرفـة المخارج أن يسـكن الحرف ، وأدخل عليه همزة الوصل ، وتلفظ به فمن أيّ موضع خرج إليه. اه من الحواشـي بتصرف.

فقلنا : «الضـرب» مصدر (1) ، يتولد منه الأشـياء التسعة ، وهو (2) أصل في الاشـتقاق عند البصريين (3) ؛ لأن مفهومه واحـد ، ومفهوم الفعل متعدد لدلالته علي الحدث (4)

1- قوله : (مصـدر) وعرفوا المصـدر : بقولهم المصدر اسم للحدث الجاري علي الفعل. فإن قلت : يلزم من قوله : الضـرب مصدر ، حمل الشـيء علي نفسه ؛ لأن الضرب مصدر ، فيكون التقدير المصدر مصدر؟. أجيب : بأن المراد الضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتي يرد ما ذكرتم. اه حنفيـة. قوله : (مصـدر ... إلـخ) لا فائدة في هذا الحكم ، لكونه معلوما لكل أحد إلّا باعتبار المصدر بما بعده ، أي : الضـرب مصدر يتولد ويشـتق منه الأشـياء التسـعة المذكورة ، فيفيد الخبر باعتبار الوصف ، وفي بعض النسخ : ويتولد منه بالواو ، فحينئذ الخبر وهو المجموع ، والفائدة باعتبار الجزء الأخير منه. اه إيضاح.
2- قوله : (وهو أصل ... إلـخ) لما نشأ من قوله : الضـرب مصدر ... إلخ ، أصالة للأفعال اشـتقاقا وإعلالا ، اتفاقا لما أن الأفعال مشـتقة منه والمشـتق منه متبوع للمشتق في الأحوال كلّها ، فدفع بقوله : وهو أصل ... إلخ ، هذا ما سمعت. اه قوله : (وهو أصل) أراد به بيان الاختلاف بين البصـرية والكوفيـة ، في كون الأصل في الاشـتقاق المصدر ، أو الفعل وبيان معني الاشـتقاق ، وبيان أقسامه ، والأولي تقديم بيان معني الاشـتقاق وبيان أقسامه ، ثم بيان ما هو المراد منها ، ثم بيان الاختلاف المذكور ، إذ لا معني لتوسـيط تعريف الاشـتقاق وتقسيمه بيان قول البصـرية والكوفية ، إلا أن يقال : إن معني التوسـيط أنه قصد بيانه وبيان أقسامه بعد ما احتاج إليه. فتأمل. ثم قوله : وهو أصل في الاشـتقاق ، أي : اشـتقاق الأشياء التسعة منه عند البصرية ، ولا شك أن قوله : الضرب مصدر يتولد منه ... إلخ كاف في إفادة هذا المعني ، لا حاجة فيها إلي قوله : وهو الأصل ، فالأولي أن يقال : قلنا : إن المصدر هو الأصل في الاشتقاق عند البصرية. اه إيضاح.
3- قوله : (عند ... إلخ) قدم مذهب البصريين علي مذهب الكوفيين ؛ لكونه مختارا عند المصنف. اه ح.
4- قوله : (علي الحـدث ... إلـخ) فإن قيل : مفهوم الفعل ثلاثة حدث وزمان ونسـبة إلي فاعل ما ، فلم لم يذكر النسـبة إلي الفاعل؟. قلنا : اختلف في النسـبة إلي الفاعل ، فقيل : النسـبة إلي فاعل ما غير معتبرة في مدلول الفعل ، وقيل النسبة إلي فاعل ما معتبرة في مدلول الفعل ، بخلاف الحدث والزمان فإنه لا اختلاف فيهما ، فلما كانت النسبة مختلفة فيها لم يتعرض إلي ذكر النسبة ، وترك من البين رعاية للمذهبين ، فلذا قال : متعدد ، ولم يقل : اثنان. اه حنفية.

والزمان ، والواحد قبل (1) المتعدد ، وإذا كان أصلا للأفعال يكون أصلا (2) لمتعلقاتها ، أو لأنه (3) اسم ، والاسم (4) مستغن عن الفعل ، وأيضا إنما يقال له :

1- قوله : (قبل ... إلخ) فإن قيل : لا نسلم تقدم المفرد علي المركب المتعدد كلية إلا أن يكون المفرد داخلا في المتعدد؟. قلنا : ههنا كذلك ؛ لأن مدلول المصدر جزء من مدلول الفعل فيلزم تقدم المصدر علي الفعل. اه ملا غلام رباني.

2- قوله : (أصلا لمتعلقاتها) أي : من غير نظر إلي جريان الدليل المذكور فيها ، بل بمجرد كونها متعلقات الأفعال ، فحاصل معني كلامه أنه إذا كانت الأفعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل الدليل علي أن المصدر أصل للأفعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ، ومن الشارحين من اعترض بأنه لا يلزم من كون المصدر أصلا للأفعال من حيث التعدد المذكور كون المصدر أصلا لمتعلقات الأفعال ؛ لأن التعدد المذكور ليس بموجود في بعضها كاسم الفاعل فإنه لا يدل علي الزمان. وأجاب عنه بعض آخر بقوله : نعم إن التعدد المذكور ليس بثابت إلّا أن التعدد ثابت فيه باعتبار آخر ؛ لأنه يدل علي الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض. اه فلاح شرح مراح.

3- قوله : (أو ... إلخ) ذكر هذا الدليل بكلمة أو إيذانا بأن كل واحد من الدليلين مستغن ، ولا يفتقر إلي الغير في إثبات المدعي ، فإن كلمة أو لأحد الأمرين. اه حنفية شرح مراح.

4- قوله : (والاسم ... إلخ) ينتج أن المصدر ، مستغن عن الفعل. فإن قلت : المصدر حدث ، والحدث لا بد له من المحدث ، فكان المصدر مفتقرا إليه. فلا يترجح عليه؟. قلنا : نحن ندعي استغناءه في الإفادة ، لا في الوجود وهو ثابت في المصدر ، فإن المصدر يفيد بدون انضمام شيء آخر معه ، كما تقول : ضربي زيدا قائما ، علي تقدير ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما ، فإنه يفيد لكونه كلاما تاما ؛ لوجود المسند والمسند إليه فافهم. اه حنفية. ولقائل أن يقول : إن أصالة المصدر في الإفادة لا تدل علي أصالته في الاشتقاق ؛ لأن الاشتقاق ليس هو الإفادة ولا لازما لها فتأمل. اه فلاح. كما في زيد ضرب مثلا ، فإن ضرب محتاج إلي زيد مع أنه غير مشتق عنه. اه إيضاح.

«مصدر» لأن هذه الأشياء التسعة تصدر (1) عنه.

والاشتقاق (2):

1- قوله : (تصدر عنه) لأن معني المصدر لغة : موضع يصدر عنه الإبل. فإن قلت : هذا القول بيان تسمية المصدر مصدرا ؛ لصدور الأشياء التسعة عنه ، وذا لا يمكن إلّا بعد ثبوت كون المصدر أصلا ، فيلزم المصادرة علي المطلوب ؛ لأن الدليل حينئذ يصير عين المدعي؟. قلت : معني الاستدلال به أنهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدرا ؛ لصدور الأشياء التسعة عنه ، فلو لم يكن المصدر أصلا عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك. هذا وكلّ ما ذكره المصنف من الاستدلالات كلام ظاهري ، والتحقيق ما ذكره الفاضل الرضي حيث قال : قال البصريون : كل فرع يصاغ عن أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل ، وزيادة هي الغرض من الصوغ ، كالباب من السّاج ، والخاتم من الفضة ، وهذا حال الفعل فيه معني المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل ؛ لأنه كان يحصل من قولك : زيد ضرب مقصوده نسبة الضرب إلي زيد ، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل علي وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه علي المصدر ، وبوزنه علي الزمان. اه فلاح شرح مراح.

2- قوله : (والاشتقاق ... إلخ) نعم لما فرغ من الاستدلال بادر إلي بيان ماهية الاشتقاق ، قبل ذكر متمسكات الكوفيين ، ليتضح المقصود ، لكنه قدم تعريف مطلق الاشتقاق ، علي تعريف الاشتقاق المتنازع فيه ، لفائدة نذكرها إن شاء الله تعالي ، فقال : والاشتقاق ... إلخ. اه فلاح. قوله : (والاشتقاق ... إلخ) اعلم أن الحاجة في معرفة الكلمات المشتقة ماسة إلي معرفة الأمرين شبه الاشتقاق ، وعين الاشتقاق ، فالأول عبارة عن وجدان التناسب بين اللفظين في الحروف الأصليّة ، ولا يشترط بينهما المناسبة المعنوية ، ولو وجد فلا قدح فيه ، نحو هجرع موضوع للشيء الطويل من جرع الموضوع لمكان سهل. وقول الفقهاء : الوجه من المواجهة ؛ لاشتراكهما في الحروف الأصليّة ، وإلا فلا اشتقاق بينهما ، لأن الوجه مجرد ، والمواجهة مزيد فيه ، ولا يشتق الأول من الثّاني ، بل الثّاني من الأول. وقول النحاة : اللغو مشتق من الإلغاء. وكذا قولهم : العارية من التعاور وغير ذلك. وأمّا الثّاني ، فهو لغة : من الشق بمعني ياره كردن وشكافتن ، والمراد استخراج لفظ من لفظ آخر ، واصطلاحا : ما أشار المصنف إليه بقوله : أن تجد بين اللفظين ... إلخ. فقوله : أن تجد بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس شامل للتناسب في اللفظ والمعني معا ، والتناسب في اللفظ فقط ، والتناسب في المعني فقط ، وقوله : في اللفظ بمنزلة الفصل يخرج اللفظين اللذين بينهما مناسبة في المعني دون اللفظ ، كالقعود والجلوس. فإن فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر لفقدان المناسبة في اللفظ. وقوله : والمعني فصل آخر يخرج اللفظين اللذين بينهما مناسبة في اللفظ دون المعني ، كما في ضرب بمعني الدق ، وضرب بمعني الذهاب ، فإن فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر لفقدان المناسبة معني. فإن قيل : تعريف الاشتقاق لا يتناول الأكبر مع أنه من أفراده كنعق من النهق ؛ لأن بينهما ليست بمناسبة في اللفظ بل في المخرج؟. قلنا : المراد من المناسبة في اللفظ أعم من أن يكون في جوهر الحروف ، أو في مخرجها كما هو مقتضي لفظ تناسب فيتناول الأكبر ، واعترض علي هذا التعريف بوجوه : الأول : بأنه يتناول كلّا من الضارب والمضروب مثلا بالنسبة إلي الآخر ، مع أنه ليس أحدهما مشتقا من الأخر. والثّاني : أن هذا التعريف يقتضي أن يكون الاشتقاق هو وجدان المناسبة بين اللفظين ، لا إخراج أحد اللفظين من الآخر ، فيلزم حينئذ أحد الأمرين : إما عدم صحة التفسير المذكور ، أو عدم صحة القول بكون أحد اللفظين مشتقا عن الآخر ؛ لأن وجدان المناسبة صفة المتكلم ، لا صفة اللفظ. أجيب عن الأول : بأن المراد من المناسبة هو الذي به يكون أحدهما مردودا إلي الآخر بعد حذف الزوائد ، ومأخوذا منه ، ولا شك أن بين الضارب والمضروب ليس مثل ذلك التناسب ، بل بين الضارب والضرب والمضروب والضرب ، ولا يخفي عدم انضباط هذا ؛ لأن هذا التناسب ، لا يوجد بين ضرب ، أي : الماضي وبين ضرب ، أي : المصدر ؛ لعدم تحقق الزائد في الماضي ، حتي تحذف ويرد إلي المصدر. ولك أن تقول : إن المراد بالزائد

أعم من الحرف والحركة ، ولا شك أن في الماضـي زيادة الحركة متحققة فصح الجواب. وتحقق الضـبط. وأجيب عن الثّاني : بأن في العبارة مسامحة ، والمراد كون أحد اللفظين مناسـبا ، للفظ آخر في اللفظ والمعني مع اشـتقاق أحدهما من الآخر ، ودفع بأن فهم ذلك المعني من ذلك التفسير بعيد كل البعد. والجواب : بأن فهم ذلك المعني وإن كان بعيدا من هذا التفسير لكنه غير بعيد نظرا إلي المقام والمقصود وهذا القدر يكفينا في هذا الفن لصـحة التعريف. والثّالث : أن الاشـتقاق صفة اللفظ ، ووجدان المناسبة صفة المتكلم ، فلا يحمل أحدهما علي الآخر ، فالأولي أن يقول خروج لفظ من لفظ آخر بشـرط أن يكون بينهما مناسـبة في اللفظ والمعني ، ونحن نقول : إنّ الاشـتقاق أيضا صفة المتكلم ، وصـفة اللفظ كونه مشـتقا ، لأن الاشـتقاق : هو الاسـتخراج ، أو نقول : معني كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين في اللفظ والمعني ، لكنه تسامـح فقـدم الوجدان عليه تنبيها علي أن ذلك التناسب من الموجودات في نفس الأمر لا من الاعتبارات المحضة ، نظيره ما قيل في تعريف الوحـدة : أنها تعقّل عدم الانقسام ، تنبيها علي أنها من المعاني العقلية ، لا من الأمور العينية. والرابع : أنه لا بد بين المشتق والمشتق منه من التغيير ولو كان تقديرا ، ولا يدل التعريف عليه. وأجيب : بأن قوله : تناسبا يدل علي التغيير ، لأن التناسب يستعمل فيمـا لـم يكن الاتحـاد بين الشـيئين بل بينهما تغاير في الجملـة. ثم اعترض عليه بأن دلالـة التناسب علي التغاير التزاميـة وهي مهجورة في التعريفـات ، لما أن الغرض منها التوضـيح فلزم أن تكون بألفاظ أشـهر لتتضـح بالوجه الأتم. أجيب : بأن الدلالـة الالتزاميـة إذا بلغت بحد الوضوح فلا تكون متروكـة ومهجورة في التعريفات وهنا كذلك ، وأيضا بأن هذا اصـطلاح المنطقيين ، ولا نسـلم أنها مهجورة عند الأدباء ، كما يظهر لمن تتبع كتب القوم ، أن تعريفاتهم مشحونة بالدلالة الالتزامية فتبصر. اه حنيفة وفلاح مع زيادة.

أن تجد بين اللفظين (1) تناسبا في اللفظ والمعني ، وهو (2) علي ثلاثة (3) أنواع :

1 – صغير : وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب (4) ، نحو : ضرب ، من : «الضّرب».

2 – وكبير : وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب ، نحو : جبذ : من : «الجذب».

1– قوله : (اللفظين) أي : المتغايرين. وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف ، كزيادة حرف الألف في مثل الضارب ، فإنه مشتق من الضرب ، وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتح الراء في ضـرب ، فإنه مشـتق من الضـرب ، وقد يكون بنقص حرف كنقص الواو من قل ، فإنه مشـتق من القول ، كذا قيل. اه فلاح.

2– قوله : (وهو ... إلـخ) هرگـاه مصـنف فـارغ شـد ؛ إذ تعريف اشـتقاق شـروع كرد وز بيان اقسام او كه تقسـيم نيز از متممات او است كه تعريف ماهيت معرف معلوم ميشود وبتقسيم أقسام أو. شرح فارسي.

3– قوله : (ثلاثة ... إلخ) عند أصـحاب هذا الفن إمّا بالاسـتقراء ، أو بالحصـر العقلي ، لأنه لا يخلو إمّا أن يكون حروف المشـتق من جنس حروف المشـتق منه ذاتا أو مخرجا. فالثّاني هو الأكبر ، والأول لا يخلو إمّا أن يكون علي ترتيب حروف المشتق منه أو علي خلافه ، فالأول : هو الصـغير ، والثّاني : هو الكبير ، ولما كان الصـغير أقرب تناولا للمبتـدئ قدمه علي أخويه ، أو لأنه هو المقصود عند الصوفيّين فلذا قدمه فقال : صغير. اه حنفية.

4– قوله : (الترتيب) أي : في ترتيب تلك الحروف. فإن قلت : المطلق إنما يتحصّل نوعا بانضـمام قيـد زائد ، وههنا ليس كذلك ؛ لأن معني مطلق الاشـتقاق كما حققه تناسب اللفظين في اللفظ والمعني جميعا ، ومعني هذا النوع منه علي ما ذكرته تناسب اللفظين في اللفظ فقط ؛ لأن التناسب في الحروف والترتيب تناسب لفظي ، فلا يكون تحصل النوع بانضـمام قيـد ، بل بانتقاص قيـد. وهو في المعني وهو غير جائز بالاتفاق؟. قلت : قيـد في المعني محـذوف مقـدر في هـذا التعريف ، وفي تعريف النوعين الأخيرين أيضا بناء علي فهم المبتـدئ مع أنه لا يتعلـق به غرض تحصـيل نوع. فـإن قلت : فعلي هـذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق ، وهو غير جـائز أيضـا؟. قلت : معني المطلق تنـاسب اللفظين مطلقا أعم من أن يكون التناسب في الحروف والترتيب جميعا ، وأن يكون في الحروف فقط ، أو يكون في مخرج الحروف وكـل من هـذا التناسب الثلاثـة خاص ، فافترقا ثم إن تحقق ذلك المطلق في ضـمن الخاص الأول صار نوعا من الاشـتقاق المطلق يسـمي صغيرا. اه فلاح. قوله : (والترتيب) فإن قيل : ما الفرق بين الحروف واللفظ ، وأيّ نكتة في اختيار اللفظ في التعريف ، واختيار الحروف هنا؟. قلنـا : اتحـاد اللفـظ عـام ، يشـمل الاتحـاد في الحروف ، والاتحـاد في المخرج ، بخلاف الحروف ، فإنها تختص بالحروف المنطوقـة دون المخارج. وأمّا النكتة في اختيار الحروف هنا ، فإن المعتبر في الصـغير هو التوافق في نفس الحروف والترتيب دون مخارجها التي يشـتملها اللفظ ، بخلاف اللفظ فإنه بمنزلـة الجنس يتناول الأقسام كلها ، فالأليق في التعريف اختيار اللفظ دون الحروف. اه حنفية. ثم قوله : تناسـب كالجنس لتناوله الكبير والأكبر وقوله : في الحروف فصل خرج به الأكبر ؛ لعـدم تناسب الحروف فيه ذاتا ، وقوله : والترتيب فصل آخر خرج به الكبير لعدم ترتيب الحروف فيه. اه لمحرره. قوله : (والترتيب) واعلم أن الاشـتقاق يعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصـليّة مع الترتيب في الوضع ، فلا يرد المقلوب كالحادي من الوحـدة ، فإنه اشـتقاق أصـغر مع فقد الترتيب ، وذلك لأن الترتيب موجود وقت الوضع ، كالضـرب والضارب ويسـمي الأصـغر ، أو بدونه نحو كني وفاك ، ويسمي الصغير ، أو المناسبة فيها نحو ثلم وثلب ويسمي الكبير. ويعتبر في الأصغر موافقـة في المعني وفي الآخرين مناسـبة ، والموافقة في المعني بأن يكون في الفرع معني الأصل إمّا مع زيادة ، كالضـرب والضارب ، وإمّا دونها كالمقتل مصدرا من القتل. فالمصـنف سـمي الأصـغر : صـغيرا. والصـغير : كبيرا. ولا يخفي أن المعتبر في القسم الأول التوافق في

الأصول لا التناسب فيها ، فإنه إنما يتصور إذا وجد مخالفة في بعضها ، وليس في القسم الأول فليس ، فالواجب علي المصنف أن يقول في تعريف الصغير : وهو أن يكون بينهما توافق فيها دون الترتيب إلّا أن يقال : إنّ المراد بالتناسب عند المصنف التوافق. ولا شك أن التناسب في اللفظ معتبر في الأقسام الثلاثه. ولذلك أخره في تعريف مطلق الاشتقاق. اه إيضاح.

3 – وأكبر : وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج دون الحروف والترتيب ، نحو : نعق (1) ، من : «النّهق».

والمراد من الاشتقاق المذكور (2) اشتقاق صغير (3).

وقال الكوفيون : ينبغي (4)

1– قوله : (نعق من النهق) قيل : النعق : صوت الغراب ، والنهق : صوت الحمار ، وفيه نظر ؛ لأنه لا بد في الاشتقاق من اتحاد اللفظ والمعني ، كلاهما معا علي ما يشعر عطف المعني بواو الجمع. اه ح. والجواب : بأن المعني المأخوذ في التعريف أعم من المطابقي والتضمني والالتزامي ، ولا شك أن نعق إذا كان بمعني صوت الغراب يكون له تناسب بالنهق في المدلول التضمني أعني الصوت فتدبر. اه ملّا غلام رباني.

2– قوله : (المذكور) فإن قيل : المراد بالمذكور لا يخلو إمّا الاشتقاق في قوله : واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر ، وإما في قوله : وهو أصل في الاشتقاق عند البصريين ، فعلي الأول كان المعني : الصرّاف كما يحتاج إلي الصغير ، فكذا إلي أخويه ؛ لأن الاحتياج إلي الأدني مستلزم له إلي الأعلي أولي ، فلا يصح الاقتصار بقوله : اشتقاق صغير ، وعلي الثّاني : كما أن المصدر أصل عندهم في الصغير ، فكذا في أخويه لا يخفي. اه لمحرره. قلنا : المراد بالمذكور الاشتقاق في قوله : واشتقاق تسعة ... إلخ اشتقاق صغير ؛ وذلك لأن الصغير أصل بالنسبة إلي أخويه ، لأنه قياسي ، بخلاف الكبير والأكبر فإنهما يتوقفان علي السماع فالتقييد ليس للاحتراز عن أخويه حتي لا يحتاج إليهما ، أو يقال : للمبتدئ فائدة في الصغير ليست في أخويه ، أو يقال : إنّ الكبير والأكبر استعمالهما في الاسم دون الفعل كثير ، بخلاف الصغير فإنه يجري في الأفعال والأسماء وهذا ظاهر. اه حنفية شرح مراح.

3– قوله : (اشتقاق صغير) فإن قلت : فما الفائدة حينئذ في تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه إلي ثلاثة أنواع؟. قلت : الفائدة زيادة اتضاح المراد عند المبتدئ وتمييزه فضل تمييز ؛ إذ معرفة حقيقة النوع إنما هي بمعرفة جنسه وفصله. ويمكن أن يقال : المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعرف اشتقاق صغير علي معني أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير علي حذف المضاف في الموضعين ، لكن الأول أوفق. اه فلاح.

4– قوله : (ينبغي) قيل : إنما ذكر بلفظ ينبغي إيذانا بأن مذهبهم غير ثابت يقينا ، بل تكلفوا في إثبات مذهبهم. وهي كلمة تستعمل في الحكم الذي دون الواجب ، فوق المستحب ، واستعمالها في الأولوية أغلب. اه حنفية مختصرا.

أن يكون الفعل أصلا في الاشتقاق ؛ لأن إعلاله (1) مدار (2) لإعلال (3) المصدر وجودا (4) وعدما (5) ، أما وجودا ففي : يعد (6) عدة ، وقام قياما (7) ،

1- قوله : (إعلاله) وهو تغيير حرف العلّة للتخفيف. وهو قد يكون بالقلب كما في قال ، وقد يكون بالحذف كما في قلت ، وقد يكون بالإسكان كما في يقول. اه فلاح.

2- قوله : (مدار) أي : سبب يثبت الأثر بثبوته ، وينتفي بانتفائه ، وهو مصدر ميمي من دار يدور ، أصله مدور بفتح الواو فأعلّ بالنقل والقلب. اه ف. قوله : (مدار) قيل : المدار ظرف مكان ، بمعني المرجع إليه ، والمراد : هو الشيء الذي يثبت ... إلخ. اه إيضاح.

3- قوله : (لإعلال ... إلخ) وما يكون إعلاله مدارا لإعلال شيء ، كذلك يكون أصلا له ينتج أن الفعل أصل ، أما الكبري فظاهرة ، وأمّا الصغري فقد أثبتها المصنف بتمثيل مثالي ، مثال وأجوف بقوله : أما وجودا ... إلخ. اه فلاح.

4- قوله : (وجودا) يعني : يعل المصدر إذا أعلّ فعله ، والسرّ في ذلك أن الإعلال تغيير حرف العلّة للتخفيف ، وأن الفعل ثقيل بالنسبة إلي الاسم والحرف ، فيكون الأصل في الإعلال هو الفعل لا غيره ، وأمّا غيره فلا يعلّ إلّا بمتابعته ومشابهته له ، ولذا لا يعل غيره إلّا ما هو جار مجري الفعل ، ومن ثم صحح عين أفعل التفضيل ، في نحو أبيع وأقول ؛ لعدم جريه مجري الفعل لدلالته علي الزيادة ، وإمّا لأنه لكونه محلا للتغيير فلا يصحح. اه جلال الدين.

5- قوله : (وعدما) يعني : لا يعل المصدر إذا لم يعل الفعل. اه حنفية.

6- قوله : (يعد) أصله يوعد بوزن يضرب ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية فأعلّ مصدره أيضا ، وهو عدة بوزن هبة أصله وعدة فأعلّ بشرطين ، أحدهما أن يعل فعله ، والثّاني أن يكون علي وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وإذا كان إعلال فعله شرطا لإعلاله كان مدارا له ، وكيفية إعلاله أنه نقلت حركة الواو إلي ما بعدها ، ثم حذفت ساكنة إتباعا للفعل ، واشتمالا للكسرة علي الواو وحذفت متحركة ، وحرك ما بعدها بجنس حركتها ، ولزوم تاء التأنيث كالعوض منها ، فلو انتفي أحد الشرطين لا يجوز حذفها فلا تحذف من نحو الولدة ، لأنه اسم فانتفي الشرط الأول ، ولا من نحو الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما لانتفاء الشرط الثّاني. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

7- قوله : (قياما) أصله قواما ، فقصد بقلب الواو إتباعا لفعله ، لا لوجود موجب الإعلال ، لكن لما كان ما قبلها مكسورة قلبت ياء لا ألفا ، فيكون المصدر تابعا لفعله في مطلق الإعلال. اه فلاح.

وأما عدما (1) ففي : يوجل وجلا ، وقاوم (2) قواما ، ومداريّته تدل علي أصالته (3).

وأيضا يؤكّد الفعل (4)

1- قوله : (عـدما) يعني أمّا عـدم إعلال المصـدر بسـبب عدم إعلال الفعل فثابت في مثل يوجل معناه ، وبابه يخاف يعني لـم يعل الواو فيه لعدم موجب الإعلال ، أمّا بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسـرة ، وأمّا بالقلب ألفا أو بنقل الحركة فلسـكونها. وأمّا بالقلب ياء فلعدم انكسار ما قبلها. وجلا مصدر بوزن وعدا لـم يعل إتباعا لفعله كما يعل عدة لذلك. اه فلاح.

2- يعني : لـم يعـلّ قـاوم إما لوجود مانع الإعلال لأنه لو حـذفت الواو إمّا ابتـداء أو بعـد قلبها ألفا ، التبس بقام وإما لعـدم موجبه ؛ لأنها لا يمكن قلبها ياء لعدم انكسار ما قبلها. اه ف.

3- قوله : (علي أصالته) أي : كون الفعل أصـلا والمصـدر فرعا ، حاصل هـذا الـدليل : أن المصـدر لو كان أصـلا عن الفعل لما كان تابعا للفعل في الإعلال ؛ لأن الأصل لا يتبع الفرع ، وإذا كان تابعا علمنا أنه ليس بأصل ؛ لأن الشـيء إذا تبع غيره في الصحة والإعلال صار فرعا عليه ، فصار المتبوع أصلا ، والتابع فرعا. فإن قلت : اللازم من الدليل المذكور هو أصالة الفعل وفرعية المصدر في الإعلال لا في الاشتقاق ، والمـدعي أصالته فيه لا الإعلال فلا يوافق الـدليل بالمـدعي؟. أجيب عنه : بأنه لما ثبت الأصالـة في الفعل من وجه لا في المصدر ، ثبت الأصالة في الاشتقاق أيضا حملا لما هو مشكوك علي ما هو متيقن. فإن قيل : لـم لم يعل قول مع أنه أعل فعله وهو قال؟. قلنا : سكون حرف العلّة مع انفتاح ما قبلها في غاية الخفة ، وإنما المدارية لتحصيل الخفة وهو منتف ههنا. اه حنفية. قوله : (علي أصالته) لكون المدار متبوعا ، وأنت تعلم أن قوله : ففي يعد عدة ويوجل وجلا ، يدل علي أن المضارع أصل والمصدر مشتق منه بالذات وقوله في قام قياما وقاوم يدل علي أن الماضـي أصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطربت مقالتهم. وأيضا إنّ هذا الاستدلال من قبيل إثبات القاعدة بالأمثلة وهو غير جائز ، نعم تثبت القاعدة بها إذا كان بالاستقراء التام وههنا ممنوع. وأيضا إن مثل عدة لا يكون إعلاله بمجرد إتباع الفعل ، بل بشرطين حتي لا يعل الوعـدة والوعد بفتح الواو فيهما مع أن فعلهما وهو يعد يعل كما حققته. وأيضا إن اعشوشب فعل لا يعل واعشـيشابا مصدر يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مدارية إعلال الفعل لإعلال المصدر وجودا وعدما. اه فلاح.

4- قوله : (يؤكد الفعل) في العبارة مسامحة ؛ لأن ضربا في ضربت ضربا يؤكد ما هو المسند حقيقة ، وهو الضرب المدلول عليه لضربت لا الإسـناد والزمان كما لا يخفي. وفائدته دفع توهم التجويز وعليه حمل قوله تعالي : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسـي تَكْلِيماً) [النساء : 164] ، أي : كلمه بذاته لا بترجمان بأن يأمره بالتكلم لموسي عليه السلام. اه عبد الغفور بنبذ تغيير.

به نحو : ضربت ضربا ، وهو بمنزلة (1) : ضربت ضربت ، والمؤكّد أصل من المؤكّد.

ويقال له (2) : «مصدر» لكونه مصدورا عن الفعل ، كما قال : مشرب (3) عذب ، ومركب فاره ، أي : مشروب ومركوب.

ص: 35

1- قوله : (بمنزلة ضربت ضربت) إشارة إلي جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : كون المصدر - أعني : ضربا - تأكيدا للفعل لا يكاد يصح ؛ لأن التأكيد علي نوعين لفظي ومعنوي ، أمّا اللفظي فهو تكرير اللفظ الأول بعينه ، وأمّا المعنوي فهو بألفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وغير ذلك ، وكلاهما مفقودان في ضربا. فأجاب بأنه بمنزلة ضربت ضربت وإنما كان بمنزلة ضربت ... إلخ ؛ لأن ضربا تأكيد لما هو منسوب إلي المتكلم فيكون ضربا أيضا منسوبا إلي المتكلم. فالحاصل أن ضربا وإن كان باعتبار اللفظ غير ضربت لكن في الحقيقة والتأويل عينه. اه حنفية مع إيضاح. قوله : (بمنزلة ضربت ضربت) ولا يخفي أنه تأكيد لغوي يؤكد بعض مدلول الفعل وما ذكروا من التقسيم ، فهو للتأكيد الاصطلاحي فلا حاجة إلي القول : بأنه بمنزلة ضربت لتصحيح كونه تأكيدا. اه إيضاح. اللهم لما لم يكن ضربا في ضربته ضربا من التواكيد الصناعية ، كان في تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة إلي بعض الأذهان فشبهوا بالتأكيد اللفظي الصناعي ، فقالوا : وهو بمنزلة ... إلخ. اه ف.
2- قوله : (ويقال له ... إلخ) هذا وجه تسمية المصدر مصدرا عند الكوفيين. ونفي لما ذكره البصريون من وجه التسمية بطريق المعارضة ، لا دليل ثالث علي مطلبهم كما زعمه بعض الشارحين ، وإلّا لزم المصادرة من أنه دليل ثالث وتقريره : أن البصريين لما قالوا في وجه تسمية المصدر مصدرا من أن هذه الأشياء تصدر عنه ؛ لأن المصدر مفعل بمعني محل الصدور ، إذ هي ظرف فيكون المصدر محلا لصدور الأشياء. فأجاب الكوفيون عن ذلك : بأن تسمية المصدر مصدرا ليست باعتبار ما زعمتم ، بل باعتبار أنه مفعل وهو مصدر ميمي بمعني المفعول ، فيكون المصدر بمعني المصدور عن الفعل ، فثبت أن المصدر فرع للفعل ، ولما استبعد كون المصدر بمعني المصدور استدلّ عليه بقول العرب : مشرب. اه حنفية وإيضاح.
3- قوله : (مشرب ... إلخ) بيانه أن المصدر مفعل ، ويذكر مفعل ويراد به المفعول ، كما في قول العرب : مشرب عذب ، أي : مشروب ... إلخ. فكذا المصدر بمعني المصدور عن الفعل فيكون فرعا له لا محالة. ولا يصح أن يكون المشرب في قولهم بمعني محل الشرب ، لأن محله القصعة مثلا. وهي ليست بعذب بل العذب إنما هو الماء ، وكذا المركب ؛ لأن محل الركوب هو السرج ، وهو ليس بفاره بل الفاره هو الفرس وهو مركوب. اه ح.

قلنا في جوابهم : إعلال المصدر للمشاكلة (1) لا للمداريّة ، كحذف الواو في : «تعد» (2) والهمزة في : «تكرم».

والمؤكّديّة (3) لا تدل علي أصالته في الاشتقاق ، كما في : جاءني زيد زيد (4).

ص: 36

1– قوله : (للمشاكلة ... إلخ) يعني لما قال الكوفيون : إن إعلال الفعل مدار لإعلال ... إلخ ، أشار المصنف آنفا من طرف البصريين إلي رد قولهم بمنع المدارية وبيان ذلك أن مدار الشيء لا يختلف عنه في شيء من الأوقات ، فإذا عرفت هذا فاعلم : أن إعلال الفعل لو كان مدارا لإعلال المصدر لأعل كثير من المصادر التي أعل فعلها ، واللازم وهو إعلال كون كثير من ... إلخ ، باطل فكذا الملزوم من كون إعلال الفعل مدارا لإعلال المصدر باطل. أما بطلان اللازم فقد حررنا لك في شرح قوله : ومداريته تدل علي أصالته ، وكذا بطلان الملزوم فيه فافهم. فإذا بطل المدارية ثبت المدارية بين المصدر والفعل ؛ لأن بينهما مناسبة في الحروف والمعني ، أمّا الأول فظاهر ، وأمّا الثّاني فلأن كل واحد منهما يدل علي الحدث ، وما من فعل إلا ومعه حدث. فإذا ثبت المناسبة بينهما في الحروف والمعني جعل كل واحد منهما بمنزلة لفظ واحد ؛ ليكون الألفاظ علي قضية المعاني فلذلك يعل المصدر حيث يعل الفعل رعاية لما بينهما من التناسب ، لا لكونه فرعا له في الاشتقاق. اه ح بتغير.

2– قوله (والهمزة في يكرم) بنقطتين من تحت وباقي صيغ المضارع سوي أكرم ، وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما. وإن لم يوجد فيها علّة الحذف وهي اجتماع الهمزتين موافقة لأكرم ، أي : ليطرد الباب. اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مدارية إعلال الفعل لإعلال المصدر وجودا ، فكأنه قال : إنا لا نسلم أن إعلال الفعل لإعلال المصدر وجودا ، فكأنه قال : إنا لا نسلم أن إعلال الفعل للمدارية لا يجوز أن يكون للمشاكلة اللفظية كحذف الواو في تعد فلا يتوجه أن يقال : إن إعلال المصدر للمشاكلة لا للمدارية دعوي بلا دليل. ولما كان مدار الاستدلال علي المدارية وجودا وعدما معا اكتفي بمنع الشق الأول ولم يتعرض لمنع الشق الثّاني وقد منعناه أيضا فتذكر. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

3– قوله : (والمؤكدية ... إلخ) يعني أنّا لا نسلم كون المؤكد أصلا من المؤكد في الاشتقاق ؛ لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون الشيء مشتقا من نفسه ، وهو ممتنع نحو جاءني زيد زيد فإن زيد الأولي مؤكّد والثّاني مؤكّد فلو كان الأولي أصلا في الاشتقاق لزم أن زيدا اشتق من زيد وليس كذلك كما لا يخفي. بل في الإعراب والأصالة فيه ليس بحجة علينا ؛ لعدم كلامنا فيه. اه جلال الدين.

4– قوله : (زيد زيد) وأنت تعلم أن هذا الجواب إنما يصح لو حمل التأكيد علي اللفظي الصناعي ؛ إذ فساده حينئذ ظاهر ، وليس كذلك بل مراد الكوفيين من التأكيد اللغوي خاصة فلا يلزم من كون اللفظ الأول أصلا بالنسبة إلي الثّاني في الإعراب كونه كذلك في الاشتقاق. وأيضا إنا لا نجد في ضربت إعرابا أصليا ، يتبعه إعراب ضربا هذا ونحن نستعين بالله ونقول باستعانته : الجواب الصحيح أن يقال : المؤكدية بالمعني الذي أراده لا تدل علي الأصالة في الاشتقاق ، بل في غرض المتكلم في نظم الكلام ، فهو أمر قد يتبدل عن تبدل الأغراض. كما إذا قلت : زيد قائم لا قاعد ، كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا. وفرعا ، فإذا عكست وقلت : زيد لا قاعد بل قائم ، صار الأصل فرعا والفرع أصلا ، وأمثال ذلك كثيرة ، والأصالة في الاشتقاق ، أمر لا يتبدل وكل ذلك ظاهر بصواب التأمل وعلي هذا الجواب يندفع ما قيل : إن مدعي الكوفية هو أصالة الفعل في الاشتقاق لا مطلقا ثم أثبت مدّعاهم ، بدليل هو كون المصدر تأكيدا للفعل ، والتأكيد يدل علي الفرعية في الاشتقاق فتفتقر البصرية بقولهم : جاءني زيد زيد ليس بشيء ؛ إذ زيد مما يصح أن يشتق منه شيء لكونه من الجوامد ، وإنما المدعي اشتقاق الثّاني من الأول فيما يصح أن يشتق أحدهما من الآخر. تأمل. اه فلاح بزيادة. قوله : (زيد زيد) وأيضا تقول : ضربا في ضربت ضربا ، لا يؤكد الفعل بل المصدر الذي في ضمن الفعل. قال الفاضل الرضي : وهو يعني ضربا في ضربت ضربا في الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون ، لكنهم سموها تأكيدا للفعل توسعا ، وإذا لم يكن الفعل مؤكدا بالمصدر في الحقيقة لم يكن له أصالة بالنسبة إلي المصدر

أصلا ، فضلا عن الأصالة في الاشتقاق. اه فلاح بتصرف.

وقولهم : «مشرب عذب» و «مركب فاره» من باب : جري النّهر (1) ، وسال الميزاب ، والله أعلم.

ص: 37

1- قوله : (جري النهر ... إلخ) أي : من باب المجاز الذي ذكر المحل وإرادة الحال ، لا من قبيل ذكر المصدر وإرادة المفعول كما ذكرتم ، يعني : أن مشربا ومركبا اسمي مكان يراد بهما ما حل في ذلك المكان ، فيراد من مشرب ماء حل فيه ، ومن مركب فرس حمل فيه ، فمعني مشرب عذب ماء عذب ، ومعني مركب فاره فرس فاره ، كما أن النهر موضع يراد به ما حل فيه وهو الماء فيكون معني جري النهر الماء فيه. أقول : المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين سائغ ، لكن ما قاله الكوفيون شائع ، وأمّا المركب فهو لا يكون إلا مصدرا بمعني المفعول حتي كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جري النهر. والأولي في الجواب أن يقال : لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعني المشروب والمركوب ، كون لفظ المصدر بمعني المصدور بمجرد كونه موازنا لهما وهو ظاهر ، وأيضا يجوز أن يكون من باب جري النهر. اه فلاح مختصرا.

ومصدر الثلاثي كثير ، وعند سيبويه يرتقي (1) إلي اثنين وثلاثين بابا (2) ،

ص: 38

1- قوله : (يرتقي ... إلخ) مستثني في المعني من قوله : كثير ، فكأنه قال : ومصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له ولا ترتقي أوزانه إلي عدد معين عند جميع الصرفيين إلا عند سيبويه فإن ما ذكره نوع من الضبط ، قيل : إن المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابا المذكورة وبغاية وكراهية لكن المصنف تركهما لقلتهما. فلاح.

2- قوله : (إلي اثنين وثلاثين بابا) وجه الضبط أن المصدر عينه إما ساكن أو متحرك ، والساكن إمّا أن لا يزاد فيه شيء أو يزاد تاء التأنيث ، أو ألف التأنيث ، أو الألف والنون المشبهتان بهما. وعلي التقادير الأربعة إما مفتوح الفاء أو مكسورة أو مضمومة فما حصل من ضرب الأربعة في الثلاثة الذي هو اثنا عشر مذكور علي الترتيب المذكور ، نحو قتل من باب الأول يعني نصر بفتح القاف وسكون التاء ، وفسق من باب الأول بكسر الفاء وسكون السين ، وشغل من باب الثّالث يعني من حد فتح بضم الشين وسكون الغين ، ورحمة من باب الرابع يعني سمع يسمع بفتح الراء وسكون الحاء المهملتين ، ونشدة من باب الأول وهو نصر يقال : نشد الضالة ، أي : طلبها ، وقيل : من باب الرابع بكسر النون وسكون الشين المعجمة ، وكدرة من باب الرابع بضم الكاف وسكون الدال الكدرة ضدّ الصفو ، ودعوي من باب الأول بفتح الدال وسكون العين المهملتين ، وذكري من باب الأول بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف وهو ضد النسيان ، وبشري من باب الأول بضم الباء وسكون الشين المعجمة ، وليّان من باب الثّاني وهو ضرب يضرب مصدر لوي يلوي أصله : لويان اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، فاجتمعت الياءان فأدغمت الياء في الياء فصار ليّان يقال : لوي الحبل ، أي : فتله ، وحرمان مصدر من باب الثّاني بكسر الحاء المهملة وسكون الراء أيضا. وغفران من باب الثّاني بضم الغين المعجمة وسكون الفاء. وأردف ذلك بقوله : ونزوان من باب الأول بفتحات مصدر نزا بمعني وثب ؛ لأن المصدر المتحرك العين زيد في آخره ألف ونون لم يجئ إلا هذا البناء ، فذكره ههنا للمناسبة مع ليان هذا إذا كان العين ساكنا. وأمّا إذا كان متحركا فهو إمّا مفتوح ولا يزاد فيه شيء فهو إمّا مفتوح الفاء ، نحو طلب من باب الأول بفتحتي الطاء المهملة واللام ، وإمّا مكسورة نحو صغر من الباب الخامس وهو كرم يكرم بكسر الصاد المهملة وفتح الغين المعجمة ، وإمّا مضمومة نحو هدي من باب الثّاني علي وزن فعي بسكون اللام بالألف المكسورة أصله هدي فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحذفت الألف لاجتماع الساكنين بين الألف والتنوين ، فصار وزنه فعي ، وإمّا مكسورة ولا يزاد فيه شيء ، ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء ، نحو خنق من باب الأول بفتح الخاء المعجمة وكسر النون ولا يقال بالسكون وهو مصدر إذا حبس حلقه ، كذا في المغرب ، والمصنف قدمه علي صغر وهدي لقلة وقوعهما. وإمّا مضموم ولا يزاد فيه شيء ولم يجئ منه شيء هذا إذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شيء. وأمّا إذا كان متحركا وزيد فيه شيء فالعين فيه حينئذ إمّا مفتوح ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الفاء نحو غلبة من باب الثّاني بفتحتي الغين المعجمة واللام ، وإمّا مكسور ويزاد فيه التاء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء. نحو سرقة من باب الثّاني بفتح السين وكسر الراء المهملتين. وإمّا مفتوح ويزاد فيه الألف فهو إما مفتوح الفاء ، نحو ذهاب من باب الثّالث بفتح الذال المعجمة ، وإمّا مكسورة ، نحو صراف من باب الثّاني بكسر الصاد بمعني النقل والرد ، وقيل : الصّرف زيادة لغة ، وإمّا مضمومة نحو سؤال من باب الثّالث بضم السين. وإمّا مفتوح ويزاد فيه الألف والتاء وهو أيضا إمّا مفتوح الفاء. نحو زهادة من باب الرابع بفتح الزاي المعجمة والهاء المخففة ، وإما مكسورة نحو دراية من باب الثّاني ، ولم يجئ مضمومة بكسر الدال وفتح الراء المهملتين من دري يدري. وإما مضموم ويزاد فيه الواو وهو أيضا إما مضموم الفاء نحو دخول من باب الأول بضم الدال والخاء المعجمة ، وإمّا مفتوح الفاء نحو قبول من باب الرابع وهو علم يعلم بفتح القاف أخّره لقلته ، ولم يجئ منه مكسورة. وإمّا مكسورة. ويزاد فيه الياء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو وجيف من باب الثّاني مصدر وجف بمعني اضطرب بفتح الواو وفيه نظر ؛ لأنه حينئذ مضارعه وجف يجف ، كوعد يعد والفعيل اللازم لا يجيء إلا من مضموم العين في الماضي والمضارع ، اللهم إلا أن يقال : إن هذا إنما يلزم إذا كان الفعيل صفة مشبهة وهنا ليس كذلك بل هو مصدر وفي المصدر لم يوجد الاختصاص بمضموم

العين في الماضـي والمضارع. فاندفع النظر من الأصل. وإمّا مضـموم يزاد فيه الواو والتاء ولم يجئ منه غير مضـموم الفاء. نحو صـهوبة من باب الخامس هي الحمرة في شـعر الرأس بضم الصاد المهملـة والهاء. وإمّا مفتوح ويزاد فيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو مـدخل من باب الأول بفتـح الميم والخاء المعجمـة وسـكون الدال. وإمّا مكسورة ويزاد فيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو مرجع من باب الثّاني بفتح الميم وكسر الجيم. وإمّا مكسور ويزاد فيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو مسعاة من باب الثّالث من سـعي أصـله مسعية ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال في مختار الصحاح : المسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود وهو بكسـر الميم وسـكون السـين وفتح العين والألف لام الكلمة والتاء زائدة. وإمّا مكسور ويزيد فيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو محمدة من باب الرابع بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الميم الثّانية وفتح الدال والتاء زائدة. اه. فلاح مع نبذ من الحنفية.

نحو : قتل ، وفسق ، وشغل ، ورحمة ، ونشدة ، وكدرة ، ودعوي ، وذكري ، وبشري ، وليّان ، وحرمان ، وغفران ، ونزوان ، وطلب ، وخنق (1) ، وصغر ، وهدي ، وغلبة ، وسرقة ، وذهاب ، وصراف ، ومدخل ، ومرجع ، ومسعاة ، ومحمدة ، وسؤال ، وزهادة ، ودراية ، ودخول ، وقبول ، ووجيف ، وصهوبة.

وقد يجيء (2) علي وزن اسمي الفاعل والمفعول ، نحو : «قمت قائما» (3). ونحو قوله تعالي : (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) (4) [القلم : 6].

ويجيء للمبالغة (5) نحو : التّهدار (6) ،

1- قوله : (خنق) مصدر من خنق إذا حبس حلقه كذا في المغرب. والصغر معناه خير وشدن والهدي معناه ره راست نمودن ، والغلبة معناها زور آوردن ، والسرقة معناها دزدي كردن ، والذهاب معناه رفتن ، والصراف معناه گشتن وگردانيدن وميل كردن. اه. ح.

2- قوله : (وقد يجيء ... إلخ) لأن اسم الفاعل والمفعول قد يجيء علي وزن صيغة المصدر بأن يؤول المصدر بهما كقولهم : رجل عدل ، أي : عادل. وهذا الدرهم ضرب الأمير ، أي : مضروبه ، فكذلك يجيء المصدر علي وزن اسم الفاعل والمفعول. اه حنفية.

3- قوله : (قائما) فقائما مصدر بمعني قيام وإن كان وزنه وزن اسم الفاعل ؛ لأنه فاعل حقيقة يراد به معني المصدر. كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل نحو رجل عدل ، أي : عادل. اه

4- قوله : (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) [القلم : 6] فيه احتمالات : الأول : أن يكون الباء زائدة فالمعني أيكم الذي فتن بالجنون ، فعلي هذا يكون المفتون بمعني المفعول ، كما هو الظاهر ، لا بمعني المصدر ؛ لأن أيّ اسم مبهم يكون بعضا من المضاف إليه وهو ههنا ضمير المخاطبين ، فلزم حمل صرف الوصف علي الذات وهو كما تري. والثّاني : أن لا يكون الباء زائدة لكن المفتون يكون مصدرا كالمعقول والمجلود علي ما في القاموس ، فالمعني بأيكم الجنون فعلي هذا يكون الباء للإلصاق. والثّالث : أن يكون الباء بمعني في ، والمفتون يكون بمعني المفعول ، كما يقتضيه لفظه بمعني بأيّ الفريقين منكم المجنون أبفريق المؤمنين أم بفريق الكافرين ، أي : في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم. اه ملا غلام رباني.

5- قوله : (للمبالغة) أي : في الفعل والكثرة فيه علي وزن التفعال بفتح الأول وسكون الثّاني نحو إلخ. اه

6- قوله : (التهدار) بمعني كثيرة الهدر بفتح الهاء وسكون الدال المهملة ، هو غليان الشراب من هدر الشراب إذا غلي. اه حنفية.

والتّلعاب (1) ، والحثّيثي ، والدّلّيلي ، والخلّيفي (2).

ومصدر (3) غير الثلاثي المجرد علي سنن واحد (4) ، إلا في : كلّم كلاما ، وفي : قاتل قتالا (5) وقيتالا ، وفي (6):

1- قوله : (والتّلعاب) علي وزن التّفعال بفتح التاء ؛ لأن جميع ما جاء من المصادر علي هذا المثال ، فهو مفتوح التاء ؛ وأمّا التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذان من هذا الوزن ، كما صرحوا به ، وهو من لعب يلعب معناه بسيار بازي كردن من حد سمع يسمع ، وقيل : من فتح. اه ح مع فلاح.

2- قوله : (الخليفي) قال عمر رضـي الله عنه زمن خلافته : لو لا الخليفا لأذنت ، أي : لو لا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الأذان لأذنت. قيل : سـئل الزمخشـري : أهو قياسـي أم سـماعي؟ فقال : هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسا. قال سيبويه : أوزان المبالغـة لا يجيء إلا من الثلاثي ، وأمّا جمهور الصـراف فقد جوزوا ذلك مطلقا. قيل : إن ذكر المصدر للمبالغة اسـتطرادا ؛ لأن المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل علي معناه وزيادة ، كما يدل عليه السياق والسباق ، وهو ليس كذلك ؛ لأنه ليس في فعله دلالة علي هذا التكثير والمبالغة فافهم. اه فلاح شرح مراح.

3- قوله : (ومصدر ... إلخ) لما فرغ عن بيان أمثلة مصادر الثلاثي المجرد ، شـرع في بيان ما هو غيره مطلقا سواء كان المزيد فيه من الثلاثي أو رباعيا ، أو المزيد فيه من الرباعي أو الملحقات. اه ملا غلام رباني رحمه الله.

4- قوله : (واحـد) يعني يجيء قياسا فلكل باب قياس علي حدة ، فنقول مثلا : كل ما كان ماضـيه علي فعلل كدحرج ، فمصدره علي فعللة كدحرجـة ، وكل ما كان ماضـيه علي أفعل فإفعال ، وكل ما كان ماضـيه علي فعّل فتفعيل ، وكل ما كان ماضـيه علي فاعل فمفاعلـة وفعال ، وكـل مـا كـان ماضـيه افتعـل فافتعال ، وكل ما كان ماضـيه إفعلّ فافعلال ، وكل ما كان ماضـيه تفعّل فتفعّل ، وكل ما كان ماضـيه اسـتفعل فاسـتفعال ، وكـل ما كان ماضـيه افعوعل فافعيعال ، وكل ما كان ماضـيه افعوّل فافعوّال ، وكل ما كان ماضـيه افعنلل فافعنلال ، وكل ما كان ماضـيه افعنلي فافعنلاء ، وكل ما كان ماضـيه تفعلل فتفعلل ، وكل ما كان ماضيه افعللّ فافعلّال ، وفيه قياس واحد. لجميع الرباعي والمزيد لكن لا يليق بيانه بهذا المختصر. اه فلاح.

5- أي : والثّـاني في بـاب المفاعلـة نحو قاتل ... إلـخ فإنه لا يجيء مصـدره قياسا وهو مقاتلـة بل يجيء قتالا بكسـر القاف وتخفيف التاء ، وقيتالا بكسر القاف وكسر الياء ، فالأوّل علي وزن فعال ، والثّاني فيعال. اه سمع.

6- قوله : (وفي ... إلـخ) أي : والثّـالث في بـاب التفعـل نحو تحمّـل ... إلـخ ، فـإنه لا يجيء مصـدره قياسا وهو تحمّل بل يجيء تحمّالا بكسرتين وتشديد الميم علي وزن تفعّال. اه شرح.

تحمّل تحمّالا ، وفي زلزل (1) زلزالا.

والأفعال (2) التي تشتق من المصدر خمسة وثلاثون بابا :

ستّة (3)

ص: 42

1- قوله : (وفي زلزل ... إلـخ) أي : والرابع في باب فعللـة نحو زلزل ... إلـخ ، فإن مصدره لا يجيء قياسا ، وهو زلزلة بل يجيء زلزال ، بفتح الأول والقياس بكسره ، إلا أنهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف. اه ف.

2- قوله : (والأفعال ... إلخ) ولما بين أن المصدر أصل في الاشـتقاق ، وأن المصدر قسـمان سماعي وهو من مصادر الثلاثي المجرد حيث لاـ ضـبط لأوزانهـا عنـد الجمهور ، وقياسـي وهو من غير الثلاـثي المجرد ، وبين كلا من السـماع والقياسـي منه شـرع في المقصود فقال : والأفعال التي تشـتق ... إلـخ. صـفة كاشـفة للأفعال لا قيـد احترازي عن الجوامد ؛ لأن كل الأفعال مشـتق من المصدر ، كذا قيل. اه فلاح وإيضاح.

3- قوله : (سـتة) فإن قلت : سـتة نكرة محضـة غير مختصـة بوجه من الوجوه ، فلا يصح رفعه بالابتداء؟. قلنا : إنها مختصة بالصـفة المقدرة تقـديره سـتة منهـا ، ومرادهم بالصـفة المخصـصة للنكرة أعم من أن يكون ملفوظـة أو مقـدرة. اه ح. فإن قيل : ما وجه الانحصار علي سـتة أبواب؟. قيـل : لأن الفاء له أربعـة أحوال الفتـح والضـم والكسـر والسـكون ، ولا يمكن أن يكون ساكنا ؛ لامتناع الابتـداء بالساكن ولا يكون مضموما ولا مكسورا للاستثقال ، فبقيت لها حالة واحدة وهي الفتحة للخفة ، ولا يشكل بالمجهول ولا بفعل مكسورا كقيل وبيع ، لعروض الضم والكسـر فيهمـا ، ولأـن الضم في المجهول للفرق. والعين لها أربعـة أحوال أيضا سـقط منها السـكون ؛ لأنه إذا اتصل بالفعل ضـمير المتكلم والمخاطب أو جمع المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به ، وليدل علي أن الفاعل كالجزء من الكلمة فإن سكّن العين التقي ساكنان علي غير حـده. فإن قيل : هلا يجوز أن يحـذف أحـدهما؟. قيل : لا يجوز أن يحذف أحدهما لأنه لو حذف أحدهما لم يدل شيء علي حذفه فبقيت بها ثلاثة أحوال. واللام أيضا لها أربعة أحوال ، وقد سـقط منها الضم والكسـر للاسـتثقال لما فيه من الكلفة بخلاف الفتحـة ، لأن الفتحـة أخف الحركات ، والطبائع تميل إليه ، وقد سـقط منها السـكون أيضا ؛ لأن الماضـي مبني وبناؤه علي الفتح ؛ لأنه أخ للسـكون ، لأن الفتح جزء الألف فكان للماضي ثلاثة أبنية فعل فعل فعل. والتزموا سكون الفاء في المضارع فرارا عن توالي الحركات الأربع كمـا سـيأتي في فصـله ، واعتبروا في عينه أيضـا ثلاـث حركـات ؛ لأنه لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عنـد دخول الجوازم عليه ، مثل لم يضـرب فضـربوا الثلاثة في الثلاثة فيحصل تسـعة ، ثلاثة منها بفتح الأول مع الحركات الثلاث في الثّاني ، وثلاثة بكسر الأول مع الحركات الثلاـث في الثّاني ، لكن لـم يعينه ولأن الكسـر مع الضم ثقيل فبقي ثلثان وثلاثـة بضم الأول مع الحركات الثلاث في الثّاني لكنها لم يعتبر الضم مع الكسر ، وكذا مع الفتح ؛ لأن الضم معهما تقديري فبقي واحد ، وهو الضم مع الضم فبقي من التسعة الستة. فإن قلت : الكسر مع الكسر ، وكذا الضم مع الضم ثقيل أيضا؟. قلت : لما كان الكسر مع الكسر من جنس واحد ، وكذا الضم مع الضم لم يكن ثقيلا ؛ إذ الثقل في اختلافهما فتدبر ، ثم الستة هي الأمثلة المذكورة في المتـن. اه عيني.

للثلاثي المجرد (1) ، نحو (2):

1 - ضرب يضرب.

2 - وقتل يقتل.

ص: 43

1- قوله : (للثلاثي المجرد) إنما قدم الثلاثي علي الرباعي ؛ لأن مدلول الثلاثي شيء ذو ثلاثة أجزاء ، ومدلول الرباعي شيء ذو أربعة أجزاء ، ولا شك أن الثلاثـة مقدم علي الأربعة ، وإنما قدم الثلاثي المجرد علي المزيد فيه ؛ لأن المجرد أصل والمزيد فيه فرع. والفرع لا يتحقق إلا بعد الأصل. اه غلام.

2- وهو البـاب الثّاني لكن قـدمه في الـذكر لزيادة الاختلاف بين الفتـح والكسـر ، لأن الأول علوي ، والثّاني سـفلي ، والضـم إنما اسـتحق التقـديم بزيادة اختلاف حركتها ؛ لأنها تـدل علي زيادة اختلاف معناهما فيصـير عريقا في كونه من الدعائم. اه ف. وفيه نظر بأن الفتح أخت النصب ، والكسـر أخت الجر ، وهما لا يكونان إلا في الفضـلة ، فبينهما موافقـة لا مخالفة ، وإنما المخالفة بين الفتحة والضـمة أخت الرفع وهو إنما يكون في العمـدة التي ضـد الفضـلة جزما. اه ح. والجواب أن المعارضة إنما تثبت إذا تساوي الدليلان في القوة وههنا ليس كذلك لأن المخالفة بين الفتح والكسر. والموافقة بينهما عارضة ، نظرا إلي محل أخواتهما والأمر الذاتي أولي بالاعتبار من العرضي. اه

3 – وعلم يعلم.

4 – وفتح يفتح.

5 – وكرم يكرم.

6 – وحسب يحسب.

ويسمّي الثلاثة الأول (1) : دعائم الأبواب ، لاختلاف حركاتهنّ في الماضي والمستقبل وكثرتهنّ.

و «فتح يفتح» لا يدخل في الدّعائم ، لانعدام اختلاف (2) الحركات وانعدام مجيئه بغير حرف الحلق (3).

ص: 44

1– قوله : (الأول) توصيف كل من الثلاثة بالأول بالنسبة إلي الثلاثة الأخيرة لا باعتبار الحقيقة. اه س.

2– فإن قلت : لم اشترط اختلاف حركة الماضي حركة المضارع في دعائم الأبواب؟. قلت : لأن معني الماضي لما كان مخالفا لمعني المستقبل اقتضي ذلك أن يكون لفظ الماضي مخالفا للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعني علي ما هو الأصل في كلامهم ، وحينئذ يندفع ما قيل : إنّ الدليل المسوق لتسمية كون الثلاثة الأول بدعائم الأبواب لاختلاف ... إلخ. لا يلائم لأن اختلاف حركاتهن لا يستلزم الأصالة ؛ لأن الأصل في الكلام الاتفاق ، كما هو الظاهر بأن عند اختلاف حركاتهن أيضا مطابقة اللفظ بالمعني كما لا يخفي. اه فلاح بزيادة.

3– قوله : (حرف الحلق) لأن فعل يفعل بالفتح فيهما لا يجيء إلّا بشرط أن يكون فيه حرف من حروف الحلق ، وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء ، وإنما فتحوا عين المضارع إذا كان عينه أو لامه حرفا من هذه الحروف ؛ لأنها ثقيلة فأعطوها وما قبلها الفتحة للخفة لامتناع السكون في عين المضارع ، كما مر. وإنما قلنا : إذا كان عينه ولامه ... إلخ. لأنه إذا وقع حرف منها فاءه نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح في مضارعه ، لسكون حرف الحلق فيه ، والساكن لا يجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون ، ولا يشكل بمثل يدخل ؛ لأن المراد أن شرط الفتح أن يوجد في العين واللام حرف منها ، لا أن كل ما فيه حرف منها يكون مفتوحا. فإن قلت : إن الألف من حروف الحلق أيضا ، باتفاق منهم فلم لم يعدوه ههنا؟. قلت : الألف لا يخلو إمّا أن يقع عينا ، أو لاما وأيّا كان لا يمكن فتح العين لأجله ، أمّا إن وقع عينا فللزوم سكونه ، وأمّا إن وقع لاما فلأنه إمّا واو أو ياء في الأصل ، إذ الألف الأصلي لا يقع في لام الفعل بالاستقراء ، وإذا كان واوا أو ياء فقلبهما ألفا يتوقف علي فتح ما قبلها وهو العين فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الألف فلم يكن الفتح لأجل الألف وإلا يلزم الدور. اه فلاح.

وأما : «ركن يركن» (1) و «أبي يأبي» فمن اللغات المتداخلة والشواذّ ، وأما : «بقي يبقي» و «وفني يفني» و «قلي يقلي» فلغات (2) بني طيئ ، قد فرّوا من الكسرة إلي الفتحة.

1- قوله : (وأمّا ركن ... إلـخ) ولما توجه أن يقال : إن عـدم مجيء الباب الثّالث بغير حرف الحلق مشـكل بركن يركن وأبي يأبي ، لأنهما من هـذا الباب وليس فيهما حرف الحلق. أجاب عنهما بقوله : وأما ... إلـخ يعني أن المثال الأول من التداخل ، والمثال الثّاني من الشواذ ، ففي الكلام لف ونشـر مرتب ، ومعني كون شـذوذ لانعدام الشـرط وهو وجود حرف الحلق ، ومعني تداخل اللغتين فيه أن ركن يركن ، أي : مال يميل كنصر ينصر لغة ركن يركن كعلم يعلم لغة فيه أيضا ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارع من الثّاني ، والمراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاـف القيـاس من غير نظر إلي قلـة وجوده ، وكثرته كالقعود. ولا شك في ثبوت أبي يأبي من الواضع كـذلك ، والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاـف القيـاس ، ويرد عليه بأنه لو كان شاذا لما وقع في الكلام المجيـد نحو (أَبَي وَاسْتَكْبَرَ) [البقرة : 34]. فأجيب بأن الشاذ ثلاثة أقسام : أحدها : مخالف للقياس كمسجد بكسر الجيم دون الاستعمال. والثّاني : عكس هذا كمسجد بضم الجيم. والثّالث : مخالف منهما كمسـجد بفتح الجيم وهو مردود ولا يجيء في كلام البليغ ، وأمّا الأولان فقد يسـتعملان في الكلام الفصـيح وأبي يأبي شاذ من قبيل الأـول. فإن قلت : لا يصـح أن يكون أبي يأبي شاذا بل هو موافق للقياس ؛ إذ الضابطـة المـذكورة سابقا وهي كون حرف الحلق عينا أو لاما تقتضـي أن يكون موافقا للقياس ؛ إذ الألف التي هي من حروف الحلق موجودة في لامه فتكون الفتحة في عينه لأجل الألف ، فكيف يكون شاذا؟. قيل : إنّ الألف الأصـلي لا يقع لام الفعل بالاسـتقراء فأصل أبي يأبي بفتـح الباء فيهما ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. اه حنفية.

2- قوله : (فلغات ... إلخ) يعني أن بقي يبقي ، وفني يفني من باب علم يعلم فعين ماضـيهما مكسورة ، وقلي يقلي من باب ضـرب يضـرب فعين مضارعه مكسورة لكن ذلك لغات بني طيّيء ، وتقرير الجواب أن الأصل في هذه الكلمة اختلاف العين كسرا وفتحا ، إلا أنّ بني طيّيء اسـتثقلوا الكسـرة بعين الماضـي في الأـول والثّـاني ، وعين المضـارع في الثّالث قبل الياء ؛ لاجتماع الكسـرات فرّوا عنها إلي الفتحـة طلبا للتخفيف وكذا فرّوا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة بناء إلي الفتحة ثم قلبوا الياء ألفا فقالوا في بني بصيغة المجهول : بني اه ف.

و «كرم يكرم» لا يدخل في الدّعائم ؛ لأنه لا يجيء إلا من الطّبائع والنّعوت (1) ، وكذا : «حسب يحسب» لا يدخل في الدعائم لقلّته.

وقد جاء (2) : «فعل يفعل» علي لغة من قال : كدت تكاد ، وهي شاذّة (3) ك : فضل (4)

ص: 46

1- قوله : (والنعوت) جمع نعت وهي الصفة ، أي : لا يجيء فعل يفعل بضم العين فيهما إلا من الأفعال الصادرة عن الطباع من غير شعور والنعوت ، فلا يكثر استعمالها لكونها مقيدة ، ولا يختلف حركاتها في الماضي والمضارع أيضا ، لأن هذا البناء لما خالف بقية الأبنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة علي نهج واحد من غير اختيار خولف في الحركة أيضا ، بأن يكونا مضمومين إيذانا بعدم اختلاف معناه في نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول ، ولما كان وضع هذا البناء لمثل هذه الأفعال لا يقتضي متعلقا ولا مفعولا فيكون لازما أبدا ، فقوله : لا يجيء إلا من الطبائع دليل علي انتفاء كثرة الاستعمال أصالة ، وعلي عدم اختلاف الحركة إشارة تدبر. اه فلاح.
2- قوله : (وقد جاء ... إلخ) يعني إذا كان العين مضموما في الماضي يجب أن يكون مضموما في المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء ... الخ. اه ف.
3- قوله : (وهي) جواب سؤال وهو أن يقال : إن المصنف حصر أبواب الثلاثي المجرد في ستة أبواب وذا غير صحيح ، إذ قد وجد غيرها وهو فعل مضموم العين يفعل مفتوح العين ، وذلك لأن كدت صيغة مخاطب من كاد يكاد ، وأصل كاد كود بضم الواو وأصل يكاد يكود بفتح الواو وفأعلّ الماضي بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا صار صيغة مخاطب اجتمع الساكنان الألف والدال الساكن باتصال ضمير المخاطب ، وهو التاء ، فحذف الألف ثم ضم الكاف لتدل الضمة علي الواو المحذوفة فالضمة علي الكاف تدل علي الواو المحذوفة المضمومة التي هي عين الكلمة ، وأعلّ المضارع أعني يكود بنقل حركة الواو إلي الكاف الساكنة ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يكاد فالفتحة علي الكاف تدل علي أن الأصل في عين الكلمة هي الفتحة. فأجاب بقوله : وهي شاذة ، أي : خارجة عن القياس لا يعتد بها ، والأصل فيه كدتّ بكسر الكاف لا بضمها ، تكاد بالفتح فيكون داخلا في باب علم يعلم ، ومعني كاد قرب. اه حنفية.
4- قوله : (كفضل ... إلخ) قال بعض الشارحين : الحكم بشذوذه مخالف عما قاله ابن الحاجب من أنه من تداخل اللغتين ؛ وذلك لأن العرب تقول : فضل بالفتح والكسر ، ومضارع الفتح بالضم ، ومضارع الكسر بالفتح ، فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علي أنه من التداخل. أقول : لا مخالفة بينهما ؛ لأن تداخل اللغتين ليس بقياس ؛ إذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا لا محالة. قال في مختار الصحاح : الفضلة والفضالة ما فضل من الشيء ، وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم ، وفيه لغة ثالثة مركبة منهما ، فضل بالكسر ، يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له. انتهي. فعلي هذا لا يتوجه أن يقال : إن الفضل من أفعال الطبيعة كالكرم ، فلم جاز فيه غير الضم في الماضي والمضارع ؛ لأنه من الفضلة لا من الفضل. اه فلاح.

يفضل ، ودمت تدوم (1).

واثنا عشر بابا لمنشعبة (2) الثلاثي ، نحو :

1 - أكرم (3).

2 - وقطّع (4).

3 - وقاتل.

1- قوله : (ودمت تدوم) أي : وكما يكون هذا شاذا ؛ لأن أصله : دومت تدوم بكسر الواو في الأول ، وضمها في الثّاني ، فأعلّ الأول بنقل حركة الواو إلي ما قبلها بعد سلب حركته ، فقلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين الألف والميم ، فصار دمت فالكسرة علي الدال تدل علي أن عينه مكسورة ، والثّاني بنقل حركة الواو إلي ما قبلها ، فصار تدوم. اه حنفية بتغيير.
2- قوله : (لمنشعبة ... إلخ) أي : لمزيد الثلاثي المجرد ، والمنشعبة الأبنية المتفرعة من أصل بزيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الأصليّة ، أو بتكرر حرف منها ، أو بهن معا لقصد زيادة معني من التعدية والتكثير وغيرها ، مثل أخرج وفرّح ، زيد في الأول همزة للتعدية ، وتكرر العين في الثّاني للتكثير ، وهو ثلاثة أقسام : الأول : ما يزيد فيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الأول باب الإفعال نحو ... إلخ. اه ف.
3- قوله : (أكرم) من إكرام الهمزة زائدة ، وكسرت في مصدره فرقا بينه وبين الجمع ، علي أفعال نحو أعمال وإعمال ، ولم ينعكس لثقل الجمع. اه ف. قوله : (أكرم ... إلخ). اعلم أن الأبواب الثلاثة الأول ممّا زاد فيه حرف واحد ، بخلاف الأبواب الباقية ، فإن الزائد فيها حرفان أو ثلاثة أحرف فلهذا قدمها عليها ؛ إذ الواحد قبل المتعدد. اه ملا غلام رباني رحمه الله.
4- قوله : (قطع) كررت العين الثّاني ، وهو الزائد عند الجمهور ، والأول عند الخليل ؛ لأن الساكن كالمعدوم فالتصرف فيه أولي ، وكلاهما سائغ عند سيبويه. اه ف.

4 - وتفضّل (1).

5 - وتضارب (2).

6 - وانصرف (3).

7 - واحتقر (4).

8 - واستخرج (5).

9 - واخشوشن (6).

10 - واجلوّز (7).

11 - واحمارّ.

12 - واحمرّ.

أصلهما : احمارر ، واحمرر ، فأدغما للجنسية (8) ، ويدل عليه : ارعوي ، وهو

1- قوله : (وتفضل) أي : والقسم الثّاني ما زيد فيه حرفان ، وهو خمسة أبواب الأول : باب التفعّل ، نحو تفضّل أصـله فضل فزيدت التاء في أوله وكررت العين. اه ف.

2- قوله : (تضارب) أصله ضرب ، فزيد في أوله تاء وبين العين والفاء ألف. اه ف.

3- قوله : (انصرف) أصله صرف ، فزيد في أوله ألف ونون. اه ف.

4- قوله : (احتقر) أصله حقر ، فزيدت في أوله همزة ، وبين الفاء والعين تاء. اه ف. من الاحتقار خوار شدن وخوار شمردن اه. مب.

5- قوله : (واستخرج) أي : والقسم الثّالث ما زيد فيه ثلاثة أحرف ، ولا يزيد علي ذلك ، لئلا يلزم مزية الفرع علي الأصل ، وهو أربعة أبواب : الباب الأول : الاستفعال نحو استخرج أصله خرج فزيدت في أوله همزة وسين وتاء. اه ف وسعديه.

6- قوله : (اخشوشن) أصله خشن من الخشونة ، وهي ضد اللين ، فزيدت في أوله ألف ، وبين العين واللام واو وشين. اه ف.

7- قوله : (واجلوّز) أي : والثّالث باب الافعوّال ، نحو اجلوّز يقال : اجلوّز بهم السير اجلوّازا ، أي : دام مع السرعة وهو من سير الإبل ، أصله جلز فزيدت في أوله همزة وبين العين واللام واوان. اه فلاح.

8- قوله : (للجنسـية) لأن الجنسـية تقتضـي الإدغام والتقاء الساكنين علي حده في الأول وهو جائز. اه ف. قوله : (للجنسـية) أي : لا لأجل كونهما من باب الافعلال والافعيلال ؛ إذ لو كان ذلك علّة الإدغام للزم الإدغام في ارعوي ؛ لأنه من باب الافعلال ، فلما لم يقع الإدغام فيه علم أن الإدغام فيه لأجل الجنسية لا باعتبار الباب. اه شرح.

لفيف من باب : افعلّ ، ولا يدغم لانعدام (1) الجنسية.

وواحد (2)

ص: 49

1- قوله : (لانعـدام ... إلخ) تحقيقه أن أصل ارعوي ارعوو بواوين ، فاجتمع فيه سـبب الإدغام كما في احمرر وهو ظاهر ، وسـبب الإعلال بقلب الواو الثّانيـة يـاء وهو وقوعهـا خامسـة ، في الطرف ، وبعـد إعلالـل الثّـاني لـم يجز إعلالـل الأول لئلا يلزم الإعلال في الإعلال ، فأعلّ بموجب الإعلال ؛ لأن الإعلال مقدم علي الإدغام. فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب الإدغام لانعدام الجنسية بين الواو والياء فلم يدغم. وإنما قلنا : الإعلال مقدم ؛ لأن سبب الإعلال موجب ، وسبب الإدغام ليس بموجب ، بل مجوّز يدل عليه امتناع التصحيح في باب رمي ، وجواز الفـك في باب حيي ، كما سـيجيء ، كما حققه الجاربردي ، ولأن المقصود من كليهما التخفيف وذا في الإعلال أكثر منه في الإدغام. كيف وفي الإعلال تبـديل الـذات ، وفي الإدغام تغير الصـفة ، وتبديل الذات أشد خفة من تغيّر الصـفة فتدبّر. ثم اعلم أن في هذا المقام إشـكالا ، وهو المـدعي شـيئان إدغام احمارّ وإدغام احمرّ ، للجنسـية ، ويدل علي ذلك قوله : فأدغما بصـيغة التثنية وبما ذكرنا ، إنما يثبت واحـد من المـدعيين وهو إدغام احمر ، دون الأخري. ويمكن أن يقال إنهما واد واحـد فيعلم حال أحدهما من الآخر. وقوله : فأدغما بصيغة التثنية الضمير فيه يرجع إلي الحرفين أعني الرائين فيهما أو في أحدهما فافهم. اه من الشروح.

2- قوله : (وواحد للرباعي) لما فرغ من بيان أبواب الثلاثي المجرد والمنشعب شرع في بيان الرباعي المجرد عن الزوائد وله بناء واحد ، فقال : وواحـد ... إلـخ. فـإن قيل : ما الوجه في أن صاحب الزنجابي ذكر الثلاثي والرباعي المجرّدين متعاقبا ثم المزيـد فيهما ، والمصـنف أورد الثلاثي المجرد أولا ثم المزيـد فيه منه ، ثم الرباعي المجرد وبعـده الرباعي المزيد فيه؟. قيل له : إن صاحب الزنجاني منظوره كون المجرد أصـلا مطلقا من الثلاثي كان أو الرباعي والمزيـد فيه فرعا ، والأصل هو الأولي بالتقديم ، وأمّا المصـنف فنظر إلي أن الثلاثي المجرد أصـل والمزيـد فيه من ذلك فرعه ، والأحري في الفرع الاتصال بأصـله ، وكـذا الرباعي المجرد والمزيـد فيه منه ، ولـذا اختار ذلك الترتيب هذا ما عندي ، والله أعلم. اه لمحرره.

للرباعي (1) ، نحو : دحرج.

وثلاثة لمنشعبة الرباعي ، نحو :

1 - تدحرج.

2 - واحرنجم.

3 - واقشعرّ (2).

وستة لملحق (3) : «دحرج» نحو :

1- قوله : (للرباعي) اعلم أنهم جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا أصليين للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم أنه كلمتان ؛ إذ الأصل أن تكون علي ثلاثة أحرف ، ولم يجوزوا في الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه ، بدليل إسكان ما قبله مثل دحرجت فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم ، وقد علمت أنه مرفوض. ولم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها ، بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعي ، لكن لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثّاني ، لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة زيادة الثقل ، ولم يسكن الأول ؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن لتعذره ، ولا الثّالث لئلا يلزم اجتماع الساكنين اللذين لا يجوز حذف أحدهما لعدم الترجيح ؛ لأن الرابع قد يسكن لاتصال الضمير البارز المرفوع المتحرك حملا علي الثلاثي ، ولا الرابع لأنه مفتوح أو مضموم ما لم يتصل بهذا الضمير كما سيجيء. اه فلاح.

2- قوله : (واقشعرّ) أي : وثانيهما باب الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا أصله قشعر فزيدت في أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثّاني ، وهذه الأبواب الثلاثة كلها لوازم. اه ف. الاقشعرار. اه مب.

3- قوله : (لملحق ... إلخ) اعلم أن المراد بالإلحاق جعل مثال مساويا لمثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ؛ ليعامل معاملته في جميع تصرفاته ، وذلك قد يكون في الفعل كما هو المراد هنا مثلا يجعل شمل مساويا بدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شملل ، فيعامل معاملة دحرج في جميع تصرفاته من الماضي والمضارع وغيرهما فيقال : شملل يشملل شمللة ، كما يقال : دحرج يدحرج دحرجة ، فالمثال الأول الملحق والثّاني الملحق به ، وقد يكون في الاسم مثلا يجعل قرد مساويا بجعفر بزيادة حرف وهو الدال ، فيصير قردد وهو المكان الغليظ فيعامل معاملة جعفر في التصغير والتكسير وغيرهما ، فيقال : قردد وقرادد وقريدد ، كما يقال : جعفر وجعافر وجعيفر هذا هو حقيقة المعاني. فإن قلت : ما الفرق بين منشعبة الثلاثي وبين الملحق بالرباعي مع أن أصلهما ثلاثي مزيد فيه حرف أو أكثر ، فإن فاعل مثلا ثلاثي زيد فيه الألف ، وشملل ثلاثي زيد فيه اللام؟. قلت : الفرق أن زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة المعني ، وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ؛ ليعامل معاملته ، لا لزيادة معني ، وعلي هذا سائر الملحقات ، وهذه الستة التي هي ملحق دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد. اه فلاح.

1 - شملل.

2 - وحوقل.

3 - وبيطر.

4 - وجهور.

5 - وقلنس.

6 - وقلسي (1).

وخمسة لملحق : «تدحرج» نحو :

1 - تجلبب.

2 - وتجورب.

3 - وتشيطن.

4 - وترهوك.

5 - وتمسكن (2).

1- قوله : (قلسي) قلساة ، أي : لبس القلنسوة زيدت الياء بعد اللام ثم قلبت ألفا ، ولم يبطل الإلحاق به ؛ لأنه في محل التغيير وأصل المصدر قلسية قلبت الياء ألفا لوجود المقتضي. اه فلاح.

2- قوله : (تمسكن) ينبغي أن يعلم أن تحقق الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرير الباء ، والتاء إنما دخلت لمعني المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ؛ لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة ، وفي نحو تجورب وتشيطن بالواو والياء لا بالتاء ، كما مر. وأمّا تحقق الإلحاق في تمسكن ففيه إشكال ، ولذلك قال في شرح الهادي : إنّه شاذ. اه فلاح.

واثنان لملحق (1) : «احرنجم» نحو :

1 – اقعنسس (2).

2 – واسلنقي (3).

ومصداق (4) الإلحاق اتحاد (5) المصدرين.

***

1– قوله : (واثنان ... إلخ) ولما فرغ من ملحق تدحرج شرع في ملحق احرنجم فقال : واثنان منها لملحق احرنجم وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف نحو ... إلخ. اه ف.

2– قوله : (اقعنسس) وإنما لم يدغم لئلا يفوت الغرض من الإلحاق وهو رعاية الوزن. اه ح. قوله : (اقعنسس) أي : تأخر ورجع إلي الخلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر عند الحدب زيدت في أوله همزة ، وبين العين واللام نون ، وكررت اللام والزائد هو الثّاني. اه ف.

3– قوله : (واسلنقي) اسلنقاء ، أي : وقع علي القفاء زيدت في أوله همزة وبين العين واللام نون ، وبعد اللام ياء فقلبت ألفا ، ولا يبطل الإلحاق به لما مر ، وقلبت الياء في مصدره همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة ، وإنما حكمنا علي اقعنسس بأنه ملحق باحرنجم ، وعلي استخرج بأن غير ملحق به ، مع أنه يوافقه في جميع تصرفاته ؛ لأنا لم نعن بالإلحاق مجرد صورة حركات وسكنات بل عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به ، وإذا كان ثمة زيادة فلا بد من مماثلته في الملحق واستخرج بالنسبة إلي احرنجم علي خلاف ما ذكره في الأصليّة فلأن الخاء هو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل ، وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها تدبر. اه ف.

4– قوله : (ومصداق ... إلخ) جملة مستأنفة فكأن السائل يسأل : أيّ شيء دال علي إلحاق ما ذكرتم بهذه الأبواب الثلاثة؟ فأجاب له : بأن الأمر الدال علي الإلحاق اتحاد ... إلخ. اه لمحرره.

5– قوله : (اتحاد ... إلخ) أي : اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزنا مثل دحرجة وشمللة ، ووجه دلالته عليه أن اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات لأصالته وفرع التصاريف ، وليس المراد من الإلحاق إلا كما مر. فإن قيل : اتحاد المصدرين لا يقتضي إلحاق هذه الأفعال بدحرج وتدحرج واحرنجم بل يجوز العكس ؛ لأن ذلك الاتحاد موجود من جانب دحرج أيضا؟. قلنا : هذا دليل آخر بإلحاق هذه الأفعال بالأبواب المذكورة ، وهو أنه لو حذف الزائد منها لا يختل بالمعني ؛ لأن معني جورب وجرب ، وبيطر وبطر ... إلخ واحد فعلم من ذلك أن الزائد للإلحاق ، بخلاف دحرج ... إلخ ؛ لأنه لو حذف حرف من حروفه لاختل ، كما هو ظاهر فعلم منه أنه ليس للإلحاق. فإن قلت : إن أخرج قد يتحد مصدره لمصدر دحرج ، فيقال : أخرج إخراجا ، كما يقال : دحرج دحراجا ، فلم لم يقولوا بإلحاقه؟. قلت : إن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع صور فعلل ، وأمّا الفعلال فلا اعتبار به ، وأيضا إن زيادة الهمزة لقصد معني التعدية لا لمساواته له في تصرفاته ، وأيضا حرف الإلحاق لا يزيد في الأول كما مر. اه مفتاح السعدية وفلاح.

فصل : في الماضي

(1)

وهو يجيء علي أربعة (2) عشر وجها ، نحو : ضرب إلي ضربنا.

وإنما بني (3) الماضي لفوات موجب (4) الإعراب فيه ،

ص: 55

1- قوله : (الفصل) مصدر فصل بمعني قطع ، يقال : فصلت الثوب ، أي : قطعته. وههنا بمعني الفاعل وقع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ، أي : فاصل. وعرفوا الماضي بأنه ما دلّ علي زمان قبل زمانك ، فقولنا : دلّ علي زمان ، أي : بمجرد صيغته ليتناول الماضي والمضارع. وبقولنا : قبل زمانك - أي : قبل زمان تلفظك به - خرج منه المضارع ، وإنما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل أمس فإنه يدل علي زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه. وإنما قدم الفعل علي الاسم ؛ لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة إلي الاسم ، وقدّم الماضي منه ؛ لأنه مجرد عن الزوائد ، ولأنه يدل علي الزمان الماضي ولهذا سمي بالماضي. اه فلاح. وضعا فلا يرد نحو نعم وبئس وعسي ، من الأفعال المنسلخة عن الزمان في الاستعمال. اه نور محمد مدقق.

2- قوله : (علي أربعة ... إلخ) إمّا لأنه سماعي ، وإمّا لأنه إمّا للغائب أو للمخاطب أو للمتكلم ... وكل واحد منهما مذكر أو مؤنث ، وكل واحد مثني أو مجموع ، فكانت ستة في ثلاثة فحصلت ثمانية عشر نوعا ، إلّا أن المتكلم لوضوحه سوي فيه بين المذكر والمؤنث فسقط واحد. والوحدان المتكلم وواحد من المتكلم مع الغير ، ثم سوي بين المثني والمجموع هنا وسقط آخران فبقي أربعة عشر قسما. اه نظامي.

3- قوله : (إنما بني الماضي ... إلخ) اعلم أن الفعل علي نوعين مبني ومعرب ، فالمبني من الفعل ما لا يتغير وصف آخره بعامل من الناصب والرافع والجازم كالماضي والأمر بغير اللام ، فإنه لا يتغير وصف آخره بعامل كالمضارع والأمر باللام ، ولا شك أن الفعل هو الأصل في البناء وإنما أعرب بعارض الشبه. اه إيضاح.

4- قوله : (موجب الإعراب) وهو توارد المعاني المختلفة عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافة فإنها معان تقتضي الإعراب ، وفي الفعل لا يكون واحدا منها فبالحريّ أن يبني. وفيه بحث لأنه لا يلزم أن يكون المضارع مبنيا لفوات موجب الإعراب الذي عرفت مع أنه معرب. والجواب أن القياس يقتضي أن يكون المضارع مبنيا لفوات موجب الإعراب كما قلتم ، لكن إنما أعرب لعلّة سيجيء ذكرها وهي المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف. اه ح وف.

وعلي الحركة (1) لمشابهته (2) الاسم في وقوعه صفة للنكرة (3)، نحو: مررت برجل ضرب، وضارب، وعلي الفتح (4)؛ لأنه أخف الحركات، أو لأنه أخ السكون (5)؛ لأن الفتحة جزء الألف.

ولم يعرب (6)؛

ص: 56

1- قوله: (وعلي ... إلخ) لقائل إن يقول: إن المبني من الفعل لا يحتاج له إلي علّة البناء علي مطلق الحركة، وعلّة البناء علي الحركة المعينة صرح بذلك الشيخ الرضي. فعلي هذا لا حاجة إلي قوله: إنما بني الماضي ... إلخ، لأن الأصل لا يحتاج إلي نكتة، إلا أن يقال: إنه بيان لأصالته في البناء، هذا مأخوذ من بعض الشروح. اه غلام رباني.
2- قوله: (لمشابهته ... إلخ) وحاصل الجواب: أنّ للماضي أدني مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقع الاسم في كونه صفة للنكرة، وهو موصوف فإن ضرب في المثال المذكور موقع ضارب في كونه صفة للرجل. اه ح. وإنما كان هذا موقع ضارب لا ضرب؛ لأن هذا موضع النعت، وأصل النعت أن يكون تابعا لمنعوته في الإعراب وهذه التبعية حقيقة إنما يتحقق في المفرد المعرب وضرب مع ضميره جملة وغيره معرب فلا يكون هذا موقعه، وإنما صح وقوعه في هذا الموقع لتأدية أصل معني ضارب، ولتحقق التبعية تقديرا، أي: محلا. اه غلام رباني.
3- قوله: (للنكرة) إنما قيد بالنكرة احترازا عن المعرفة، فإن الفعل لا يقع صفة للمعرفة نحو مررت بزيد ضرب فإنه نكرة شائع، والمطابقة واجبة بين الصفة والموصوف. اه ح.
4- قوله: (وعلي الفتح ... إلخ) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: لم يبني الماضي علي الفتح دون الضم والكسر؟ فأجاب بقوله: وعلي ... إلخ. اه ح.
5- قوله: (أخ) فإن قلت: جزء الشيء لا يسمي مشابها وأخا له. قلنا: المراد من الأخوة المناسبة ولا يخفي أن جزء الشيء بالنسبة إلي الآخر بينهما مناسبة. اه ح. قوله: (أخ ... إلخ) وقيل: إنما خص بالفتح لثقل الفعل لفظا؛ إذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الأوسط بالأصالة، ومعني لدلالته علي المصدر والزمان، ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا. اه فلاح.
6- قوله: (ولم يعرب) ولما توجه أن يقال: إن الفعل إذا شابه الاسم المعرب يكون معربا، كما في المضارع. وأنتم قلتم: إنّ الماضي يشبه اسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب؟ اه ف. قوله: (ولم يعرب ... إلخ) اعترض علي هذا الكلام بأن المصنف لما قال: إنما بني الماضي لفوات موجب الإعراب فقد علم منه أن الماضي ليس بمعرب، فلا فائدة في ذكره. أجيب ذكره إشارة إلي دليل آخر علي بناء الماضي لكون عدم معلومية إعرابه مما سبق تدبر. اه ح.

لأن اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل (1) بخلاف المضارع ؛ لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل ، فأعطي الإعراب له عوضا عنه ، أو لكثرة مشابهته له ، يعني : يعرب (2) المضارع لكثرة مشابهته (3) له ، وبني الماضي علي الحركة (4) لقلّة مشابهته له ، ويبني الأمر علي السكون لعدم مشابهته الاسم (5).

1- قوله : (لم يأخذ منه ... إلخ) يعني أن مجرد المشابهة لا يكفي في كون الفعل معربا ، بل لا بد فيه من شرط آخر وذلك الشرط إمّا أن يأخذ الاسم المعرب الذي شابه الفعل العمل منه ، وإمّا أن يكون تلك المشابهة تامة ، فإن كان الشرط الأمر الأول لم يعرب الماضي لانتفائه فيه بخلاف المستقبل ، لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل فوجد هذا الشرط فيه فأعطي ... إلخ. اه ف.

2- قوله : (يعرب ... إلخ) اعلم أن إعراب المضارع للمشابهة إنما هو عند البصريين ، وأما عند الكوفيين فبالأصالة لا بالمشابهة ، فاختار المصنف مذهب البصريين. كما اختاره في الاشتقاق. قال الفاضل الرضي : المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه ، كما في الاسم. فقال الكوفيون : إعراب المضارع بالأصالة لا للمشابهة ؛ وذلك لأنه قد يتوارد أيضا المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلي إعرابه ليتبين ذلك الحروف المشتركة فيعين المضارع تبعا لتعينه ، وذلك كقولك : لا يضرب ، فإن رفعه دليل علي كون لا للنفي ، وجزمه دليل علي كونها للنهي. اه فلاح.

3- قوله : (مشابهته ... إلخ) وجوه المشابهة ما ذكره الشارحون ، منها أنه موازن لاسم الفاعل في حركاته وسكناته نحو ضارب ويضرب ، ومنها أنه شائع بين الحال والاستقبال ، ثم يختص بأحدهما بدخول اللام والسين وسوف ، كما أن اسم الجنس شائع في أمثلته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد. اه حنفية.

4- قوله : (علي الحركة) ولا يخفي عليك أنه لا طائل تحت هذه العبارة لأنه تكرار محض علم من قبل من قوله : وبني علي الحركة. اه ج.

5- قوله : (لعدم مشابهته الاسم) فإن قيل : الأمر مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسّكنات نحو اضرب وضارب وقفا؟. قلنا : المشابهة لفظا فقط لا تؤثر ، فيه نظر لأنه ينقض بالماضي من حيث إن له مشابهة واحدة فقط بالاسم كما عرفت ، والجواب عنه أن مدار هذا الجواب ليس علي وحدة المشابهة وكثرتها بل علي كون المشابهة لفظية فقط. والنقض لا يرد حتي يتحقق في مادة تأثير المشابهة اللفظية فقط ، ومشابهة الماضي باسم الفاعل ، وإن كانت واحدة لكنها ليست لفظية فقط فلا نقض. اه حنفية وغلام رباني.

وزيدت (1) الألف والواو والنون في آخره حتي يدللن علي : هما (2) ، وهمو ، وهنّ ، وضمّ الباء في : «ضربوا» لأجل الواو (3) ،

ص: 58

1- قوله : (وزيدت الألف ... إلخ) جملة مستأنفة فكأنّها وقعت في جواب سائل ، يقوله : ما السر في زيادة الألف في تثنية الفعل المبني للمذكر والمؤنث ، والواو في جمع المذكر ، وكذا في الأمر ، والنون في جمع المؤنث من الفعل الماضي والمضارع والأمر بأنه زيدت ... إلخ. اه لمحرره.

2- قوله : (هما ... إلخ) يعني كانت الألف في هما الذي هو ضمير التثنية موجودة فزيدت في ضربا الذي هو صيغة التثنية لأجل المناسبة ، وهكذا قياس في ضربوا ؛ لأن الواو لما كانت موجودة في همو الذي هو ضمير الجمع زيدت في ضربوا أيضا ؛ لمناسبة ، وكذلك في ضربن ؛ لأن النون في هن موجودة. اه حنفية. قوله : (علي هما ... إلخ) فإن قلت : إن كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجيء ، فإذا كان هما وهمو وهن فاعلا لذلك الفعل أيضا ، كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز؟. قلت : معني قوله : حتي يدلان علي هما وهمو ... إلخ ، ما يدل عليه هما وهمو وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكنه تسامح بناء علي ظهور المراد ، قال صاحب النجاح : وإنما اختصت هذه الحروف بالزيادة لأن الأصل أن يزاد في الفعل حروف اللين ؛ لأن في الزيادة ثقلا وهي أخف الحروف ، لاعتياد الألسنة لها واستئناس السامع بها ؛ لكثرة دورانها في الكلام ، فخصت الألف للتثنية والواو للجمع ؛ لأن الألف من أول المخارج والواو من آخرها ، والاثنان قبل الجماعة ، فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر ، واحترزوا عن زيادة جميعها في جمع النساء ، أمّا الألف فزيادته توجب الالتباس بالتثنية نحو ضربا ، وأمّا الواو فبالجمع نحو ضربوا ، وأمّا الياء وإن لم تستلزم زيادته الالتباس بشيء من الألفاظ المذكورة نحو ضربي لكنها تلزم دخول الكسرة التي هي أخت الجر علي الفعل ؛ لأن الياء الساكنة تستدعي كسرة ما قبلها ، فزادوا فيه حرفا شبيها بحروف المد واللين وهي النون ، وحركوها لما فيها من قوة الاسمية. اه فلاح.

3- قوله : (لأجل ... إلخ) أي : لتكون الواو التي هي مدة محفوظة علي مدتها بسبب مجانسة حركة ما قبلها لها. اه ف.

بخلاف : رموا (1) ؛ لأن الميم ليست بما قبلها ، وضمّ (2) في : رضوا ، وإن لم يكن الضاد بما قبلها حتي لا يلزم الخروج من الكسرة (3) إلي الضمة.

وكتب (4) الألف في : «ضـربوا» للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل : حضروا (5) وتكلّم زيـد ، وقيل : للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل : لم

ص: 59

1- قوله : (بخلاف) جواب سؤال مقدر وهو أنتم قلتم : إذا اتصل بالفعل واو الجمع يضم آخره لأجل الواو ، فلم لم يضم في رموا؟ وتقرير الجواب : أن الميم فيه وإن كـانت ما قبلها صورة ، لكنها ليست بما قبلها حقيقـة ؛ لأن أصـله رميوا بضم الياء فقلبت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فالتقي الساكنان الألف والواو فحـذفت الألف دون الواو ؛ لأن الألف لام الفعل ، والواو علامـة للفاعل ، والعلامة لا تحذف فلما لم تكن الميم بما قبل الواو بقيت علي حالها ، وهو الفتح فصار رموا كذا الحال في كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم. اه حنفية وفلاح.

2- قوله : (وضم ... إلـخ) لما توجه أن يقال : إن الضّاد في رضوا ليست بما قبل الواو حقيقـة فلم ضـمت؟ أجاب عنه بقوله : وضم ... إلـخ. وتقرير الجواب ما أشار إليه المصنف رحمة الله. بقوله حتي لا يلزم ... إلخ. اه فلاح.

3- قوله : (من الكسرة ... إلخ) وذلك أثقل علي اللسان ؛ لأنه كالمشي من الأسفل إلي العلوّ ، واعترض عليه بأن الفساد يرتفع بالفتح أيضا ، بأن يقال : رضوا بفتـح الضّاد كما يقال : رموا ، وأجيب : بأن الأمر كـذلك لكنه لم تفتح لتناسب الواو ولتدل علي الضـمة المحذوفة للياء. اه فلاح بتصرف.

4- قوله : (وكتب ... إلـخ) لعله لـدفع ما يقال : لا حاجة إلي كتابة الألف في مثل ضـربوا ؛ لأن الجمع مسـتفاد من الواو فقط والله أعلم. اه ش.

5- قوله : (حضـروا ... إلخ) وكذلك في مثل لم يحضروا تكلم زيد يعني إذا لم يكتب الألف بعد الواو لم يعلم أن حضر ، ولم يحضر مفرد عطف عليه تكلم ، أو جمع لم يعطف عليه ، وأمّا إذا كتبت زال هنـا الالتبـاس ؛ لأن الأـلف لاـ تزيـد بعـد واو العطف. ويتوجه بـأن لزوم الالتباس في مثل حضـر وتكلّم زيد مسـلم ، لكن لا نسـلم الالتباس في مثل ضـربوا ؛ لأن واو الجمع يكتب متصلا نحو ضربوا وقتلوا وواو العطف يكتب منفصـلا نحو ضـرب وقتل فلا حاجة إلي زيادة الألف في ضربوا. أجيب بأنّ الالتباس وإن لم يلزم في ضربوا لما قلتم ، وكذا في لم يضـربوا إلا أنهم حملوها عليهما طردا للباب. فإن قلت : لم لم يحملوا مثل ضـربوه ولم يضـربوه عليهما أيضا طردا للباب؟ مع أنهما من هـذا الباب؟. قلت : لأنه يلزم إدخال الفاصل بين الضـمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضـرورة وهو غير جائز هذا هو المراد. لكن في عبارته نوع قصور لعدم تناوله للمضارع ، اللهم أراد المصـنف ب : يضـربوا مثلا كل جمع للمذكر يكون واو الجمع فيه متصلا بما قبلها ماضـيا كان أو مضارعا ، لكن الاكتفاء بالماضـي للأصالة لا للحصر. فإن قيل : كتابة الألف بعد واو الجمع ليست بجارية علي الإطلاق بل إذا لم يكن بعد واو الجمع ضمير ؛ لأنه إذا كان بعده ضمير لا تكتب الألف بعده كما أشرنا إليه سابقا ، فلو قال : كتب الألف بعد واو الجمع مـا لم يكن بعـده ضـمير لكـان أولي وأحري كـذا قيل؟. والجواب عنه : أن تمثيل المصـنف بلفظ ضـربوا دار علي هـذا الغرض ومن دأبهم الاكتفاء بالتمثيل شائع تدبر. اه فلاح وحنفية.

يدع (1) ، ولـم يدعوا.

1- قوله : (في مثل لـم يـدع ... إلـخ) فإن قيل : إن كلمـة لـم إذا دخلت علي المفرد يسـقط حرف العلّـة النّاقص و إذا دخلت علي الجمع لـم يسـقط آخره بل يسـقط نونه نحو لـم يدعوا فقد حصل الفرق بلم؟. قلنا : هذا علي لغة من قال : إن الجازم لا يسـقط الحروف من النّاقص بل يسـقط الحركة فقط ، كما في الصـحيح وعليه قول الشاعر : هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لـم تهجو ولـم تدع (البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في الجمل في النحو للفراهيدي ص 223 ، وأصول النحو لابن السراج 2 / 109.) بإثبات الواو في تهجو مع أنه واحد ، فلما لـم تحذف الواو علي هذه اللغة من المفرد مثلا إذا قيل : لـم يدعو بغير ألف لـم يعلم أنه جمع حذف نونه للجزم أو مفرد لـم يحذف واوه بل أسـقطت حركته ، فإذا كتبت الألف زال الالتباس. فإن قلت : إن الواو في يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه فكيف يمكن إسقاط الحركة منه علي هذه اللغة؟. قلت : قال ابن جني : إنه قدر أن يكون في الرفع هو يدعو ويهجو بإثبات الضـمة علي الواو كما تقول : هو يضربك فجاء الجازم وأسـقط الحركـة وبقيت الواو ساكنـة. أقول : إن زيادة الألف في آخر لـم يـدعو بصـيغة الجمع وإن كان مما يدفع الالتباس الذي بينه وبين واحده كما قيل ؛ لكنه يؤدي إلي التباسه بين التثنية فصار المفرّ عين المقرّ ، ولعل هذا وجه إيراد هذا القول بصـيغة المجهول. ثم أقول : إن زيـادة الألف في مثل لـم يـدعوا وإن كان مما يـدفع الالتباس بالواحـد ويوجب الالتباس بالتثنيـة لكن الالتباس بالتثنيـة ليس كالالتباس بالواحد فإن الواحد أصل بالنسبة إلي التثنية والجمع وهما فرعان له فالتباس الفرع بالأصل أشد وأفحش من التباس الفرع بالفرع فافهم وتدبر. اه مجمع الشروح.

وجعلت التاء علامة للمؤنث (1) في : «ضربت» لأن (2) التاء من المخرج الثاني ، والمؤنث أيضا ثان (3) في التخليق ، وهذه التاء ليست بضمير كما سيجيء.

وأسكنت (4)

ص: 61

1- قوله : (علامة ... إلخ) ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضـرب وضربت ، كما جعلت علامة لها في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الأـمر كما لا يعكس في الاسم ؛ لأن المجرد أصل وذو الزيادة فرع وكـذا المـذكر أصل ، والمؤنث فرع ، فعين الأصل للأصل ، والفرع للفرع ، وأسكنت في الفعل فرقا بينه وبين ما كان في الاسم ، ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم. اه فلاح.

2- قوله : (لأن التاء ... إلـخ) فإن قلت : هـذا الـدليل ليس بمسـتلزم لجعل التاء علامـة للمؤنث علي الخصوص فكما أن التاء في المخرج الثّاني فكـذا حروف منه كالـدال والـذال وغيرهما كما لا يخفي ، فلا يتم التقريب ، فأي نكتـة في اختيار ذلك من بينهم؟. قلت : الأصل في الزيادة حروف العلّـة لما مر إلا أن زيادتها ثمـة غير ممكنـة ، أمّا الواو فللالتباس بجمع المـذكر ، وأمّا الألف فبالتثنية منه ، وأمّا الياء فباسـم التفضيل المؤنث ، فخصوا التاء لذلك ؛ لأنها تبدل بالواو كثيرا ما في كلامهم نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه بخلاف غيرها ، فكانت أقرب إلي حرف العلّة بالنسبة إلي سائر الحروف من هذا المخرج ، فلهذا خصت لها ، هذا ما عندي والله تعالي أعلم. اه لمحرره.

3- قوله : (ثـان في ... إلـخ) فإن قيل : هـذا الـدليل ليس بتام ؛ لأنه أخصّ من المـدلول ، بيانه أن جعل التاء علامـة التأنيث مطلقا يعني في التـأنيث للآـدميين وغيرهـم ، وإنمـا يثبت بهـذا الـدليل إذا ثبت أن كـل مؤنث ثـان في التخليق وذا مشـكل ، ألا تري أنهم يقولون : طلعت الشـمس وربحت التجارة وأمثالهما ، ومعلوم أنه ليس للشـمس والتجارة مـذكر حتي كانت هـذه الأشـياء ثواني في التخليق؟. قلت : تأنيث الآدميين أصل فإذا ثبت ذلك فيه اسـتتبع غيره ليكون علي وتيرة واحدة ؛ لأن ذلك مطلوب لهم. ولا يخفي أن هذه مناسبة والمناسبة لا يطرد ، ألا تري إلي تسمية القضايا مطلقا حملية مع أن في السوالب رفع الحمل علي أن ليس كل مؤنث آدمي ثان في التخليق. اه ملا جلال.

4- قوله : (وأسـكنت ... إلـخ) لما فرغ من بيان فعل الواحـد أراد الشـروع في بيان الجمع المؤنث والواحد المخاطب والمخاطبة والمتكلم مطلقا ، ولم يتعرض إلي التثنيـة ؛ إذ حكمه كحكم الواحد. اه ح. قوله : (وأسـكنت ... إلخ) دفع لما يقال : إن الباء كانت متحركة في ضـرب فلما أسـكنت في ضـربن ، أي : جمع المؤنث ، وضربت ، أي : الواحد المخاطب والمخاطبة والمتكلم منهما بأنه أسكنت ... إلخ. اه حنفية شرح مراح.

الباء في مثل (1) : ضـربن ، وضـربت ، حتي لا يجتمع أربع حركات متواليـة فيما هو كالكلمـة الواحـدة (2) ، ومـن ثمّ (3) لا يجوز (4) العطف علي ضميره بغير التأكيد (5) ،

ص: 62

1- قوله : (في مثل ضـربن ... إلخ) أي : عند إلحاق الضـمائر المتحرّكة للماضـي وهي تسـعة أوجه ضـربن ، ضـربت ، ضـربتما ، ضربتم ، ضربت ، ضـربتما ، ضربتن ، ضربت ، ضربنا. اه فلاح شرح مراح. قوله : (في مثل ضربن ... إلخ) فإن قيل : لم حركت النون من ضربن والتاء من ضـربت ، والحق في الحرف السـكون؟. قلنا : إنما حركت ؛ لأنهما اسمان لا حرفان كما توهم والاسم إذا بني بني علي الحركة. اه حنفية شرح مراح الأرواح.

2- قوله : (كالكلمـة ... إلـخ) يعني كمـا لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات في كلمـة واحـدة فعلا كان أو اسـما لثقلها علي اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لتلك العلّة أيضا. والفعل مع ضـمير الفاعل كذلك لأنه متصل لفظا ومعني وحكما فيصير كجزء منه. أمّـا لفظـا فظـاهر ، وأمّـا معني فمن حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشـدة احتياج الفعل إليه ، وأمّا حكما فبـدليل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام الحركة الإعرابية من الحروف وهو النون في يفعلان ويفعلون وتفعلين. اه فلاح.

3- قوله : (ومن ثم) بالفتـح والتشديـد ، وقـد يكون بالهاء فرقا بينه وبين ثم العاطفـة ، ولـم يعكس ؛ لأن العاطفـة مضـمومة وأكثر اسـتعمالا فالخفة فيها بترك الهاء أولي. وهو للإشارة إلي المكان الحسـي وضـعا ؛ وقد استعير كذلك إلي المذكور من القول ، ويستعمل بمعني لأجل علي طريق بيان الأثر لما تقدم ، فالمعني أي : لأجل أن الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل لا يجوز ... إلخ. اه فلاح وحنفية.

4- قوله : (لا يجوز ... إلخ) أي : بدون القبح فإن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولي ، ويجوزون العطف لا تأكيدا ولا فصلا ، لكن علي قبح ، والكوفيون يجوزون بلا قبح كذا في الفوائد الضيائية. اه ملا غلام رباني.

5- قوله : (بغير التأكيـد) واعـترض عليه بـأن قوله : بغير التأكيـد ليس بصـحيح ؛ لأنـه إذا وقع الفصـل بين الضـمير المرفوع المتصـل وبين المعطوف بشـيء سوي الضمير المنفصل فحينئذ يجوز العطف بغير التأكيد كما في قوله تعالي : (سَيَصْلي ناراً ذاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ) [المسد : 3 - 4] فالأولي أن يقـال : لاـ يجوز العطف علي ضـميره بغير التأكيـد إذا لم يقع الفصل بينه وبين المعطوف بشـيء. ويمكن أن يقال : إن المعطوف في كلام المصـنف مقدر تقديره بغير التأكيد ونحوه وهو الانفصال. واعلم أن المعطوف عليه في قولنا : ضـربت أنت وزيد إنما هو المتصل لا المنفصل ، وإنما قيد بذلك دون العكس ؛ لأن العطف للاشتراك في الحكم ، والحكم إنما تعلق بالمتصل ؛ لأنه هو المسند إليه لاـ بالمنفصـل لأـنه إنمـا يجيء به لمحض التأكيـد ، والمقصود بالـذكر إنما هو المؤكّـد لا المؤكّـد فيلزم حينئـذ عطف الكل علي الجزء ، والجواب أن ذلك المتصل إذ أكـد أولا بمنفصل يظهر بـذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقـة بـدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال. اه حنفية وملا غلام رباني.

فلا يقال (1) : ضـربت وزيد ، بل يقال : ضـربت أنت وزيد ، بخلاف : «ضربتا» (2) لأن حركة التاء فيه في حكم السـكون ، ومن ثمّ تسقط الألف في مثل رمتا ، لكون التحريك عارضا فيه (3) ، إلا في لغة رديئة (4) يقول أهلها : رماتا ، وبخلاف مثل :

1– قوله : (فلاـ يقـال ... إلـخ) يعني : كمـا لا يجوز العطف علي بعض حروف الكلمـة كـذلك لا يجوز علي ما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل ؛ لأنه لو أكـد به يظهر بـذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقـة بـدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع اسـتقلال ، ولا يظن أن يكون هـذا العطف علي هـذا التأكيد ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيـدا للمتصل وهو مجاز ، كـذا حققه الرضـي فظهر بطلان ما قال الشارحون من أنه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم علي الفعل ، وهو غير جائز. اه ابن سليمان.

2– قوله : (بخلاف ... إلـخ) جواب سؤال مقـدر وهو أن يقال : ما ذكرتم أن توالي أربع حركات لا يوجـد فيما هو كالكلمـة الواحدة منقوض بضربتا وضربك ، وهدبد وعلبط حيث اجتمع فيه الحركات الأربع مع أنه جوز ذلك. فأجاب : لأن ... إلخ. اه حنفية بزيادة.

3– قوله : (عارضا فيه) لأن هذه التاء هي تاء رمت ، وقد عرفت أنها ساكنة فإذا اتصل به ضـمير التثنية وهي الألف الساكنة حركت تلك التاء لأجل تلك الألف ؛ لأن إلحاق الساكن بالساكن محال فتكون حركتها عارضـة والعارض كالمعـدوم فلذلك جعلت التاء في حكم السـكون فالتقي الساكنان ، أحـدهما ساكنـة حقيقيـة وهو الألف التي هي لام الكلمة والثّاني حكما وهو تاء التأنيث فسـقطت الألف فصار رمتا. فإن قلت : فعلي هـذا يلزم التقاء الساكنين أيضا وهما التاء وألف الضـمير؟. قلت : حركـة التاء له اعتباران اعتبار عـدمها حكما واعتبار وجودها لفظا ، فاعتبر عـدمها مع ما قبلها لعـدم الاحتياج إليها ؛ إذ يجوز حـذف ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعـدها للاحتياج إليها لامتناع حذف أحدهما ؛ إذ التاء علامة ، والألف فاعل. اه فلاح.

4– قوله : (إلا في لغة ... إلخ) هذا اسـتثناء متصل مفرغ من قوله : يسـقط الألف في رمتا ، أي : يسقط الألف لأجل أن حركة التاء في حكم السـكون في جميع اللغات ، إلّا في لغة رديئة ، فإن أهل تلك اللغة الرديئة يقول : رماتا بإثبات الألف فإنهم يعتبرون حركة التاء أصـلية فليس التقاء الساكنين علي لغتهم ، ولا يعتبر هذه اللغة ؛ لأن كلامنا في كلام البلغاء لا في المولّدين. اه حنفية وفلاح.

ضربك ؛ لأنه ليس كالكلمة الواحدة ؛ لأن ضـميره ضمير منصوب [(1)] ، وبخلاف : هدبد ، وعلبط ؛ لأن أصـله : هدابد [(2)] ، وعلابط ، ثم قصرا ، كما في : «مخيط» [(3)] أصله : مخياط.

وحذفت [(4)] التاء في : «ضربن» حتي لا تجتمع علامتا التأنيث ، كما في :

ص: 64

1- قوله : (ضمير منصوب) والضمير المنصوب لا يصير مع الفعل كالكلمة الواحدة لعدم شدة اتصاله به ؛ لأنه مفعول ، والمفعول فضلة في الكلام ؛ إذ يتم الكلام بـدونه بخلاف الفاعل ، ولأن الفعل قـد يكون لازما ولا مفعول به معه ، ولهذا يجوز العطف علي الضـمير المنصوب المتصل من غير أن يؤكّد بمنفصل ، تقول : رأيتك وزيدا. اه حنفية شرح مراح.

2- قوله : (هدابـد) ولا شك في أنّ التوالي إنما يمتنع إذا كان بطريق الأصل بحيث لا يكون بين الحروف الأربعـة المتحركـة حرف ساكن لا لفظا ولا تقديرا في كلمة واحدة ، أو فيما هو كالكلمة الواحدة. فعلي هذا يلزم أن لا يسكن الباء في ضربن ؛ لأنه لا يلزم التوالي المذكور فيه ، لأن التاء في الأصل ساكن ؛ إذ أصـله ضـربتن كما قالوا ، فلا يصح ما ذكره في إسـكان الباء من ضـربن ؛ لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيمـا هو كالكلمـة الواحـدة. ويمكن أن يقـال : إن الفرق بين هدبـد وضـربن أن قصـر الأـلف في الأول ليس من قبيل الحـذف بل من قبيل الاتساعات فكان الألف كالحروف الباقية ، بخلاف حذف التاء من ضربتن ؛ لأن أمر الحذف فيه علي عكس هذا. اه ملا غلام رباني.

3- قوله : (مخيط) المخيط بالقصـر الإبرة القصـيرة ، وبالمـد الإبرة الكبيرة. اه فلاح. قاعدة : إذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة فإن كانتا من جنس واحـد تحـذف إحـداهما سواء كانتا في فعل أو اسم. وإن كانتا من جنسـين تحـذف إحداهما أيضا إذا كانتا في اسم لثقل الفعل وخفة الاسم. اه ف.

4- قوله : (وحـذفت ... إلـخ) جواب عن سؤال مقـدر وهو أن يقال : إذا جعلت التاء علامة للمؤنث فلم حذفت في ضـربن ، مع أن القياس يقتضـي أن يقال : ضـربتن بالتاء ؛ لوجودها في الواحدة والتثنية ، نحو ضربت وضربتا؟ فأجاب عنه به يعني : حذفت التاء في ضربن حتي ... إلـخ. اه فلاح. قوله : (وحـذفت ... إلـخ) فإن قيل : الحـذف إنما يتصور بعد الوجود ، ووجود التاء في ضـربن لم يثبت لا لفظا ولا سـماعا ، فكيف قيل : حذفت التاء؟. قلنا : نعم كذلك ، لكن القياس يقتضـي أن تكون التاء موجودة فيه بدليل وجوده في واحد وتثنية ، أعني ضـربت وضربتا ، فإذا ثبتت التاء في الواحد والتثنية فكأنها كانت موجودة ثم حذفت. اه ح.

«مسلمات» (1) وإن لم يكونا من جنس واحد (2) لثقل الفعل ، بخلاف حبليات (3) ، لعدم الجنسية.

وسوّي (4) بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة ، وبين الإخبارات لقلّة (5) الاستعمال (6)

1- قوله : (كما في مسلمات) أصله مسلمتات ؛ لأن مفرده مسلمة فجمعت بالألف والتاء فاجتمعت علامتان من جنس واحد وهما التاءان ، فحذفت الأولي ؛ لأن الثّانية علامة الجمع أيضا. اه فلاح.

2- قوله : (وإن لم ... إلخ) واصل بما قبله من قوله : حذفت الياء ... إلخ. وهذا الدفع يوهم أن التاء حذفت في مسلمات لاجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد ، وليس كذلك في ضربن فينبغي أن لا تحذف التاء في ضربتن وإن لم تكن العلامتان من جنس واحد لأجل أن الفعل ثقيل ، والثقيل أولي بأن يحترز فيه علي اجتماع التأنيثين ، سواء كانتا من جنس واحد أو لم تكونا ؛ لأن التأنيث أثقل من التذكير ؛ لأن التأنيث لا يخلو عن الزيادة ، وإنما كان الفعل ثقيلا لدلالته علي الحدث والزمان ، والنسبة إلي الفاعل بخلاف الاسم ، ولأن الفعل يلحقه ضمير بارز. اه حنفية.

3- قوله : (بخلاف حبليات) لعله دفع لما عسي أن يتوهم ما السر في أن التاء واحدة في مسلمتات حذفت ولم تحذف الياء المنقلبة من الألف من حبليات ، إذ أصله حبلي مع أن كلا منهما علامة لتأنيث مفردها وجمع أيضا. بأنه بخلاف ... إلخ ، وحاصل ذلك ظاهر. اه لمحرره.

4- قوله : (وسوّي بين ... إلخ) جواب لمن يسأل أن الأصل في الصيغ كلها الامتياز دفعا للالتباس لا سيما بين المذكر والمؤنث ، فما المجوز في تسوية بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة بما تري ، ثم معني قوله : وسوّي ... أوقع التسوية بينهن علي أن الفعل مسند إلي ضمير المصدر كما في قولهم : قد حيل بين العير والنزوان ، أي : وقع الحيلولة بينهما. اه تحرير.

5- قوله : (لقلة الاستعمال) ولقائل أن يقول : لا نسلم قلة استعمال التثنية ؛ لأن الخطاب في المحاورات كما يكون للواحد والجمع كذلك يكون للاثنين ، فلا يثبت التفاوت بينهن في القلة والكثرة ، وذلك إنما يكون مستقيما إذا ثبت أن الخطاب في المحاورات للاثنين قليل وللواحد والجمع كثير ، وهو أمر مشكل. وأما ما ذكر في كتب النحو من كثرة التثنية فبمعني آخر وهو أن التثنية غير مختصة بعلم الذكور وبصفتها ، بخلاف جمع المذكر السالم. والحق أن يقال : إن كل ما ذكر من المناسبات في كتب هذا الفن كانت بعد الوقوع. تأمل. اه ملا غلام رباني.

6- قوله : (لقلة الاستعمال) لأنها في حيز السقوط فإنه لو زيد عليه واحد ينقل إلي الجمع ، ولو نقص واحد منها ينزل إلي المفرد فلا يمتنع الالتباس فيها. فإن قيل : فعلي هذا ينبغي أن لا يفرق بين تثنية المخاطبين والغائبين والمخاطبتين والغائبتين ؛ لأن تثنيتهما أيضا في حيز السقوط فإنه لو زاد ... إلخ ، وأيضا قليل الاستعمال لما مر؟. قلنا : القياس كما قلت ، لكنهم كرهوا الالتباس ههنا ؛ لئلا يلتبس الأصل وهو المخاطب والمخاطبة بالفرع وهو الغائب والغائبة. اه من الخطيب.

في التثنية ، ووضع (1) الضمائر للإيجاز (2) ، وعدم الالتباس في الإخبارات (3).

وزيدت الميم (4) في : «ضربتما» حتي لا يلتبس بألف الإشباع في قول الشاعر :

1- قوله : (ووضع الضمائر ... إلخ) يعني : أنهم وضعوا لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا ، وهو أنتما للإيجاز ، فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب أن يكون لفظها الظاهر واحدا ، وهو ضربتما ؛ لأن الضمير قائم مقام الظاهر وكذا أنهم وضعوا للمفرد المذكر ولمفرد المؤنث في الإخبار ضميرا واحدا وهو وتثنيتهما وجمعهما ضميرا واحدا آخر ، وهو نحن للإيجاز والاقتصار ، فلما كان ضمير الإخبارات منحصرا فيهما يلزم أن ينحصر لفظهما الظاهر في لفظين وهما : ضربت وضربنا ، لأن الضمير قائم مقام الظاهر فافهم. فقوله : ووضع الضمائر للإيجاز دليل لتسوية التثنيتين ، ولتسوية الإخبارات معا ، وإن كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات كونه دليلا للإخبارات فقط. اه فلاح.
2- قوله : (للإيجاز) ألا تري أنك إذا قلت : زيدا ضربته كان أقصر من أن تقول زيد ضربت وزيدا بغير الضمير ، فلو جعلت للمخاطبة علامة أخري يلزم التطويل المخل بالإيجاز المقصود مع قلة الاستعمال في التثنية. اه مهدي.
3- لأن المتكلم المخبر يري في أكثر الأحوال فيعلم أنه مذكر أو مؤنث أو مثني أو مجموع ، أو يعلم بصوته كذلك أو بغيرهما من القرائن ، فإن وقع الالتباس في بعض المواضع قليل. اه ف.
4- دفع لمن يقول : ينبغي أن لا يزاد الميم في تثنية المخاطب والمخاطبة ؛ إذ القياس أن يقال : ضربتا بزيادة الألف فقط ، لأن علامة التثنية هي الألف بأنه إنما زيدت الميم لا يلتبس ألف التثنية بألف الإشباع ، نحو أنتا في الشعر الآتي لأنهم يشبعون فتحة المفرد فيتولد منها ألف ، فزيدت الميم في التثنية لدفع الالتباس. فإن قيل : ألف ضربا للتثنية أيضا يلتبس بألف الإشباع في ضرب فينبغي أن يزاد فيه شيء؟. قلنا : إنما لم يزد فيه شيء لحصول الفرق بالقرينة وهي ذكر المرجع قبل الواحد والتثنية ، تقول : زيد ضربا ، وزيدان ضربا ، بخلاف المخاطب فإن المرجع لم يذكر قبله فلا يقع زيد ضربت وزيدان ضربتما. وينقض باضربا ، فالحق أن يقال : إن كل ما ذكر في كتب هذا الفن من النكات نكات بعد الوقوع فلا يرد عليه ما سبق أصلا. اه حنفية مختصرا بنبذ زيادة.

أخوك (1) أخو مكاشرة

وضحك

وحيّاك الإله فكيف (2)

أنتا (3)

وإنّك ضامن بالرّزق حتي

توفّي كلّ نفس ما ضمنتا (4)

وخصّت (5) الميم في : ضـربتما ، لأنّ تحته : «أنتما» مضمر ، وأدخلت (6) في : «أنتمـا» لقرب الميم إلي التاء في المخرج ، وقيل : تبعا (7) ل : «هما» وزيدت في : هما كما سيجيء.

ص: 67

1- قوله : (أخوك ... إلـخ) قيـل : كـان لامرأة زوج بشاش فتوفي ، فتزوجها أخوه وهو رجل منقبض فانزعجت منه ، فقالت المرأة : أخوك ... إلخ ، ثم معني الشعر بالفارسية :

2- تعميم الـدعاء بجميع أحوال المخاطب ، أو المعني إذا كان مصاحبك بهـذه الصـفة فكيف ... إلخ ، فالجملة الاسـتفهامية للتعجب. اه فلاح وعبد الحكيم.

3- يريد به أنت إلا أنه أشبع فتح التاء ، فتولدت منه الألف فصار أنتا فلو لم يزد الميم في ضربتما ، وقيل : ضربتا لم يعلم أنها ألف الإشباع أو ألف التثنية. اه ح.

4- البيتان من البحر الوافر ، وهما بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 683.

5- قوله : (وخصت ... إلـخ) جواب لمن يسأل بأن دفع الالتباس بألف الإشـباع كما يحصل بزيادة الميم. فكـذا بباقي الحروف من حروف الزيادة وغيرها كما لا يخفي ، فما وجه تخصيصه من بينهم؟ وتوضيح الجواب أن تحت ضربتما أنتما مضمر وفيه الميم فزيدت الميم أيضا ؛ وذلك لأن ضربتما تثنية ، وأنتما أيضا ضمير التثنية. اه مهدي.

6- قوله : (وأدخلت) دفع لما قيل : لم زيـدت الميم في أنتما مع عـدمه في المفرد وهو أنت بأن إدخاله لقربه إلي التاء ... إلـخ. فإن قيل : لم نصب الميم من الحروف الشـفوية وهي كثيرة من الياء والواو والفاء؟. قلت : إن الياء والفاء وإن كانتا شفويتين لكن ليستا من حروف الزوائد والواو أثقل من الميم. اه معراج الدّين.

7- يعني إنمـا زيـدت الميم في أنتمـا لأجـل المتابعـة لهمـا الـذي هو ضـمير تثنيـة الغائب فيكون مناسـبا بضـربتما ، التاء هو ضـمير تثنية المخـاطب. واعترض عليه بـأن الميم في هما بـدل من الواو الأصـلي ، والميم في أنتما ليست ببـدل بل هي زائـدة فلا يقاس أحـدهما علي الآخر. قلنا : إنه وجدت الميم في هما ولو أصـلية فزيدت في أنتما لأجل المتابعة ليكون تثنية الغائب والمخاطب علي طرد واحد ، وإن كان الميم في هما أصلية وفي أنتما زائدة. اه. ح.

وضـمّت التاء في : «ضربتما» وضربتم وضربتنّ لأنها ضمير الفاعل ، وفتحت (1) في الواحـد المخاطب خوفا من الالتباس ولا التباس (2) في التثنية ، وقيل : إتباعا للميم ؛ لأن الميم شفويّة ، فجعلوا حركة التاء من جنسها ، وهو الضمّ الشّفوي.

زيدت (3) الميم في : «ضربتم» حتي يطّرد (4) بتثنيته ، وضمير الجمع (5) فيه

1- قوله : (وفتحت ... إلـخ) دفع خلل أن التاء في الواحد المخاطب ضـمير الفاعل فينبغي أن تضم لما مر منا ، ولم يضم فما ذا يوجبه؟ بأن الموجب خوف التباس المخـاطب بـالمتكلم ولم يعكس ، لأن المتكلم أقوي لصـدور الكلام منه ، والضم أيضا قوي فإعطاء القوي للقوي أولي. وإنما كسـرت في المخاطبة فرقا بينها وبين المخاطب ، أو لمناسبة الكسرة التأنيث لكونها جزءا من الياء التي هي علامة التأنيث نحو : هذي وتضربين ولذا لم يعكس الأمر. اه مولاي غلام رباني رحمه الله.
2- وتفصـيله أن أول ما يبدأ بوضـعه من أنواع الضـمائر ، الضمير المرفوع المتصل. وأول ما يبدأ بوضعه من المرفوع المتكلم ، ثم المخاطب ثم الغائب. فنقول : إنما ضـموا التاء في المتكلم لمناسـبة الضـمة لحركة الفاعل وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بأخف الحركات ، وكسـروا للمخاطبة ولم يعكس الأمر بكسـرها للمخاطب ، وفتحها للمخاطبة ؛ لأن خطاب المذكر أكثر فالخفيف به أولي ، وأيضا هو مقدم علي المؤنث فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر. اه ابن سليمان.
3- قوله : (زيدت ... إلخ) جواب سؤال تحريره : أنتم قلتم بأن زيادة الميم في ضـربتما لأجل دفع الالتباس بألف الإشباع ، فما وجه زيادتها في ضـربتم مع عدم خوفه ثمة؟ وتوجيه الجواب أنه إنما زيدت الميم في ضربتم ليكون موافقا بالتثنية في زيادة الميم وجه المناسبة بين التثنية والجمع كونهما فرعين للواحد. اه مهدي.
4- قوله : (يطرد) من الاطراد بالكسر وتشديد طاء راست شدن كاروبي يكديگر شدن. أ. ه. رشيدي.
5- قوله : (وضـمير إلخ) كأنه جواب دخل مقدر وهو أن يقال : إن زيادة الميم فيه للاطراد فأين ضمير الجمع فقال : إن ضمير الجمع ... إلخ والدليل عليه عودها عند اتصال ضمير المفعول نحو ضربتموه. واعترض عليه بأن الواو علامة الجمع والعلامة لا تحذف ؛ لأنه يخل بالغرض ، ولهذا قال الأخفش : إن المحذوف في مقول عين الفعل دون الواو المزيدة ، فكيف يجوز حذف الواو ههنا؟ اه حنفية. والجواب إنما حذف الـواو فيه لمـا ذكره بعض المحققين من أنهم لمـا ثنـوا الضـمائر وجمعوهـا ، والقصـد بوضـع متصـلـهما التخفيـف لم يـأتوا بنوني المثني ، والمجموع بعـد الألف والواو كما أتوا بها في اللـذان واللـذين وهذان فوقع الواو في الجمع في الآخر مضـموما ما قبلها وهو مسـتثقل حسّ ا فحـذفوا الواو وسـكنوا الميم التي ضـموها لأجـل الواو لا ـ لأمن الالتباس بالمثني بثبوت الألف فيه دون الجمع. كـذا في الإيضاح. اه غلام رباني.

محذوف ، وهو الواو (1) ؛ لأن أصله : ضربتموا (2) ، فحذفت الواو ؛ لأن الميم بمنزلة (3) الاسم (4) ، ولا يوجد في آخر الاسم واو قبلها مضموم إلا : هو ، ومن ثمّ يقال في جمع دلو : أدل ، أصله : أدلو (5) ، بخلاف : ضربوا (6) ؛

1- قوله : (وهو الواو) مناقض لما سبق وهو أن ضمير الفاعل التاء واللواحق حروف تدل علي أحوال المرجوع إليه ، إلا أن يقال : إن المضاف محذوف ، أي : ومميز ضمير الجمع محذوف. وقال الشارح : إنما سمي الواو ضميرا تجوزا تشبيها له بالضمير ؛ لأنه جزؤه ، ولأنه أراد به العلامة وهم يسمون العلامة ضميرا مجازا هذا لفظه ، وفيه تأمل. اه غلام رباني.

2- قوله : (ضربتموا) فإن قلت : فما فائدة التاء إذا؟. قلت : إنها للفرق بين الجمع المخاطب والجمع الغائب تفصيله زيدت للجمع المخاطب علي ضرب مثلا أولا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ، ثم زيدت الميم ليطرد بتثنيته فصار ضربتموا هذا ما اختاره المصنف ، أو لئلا يلتبس بالمتكلم إذا أشبعت ضمته ، وهذا ما اختاره الرضي. اه فلاح بتغيير ما.

3- فيه تأمل ؛ لأنه حرف مزيد للطرد وعلامة الجمع هي الواو وحدها ، فكيف يكون بمنزلة الاسم؟ فالجواب نعم إنها حرف أمّا ههنا ذكر الجزء وهو الميم وإرادة الكل وهو هموا وهذا جائز إذا كان ذلك الجزء أشرف أجزاء الكل ، والميم كذلك ؛ لأنه يحصل بضم العضوين. اه تحرير.

4- لأن الميم يحول كثيرا من الأفعال اسما كالفعل المضارع كما تقول في : يخرج مخرج. اه من الحنفية. وهو ضعيف ؛ إذ المقصود بيان أن الميم في ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع أنّ الميم الذي يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة الاسم فتأمل. اه أحمد.

5- بضم اللام فأبدلت ضمة اللام بالكسر كيلا يكون في آخر الاسم واو قبلها ضمة ، فصار أدلو ثم قلبوا الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار أدلي ثم فعل به ما فعل بقاض فصار أدل. اه مولوي. ولا يجوز الإعلال بحذف الواو ابتداء ؛ لأنه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع أنه مقصود أيضا. اه فلاح.

6- كأنه جواب سؤال ، توجيه السؤال : أن ضربوا في آخره واو مضموم ما قبلها فينبغي أن يحذف الواو ، وتوجيه الجواب أن باءه أصلية فيكون في آخر الفعل وشرط حذفها كونها في آخر الاسم ففقد حذفها من ضربوا فلم يحذف. اه حنفية.

لأن باءه ليست بمنزلة الاسم ، وبخلاف : ضربتموه (1) ؛ لأن الواو قد خرج من الطرف بسبب الضمير كما في : غطاية (2).

وشدّد (3) نون : «ضربتنّ» دون : «ضربن» لأن أصله : ضربتمن ، فأدغم الميم في

1- قوله : (وبخلاف ضـربتموه ... إلخ) لعله دفع دخل مقدر توجيه الدخل أن الميم في ضربتموه بمنزلة الاسم كما في ضربتم ، وقد وجد ما قبلها مضـموما فينبغي أن يحذف الواو منه. وتقرير الدفع أن الواو قد خرج من الطرف بسـبب اتصال الضمير ومن شرط الحذف وقوعها طرفا كما مر ، وانتفاء الشرط ينتفي المشروط ، فلذلك لم يحذف الواو في ضربتموه ، وإن خرجت من الطرف ظاهرا لكنها في حكم الطرف ؛ لأن الضـمير غير لازمة للصـيغة ، فقد يثبت تارة ويسقط تارة أخري ، فينبغي أن لا يمنع به حذفها. قيل : شرط الحذف فيما نحن فيه وقوعها طرفا لا في حكم الطرف كما مر فلذا لم تحذف. اه مهدي.

2- قوله : (كما في غطايـة) ، الجار والمجرور صـفة مصدر محذوف أي : الواو في ضـربتموه خرج من الطرف بسـبب الضـمير خروجا مثل خروج الياء عن الطرف بسـبب لحوق التاء في غطايـة. قيل : الغطاية ليست بنظيره ، لأن التاء فيها موضوعة مع الصـيغة. أجاب عنه : إن هذا التشبيه في نفس الخروج سواء كـانت التاء عارضـية أو أصـلية. اه حنفيـة. وفيه : أن التشبيه في الخروج غير مسـلم ، كيف وأن الياء في غطاية خارج من الطرف بسبب لزوم التاء وعدم انفكاكها عن الكلمة ، بخلاف الواو في ضربتموه ، فإنه ليس بخارج من الطرف ؛ لأن لحوق الضمير عارض لا يعتـد به فلم يخرج الواو من الطرف ، فكيف يصح التشبيه فافهم. اه غلام رباني. * قوله : (كما في غطاية) في زيادة الميم لا لوجود علّـة الزيادة فيه ، وهي الالتباس ، هـذا وقال الفاضل الرضـي : زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب ؛ لئلا يلتبس بالمتكلم ، إذا أشـبعت ضمته ، فإنك إذا قلت : ضـربتو لم يعلم أنه متكلم أشبعت ضمته للإطلاق ، أو جمع المخاطب. وخصت الميم بالزيادة ، لأن حروف العله متصلة قبل الواو ، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلي حروف العلّة لغنتها ، ولكونها من مخرج الواو أي : شفوية ولذلك ضم ما قبلها ، كما يضم ما قبل الواو. اه فلاح. وأسـكنت الميم تخفيفا ؛ لأن ضـمها لأجل الواو كما أن فتحها في التثنيـة لأجل الألف ، هذا إذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها ، وأمّا إذا لقي فيضم أيضا ردّا لها إلي أصـلها نحو ضربتم القوم ، وقيل : وقد يكسر. اه فلاح. دلو بالفتح كورة كه بان أب ؛ إذ بلا ونشانه كه بر اعضائ شتر ياشد ... إلخ. اه رشيدي.

3- قوله : (وشدد ... إلخ) أي : فإن قيل : لم شدد النون في ضـربتن ... إلخ؟. قلنا : لأن أصـله ... إلخ ، تشـريح السؤال أن النون في ضربتن علامـة جمع المؤنث المخاطبـة ، وفي ضـربن علامة جمع المؤنث الغائبة. فلم شدد في ضـربتن دون ضـربن؟ وتوضـيح الجواب أن أصـل ضربتن ضـربتمن ؛ لأنه تثنية ضـربتما ، والجمع محمول عليه بخلاف ضـربن ؛ لعدم وجود الميم في تثنيته فلما كان أصـله ضربتمن انقلبت الميم بالنون لقرب المخرج بينهما ، ثم أدغم النون التي أبدلت من الميم في النون التي هي ضـمير جماعة المؤنث فصار ضـربتن. اه حنفية. وإنما زيـدت حرفان في ضـربتن ، وحرف واحد في ضـربن ليكون جمع المؤنث الغائبة مساويا لجمع المذكر الغائب. ألا تري أنهم قالوا في الغائب المـذكر : ضـربوا ، وفي الغائبة : ضـربن ، حيث ألحقوا آخرهما حرفا واحدا طلبا للمساواة ؛ ليكون جمع المؤنث المخاطب مساويا لجمـع المـذكر المخـاطب ، حيث يقولـون في مخـاطب ضـربتموا وفي المخـاطب ضـربتن ، فـإذا ألحقوا أيضـا آخر المؤنث حرفين طلبا للمساواة. اه مهديه.

النون ، لقرب الميم من النون (1) ، ومن ثَمّ تبدل الميم من النون كما في : عمبر (2) ، أصله عنبر.

وقيل : أصله : ضربتن (3) ، فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليطّرد بجميع نونات النساء ، ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين ، ولا يمكن حذفها (4) ، لأنها علامة ، والعلامة لا تحذف ، فأدخل النون (5) لقرب النون من النون ، ثم أدغم النون في النون.

1- قوله : (من النون) والأوجه أن يقال : زيدت النون مشددة ؛ ليكون بإزاء الميم والواو في المذكر نحو ضربتموا ، وإنما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو مع كون الثلاثة من حروف الزيادة ، كذا قرره الرضي وصاحب النجاح. اه شمس الدين رحمه الله.

2- قوله : (عمبر) خوشبوئي است معروف وگويند أن سرگين جانور بحري است. اه م.

3- وذلك لأن الميم إنما زيدت في التثنية لئلا يلتبس بألف الإشباع ، وانعدمت هذه العلّة في الجمع فلم يزد الميم فيه ، فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات جمع النساء في سكون ما قبل ذلك النون. اه حنفية.

4- وهذا دفع من يتوهم وهو أنه ينبغي أن يحذف التاء بعد الإسكان لاجتماع الساكنين فقال : ولا يمكن ... إلخ ، وأيضا لو حذفت لالتبس جمع المؤنث المخاطبة بجمع المؤنث الغائبة. اه مهدي.

5- أي : فلما ثبت عدم إسكان تاء الخطاب لاجتماع الساكنين وعدم حذفها لأنها علامة ، والعلامة لا تحذف فأدخلت النون ... إلخ ، أي : زيدت النون. اه ح.

وزيدت التاء (1) في : «ضربت» لأن تحته : «أنا» مضمر (2) ، ولا يمكن (3) الزيادة من حروف : «أنا» للالتباس (4) ، فاختيرت (5) التاء لوجوده (6) في أخواته.

وزيدت (7) النون في : «ضربنا» لأن تحته : «نحن» مضمر ، ثم زيدت الألف (8)

1- قوله : (زيـدت ... إلـخ) سؤال وقوله : لأن تحته ... إلـخ ، جواب عنه ، توجيه السؤال أنه : لم زيدت التاء في نفس المتكلم الواحد مذكرا كان أو مؤنثا؟ وتوجيه الجواب غني عن البيان. اه مهدي.

2- قوله : (أنـا) هو ضـمير منفصل للمتكلم إنما وضع له ؛ لأن المتكلم مبـدأ الكلام ، والهمزة لها مبـدأ المخارج فجعلت الهمزة في مبـدأ ضميره للمشاكلة ، وزيدت النون معها ؛ لأنها أقرب الحروف تشبيها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم ، ثم زيدت الألف منها لبيان الحركة التي علي النون ويدل علي الوقف. اه ح.

3- قوله : (ولا يمكن ... إلخ) كأنّه جواب عما يقال : وإذا كان تحته أنا ناسب أن يزاد من حروفها فلم يزد بما تري. اه من فلاح.

4- لأنه لو زيدت الألف في آخره لالتبس بتثنية المذكر الغائب نحو ضـربا ، ولو زيدت النون لالتبس بجمع المؤنث الغائبة ، نحو ضربن ولو زيدت في أوله يلتبس بأفعل ونفعل وهما للحكاية. اه فلاح شرح مراح بزيادة.

5- قوله : (فاختيرت ... إلـخ) أي : فلما لم يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس اختيرت ... إلخ ، ويمكن أن يكون جوابا لمن قال : لم لم يكن الزيادة من حروف أنا لم اختيرت التاء دون غيرها من حروف الزيادة؟ اه حنفية بزيادة.

6- أقول : خلاصة الجواب أن اختيار التاء لأجل أنها موجودة في أخواته فلا حاجة إلي قوله : لأن تحته أنا مضمر ، فلو قال المصنف : زيدت التـاء في ضـربت لوجوده في أخواته لكـان أخصـر وأدل علي المطلوب وذلك لأن المطلوب هو السؤال عن تخصـيص زيادة التاء كما يـدل السؤال ، فالتعريض إلي أن تحته أنا مضـمر ... إلـخ تطويل بلا طائل. ويمكن أن يقال : إن المصـنف أراد أن يبين أن الأولي بالزيادة إنما هو من حروف أنا ، لأنه ضمير منفصل للمتكلم لكن لما تعذر زيادة حروفه اختير التاء. اه مهدية.

7- قوله : (وزيـدت ... إلخ) سؤال ، وقوله : لأن تحته ... إلخ جواب عنه ، أي : فإن قيل : لم زيدت النون في نفس المتكلم مع الغير؟. قلنا : لأن الضمير المرفوع المنفصل وهو نحن مستتر فيه ، وفيه نون فزيدت النون فيه فصار ضربن. اه حنفية.

8- قوله : (ثم زيـدت ... إلـخ) جواب لمن يسـأل أن الأـلف ليس في نحن ، فمن أين أورد في ضـربنا؟ بـأن إيراده لـدفع الالتبـاس ، بيانه أن الضـمير المرفوع المنفصل وهو نحن مسـتتر فيه ، وفيه نون فزيـدت النون فيه فصار ضـربن فلما التبس بجمع المؤنث الغائبة زيدت في آخره ألف لرفع الالتباس فصار ضـربنا. وإنما لم يعكس ؛ لأن المتكلم أعني ضـربنا أخف معني لوقوعه علي الاثنين فصاعدا ، بخلاف ضربن فإنه ثقيـل ؛ لأـنه لاـ يقع علي الأقل من الثلاثـة والزيادة توجب الثقل فكانت فيما هو خفيف أولي من العكس ، وإنما قلنا : من حيث المعني ؛ لأن المتكلم أقوي من حيث المتكلم وأخف من حيث المعني والإطلاق. اه حنفية.

حتي لا يلتبس ب : «ضربن» وقيل : تحته : «إنّنا» مضمر.

وتدخل المضمرات (1) في الماضي (2) وأخواته ، وهي ترتقي إلي ستّين نوعا ، لأنها في الأصل ثلاثة : مرفوع (3) ، ومنصوب ، ومجرور ، ثم يصير كلّ واحد منها اثنين نظرا إلي اتصاله (4)

1- قوله : (المضمرات ... إلخ) اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس ، فإن أنا لا يصلح إلا لمعين واحد فقط ، وهو المتكلم المعين ، وأنت لا يصلح أيضا إلا لمعين واحد فقط ، وهو المخاطب المعين. وكذا ضمير الغائب نصّ في أن المراد هو المذكور بعينه في جاءني زيد وإياه ضربت. ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة في قسم من الأقسام الثلاثة ، فإنه لو سمي المتكلم نفسه بعلمه لا بلفظة أنا ، وقال مكان أنا قائم : زيد قائم ربما التبس عند السامع هو المتكلم أم زيد آخر ، بخلاف أنا قائم وهو ظاهر ، وكذا لو سمّي المتكلم المخاطب بعلمه لا بلفظة أنت. وقال مكان أنت قائم : زيد قائم ، ربما يحصل الالتباس وكذا لو كرر المذكور مكان ضمير الغائب. وقيل مكان جاءني زيد وإياه ضربت ، جاءني زيد وزيدا ضربت لم يعلم أن زيدا الثّاني هو الأول بعينه أو زيد آخر. وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة ، وأما في المتصلة فتحصل مع دفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضا. اه رضي.
2- قوله : (في الماضي ... إلخ) وإنما تدخل لأنها كناية عن المظهرات وهي تدخل عليها فكذا هي لكون الماضي وأخواته من الحدث الذي يتوقف بالمحدث وجودا وذا ليس إلا هي فافهم. اه تحرير.
3- قوله : (مرفوع) أي : ضمير الفاعل ، ومنصوب ، أي : ضمير المفعول ، ومجرور ، أي : ضمير المضاف إليه. اه حنفية. وإنما لم يقل : مضموم ومفتوح ومكسور لعدم : لزوم الضم في جميع المرفوعات وكذا الفتح والكسر ، ومعني المرفوع هو أنه لو وقع موقعه مظهر ارتفع ، وكذا المنصوب والمجرور. اه وجيز.
4- وكلا الضميرين يرجعان إلي كل واحد من الضمائر يعني أن كل واحد من الضمائر إما متصل أو منفصل ، وذلك لأنه إمّا أن يستقل بنفسه أو لا ، فالأول المنفصل والثّاني المتصل ، ثم المتصل ما لا يستعمل بنفسه في التلفظ إلي كلمة أخري ، وهو علي نوعين بارز وهو ما يتلفظ به كالكاف في أخوك ، ومستتر وهو ما نوي ، أي : قدر في القلب ولم يتلفظ به كما في زيد ضرب ، والمنفصل ما يستعمل بنفسه في التلفظ ولا يحتاج فيه إلي كلمة أخري كقولك هو وأنت. اه مهدية.

وانفصاله ، فاضرب الاثنين في الثلاثة حتي تصير ستّة (1) ، ثم أخرج (2) المجرور المنفصل حتي لا يلزم تقديم (3) المجرور علي الجارّ ، فلا يقال : مررت زيد ب ، بل يقال : مررت بزيد ، فبقي لك خمسة :

مرفوع :

1 - متصل.

2 - ومنفصل.

ومنصوب :

3 - متصل.

4 - ومنفصل.

ص: 74

1- قوله : (ستة) مرفوع متصل ومنفصل ، ومنصوب متصل ومنفصل ، ومجرور متصل ومنفصل. اه حنفية.

2- قوله : (ثم أخرج ... إلخ) دفع توهم عدم تسليم الستة ؛ إذ المستعمل في الكتب هي الخمسة فقط. اه

3- قوله : (تقديم ... إلخ) فإن تقديم المجرور علي الجار لا يجوز حتي لا يقال : مررت ... إلخ. في قولك : مررت بزيد ، فلأجل هذا لم يجيء المجرور المنفصل في كلامهم ، بخلاف المرفوع والمنصوب فإن تقديمه علي الرافع والناصب جائز ، وإنما لم يجز ذلك ؛ لأنه لشدة اتصاله بالجار كالجزء منه ، وجزء الشيء لا يتقدم عليه. اه مهدي. هذا هو الدليل المشهور لكن فيه نظر ؛ إذ الانفصال لا يستلزم التقدم ، والدليل المطابق القياس علي المظهر كما أشار إليه بعض المحققين بقوله : المضمر المتصل جار مجري المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا ، نحو هو فعل ، وإياك أكرمت ، كما يقع المظهر كذلك ، ولا يقع مجرورا البتة ، كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورا ؛ إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب. اه فلاح.

ومجرور :

5 – متصل.

ثم انظر إلي المرفوع المتصل ، وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا في العقل ، ستّة في الغيبة ، وستّة في الخطاب ، وستّة في الحكاية (1) ، واكتفي (2) بخمسة (3) في الغيبة باشتراك (4) التثنية لقلّة استعمالها ، وكذا اكتفي في الخطاب ، وفي الحكاية بلفظين ؛ لأن المتكلم يري في أكثر الأحوال ويعلم (5) بصوته أنه مذكر أو مؤنث ،

ص: 75

1– قوله : (في الحكاية) أي : حكاية المتكلم مخبرا عن نفسه أو مخبرا عنها وعن غيرها اثنان من تلك الستة للواحد المذكر والواحد المؤنث واثنان للمثني المذكر والمؤنث ، واثنان للجمع المذكر والمؤنث. اه ح.

2– قوله : (واكتفي ... إلخ) وبهذا اندفع ما قيل : لما احتمل المرفوع ثمانية عشر نوعا في العقل ، ستة في الغيبة ... إلخ ، فما السر في الاكتفاء بخمسة في كل من الغيبة والخطاب ، وبلفظين في الحكاية كما تري؟ اه تحرير.

3– أحدها : المستكن في الواحد الغائب. وثانيها : المستكن في الواحدة الغائبة. وثالثها : الألف في تثنية الغائب والغائبة. ورابعها : الواو في جمع المذكر الغائب. وخامسها : النون في جمع المؤنث الغائبة. اه

4– قوله : (باشتراك ... إلخ) أي : في الضمير الذي هو الألف ؛ لأن ضمير كليهما الألف ، فلا يرد ما قيل : إن تثنية المذكر في الغيبة يجيء علي وزن فعلا نحو ضربا ، وتثنية المؤنث فيها علي زنة فعلتا نحو ضربتا ، ومن ثم الألف في تثنية المؤنث ليس إلا مع التاء وفي المذكر بدونها فافترقا. اه إيضاح.

5– قوله : (ويعلم ... إلخ) معطوف علي قوله : يري ، والمجموع من المعطوف والمعطوف عليه دليل واحد ولا يصح أن يكون كل واحد منهما دليلا علي الاستقلال لصدقه علي الغائب ، لأنه يعلم بالصوت ، وعلي المخاطب ؛ لأنه مرئي في أكثر الأحوال ومعلوم بالصوت أيضا ، فينبغي أن يكتفي بلفظين فيهما. والأمر ليس كذلك ، وتقرير المقصود أن المتكلم يري في أكثر الأحوال ومعلوم بالصوت أيضا ، وكل ما كان أمره كذلك لا يحتاج إلي تكثير الأمثلة فينتج أن المتكلم لا يحتاج إلي تكثير الأمثلة من التذكير والتأنيث والواحد والتثنية والجمع ، فاكتفي بلفظين. اه حنفية. وإن اشتبه في بعض الصور ، ويعلم أنه مثني أو مجموع في أكثر الأحوال فلا حاجة إلي كثرة الأمثلة لقلة الالتباس. اه ف. وإن لم يكن مرئيا ؛ لأن صوت المذكر يمتاز عن صوت المؤنث فلا التباس ، وأمّا صوت المذكر شبيها بصوت المؤنث فأقل قليلا فلا يعتد به. اه جمال الدين.

فبقي لك اثنا عشر (1) نوعا ، فإذا صار قسم واحد من تلك الأقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيصير كلّ واحد منها مثل ذلك (2) ، فيحصل لك بضرب الخمسة في اثني عشر ستّون نوعا :

اثنا عشر للمرفوع المتصل : نحو : ضرب إلي ضربنا.

واثنا عشر للمرفوع المنفصل : نحو : هو ضرب (3) إلي نحن ضربنا (4).

1- قوله : (اثنا عشر ... إلخ) خمسة للغائب مع الغائبة ، وخمسة للمخاطب باشتراك التثنية بين المذكر والمؤنث ، واثنان للمتكلم. اه مهديه.

2- أي : ذلك القسم الواحد وهو المرفوع المتصل ، أي : يصير كل من الأنواع الأربعة الأخري اثني عشر أيضا بعين ما ذكره ، من قلة استعمال التثنية وعدم الالتباس في الحكاية. اه ف.

3- هما ضربا ، هم ضربوا ، هي ضربت ، هما ضربتا ، هن ضربن ، أنت ضربت ، أنتما ضربتما ، أنتم ضربتم ، أنت ضربت ، أنتن ضربتن ، أنا ضربت ، نحن ضربنا. اه ف.

4- اعلم أن أنا للمتكلم المفرد مذكرا كان أم مؤنثا ، وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتي بها بعد النون في الوقف لبيان فتح النون لأنه لو لا الألف لسقطت الفتحة للوقف ، فيلتبس بأن الحرفية لسكون النون. وقال الكوفيون : إن الألف بعد النون من نفس الكلمة ، فأجاب عنه البصريون : إن سقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه يدل علي زيادته. وأمّا نحن للمتكلم مع الغير هو كالمرفوع المتصل في صلاحيته للمثني والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين ، والدليل عليه ما مر في المتصل من أن المتكلم يري في أكثر الأحوال ، أو يعلم بصوته أنه مذكر أو مؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين ، وضمه إمّا لكونه ضميرا مرفوعا ، وإمّا لدلالته علي المجموع الذي حقه الواو ، وأمّا أنت إلي أنتن فالضمير عند البصريين أن أصله أنا ، وكأن أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة ، نحو أنت إلا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة ، وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن. ومذهب الفراء أن أنت بكاملها اسم والتاء من نفس الكلمة ، ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن الضمير التاء المتفرقة كما كانت عند الاتصال ، لكنهم لما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظا. اه أحمد رحمه الله تعالي.

والأصل في : «هو» (1) أن يقال : هوا ، هووا (2) ، لكن جعل الجمع ميما في الواو لاتحاد مخرجهما وكراهية اجتماع الواوين (3) ، فصار : هموا ، ثم حذفت (4) الواو لما مرّ في : «ضربتموا» (5) وحملت (6) التثنية عليه ، وقيل : قد فروا حتي

1- اعلم أن الواو في هو والياء في هي من أصل الكلمة لا للإشباع عند البصريين ؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك ، وأيضا حرف الإشباع لا يثبت بلا ضرورة ، والواو والياء ثابتان دائما ، وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتي يصح كونها ضميرا منفصلا ؛ إذ لو لا الحركة لكانتا للإشباع علي ما ظن الكوفيون ، ألا تري أنك إذا أردت عدم استثقالها سكنت الواو والياء نحو : أنهو وبهي ، وأمّا عند الكوفيين هما للإشباع ، والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع ، فإنك تحذفهما فيهما ، وأنت تعلم أن ما ذكره البصريون من الدليلين حجة علي الكوفية وحذفهما في التثنية والجمع لا ينافي كونهما من أصل الكلمة ، فالقياس عند البصريين أن يقال في التثنية والجمع هوا ، هووا ، ولكن جعل الواو ... إلخ. اه فلاح بزيادة من الإيضاح.

2- قوله : (هوا هووا) وذلك لأنه إذا أريد تثنية المفرد ألحق بآخره ألف ، وإذا أريد جمعه ألحق بآخره واو من غير تغيير فيه فكان الأصل ما ذكرنا. اه حنفية.

3- واو الضمير والواو الذي هو جزء الضمير واجتماعهما غير جائز ؛ لأن الواو أثقل حروف العلّة ، مع أن الأول مضموم فاجتماعهما في غاية الثقل. اه فلاح.

4- أي : بعد قلب الواو الأولي ميما حذفت الواو الثّانية. اه شرح.

5- وهو أنه لا يوجد اسم كان آخره واو ما قبلها مضموم ، وأسكنت الميم ؛ لأن ضمها لأجل الواو فصار هم. فإن قيل : لما كانت الواو مستحقة للحذف لم لم يحذف قبل قلب الأول ميما ثقيلا للتعيير ورفعا للثقل الناشئ من اجتماع الواوين في آخر اسم غير متمكن. قلنا : لو فعل كذلك يلزم الالتباس بالمفرد ، والالتباس أشد فسادا من كثرة التغيير. اه. حنفية شرح مراح.

6- دفع ما قيل : ينبغي أن يقال في الضمير المرفوع المنفصل للتثنية هوا لا هما ؛ لعدم اجتماع الواوين الموجبين لتبديل أحدهما بحرف آخر بأن ما قلت مسلم ، إلا أن العدول لأجل الحمل كما تري. اه تحرير. والمجوز للحمل المناسبة بينهما من حيث دلالتهما علي ما فوق الواحد ، واعترض عليه بأن التثنية أصل والجمع فرع فيلزم إتباع الأصل للفرع وذا غير مناسب. وأجيب عنه بأن للتثنية جهتين ، جهة الأصالة وهي دلالتها علي قلة الإفراد بالنسبة إلي الجمع ، فتكون مناسبة لمفردها ، وجهة الفرعية وهي دلالتها علي تعدد الأفراد ، وللجمع أيضا جهتين جهة الأصالة وهي كونها كثير الاستعمال بالنسبة إلي التثنية ، وجهة الفرعية كما مر ، فإذا كان الشيء الواحد أصلا باعتبار وفرعا باعتبار آخر ، والشيء الآخر مثل ذلك لا بأس بأن يحمل أحدهما علي الآخر ، وذلك ليس بتبعية بل مشابهة. اه مهدي رحمه الله تعالي.

يقع (1) الفتحة علي الميم (2).

وأدخل الميم (3) في : أنتما لما مرّ في : «ضربتما» وحمل (4) الجمع عليه.

وقيل : أدخل الميم في : «ضربتما» لأنه أدخل في : «أنتما» لأنه أدخل في : «هما» وأدخل في : «هما» لأنه أدخل في : «هموا» لاجتماع الواوين ههنا في الطرف.

ولا يحذف (5) واو : «هو» لقلّة حروفه من القدر الصالح ، ويحذف (6) إذا تعانق

ص: 78

1- قال الفاضل الرضي : وكان القياس في المثني والجمع علي مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين ، فخفف بحذف الواو والياء. اه فلاح.

2- القوي لأن الميم حرف صحيح وهو أقوي وأجدر علي قبول الحركة من الواو التي هي حرف علّة وهي ضعيف ، ولهذا المعني أبدلوا الواو في فوه ميما فقالوا فما. اه

3- قوله : (وأدخل الميم ... إلخ) جواب سؤال مقدر هو أن يقال : كما أن القياس في تثنيته هو أن يقال : هوا كذلك القياس في تثنية أنت أن يقال : أنتا ، وإنما أدخل الميم فيها عوضا عن الواو ، فلم أدخل الميم في أنتما حيث لم يكن في أنت واو حتي يبدل منه الميم؟ بما تري. اه تحرير.

4- قوله : (وحمل الجمع ... إلخ) للمشاكلة التي بينهما من حيث تجاوز كل واحد منهما من الواحد. اه حنفية.

5- قوله : (ولا يحذف ... إلخ) هذا استئناف لفائدة بيان واو هو لا تعلق له بما قبله. وقيل : جواب سؤال مقدر هو أن يقال : لا يوجد اسم من الأسماء وآخره واو قبلها ضمة وهو كذلك فينبغي أن يحذف واو هو كما حذف واو في أوله بأن عدم الحذف لقلة ... إلخ. اه مهدي.

6- قوله : (ويحذف ... إلخ) أفاد بذلك تقييد عدم حذف واو هو ، أو دفع توهم أن المتبادر من قوله : ولا يحذف واو هو ... إلخ عدم الحذف علي الإطلاق ، أي : أعم من أن يتصل به حرف آخر أو لا ، بأن عدم الحذف ليس بمطلق بل مقيد. اه. ثم اعلم بأن هذا الحذف ليس بواجب بل جائز كما في قوله تعالي : (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [إبراهيم : 4]. اه معراج.

بشيء (1) آخر لحصول كثرة الحروف بالمعانقة ، مع وقوع (2) الواو في الطرف ، ويبقي الهاء (3) مضموما علي حاله ، نحو : له ، إذا لم يكن ما قبلها مكسورا ، أو ياء ساكنة ، وتكسر الهاء إذا كان ما قبلها مكسورا (4) ، أو ياء ساكنة حتي لا يلزم الخروج من الكسرة إلي الضمة في : غلامه (5) ،

ص: 79

1- التعانق والمعانقة كلاهما بمعني واحد ، ذكر في تاج المصادر : التعانق والمعانقة دست بگردن يكديگر فرا كردن والمراد هاهنا الاتصال والانضمام ؛ لأن بالمعانقة يحصل الاتصال والانضمام. اه حنفية.

2- قوله : (مع وقوع) اندفع ما قيل وفيه نظر ، فإن هو في قوله تعالي : (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) قد تعانق بالعزيز الحكيم ولم يحذف. وتوضيح الدفع بأن قول المصنف رحمه الله مع وقوع الواو في الطرف متعلق بقوله إذا تعانق ، وليس خارجا عن الحكم كما هو الظاهر فتدبر ، فشرط الحذف التعانق والوقوع في الطرف ، ولم يوجد الأخير ثم. فإن قيل : لم لم يحذف الواو في قوله تعالي : (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) مع وجود وقوع الواو في الطرف وتحقق التعانق؟. قلنا : حتي لا يلتبس لام الابتداء بلام الجارة وتقرير الجواب أن واو هو يحذف مع لام الجارة نحو : (لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) [التغابن : 1] ، فلو حذف مع لام الابتداء كما فيما نحن فيه للزم الالتباس. ولم يعكس لأن الجار والمجرور شيء واحد لشدة الاتصال بينهما فلا يجوز الانفصال بينهما ، بخلاف لام الابتداء فإنه يجوز انفصالها عما بعدها حيث أوتي لمجرد التأكيد ، لا يقال : إن لام الجارة مكسورة ولام الابتداء مفتوحة كما عرف فلا التباس بينهما ؛ لأنا نقول : هذا إذا لم تكن داخلة علي الضمائر ، وأما إذا دخلت عليها فيلزم الالتباس كما لا يخفي. اه تحرير ملا غلام رباني بزيادة.

3- هذا عند غير أهل الحجاز ، وأما هم فيبقون ضمتها علي أصلها كما يبقون في غير هذين الصورتين ، ويقولون هو ولهو وعليهو بالإشباع وبغيره ، وعليه قرأ من قرأ : (وَمَنْ أَوْفي بِما عاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ) [الفتح : 10]. اه فلاح.

4- قوله : (مكسورا) نحو به كان في الأصل بهو فحذفت الواو وكسرت الهاء وأشبعت الكسرة فصار به ، فقوله : وتكسر الهاء ... إلخ بمنزلة استثناء المفرغ فكأن المخاطب يظن أن الهاء تبقي مضموما في جميع الأوقات ، فدفع ذلك بقوله : وتكسر الهاء. اه حنفية.

5- قوله : (في غلامه وفيه) يمكن الفرق بين هذين المثالين لوجوه كثيرة : الأول : باعتبار كون الحرف مكسورا قبل الهاء ، وباعتبار كون الياء ساكنة قبلها ، والثّاني : باعتبار الكسرة الحقيقية والتقدير فيما قبلها ، والثّالث : باعتبار الحركة والسكون فيما قبلها ، والرابع : باعتبار إشباع الحركة وعدمه في الهاء ، فإنه لم تشبع حركة هاء فيه كما أشبعت في به لئلا يلزم التقاء الساكنين ؛ لأن الهاء لخفائها كالعدم ، وبهذا اندفع ما قيل : إنما شبع كسرة الهاء في غلامه دون فيه مع أن الواو قد حذف في كل منهما ، فالمناسب هو التساوي بينهما ؛ لتحقق حذفها فيهما في الإشباع وعدمه ، وكذا إنما لم يعكس فتدبر. اه ملا غلام رباني مرحوم الرحماني.

وفيه وهو مطرد (1).

وتجعل (2) ياء : «هي» (3) ألفـا ، فيقال : لها كما تجعل في : «يا غلامي» يا غلاما (4) ، وفي : «يا باديـة» : يا باداة ، وتجعل ياء هي ميما (5) في التثنية حتي لا

1- عنـد جميع الألفاظ إلا في لام الابتـداء والفاء نحو لهو وفهو ، وتسـكين الهاء فيهما للتخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعـد الواو نحو وهو ، وإن جاز ضـمها في هذه الثلاثة ، ولعل السّرّ في عدم حذف الواو فيهما أنه لما أسكن هاء حصل التخفيف في الكلمة فلم يحتج إلي حذف الواو تخفيفا. اه فلاح.

2- قوله : (وتجعل ياء ... إلخ) لما فرغ المصـنف من بيان ضمير المذكر شرع في بيان ضمير المؤنث ، فقال : وتجعل ياء هي ألفا. فإن قلت : إن هي ضمير منفصل ولا يوجد قبلها أي عامل حين الانفصال ، فكيف يصح هذا الجعل؟. قلت : المراد من هذا الكلام أنه يجعل ياء هي ألفـا حين إرادة اتصالهـا بالعامـل لا حين الانفصال ، والمقصود من قوله : كما تجعل ... إلـخ أن هـذا الانقلاب موجود في كلام العرب. اه إيضاح.

3- قوله : (ألفا) لأنه لو حذف التبس بضـمير المذكر وهو ظاهر ولو بقي علي أصـله التبس بالمذكر أيضا ، لأن ضميره ؛ إذا ولي الكسر قلبت واوه ياء في بعض اللغة نحو بهي فلا جرم تجعل ألفا خفة ويفتح الهاء لأجله نحو بها. اه أحمد رحمه الله.

4- قوله : (يـا غلامـا وفي يا باديـة ... إلـخ) أتي بمثالين لئلا يتوهم اختصاص هـذا الحكم بياء المتكلم ، ويشـير إلي أن حكم ياء في حكم الطرف حكم ياء الطرف لفظا وحقيقة ، وفي العبارة أدني قداره. اه مولوي.

5- قوله : (ميما في التثنية) فيقال : هما وإنما ضم ما قبل الميم لأن الميم شـفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسـها وهو ضم الشـفوي ، ولا شك أن قلب الواو الشـفوي بالميم مناسب لكن قلب الياء بالميم مشـكل ، إلا أن يقال : إن مخرج الياء قريب من مخرج الميم ، ويمكن أن يقال : إن هذا الياء بدل من الواو فإبداله بالميم نظرا إلي الأصل ، وذلك لأن ضمير المؤنث كسر الهاء للفرق بينهما ، ثم جعل الواو ياء لكسر ما قبلها فتأمل. اه من الإيضاح.

يقع (1) الفتحة (2) علي الياء الضعيف مع ضعفها.

وشدّد نون : «هنّ» لما مرّ في : ضربتنّ.

واثنا عشر (3) للمنصوب المتصل ، نحو : ضربه (4) إلي ضربنا.

ولا يجوز فيه اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في : ضربتك (5) ، وضربتني ،

ص: 81

1- قوله : (حتي لا يقع ... إلـخ) هـذا يشـير إلي أن الفتحة علي الياء في التثنية سـبب لجعلها ميما وليس كذلك ، فإن رحيان وحبليان بالياء المفتوحة ولا يجوز قلبها ميما فيهما ، قلت : هذا الحكم في المضـمر دون المظهر بمعونة المقام فلا يرد رحيان وحبليان ؛ لأن المظهر قوي وأصل فيتحمل الحركة ياؤه دون المضمر ، لأنه فرع وضعيف فلا يتحمل ياؤه الحركة فافترقا فافهم. اه عبد الباقي.

2- فيه أولا أنه يقتضي عدم صحة فتحة ياء هي كما لا يخفي ، وثانيا أن الفتحة أخف الحركات فلا بأس بوقوعها علي الياء ، أجاب عن الأول : نعم إلا أن الفتحة للضرورة والضرورات تبيح المحظورات. تشريح الضرورة أن الياء في هي لو لـم تفتح فإما أن تكسر أو تضم أو تسكن ففي الأولين اختيار الثقل بـدون الـداعي ، وفي الثّاني من الالتباس بالمـذكر لفظا في مثل به وفيه وعليه وغلامه ، وإن لـم يكن صورة ؛ إذ الياء قد تكتب فلا جرم فتحت. وعن الثّاني أن الفتحـة من حيث إنها حركة لا تخلو عن الثقل وإن كانت أخف الحركات في الواقع ، فكأن المصـنف أشار بقوله : علي الياء الضـعيف ... إلـخ ، إلي أن ضـعف الياء بمرتبـة لا يتحمل ثقل الفتحة التي هي أخف الحركات ، والأولي أن يقال في وجه عـدم إيقاع الفتحة علي الياء في التثنية بأن فيه إما الثقل فإنه حينئذ يصـير هيا ، وإمّا الالتباس بهي للمفرد عند إشـباع فتحة الياء بخلاف هما إذا ليس فيه ثقل ما في هيا كما لا يخفي ، وكذا خوف الالتباس ؛ لأن الميم شفوي والياء وسطي فافهم. اه عبد الأحد.

3- ولما فرغ من الضمير المرفوع متصلا ومنفصلا شرع في المنصوب فبدأ بمتصله فقال : واثنا ... إلخ. اه لأنه أصل من المنفصل اه. فلاح.

4- قوله : (ضربه إلي ... إلخ) أي : ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا. فالصـيغة المذكورة أربعة عشـر ، والضـمير اثنا عشـر بسبب اشتراك التثنيتين كما في المرفوع ، وقس عليه التثنية نحو ضرباه ضرباهما ضرباهم ... إلخ. والجمع نحو ضربوه ضربوهما ضربوهم وقس علي الماضي المضارع نحو يضربه ويضرباه ويضربوه. اه فلاح.

5- قوله : (ضـربتك) فالتاء ضـمير الفاعل والكاف ضـمير المفعول وكلاهما عبارة عن الخطاب. وضـربتني بضم التاء ، فالتاء ضـمير الفاعل والياء ضمير المفعول وكلاهما عبارة عن المتكلم. اه. حنفية.

حتي لا يصير (1) الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة ، إلا في (2) أفعال (3) القلوب (4) ، نحو : علمتك فاضلا ؛ لأن المفعول الأول ليس بمفعول (5) في

ص: 82

1- قوله : (حتي لا يصير ... إلخ) أي : لو جاز اجتماعهما يلزم صيرورة الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فلا يقال : ضربتك وضربتني بل يقال : ضربت نفسك وضربت نفسي. فإن قيل : كثيرا ما يضرب شخص واحد نفسه عند التأسف والحزن وغير ذلك فما معني كلامه؟. قلنا : معناه أنه لا ينبغي أن يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا ، وإن كان يوجد كذلك في حالة واحدة ، والسّرّ في ذلك أن الفاعل ما صدر عنه الفعل ، والمفعول ما وقع عليه الفعل ، فبينهما مغايرة ، فالأحري أن لا يوجد في شخص واحد. فإن قيل : إذا قلت : ضربت نفسي يلزم أيضا كون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فكما لا يصح ضربتني ينبغي أن لا يصح ضربت نفسي؟. قلنا : قوله في حالة واحدة يفيد صحة هذا التركيب ، وذلك لأن النفس في قولنا : ضربت نفسي كناية عن الفاعل لا عينه ، لأنه اسم ظاهر غير موضوع للمتكلم ، بخلاف ياء المتكلم فإنه عبارة عنه ، فذكر النفس حالة غير حالة ياء المتكلم فيصح التركيب بخلاف ضربتني ، فإن الفاعل والمفعول به فيه ليسا بمتغايرين ؛ لاتحادهما من حيث كل واحد منهما ضميرا متصلا. اه حنفية بنبذ من الإيضاح. فإن النفس بإضافتها إلي ضمير ياء المتكلم صارت كأنها غيره ؛ لغلبة مغايرة المضاف والمضاف إليه ، فصار الفاعل والمفعول به فيه متغايرين بقدر الإمكان. اه من الإيضاح. فإن قيل : إن الضرب في قولنا : ضربتني كما تعلق بكل من الفاعل والمفعول ، فكذا العلم بهما في قولنا : علمتك فاضلا فلا فرق بينهما؟. قلنا : فرق بينهما فإن الضرب تعلق بهما معا في حالة واحدة ، بخلاف أفعال القلوب ، فإن العلم مثلا تعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول ، لكن لا مطلقا بل في حالة كون المفعول متصفا بالفضل وهو مضمون الجملة ، فكان الأول في حكم السقوط والمقصود هو الثّاني ، وإنما ذكر الأول لترتّب الثّاني فحسب. اه حنفية.

2- قوله : (إلا في أفعال ... إلخ) فيه أن أفعال القلوب قد خرج بقوله : في حالة واحدة ، والجواب أنه تصريح بما علم ضمنا ، وهذا ليس بعزيز في كلامهم لا سيما في هذا الكتاب. اه غلام رباني.

3- وما أجري مجري أفعال القلوب نحو فقدتني وعدمتني ؛ لأنهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حملا للنقيض علي النقيض ، وكذلك أجري رأي البصرية والحلمية علي رأي القلبية. اه جلال الدين.

الحقيقة ، ولهذا قيل في تقديره (1) : علمت فضلك (2) ، وعلمت فضلي.

واثنا عشر للمنصوب المنفصل ، نحو : إيّاه (3) ضرب (4)(5) إلي إيّانا ضربنا.

1- وهي سبعة بالاستقراء علمت ، ورأيت ، ووجدت ، وظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، وإنما سميت بها ؛ لأن الثلاثة الأول لليقين ، والباقي للشك وكل منهما فعل القلب. اه ف. قوله : (ليس بمفعول في الحقيقة) لأن المفعول في الحقيقة مضمون الجملة لتعلق معني الفعل به ، فإنك إذا قلت : علمت زيدا فاضلا ، فمتعلق علمك ليس زيدا ولا فاضلا وحده بل هو زيد من حيث إنه فاضل ، وهذا معني قولهم : وضع أفعال القلوب لمعرفة الشيء بصفته ، فلما لم يكن الضمير الأول وحده ، والثّاني وحده مفعولا حقيقة ، جاز اتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقوله : إلا في أفعال القلوب استثناء متصل من قوله : لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة تدبر. ومما حققناه من أن المفعول في الحقيقة مضمون الجملة ... إلخ ظهر بطلان ما قال بعض الشارحين من أن تعلّق أفعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثّاني لا بالمفعول الأول ، فكأن الأول غير موجود ، لأنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القيام لا ذات زيد. اه فلاح شرح مراح.

2- أي : في تقدير كل واحد من المثالين من علمتك فاضلا ، وعلمتني فاضلا. اه فلاح مع عبد.

3- بجعل المفعولين مفعولا واحدا مضافا أحدهما إلي الآخر. اه ف.

4- أي : إياه ضرب ، إياهما ضربا إياهم ضربوا ، إياها ضربت ، إياهما ضربتا ، إياهن ضربن ، إياك ضربت إياكما ضربتما ، إياكم ضربتم ، إياك ضربت ، إياكما ضربتما ، إياكنّ ضربتنّ ، إياي ضربت ، إيانا ضربنا. اه ف.

5- قوله : (نحو إياه ضرب) وإنما قدم الضمير ؛ ليصح انفصاله ؛ لأنه لا ينفصل إلا لتعذر ، وبالتقديم يتعذر ؛ إذ الاتصال إنما يكون بالآخر ، واعلم أن النحاة اختلفوا في الضمير المنصوب فقال سيبويه والخليل والأخفش والمازني وأبو علي : إن الضمير هو إياه ؛ إلا أنّ سيبويه قال : وما يتصل به بعده حرف يتبدل علي حسب المرجوع إليه من التكلم والغيبة والخطاب لكون إيا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد أن في أنت وأنتما وأنتم وأنتن كما مر ، وقال الخليل والأخفش : ما يتصل به اسما أضيف إيا إليها وهو ضعيف لأن الضمائر لا تضاف ، وقال الزجاج والسيرافي : إيا اسم ظاهر مضاف إلي المضمرات ، فكأن إياك بمعني نفسك ، وقال قوم من الكوفيين : إياك وإياه وإياي أسماء بكمالها وهو ضعيف ؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء. وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين : إن الضمائر هي اللاحقة من الكاف والهاء والياء كما كانت عند الاتصال ب : إيا ، لكن لما أرادوا انفصالها ودعموها ب : إيا لتستقل لفظا كما قالوا في أنت : إن الضمير التاء المتفرقة ، ولفظ أن دعامة لها ، قال الفاضل الرضي : وما أري هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين ، هذا كله بكسر همزة إيا وقد تفتح وقد تبدل هاء مفتوحة ومكسورة نحو : هياك. وفي الضمير المنصوب أقوال أخر غير ما ذكرناه تركتها ؛ لئلا يطول الكلام. اه من الفلاح بزيادة من الإيضاح.

واثنا عشر للمجرور (1) المتصل (2) ، نحو : ضاربه (3) إلي ضاربنا (4).

وفي مثل : «ضاربيّ» (5) أصله : «ضاربون» جعل الواو ياء ثم أدغم ، كما في : «مهديّ» (6) أصله : مهدوي.

والمرفوع (7)

ص: 84

1- ولما فرغ من المنصوب متصلا ومنفصلا شرع في المجرور فقال : واثنا ... إلخ. اه ف.

2- إنما أخر ذكر المجرور المتصل عن المنصوب المتصل والمنفصل ؛ لأنه ليس له منفصل فكان المنصوب فضلا فزيدت عليه. اه حنفية.

3- وهذا إنما يكون في الاسم دون الفعل لأنّ الجر لا يدخل علي الفعل. اه حنفية.

4- قوله : (ضاربه إلي ضاربنا) وقس عليه تثنية المضاف نحو ضارباهما ضارباه ضارباهم إلي ضاربانا ، وجمعه نحو ضاربوه ضاربوهما ضاربوهم إلي ضاربونا. واعلم أن الهاء في ضاربه ضمير مجرور وهو الفصيح ، وأمّا من جعله ضميرا منصوبا فلا يكون مستشهدا ومثالا لضمير مجرور متصل ، وثانيا أن الضمير المجرور المتصل علي ضربين ضرب بالإضافة كما ذكره المصنف ، وضرب بالحروف الجارة نحو به بهما إلي بنا ، وعليه وعليهما وإليه وإليهما. اه أحمد مع عبد الحكيم.

5- أي : ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربني ضاربنا. اه ف.

6- أي : في كل جمع مذكر سالم إذا أضيف إلي ياء المتكلم يسقط نونه بالإضافة ، ويجتمع الواو والياء سابقهما ساكن قلبت الواو ياء. اه مولوي.

7- قوله : (كما في مهديّ ... إلخ) واعترض عليه بأن الحرفين إذا اجتمعا في كلمتين والأولي منهما حرف مدّ كان الإدغام ممتنعا ، كما في : (قالُوا وَما لَنا) [البقرة : 246] لمحافظة المد. وأجيب عنه بأن ذلك إنما يكون إذا كان حرف المد مستقلا وكان الحرفان في كلمتين مستقلتين ، وهنا ليس الأمر كذلك ، فإن الياء بمنزلة الجزء مما اتصل به فصارت الكلمتان بمنزلة الكلمة الواحدة ، فلا يكون حرف المد مستقلا ، ولا الكلمتان مستقلتين. اه جلال الدين.

المتصل يستتر في خمسة مواضع (1):

1 - في الغائب (2) ، نحو : ضرب ، ويضرب ، وليضرب ، ولا يضرب.

2 - وفي الغائبة ، نحو : ضربت ، وتضرب ، ولتضرب ، ولا تضرب.

3 - وفي المخاطب الذي في غير الماضي (3) ، نحو : تضرب ، واضرب ، ولا تضرب.

والياء (4)

1- ولما فرغ من بيان أبنية الضمائر وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التي ترتقي جملتها إلي ستين نوعا شرع فيما يستتر منها وفي مواضع استتارها فقال : والمرفوع. اه ف. واحترز بالمرفوع من المنصوب متصلا كان أو منفصلا ، وعن المجرور فإنهما لا يستتران في الفعل ، وبالمتصل عن المرفوع المنفصل ؛ لأنه لا يستتر ، وإنما خصّ بالاستتار المرفوع المتصل ؛ لأنه كالجزء من الفعل ، بخلاف المرفوع المنفصل ؛ لأن المنفصل يجيء مقدما علي العامل فلا يناسب استتاره ، وبخلاف المنصوب متصلا كان أو منفصلا ؛ لأنه فضلة لا يقبل عامله استتاره ، وبخلاف المجرور المتصل ؛ لأن عامله ليس بقوي حتي حمل ما في المستتر ، وأيضا يكون عامله مضافا فلا بدّ له من المضاف إليه ظاهرا. اه شرح.

2- سيجيء علّة استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة ، وعلّة عدم استتار المنصوب والمجرور ، وأمّا عدم استتار المرفوع المنفصل فلمنافاة الاستتار الانفصال ، ومما يجب أن يعلم أن الأصل في الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لأنه أخصر ، ثم الإبراز عند خوف اللبس بالاستتار ؛ لكونه أخصر من الانفصال. اه ف.

3- قوله : (في الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله : في خمسة مواضع ، أي : يستتر الضمير المرفوع المتصل في الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارعا ، مثبتا كان أو منفيا ، أمرا كان أو نهيا ، ومثل بأربعة أمثلة للإيذان إلي ما ذكرنا ، وقدم ذكر الغائب لتقدمه في الصّرف. اه فلاح مع مولوي.

4- وإنما قال في غير الماضي ؛ لأن المخاطب في الماضي لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا أو مثني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا. اه ف. قوله : (والياء ... إلخ) واعلم أن العلماء اختلفوا في ياء المؤنث المخاطبة الواحدة ، فأراد المصنف أن يبين الاختلاف ، فقال : والياء ... إلخ ، ولا يبعد أن يقال : لعل هذا القول لدفع ما توهم من أنه ينبغي أن يقول المصنف : وفي المخاطب والمخاطبة الذين في غير الماضي ؛ ليدخل فيه تضربين فإن فاعله أيضا مستتر علي ما عليه عامة أهل العربية بما خلاصته : إن عدم التعرض إلي المخاطبة لمكان الاختلاف فيه بخلاف المخاطب المفرد والله أعلم. اه حنفية بزيادة.

في : «تضربين» علامة الخطاب ، وفاعله مستتر [(1)] عند الأخفش [(2)] ، وعند العامة هو ضمير بارز للفعل [(3)] كواو : «تضربون».

وعيّنت [(4)] الياء في : «تضربين» لمجيئه في : «هذي أمة الله» للتأنيث [(5)] ، ولم

ص: 86

1- قوله : (مستتر) إمّا لإجراء مفردات المضارع مجري واحدا في عدم إبراز ضميرها ، وإمّا لئلا يلزم أن يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثني ، مع أن القياس يقتضي أن يكون أخف. اه شمس الدين أحمد.

2- قوله : (عند الأخفش) قول الأخفش غير جيد ؛ لأن الياء في تضربين لو كان علامة للخطاب يلزم اجتماع العلامتين ؛ لأن التاء في أوله علامة الخطاب أيضا ، واجتماع العلامتين لشيء واحد ممتنع ، أجاب عن طرفه أن التاء وقعت في صدر الكلمة للخطاب ، وجيء الياء بعدها لتأنيث المخاطب ، ومعني كلام المصنف علي حذف المضاف يعني ياء تضربين علامة تأنيث الخطاب فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده فافهم. اه غلام رباني رحمه الله. قوله : (عند الأخفش) إنما قدم قول الأخفش مع أنه مخالف لقول العامة ؛ لأنه أدخل في البحث وهو بيان مواضع استتار الضمائر فيها ، وهو حاصل فيه دون قول العامة ، لأنهم يقولون بأنها ضمير بارز لا مستتر. واعلم أن ما نقله المصنف عن الأخفش غير مطابق لمذهبه ؛ إذ الياء في تضربين عنده علامة التأنيث لا علامة الخطاب ، إذ علامة الخطاب التاء ، قال الفاضل الرضي : قال الأخفش : إن الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث ، كما قيل في هذي. اه عبد الحكيم مع فلاح.

3- فالتاء علامة الخطاب عندهم ، وأمّا عند الأخفش فيجوز أن يكون علامة التأنيث فقط فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده. اه ف.

4- قوله : (وعينت الياء ... إلخ) لما كان للقائل بأن يقول : إن الأخفش لم عيّن الياء لعلامة الخطاب المؤنث ، وأية مناسبة لها بالمؤنث؟ فقال : وعينت ... إلخ. اه حنفية.

5- قوله : (للتأنيث) فلما احتيج إلي إبراز ضمير المؤنث ناسب إبراز ما كان علامة للتأنيث في الأصل ، واعترض عليه بأن الياء يجوز أن يكون بدلا من الهاء في هذي فلا يكون حينئذ للتأنيث ، وردّ بأنه لا يضر كونه للتأنيث أن يكون بدلا من الهاء ؛ إذ يكفي مجرد كونه علامة التأنيث أصليا كان أو مبدلا. وأقول في هذا الجواب نظر ؛ إذ الياء علي تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل علي التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذي بصيغته كهذه فافهم. اه فلاح.

يزد (1) من حروف : «أنت» شيء للالتباس (2) في الألف بالتثنية ، واجتماع النونين (3) في النون ، وتكرار (4) التائين في التاء.

وأبرز الياء (5) للفرق (6) بينه وبين جمعه ، ولم يفرق (7) بحركة ما قبل (8) النون

ص: 87

1- قوله : (ولم يزد ... إلخ) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : لما كان تحت تضربين أنت مستترا ينبغي أن يزاد من حروف أنت لدلالته علي المخاطبة ، كما زدتم في المخاطب منها ، بأن عدم الزيادة للالتباس ... إلخ ، ولا شك أن الالتباس يلزم صورة لا حقيقة ، فإن في أنت همزة لا ألف لكن صورتها صورة الألف ؛ لكونها في أول الكلمة. اه من الإيضاح.

2- قوله : (للالتباس ... إلخ) يعني لو زيدت حرف من حروف أنت فلا يخلو ، إمّا أن يكون الزائد هو الألف أو النون أو التاء لا سبيل إلي شيء منها ، أمّا الأول فللالتباس بالتثنية نحو تضربان ، وأما الثّاني فما أشار إليه المصنف بقوله : واجتماع النونين في النون ، وأمّا الثّالث فما أشار إليه بقوله : وتكرار التائين في التاء. اه مهدي.

3- قوله : (واجتماع ... إلخ) أحدهما النون المزيدة ، والثّاني علامة الرفع ، واستكرهوا ذلك ؛ لأنه يوجب الثقل فلا يصار إلي ما يؤدي إليه ، وتكرار التاءين الأولي تاء الخطاب ، والثانية تاء الضمير نحو تضربتن ، فإن التكرار أيضا مفض إلي الثقل ، ثم الفرق بين اجتماع الحرفين وتكرارهما أن الأول هو الاتصال بينهما بدون توسط حرف آخر سواء كانتا في أول الكلمة أو آخرها كمدد وبرر وددن ، والثّاني هو الاجتماع بينهما مع توسط الحرف الآخر نحو قلق. اه عبد الله.

4- قوله : (وتكرار التاءين ... إلخ) لا يخفي ما فيه مما يفهم منه وهو كون التاءات أربعة. والجواب أن الكلام محمول علي حذف المضاف ، أي : تكرار أحدهما. اه إيضاح.

5- قوله : (وأبرز ... إلخ) جواب سؤال مقدر ، وهو أن يقال : بأنه إذا لم يمكن زيادة حرف من حروف أنت لما ذكر فالمناسب أن يستتر فيها ضمير الفاعل طردا لباقي المفردات من المضارع ، وقد أبرز فيها فما ذا ، وتقرير الجواب ظاهر. اه عبد الأحد رحمه الله تعالي.

6- قوله : (للفرق ... إلخ) يعني لو لم يبرز الضمير في الواحدة المخاطبة فيقال : تضربن فتلتبس بالجمع المؤنث المخاطبة منه وهو تضربن ، فلذلك ترك الاستتار. اه حنفية شرح مراح.

7- قوله : (ولم يفرق ... إلخ) جواب سؤال هو أنه إذا كان المطلوب الفرق بينهما فقد يحصل هذا بتحرك ما قبل النون في الواحدة المخاطبة بالكسر وهو الباء ، وبسكون ما قبله في الجمع ، فلم لم يفعل كذلك بما تري. اه مهدية بتصرف.

8- في تضربين بأن يكون ما قبل نون المخاطبة متحركة علي تقدير استتار الياء وما قبل نون الجمع ساكنا. اه مولوي.

حتي لا يلتبس (1) بالنون الثقيلة (2) والخفيفة في الصورة (3) ، ولا بحذف (4) النون حتي لا يلتبس بالمذكر (5) المخاطب.

4 - وفي المضارع المتكلم ، نحو : أضرب ، ونضرب.

5 - وفي الصفة (6) ،

1- يعني لو اكتفي بحركة ما قبل النون في الواحدة لالتبس بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة. اه حنفية.

2- قوله : (بالنون الثقيلة ... إلخ) وذلك لأن ما قبل النون الثقيلة لا يكون إلا متحركا فلا يمكن تحريكها بالضم ؛ لئلا يلتبس بالجمع المذكر نحو تضربنّ ، ولا بالفتح لئلا يلتبس بالواحد نحو تضربنّ ، ولا بالكسر لئلا يلتبس بنفسه عند اتصال النون الثقيلة نحو تضربن. وفيه تساهل ؛ إذ حق العبارة أن يقال : بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة ؛ لأن الالتباس الصوري إنما هو بهذه لا بنفس النون الثقيلة ، لكنه تسامح بناء علي ظهور المراد. اه مولوي مع فلاح.

3- قوله : (في الصورة) اعلم أن اعتبار الالتباس الصوري غير سديد فإنه لو اعتبر لامتنع كثير من الصور نحو ضربت بفتح التاء للمخاطب وبكسرها للمخاطبة وكذا بالضم للمتكلم ، وبالإسكان للغائبة كذا في الحنفية ، والحق في الجواب أن هذه نكات بعد الوقوع والحاكم بذلك في الحقيقة هو الواضع. اه ملا غلام رباني.

4- قوله : (ولا بحذف ... إلخ) جواب لما يقال : لم لم يفرق بين الواحدة المخاطبة أعني تضربين ، وجمعها وهو تضربن بحذف النون المخاطبة مع عدم إبراز الياء ، فيصير تضرب بما تري. اه حنفية.

5- قوله : (بالمذكر ... إلخ) فيه أن الالتباس علي تقدير حذف النون بالمؤنث الغائبة أيضا ، فلا وجه لتخصيص المذكر ، والجواب أن المؤنث فرع المذكر والتباس الفرع بالأصل أشد ، فالتخصيص بالمذكر لشناعة التباسه ، ولا كذلك الالتباس بالمؤنث الغائب ، مع أن الالتباس بها متحقق في صيغة المذكر المخاطب ، فإذا لم يبال بذلك الالتباس في المذكر المخاطب الذي هو الأصل ، فكيف يبالي لهذا الالتباس في صيغة المؤنث المخاطبة ، فكان هذا الالتباس لعدم اعتباره في المذكر غير معتد به. اه مولوي غلام رباني.

6- قوله : (وفي الصفة) المراد بالصفة ههنا ما يكون اسما مشتقا وهو أربعة ، اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، وإنما سميت صفة لدلالتها علي اتصاف الذات بالمصدر ، فإن معني قولك : ضارب مثلا ، ذات متصف بالضرب يعني يستتر الضمير في الصفة مفردا كان أو مثني أو مجموعا ، مذكرا كان أو مؤنثا. اه فلاح.

نحو : ضارب وضاربان (1) وضاربون.

واستتر في المرفوع دون المنصوب والمجرور ؛ لأنه (2) بمنزلة جزء الفعل ، واستتر في المفرد الغائب والغائبة دون التثنية والجمع ؛ لأن الاستتار (3) خفيف ، فإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولي (4) ، ودون المتكلم والمخاطب اللذين في

1- قوله : (وضاربان ... إلخ) وهند ضاربة ، وهندان ضاربتان ، وهندات ضاربات. قال بعض المحققين : وإنما استتر في الصفات فإن الصفة إن كان مذكرا واحدا تدل علي أن فاعله واحد مذكر ، وكذا إذا كان مثني أو مجموعا يدل علي تثنية فاعله وجمعه ، وكذا الحال في الصفة إذا كانت مؤنثا ؛ لأن الصفات تكون مطابقة للموصوف وهو فاعل الصفة ، فبعد وجود الدلائل الدالة علي أحوال الفاعل في هذه الأمثلة لا حاجة إلي الإبراز ، ولا شك أن عدم الإبراز في الكل يدل علي أن فاعل الكل مستتر. وقال بعضهم : إنما استتر في الصفات ؛ لأن الألف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجيء فلو أبرز الألف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الألفين والواوين ، فاستتر الألف في الجمع المذكرين ، وكذا استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر ؛ إذ هو الأصل ، فإذا استتر في المثني والجمع كان الاستتار في المفرد أجدر وأولي ، فيلزم الاستتار في الكل فلا تري ضميرا بارزا في الصفات وهو المطلوب. ومما يجب أن يعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبدل ضمائرها غيبة وخطابا وتكلما ، فالمستتر فيه جاز أن يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما ، فيجوز أن يقال : زيد ضارب ، وأنت ضارب ، وأنا ضارب ، وكذا في التثنية والجمع. فإن قلت : لم لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور وأسماء الأفعال مع أن الضمير المرفوع يستتر فيها؟. قلت : إنما لم يذكرها لأن نظره مقصور علي المشتقات ، كما أشرنا إليه في صدر الكتاب ، وهذه الثلاثة ليست منها. اه من الإيضاح والفلاح.

2- ولأن الضمير المرفوع فاعل ، والفعل يحتاج إليه ويستلزمه ، فكان ذكر الفعل دليلا عليه فلا يخل استتاره ، بخلاف المنصوب والمجرور فإن ذكر الفعل لا يدل علي ذكر المنصوب ؛ لأنه ضمير مفعول والفعل لا يستلزم المفعول كاستلزام الفاعل فافترقا. اه عبد الأحد.

3- قوله : (لأن الاستتار) أي : استتار الضمير خفيف إذ لا علامة له لفظا ، فلأن الضمير المستتر أمر معدوم إلا أنه اعتبر لتصحيح اللفظ إذ لا يوجد الفعل بدون الفاعل. اه جلال الدين.

4- قوله : (أولي) إذ المفرد أيضا خفيف بالنسبة إلي التثنية والجمع لفظا ومعني ، فبينهما مناسبة في التخفيف فلذا أعطي الاستتار له. اه مهدي.

الماضي ؛ لأن الاستتار قرينة ضعيفة والإبراز قرينة قوية ، فإعطاء الإبراز القويّ للمتكلم القوي والمخاطب القوي أولي.

واستتر (1) في مخاطب المستقبل (2) ومتكلمه للفرق (3).

وقيل : يستتر في هذه المواضع دون غيرها ، لوجود الدليل ، وهو عدم الإبراز (4) في مثل : «ضرب» والتاء في مثل : «ضربت» والياء في مثل : «يضرب» والتاء في مثل : «تضرب» والهمزة في مثل : «أضرب» والنون في مثل : «نضرب» وهي حروف ليست بأسماء (5) ،

ص: 90

1- قوله : (واستتر ... إلخ) واعترض عليه بأن قوله من قبل : ودون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي يفيد استتار المرفوع فيهما في المستقبل ، فكان إيراد هذا الكلام مكررا لا حاجة إليه ، إلّا أن يقال : إنه تصريح بما علم ضمنا فإن طبيعة الإنسان قد تختلف ذكاوة وغباوة. اه حنفية بتصرف. ولأن المتكلم والمخاطب من المضارع ليسا بمساويين للمتكلم والمخاطب ، اللذين في الماضي ؛ لأن المضارع فرع والماضي أصل. اه عبد الحكيم رحمه الله.

2- لما توجه أن يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع أنه لا يبرز الضمير فيهما ، أجاب عنه بقوله : واستتر ... إلخ. اه فلاح شرح مراح.

3- قوله : (للفرق) وهذا الكلام في غاية الضعف ؛ إذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه إذ حرف المضارع يدفع اللبس وهو ظاهر ، والوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال : واستتر في تفعل مخاطبا إجراء لمفردات المضارع مجري واحدا في عدم إبراز ضميرها ، واستتر في أفعل ونفعل لإشعار حرف المضارعة بالفاعل فأفعل مشعر بأنه فاعله أنا بسبب إشعار همزته بهمزة أنا ، ونفعل مشعر بأن فاعله نحن بسبب إشعار نونه بنون نحن ، وقد أشار المصنف إليه نقلا بعيد هذا بقوله : والهمزة في مثل اضرب والنون في مثل نضرب. اه فلاح.

4- وذلك لأن الفعل لا بد له من فاعل وهو إمّا مظهر أو مضمر بارز أو مضمر مستتر ، فحيث لم يوجد الأول والثّاني وجب الحكم بالاستتار ؛ لئلا يبقي الفعل بلا فاعل ، وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكل لكنه أراد التفصيل فقال : في مثل ضرب. اه ف.

5- وضمائر ؛ إذ لو كانت ضمائر لكانت فاعلة فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين ، وحينئذ قوله : والصفة في مثل إلخ مرفوع عطفا علي عدم الإبراز ، أي : دليل الاستتار عدم الإبراز والصفة ، وأنت تعلم أن هذا الكلام لا معني له يعتد به ، وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو سهو. اه ف.

والصفة (1) في مثل : ضارب ، ضاربان ... إلخ.

ولا يجوز أن يكون تاء : «ضربت» ضميرا كتاء : «ضربت» لوجود عدم (2) حذفها بالفاعلة الظاهرة ، نحو : ضربت هند (3) ، ولا يجوز (4) أن يكون ألف : «ضاربان» ضميرا ؛ لأنه يتغيّر في حالة النصب والجر ، والضمير لا يتغير كألف : «يضربان» (5).

والاستتار واجب (6) في مثل : إفعل ، وتفعل (7) ،

ص: 91

1- قوله : (والصفة) فإن كونها صفة يدل علي الفاعل ؛ إذ الصفة لا بد له من الموصوف الذي يقوم به. اه عبد الحكيم.

2- يعني : لو كان ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز ، فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفعل بقوله : وهذه التاء ليست بضمير كما يجيء. اه ف.

3- قوله : (نحو ضربت هند) فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون التاء ضميرا والاسم الظاهر بدلا عنه فحينئذ لا يتأتي اجتماع الفاعلين؟. قلنا : لا يمكن جعلها ضميرا ؛ إذ المستكن متحقق في قولك : هند ضربت بالإجماع ، فلو كان التاء ضميرا بارزا فيلزم حينئذ اجتماع المستتر والبارز وهذا لا يجوز إجماعا. اه حنفية.

4- ولا يجوز ... إلخ لما شابه اسم الفاعل بالفعل مشابهة كاملة ؛ لأنه يعمل مثل عمله ، توهم أن يكون ألف ضاربان ضميرا كألف يضربان ، فدفع هذا الوهم بقوله : ولا يجوز ... إلخ. اه مهدية.

5- قوله : (كألف يضربان) فإنه لا يتغير هو بالحروف الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ، وأيضا إن الألف والواو في مثنيات الأسماء الجامدة وجموعها كالزيدين والزيدون حروف بلا ريب زيدت للمثني والمجموع ، فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها علي نهج مثنيات الجامدة ومجموعها ؛ لأن الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات علي صفاتها فصارت الألف والواو فيها علامتي المثني والجمع فقط لا ضميرا لهما. اه شمس الدين أحمد.

6- قوله : (والاستتار ... إلخ) اعلم أن استتار الضمير بمعني عدم الإبراز عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة ، وأمّا استتار الفاعل المضمر بمعني أنه لا يجوز إظهار الفاعل ولا إبرازه بل يكون مستترا ، ففي أربعة أفعال في مثل ... إلخ. اه فلاح.

7- أي : صيغة المضارع المخاطب المفرد ولعل النهي يندرج فيه ، وإلا لم ينحصر وجوب الاستتار في الأربعة المذكورة. اه ف.

وأفعل ، ونفعل ، لدلالة (1) الصيغة عليه ، وقبح (2) : افعل زيد ، وتفعل زيد ، وأفعل زيد ، ونفعل زيدون.

***

ص: 92

1- قوله : (لدلالـة ... إلـخ) وذلـك لأن الخطاب لا يكون إلا مع الغير ، والتكلم لا يكون إلّا بالغير فلما تكون الصـيغة دالـة علي فاعل كل واحد منهم فلا حاجة إلي الإبراز فيكون إيراد الفاعل الظاهر بعده قبحا فقبح افعل زيد ... إلخ. اه جلال الدين.

2- قوله : (وقبح ... إلخ) فإن قيل : إن قوله : وقبح يقتضي جواز ذلك وليس الأمر هكذا؟. قلنا : بأن المراد من القبح هو الامتناع ، أي : امتنع بناء علي أنه إمكان عام سـلبت الضـرورة فيه عن طرف الوجود. اه حنفية. قوله : (بالواو) الأولي بالفاء يعني لما كان اسـتتار الضمير واجبا في هذه الأربعة قبح أن تسـند إلي الفاعل الظاهر ، ويقال : أفعل ... إلخ وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز أن يسند إلي فاعل ظاهر أيضا ، فلا يقبح أن يقال : ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه. اه أحمد.

فصل : في المستقبل

(2)(1)

وهو يجيء أيضا علي أربعة عشر وجها ، نحو : يضرب ... إلخ.

ويقال له : مستقبل (3) ، لوجود معني الاستقبال في معناه ، ويقال له : مضارع ؛

ص: 93

1- ولما فرغ المصنف عن بيان الماضي أراد أن يشرع في بيان المضارع لاشتمال كل منهما علي الحدث والنسبة والزمان ، وتأخيره عنه إمّا لاشتقاقه عن الماضي ، وإمّا لتقدم زمان الماضي علي زمانه ، وإما لأن الماضي بمنزلة المجرد والمستقبل بمنزلة المزيد بالنسبة إليه فافهم. اه لكاتبه. اه تبان.

2- قوله : (في المستقبل) الاستقبال في اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه ، فالمستقبل في اللغة : ما يتوجه إليه ، فالقبلة في قولنا : زيد يستقبل القبلة ، هو المستقبل ؛ لأنه يتوجه إليه ، والمستقبل من الزمان هو الآتي منه ؛ لأنه يتوجه إليه ويتوقع مجيئه ، وفي الاصطلاح : فعل يتعاقب علي أوله الزوائد الأربع ، والمراد من الزوائد الأربع حروف أتين ، كما يجيء ، فبقولنا : فعل يسقط الاحتراز بمثل يزيد ويشكر علمين ، وبقولنا : يتعاقب علي أوله الزوائد ، خرج مثل أمر ونصر وترك ويسر. اعلم أنه لا شك في أن زيادة هذه الحروف علي الماضي والمستقبل لقصد معني غير معني الماضي وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي ، أو هما معا ، وإلا لما احتيج إلي تلك الزيادة فلا ينتقض الحد بمثل أكرم وتدحرج وتقاعد ؛ لأن زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل لغيرهما ، لا لقصد معني مضارع ، أي : لا لقصد معني المضارعة ، أي : لا لقصد معني غير الماضي. فتدبر. اه فلاح.

3- قوله : (مستقبل) وكذا مستقبل له ، كان القياس أن يقال له : مستقبل بصيغة اسم الفاعل ؛ لأن الاستقبال لازم معناه إلا أن الشائع علي ألسنة العلماء علي صيغة المفعول ، فكأنه علي الحذف والإيصال ، كما قالوا : في المشترك ، وكلام المصنف يحتمل الوجهين. اه مولوي.

لأنه (1) مشابه (2) ب : «ضارب» في الحركات (3) والسكنات (4) ، وعدد الحروف ، وفي وقوعه صفة للنكرة ، مثل : مررت برجل ضارب ، ويضـرب مقام ضارب ، وفي دخول لام الابتـداء نحو : إنّ زيـدا لقائم ، وليقوم ، وباسم الجنس في العموم والخصوص ، يعني كما أن اسـم الجنس يختص بلام العهـد ، كـذلك يختص : «يضـرب» ب : «سوف» أو بالسـين (5) ، وب : «العيـن» (6) في الاشتراك (7) بين الحال والاستقبال.

1- ولأن المضارعـة في اللغـة المشابهـة وهو مشابه باسم الفاعل لفظا واسـتعمالا ، أمّا لفظا فهو في الحركات ... إلـخ. وأمّا اسـتعمالا فمن وجهين عبر عن أولهما بقوله : وفي وقوعه صفة ... إلخ. وعن ثانيهما بقوله : وفي دخول لام الابتداء. اه فلاح بتصرف.

2- قوله : (لأنه مشابه ... إلخ) ومعني المضارعة في اللغة المشابهة مشـتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا ، فيكون المناسبة بين المعني اللغوي والاصطلاحي مرعية. اه أحمد.

3- يعني : كما أن في ضارب ثلاث أحرف متحركة وحرف ساكن فكذا في يضـرب ، والسّكنات وإن لم تكن في المضارع واسم الفاعل من الثلاثي المجرد لكنها بالنظر إلي المراد. اه حاجي.

4- قوله : (والسّـكنات) وإنما جمع السّـكنات إمّا للمشاكلة للحركات ، وإمّا لاضـمحلال معني الجمعية بدخول الألف واللام كما بين في الأصول ، كما إذا حلف لا أشتري العبيد يحنث باشتراء عبد واحد. ولا يلزم اعتبار ذلك في الحركات ، ولو سـلم لا يضـر المقصود فافهم. اه ابن كمال باشا.

5- قوله : (أو بالسـين) أي : بسـين الاسـتقبال نحو سـيخرج وسوف يخرج ، لا ـ بسـين الاسـتفعال وغيره ، فالألـف واللام فيه إمّا عوض عن المضاف إليه أو للعهد الذهني. واعلم أن السـين وسوف قد سـماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلي الزمان المستقبل وعدم التنفيس في الحال ، وسوف أكثر تنفيسا من السين ، وقيل : إن السين منقوص من سوف دلالة بقليل الحروف وعلي تقريب الفعل. اه فلاح.

6- قوله : (وبالعين ... إلخ) يعني كما أن العين يشترك بين المعاني مثل الذهب والباصـرة والجارية وغير ذلك ، فكذا المسـتقبل يشترك بين الحال والاسـتقبال ، فهـذه المشابهـة في الاشتراك فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ؛ ولأنه حينئذ يكون كالتكرير بمـا قبله فبطـل مـا ذهب إليه بعض الشـارحين من أن معنـاه كما أن العين مشترك بين المعاني ثم يختص بأحـد المعاني بالقرينـة ، كـذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لأحد الزمانين بدخول السين أو سوف. اه أحمد.

7- قوله : (في الاـشتراك) أقول : لو اكتفي بقوله : وبـالعين في الاـشتراك ، لكان أحري إذ الاشتراك وجه مشترك بين المضارع والعين مطلقا ، وقوله : بين الحال والاستقبال يتوهم كون اشتراكهما فيهما فيلزم أن يكون معني العين حالا واستقبالا كذا في الحنفية. والجواب بأن كلمة في بمعني اللاـم كمـا في قوله صـلي الله عليه وسـلم : «إن امرأة دخلت النار في هرة» ، واللام في الاشتراك عوض عن المضاف إليه ، أي : لأن المضارع مشابه بلفظ العين لأجل اشتراكه بينهما كما أن لفظ العين مشترك بين المعاني. اه غلام رباني.

زيدت علي الماضـي من حروف : «أتين» (1) حتي يصـير مستقبلا ؛ لأن (2) بتقدير الانتقاص يصـير أقل من القدر الصالح (3) ، وزيدت (4) في الأول دون الآخر ؛ لأن في الآخر (5)

ص: 95

1- قوله : (أتين) اه تبيان.

2- قوله : (لأن ... إلـخ) جواب لما يقال : الماضـي والمضارع مختلفان معني لدلالـة الماضـي علي الزمان الذي مر ، والمضارع باللاحق فوجب المخالفـة بين لفظيهمـا لتـدل علي اختلاف معناهما وهي يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضـي بأن بتقـدير الانتقاص إلـخ. اه شمس الدين.

3- قوله : (من القـدر ... إلـخ) وقـد عرفت أن القـدر الصالـح ثلاثـة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ، وأيضـا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الأربعة من الخطاب والغيبة والتكلم وحده ومع غيره ، ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق في الكلمة شيء فتعين أن تكون تلك المخالفـة بالزيادة ، وهذا الدليل المذكور يجري في الثلاثي وغيره محمول عليه ، وأمّا كون حروف الزيادة حروف أتين فلأنهم وجدوا أولي الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام ، إذ التكلم لا يخلو عنها أو عن بعضها أعني الحركات ، ثم قلبوا الواو تاء لما سيذكره ، وزادوا النون لما سيأتي أيضا. اه فلاح.

4- قوله : (وزيـدت ... إلـخ) جواب سؤال وهو أن يقال : لم زيدت حرف من هذه الحروف في أول الماضـي دون آخره ، مع أن الآخر أحق بالزيادة ؛ لأنه محل التغيير ووسطه إذ قد يزاد الحرف للفرق في الوسط كضارب ؛ لأن بالزيادة في الآخر ... إلخ. اه مهديه.

5- قوله : (في الآخر) وكذا في الوسط يلتبس بباب ضارب ، أمّا في الألف فظاهر وكذا الياء إذ لو زيدت يقال : ضيرب ولو زيدت التاء يقال : ضورب ؛ لأن التاء واو في الأصل ، ولو زيدت الهمزة يقال : ضأرب والنون حمل عليه. اه عبد الباقي.

يلتبس (1) بالماضي ، واشتق (2) من الماضي (3) ؛ لأنه يدل علي الثّبات ، وزيدت (4)

ص: 96

1- لأنه لو زيدت الألف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا ، ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التبس بجمع الغائب المؤنث نحو ضربن ، ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حملت الياء عليها ، وإن لم يلتبس بزيادتها في الآخر جريا للزيادة علي وتيرة واحدة. اه عبد الحكيم بتصرف.

2- قوله : (واشتق ... إلخ) لما فرغ المصنف من بيان كيفية مغايرته للماضي أراد ان يبين اشتقاقه ، فقال : واشتق ... إلخ ، ثم قوله : واشتق ... إلخ ، جملة مستأنفة فكأنها وقعت في جواب سائل بأن المضارع يشتق من الماضي أم من غيره كاسم الفاعل والمصدر وغيرهما ، بأنه اشتق من الماضي فحينئذ للقائل أن يقول : ما وجه اشتقاقه من الماضي دون غيره من اسم الفاعل والمفعول مع أنهما يدلان علي الحدث نحو الماضي ، فلدفع ذلك قال : لأنه يدل ... إلخ يدل توضيح الدفع أن الماضي يدل علي الحدث الذي حقق وقوعه في الزمان الماضي ، وهما يدلان علي الحدث المتحقق في الحال ، فقال الماضي أولي بالاشتقاق منهما لسبقه ، فيه أنه مخالف عما مر في صدر الكتاب أن المصدر أصل في الاشتقاق فكل من الأمثلة والصيغة مشتق منه ، فما معني قوله : واشتق من الماضي ، أجيب بأن معناه مرجع الكل هو المصدر إمّا بواسطة أو بدونها ، فالماضي مشتق من المصدر والمضارع من الماضي ، والنهي والأمر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك مشتق من المضارع ، وكل ذلك من المصدر. اه عبد الباقي.

3- قوله : (من الماضي) حيث قيل : زيدت حروف أتين علي الماضي دون المصدر مع أنه أحق ؛ لأنه الأصل ؛ لأنه أي : لأن الماضي يدل علي الثبات ، أي : علي تحقق الوقوع ، بخلاف المصدر فإنه خال منه وما يدل علي الثبات أحق وأولي بالأصالة في الاشتقاق وفيه نظر تأمل. اه مولوي. لعله إشارة إلي بحث ذكره شارح الحنفية بقوله : وفيه بحث ، لأنه لو كان مشتقا من الماضي وجب أن يدل علي أكثر مما يدل عليه الماضي لما ثبت من زيادة المشتق علي المشتق منه في المعني والمضارع لا يدل عليه ؛ لأن مدلولهما الحدث والنسبة والزمان فهما سيان في ذلك ، قلنا : المراد من الاشتقاق ههنا هو الاشتقاق اللغوي وهو كون المضارع مزيدا علي الماضي وفرعا عنه لا الاشتقاق الأصل انتهي. لا يقال : علي هذا ينبغي أن يكون ما سوي المضارع من الأمر والنهي أيضا مشتقا من الماضي ؛ لأن مناسبة المضارع أشد منه بغيره فلذا حكم باشتقاقه منه. اه ملا غلام رباني.

4- قوله : (وزيدت ... إلخ) يرد أن هذه الزيادة قد استفيد من قوله : سابقا عليه ، ثم زيدت علي الماضي ... إلخ. فإيراده تكرار غير محتاج إليه. أجيب بأن إيراده تصريح بما علم ضمنا من الكلام السابق أن المزيد عليه هو المضارع والمجرد من أتين هو الماضي ، ولا يبعد أن يقال : لعل هذا القول لدفع ما توهم الأنسب أن يزاد الماضي في الأحرف بالمضارع لقوته لتحقق حدثه في الزمان الماضي بخلاف المضارع ومع هذا لم يزد فيه فما ذا وجهها ، وتقرير الدفع واضح ، واعترض بأنه يفهم من قوله هذا أن يزاد علي صيغة يضرب كما لا يخفي والمقصود خلافه ، أجاب بأن معناه كانت الزيادة في المستقبل دون الماضي باعتبار ما يؤول إليه تدبر. اه أمير الله.

في المستقبل دون الماضي لأن المزيد عليه بعد المجرد والمستقبل بعد زمان الماضي ، فأعطي السابق للسابق واللاحق للاحق.

وعيّنت (1) الألف (2) للمتكلم الواحد ؛ لأن الألف (3) من أقصي الحلق ، وهو مبدأ المخارج ، والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام منه ، وقيل : للموافقة بينه وبين (4): «أنا».

وعيّنت الواو للمخاطب ، لكونها من منتهي المخارج ، والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به ، ثم قلبت (5) الواو تاء (6)

1- قوله : (وعينت ... إلخ) لما فرغ من بيان تسمية المستقبل والمضارع وبيان كيفية مغايرته للماضي وبيان اشتقاقه منه ، أراد أن يبين تعيين كل حرف من حروف أتين للمتكلم والمخاطب والغائب ؛ ليفهم أن زيادة الجميع معا غير مراد وليدل به علي تعيين كل منها فقال : وعينت ... إلخ. اه عبد الأحد.
2- قوله : (الألف) أي : الهمزة سميت ألفا إمّا لأنه تكتب بصورة الألف وإمّا لأن الألف علي نوعين لينة وهي ما تكون ساكنة ، كما ولا ، ومتحركة كأخذ وأمر علي ما ذهب إليه البعض كما في الحنفية. اه كريم الله.
3- وقيل إنما عينت الألف لأنها من حروف العلّة وأنها خفيفة وبالزيادة يلزم الثقل فأعطي الأخف لئلا يشتد الثقل ثم أبدلت الألف بالهمزة ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة ولا يمكن الابتداء بالساكن. اه حنفية.
4- قوله : (وبين ... إلخ) أي : وبين الضمير المستتر فيه وهو أنا إذ أوله الهمزة فاجتلبوا في أول المتكلم الواحد من المضارع أيضا همزة ؛ لأن كلا منهما للمتكلم الواحد. اه مهديه.
5- قوله : (ثم قلبت ... إلخ) كأنه لدفع ما وهم بأنه لما عينت الواو للمخاطب فلم لا يقولون وضرب في المخاطب المذكر من المضارع بل تضرب بأن عدم التفوه بذلك لأجل قلب الواو بالتاء لئلا تجتمع الواوات ... إلخ. اه عبد الله رحمه الله.
6- قوله : (ثم قلبت الواو تاء) لأنها كثيرا ما يبدل من الواو نحو تراث وتجاه فإن الأصل فيهما وراث ووجاه. اه مولوي.

حتي لا تجتمع (1) الواوات في مثل : ووجل (2) في العطف ، ومن ثمّ قيل : الأول (3) من كلّ كلمة لا يصلح لزيادة الواو ، وحكم (4) بأن واو : «ورنتل» (5) أصل.

وعيّنت الياء للغائب (6) ؛ لأن الياء (7) من وسط الفم ، والغائب هو الذي يكون في وسط كلام المتكلم والمخاطب.

وعيّنت النون للمتكلم إذا كان معه غيره (8) ، لتعيينها لذلك في : ضربنا.

ص: 98

1- أحدها علامة الخطاب ، والثّانية واو المثال ، والثّالثة واو العطف. اه

2- قوله : (ووجل) يعني أن وجل مثال واوي فلو زيدت واو المخاطب ثم أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات فكأنه يشبه نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفا آخر لدفع الكراهة فأبدلت التاء منها ؛ لأنها كثيرا ما تبدل منها. واعلم أن اجتماع الواوات مستكره إذا كانت في كلمة واحدة لا في كلمتين فلا يرد الإشكال بقوله تعالي : (آوَوْا وَنَصَرُوا) [الأنفال : 72]. اه فلاح.

3- قال بعض الشارحين الوجه المعقول في عدم زيادة الواو أولا هو أنه لو زيدت أولا فبتقدير انضمامها وانكسارها قلبت همزة نحو أجوه وإشاح ، وبتقدير انفتاحها تضم في التصغير ، فقلبت الهمزة أيضا نحو أجيه في وجيه تصغير وجه ، علي أن المفتوح قد تقلب همزة كأحد وأناة في وحد ووناة وغرضهم بالزيادة زيادة نفس الحروف الزائدة إذ لو كان الغرض غيره لزادوه ، فلو زيدت الواو أولا وهو لا تخلط بالبقاء علي حالها لربما نقض الفرض فرفض زيادتها. اه حنفية.

4- قوله : (وحكم بأن واو ... إلخ) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم : لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة ما منقوض بورنتل لزيادة الواو في أوله ، ومعني الجواب ظاهر. اه شمس الدين.

5- قوله : (واو ورنتل) بالفتحات وسكون النون اسم بلدة ، وقيل : الشدة ، يقال : أوقع فلان في ورنتل أي : في شدة. اه عبد الحكيم.

6- قوله : (للغائب) فإن قيل : تعيين الياء الغائب مطلقا غير صحيح ؛ لأنه يشكل بقوله تعالي : (وَاللهُ يَحْكُمُ) [الرعد : 41] ، و (وَاللهُ يَخْتَصُ) [البقرة : 105] ، فهو ليس بمذكر ولا بغائب؟. قلنا : المراد بالله في الآية لفظ الله لا ذاته المنزه عن النقص وهو الاسم الظاهر وأسماء الظواهر كلها غيب. اه حنفية.

7- قوله : (لأن الياء ... إلخ) ويمكن أن يقال : بأنهم صرحوا أن الياء مركبة من الكسرتين ، والكسرة متوسطة بين الضمة والفتحة باعتبار الثقل والخفة ولهذا سموها أعدل الحركات ، والغائب أيضا متوسطة بين المتكلم والمخاطب فأعطي الياء للغائب. اه كاذروني.

8- قوله : (غيره) أي : غير المتكلم سواء كان مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثني أو مجموعا ، وقد يستعمل للواحد للتعظيم نحو قوله تعالي : (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) [يوسف : 3] اشتمال او بر عجائب وغرائب وحكمتها وعبرتها. اه مهدية مع حسيني. قوله : (للتعظيم) وهو مجاز عن الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ، ولم يجيء للواحد الغائب أو المخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به ، وإنما هو استعمال المولّدين. اه رضي.

فإن قيل : لـم زيدت (1) النون في : «نضرب»؟.

قلنا : لأنه لـم يبق من حروف العلة شيء ، وهو قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم (2).

وفتحت هذه الحروف (3) للخفّة ، إلا في الرباعي ، وهو : فعلل ، وأفعل ،

1- توضيح الاعتراض لما وجبت الزيادة في المستقبل لمحافظة لفظه لفظ الماضي ، والأولي بالزيادة حروف العلّة وقد زيدت في ثلاثة مواضع ولم يبق حرف من حروف العلّة حتي يزيد في الموضع الرابع ، فلم اختص النون بالزيادة؟ وقد يحصل هذا الغرض بزيادة حرف آخر أيضا. وتفصيل الجواب زيدت النون ؛ لأنه لم يبق من حروف العلّة حرف حيث أعطي الألف للمتكلم الواحد والياء للغائب والواو للمخاطب ، فلما لم يبق فاختاروا النون لمشابهتها لهن في خروجها عن هواء الخيشوم ، أي : من صوت الأنف والتليين ، وبالجملة إن حروف العلّة لا تخلو عن التليين ، والنون لما خرجت عن صوت الأنف ، وصوت الأنف لا تخلو عن التليين فللنون مناسبة بحروف العلّة الضعيفة. اه مهديه.

2- قوله : (الخيشوم) هو أقصي الأنف ، وهواء الخيشوم الصوت الذي يخرج عنه ويسمي غنة أيضا فمعناه أن النون غنة في الخيشوم كما أن حروف العلّة مدة في الحلق. واعلم أن النون إنما يكون غنة إذا كانت ساكنة لا مطلقا بل إنما تكون النون الساكنة غنة في الخيشوم مع خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضّاد والسين والراء والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والفاء ، فمتي اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف كانت غنة في الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ، ولهذا لو نطق الناطق بمثل عنك ومنك وسد أنفه اختل صوته وربما تلاشي واضمحل. اه فلاح.

3- قوله : (الحروف) ولم يقل الأحرف بزنة أفعل الذي هو من أوزان جمع القلة مع أن حروف المضارعة أربعة ؛ لأن الحروف علي زنة فعول الذي هو من أوزان جمع الكثرة قد يستعمل مقام القلة ، وكذا العكس فهم لا يبالون بذلك. اه مهدية.

وفعّل ، وفاعل ؛ لأن هذه الأربعة رباعيّة ، والرباعي فرع (1) للثلاثي ، والضمّ أيضا فرع للفتح.

وقيل : لقلّة استعمالهنّ ، ويفتح (2) ما وراءهنّ لكثرة حروفهنّ (3) ، أما : «يهريق» (4) فأصله : يريق ، وهو من الرباعي (5) ، فزيدت الهاء علي خلاف القياس (6).

وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغات إذا كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة ، حتي يدل علي كسرة الماضي ، نحو : يعلم ، وتعلم ، وإعلم ، ونعلم ، ويستنصر ، وتستنصر ، وإستنصر ، ونستنصر (7) ، وفي بعض اللغات لا تكسر

ص: 100

1- قوله : (فرع ... إلخ) أمّا الرباعي المجرد الأصلي فلأنّ حروفه أكثر عددا من حروفه والكثير بعد القليل ، وأمّا الرباعي المزيد فيه للثلاثي فلامتناع بنائه بدون الثلاثي. اه شمس الدين.

2- قوله : (ويفتح ... إلخ) أفاد بذلك دفع ما يرد علي قول القيل من أن الضم لو كان في الرباعي لقلّة الاستعمال لوجب الضم في الخماسي والسداسي أيضا ، بل أولي ؛ لأن استعمالها أقل من استعمال الرباعي ، وتنقيح الجواب أن الخماسي والسداسي أثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة إلي حروفه ، فلو ضم فيهما لأدي إلي الجمع بين الثقيلين ففتحت للخفة. اه من الحنفية.

3- قوله : (حروفهن) أي : حروف ما وراء الأربعة من الخماسي والسداسي ، فالأولي أن يقال : لكثرة حروفه ، بتذكير الضمير وإفراده ؛ لأنه يرجع إلي ما ، لكن أراد قصد الموافقة اللفظية لسائر الضمائر المذكورة التي قبلها فجعل لفظ ما عبارة عن الكلمات ، وتركوا الكسر في هذه الحروف ؛ لأن الياء منها والكسر ثقيل عليها. اه ابن كمال باشا.

4- قوله : (أما يهريق ... إلخ) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم : حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق ؛ لأنه غير الرباعي مع أن ياءه غير مفتوح ، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه غير الرباعي ؛ لأن أصله يريق. اه أحمد.

5- قوله : (وهو من الرباعي) ولو سلم أنه من غيره فلا يبعد أن يقال : بأنه من الشواذ ، ولا يجب أن يدخل الشواذ في الحكم ، تأمل. اه عبد الله.

6- قوله : (علي خلاف ... إلخ) ؛ لأن الزيادة إما يكون للمعني أو للإلحاق ، وههنا ليس بواحد منهما فيكون علي خلاف القياس ، وإنما هو لتحسين الصوت. اه مولوي سعديه.

7- هذا من السداسي ، وأمّا الخماسي فنحو يحمرّ وتحمرّ واحمر ونحمر وإذا كان كسر حروف المضارعة للدلالة علي كسرة الماضي لم يحتج إلي كسرها فيما لا يكون ماضيه مكسورا. اه فلاح.

الياء لثقل الكسرة علي الياء الضعيف (1).

وعيّنت (2) جوف المضارعة للدلالة علي كسرة العين في الماضي لأنها زائدة (3)، وقيل : لأنه يلزم بكسرة الفاء (4) توالي أربع حركات (5)، وبكسرة العين يلزم الالتباس (6) بين : يفعل ، ويفعل ، وبكسر اللام إبطال الإعراب (7).

وتحذف التاء (8)

ص: 101

1- قوله : (الضعيف) فإنها من حروف العلّة وهي ضعيفة والكسرة حركة قوية إلا أن في الياء لما اجتمعت الكسرات بتقدير الكسرة دون في غيرها فلذلك لا تكسر الياء ، دون غيرها من حروف المضارعة فإنها تكسر حتي يدل علي كسرة الماضي. اه تحرير.

2- جواب سؤال يرد علي قول من يقول : وتكسر حروف المضارعة إذا كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة ؛ لتدل علي كسرة الماضي ، بأنه لم عينت كسرة حروف المضارعة دون غيرها من الحروف ؛ بأنها زائدة والتصرف في الزائدة أولي من غيرها. اه شرح مراح الأرواح.

3- ويمكن أن يقال : تعيين حروف المضارعة للكسر دلالة علي كسرة عين الماضي في أول الأمر. اه تبيان.

4- محصل المقال لزوم المحذور علي تقدير كسرة غير حرف المضارعة يلزم بكسرة ... إلخ. اه

5- في كلمة واحدة وهو غير جائز ، وبتقدير كسر الفاء لا يمكن إسكان غيرها لما سيأتي حتي لا يلزم المحذور. اه ف.

6- بفتح العين إذ لم يعلم حينئذ أنه مكسور العين في الأصل أو مفتوح العين ، لكنه كسرت للدلالة المذكورة. اه ف.

7- قوله : (إبطال الإعراب) أي : إعراب المضارع إذ هو قد يكون مجزوما ، وقد يكون مرفوعا ، وقد يكون منصوبا ، فإذا تعين كسرها لم يمكن هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر غير حروف المضارعة للدلالة المذكورة تعين كسرها. اه فلاح.

8- قوله : (وتحذف التاء ... إلخ) لعلّه دفع دخل مقدر علي قوله إلا في الرباعي بأنكم قلتم فعّل وفاعل رباعي وحروف المضارعة فيه مضموم ، والحال أنه قد جاء تقلد وتباعد بفتح التاء مع أن ماضيهما قلّد وباعد ، يعني من الرباعي ، فالاستثناء أحق بالاستثناء بما محصله أن تقلد وتباعد ليسا من باب فعّل وفاعل حتي تكونا مضارعين من قلد وباعد ويناقضان لما قلنا بل هما من باب التفعّل والتفاعل بطريق حذف التاء منهما فإن أصلهما تتقلد وتتباعد فتحذف التاء الثّانية علي مختار المصنف لاجتماع الحرفين من جنس واحد ، وكل ما اجتمع فيه الحرفان المتجانسان يجوز فيه ثلاثة أوجه ، الحذف نحو : مست ، أصله مسست ، والقلب نحو أمليت أصله أمللت ، والإدغام نحو مدّ وفرّ ، والأخيران ممنوعان ههنا. أمّا الثّاني فلأن التاء الأولي علامة المضارع والتاء الثّانية حرف الماضي فلو أبدلت أحدهما بحرف العلّة يلزم التغير ، أمّا في حرف العلامة فلأن العلامة كما لا تحذف فكذا لا تبدل ولا تغير علي أنه لو أبدل لا يخلو من أحد الأمرين ، إمّا الإبدال بالياء أو الواو لاستلزم الابتداء بالساكن علي تقدير إبداله بالألف ، والأول يوجب الالتباس بالغائب ، والثّاني يوجب اجتماع الواوين في صورة العطف وهو مستكره ، وأمّا في حرفه الماضي وهو أيضا باطل ، وأمّا الثّالث فكما أشار المصنف إليه بقوله : وعدم إمكان الإدغام ، فلما انتفي الوجهان ، تعين الوجه الأول وهو إثبات إحداهما وحذف الأخري. فإن قيل : بالحذف تلتبس بالماضي؟. قلنا : لا يلتبس ؛ لأن الماضي مفتوح الآخر والمضارع مرفوع. اه غلام رباني.

الثانية في مثل : تتقلّد (1) ، وتتباعـد ، وتتبختر ، لاجتماع الحرفين من جنس واحد ، لعدم إمكان الإدغام (2) ، وعيّنت الثانية ؛ لأن الأولي علامة ، والعلامة لا تحذف.

وأسكنت (3) الضاد في مثل : «يضـرب» فرارا من توالي الحركات ، وعيّنت الضاد للإسـكان ؛ لأن توالي الحركات يلزم من الياء ، فإسـكان الضاد التي تكون قريبا منه (4) أولي (5) ، ومن ثمّ عيّنت الباء في مثل : «ضربن» للإسكان ، لأنه

1- قوله : (في مثل تتقلـد ... إلـخ) يعني إذا اجتمع تاءان في فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حـذفت الثّانيـة تخفيفا ، وإنما قلنا : وكان مبنيا للفاعل ؛ لأنه لو كان مبنيا للمفعول لـم يحذف لقلة استعماله. اه أحمد.

2- لأـن الإدغـام عبـارة عن إسـكان الأـول وإدراجه في الثّاني فيلزم الابتـداء بالسـاكن ، وذا معتـذر ، ولا يجوز اجتلاب همزة الوصل في المضارع ، كما لا يجوز في اسم الفاعل للمشابهة بينهما. اه شمس الدين.

3- قوله : (وأسـكنت ... إلخ) جملة مسـتأنفة فكأنها وقعت في جواب سائل بأن المضارع فرع الماضـي ، والفاء في الماضـي لـم تكن ساكنة فينبغي أن لاـ تسـكن في المضـارع أيضـا ؛ ليكون الفرع علي سـنن الأصل بأن إسـكان الضّاد للضـرورة التي هي الفرار عن توالي الحركات الأربع ، فإنه لو حرك يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة وذلك مستكره. اه لمحرره عفي عنه.

4- أي : إليه فكلمة من بمعني إلي كما في قوله عليه الصلاة والسّلام : «أنت مني بمنزلة هارون من موسي» ، أي : أنت إلي. اه سمع.

5- لما فيه من تحصـيل الفرار من ارتكاب المحذور الذي هو توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة في أول الوهلة بقدر الإمكان فافهـم. اه لمحرره.

قريب (1) من النون الذي يلزم منه توالي أربع حركات (2).

وسوّي (3) بين المخاطب والغائبة في : تضرب هي ، وتضرب أنت ، لاستوائهما في الماضي ، مثل : نصرت ، ونصرت ، ولكن (4) لا تسكّن في غائبة المستقبل ، لضرورة (5) الابتداء بالساكن ، ولا تضم حتي لا يلتبس (6) بالمجهول في مثل :

1- قوله : (لأنه قريب ... إلخ) وذلك أن تقول في وجه التعيين : إن إسكان غير الباء متعذر ؛ لأن إسكان الضّاد مستلزم للابتداء بالساكن وهو كما تري ، وإسكان الراء موجب للالتباس بين ضربن وعلمن وشرفن ، وإسكان النون يناقض لما قلنا : إن العلامة لا تتغير فإن النون علامة جمع المؤنث فتعين الباء فانظر. اه ملّا غلام رباني.

2- قوله : ولا يسكن النون فيه مع أن التصرف في الزائد أولي ؛ لئلا يخالف سائر الضمائر القابلة للحركات في تحركها نحو ضربت بالحركات الثلاث وفتح للخفة. اه ف.

3- قوله : (وسوّي ... إلخ) جواب إيراد بأن يقال : الأصل أن يكون لكل معني لفظ علي حدة حتي لا يقع الاشتراك ، فلم سوّي بين صيغتي المذكر المخاطب المفرد والمؤنث الغائبة في المضارع مثل تضرب ، وتقدير الجواب أن التسوية بينهما في المضارع لاستوائهما في الماضي الذي هو أصل المضارع فسوّي فيه أيضا بينهما ليكون الفرع موافقا للأصل. ولما ورد بأنه لا استواء بينهما في الماضي من حيث الحركات وإن استويا في التركيب ؛ لأن التاء في الغائبة ساكنة والباء مفتوحة مثل ضربت ، وفي المخاطب عكسه نحو ضربت ، وفي المضارع استواءهما من حيث الحركات والتركيب جميعا ، إذ يقال فيهما تضرب كما تري ، فإذا دريت هذا دريت عدم كون الفرع موافقا للأصل فينبغي أن تسكن التاء في الغائبة منه كما أسكنت في الماضي ، أجاب المصنف عنه بقوله : ولكن لا تسكن ... إلخ. اه عن الإيضاح بتصرف.

4- خلاصة المقال بأن الفرق في المضارع يشكل ؛ لأنه إمّا أن يكون بالإسكان أو بالضم أو بالكسر ، ولا سبيل إلي كل منهما ، أما الأول فما أشار إليه بقوله : ولكن لا تسكن ... إلخ ، وإلي الثّاني بقوله : ولا تضم ... إلخ ، وإلي الثّالث بقوله : ولا تكسر ... إلخ. اه ح.

5- يعني لو أسكنت التاء في المضارع قياسا علي المقيس عليه وهو ضربت للغائبة يلزم الابتداء بالساكن وهو متعذر نحو تضرب فتركوا القياس علي المقيس عليه لأجل هذا. اه ح.

6- قوله : (حتي لا يلتبس ... إلخ) يعني لو ضمت التاء يلتبس المعلوم بالمجهول في الأفعال التي عينها مفتوح ، فلو قيل : تمدح أو تعلم بضم التاء لم يعلم أنه مجهول أو معلوم غائبة ، ضمت تاؤه فرقا بينها وبين المخاطب. اه أحمد.

تمدح ، ولا تكسر أيضا حتي لا يلتبس بلغة : تعلم (1).

فإن قيل : يلزم الالتباس أيضا بالفتحة بين المخاطب والغائبة؟.

قلنا : في الفتحة موافقة بينها وبين أخواتها مع (2) خفّة (3) الفتحة.

فإن قيل (4) : لم أدخل في آخر المستقبل نون؟.

قلنا : علامة للرفع (5) ؛ لأن آخر الفعل صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط

1- أي : بلغة من يكسر حرف المضارعة إذا كان الماضي مكسور العين كما مر ، والحاصل أنه لو كسرت التاء في إحدي الصيغتين لتوهم المتوهم أن ماضيه مكسور العين فيلزم الالتباس بباب آخر وهو فاسد ؛ لأن معاني الأبواب مختلفة فعلم أنه لا سبيل إلي شيء مما ذكره من وجوه الفرق فتعين الفتح. اه حنفية.

2- هذا دليل آخر يوجب ترجيح الفتحة علي أخويها ، وهو أن الفتح أخف من الكسرة والضمة وهما ثقيلان ، والمطلوب هو الخفة فبالضرورة اختير هذا الالتباس. اه

3- ولما لم يكن الفرق بينهما لفظا أبقيا علي حالهما واكتفي بالفرق التقديري ، وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث التي في الماضي ، لكنها قدمت للالتباس فلم تكن مبدلة من شيء ، بخلاف التاء في المخاطب فإنها مبدلة من الواو كما مر ، وأيضا يفرق بينهما بما تحتهما فإن الغائبة يستتر تحتها هي ، والمخاطب يستتر تحته أنت ، وقس علي مفرديهما تثنيتهما في الوجهين. اه ابن كمال باشا.

4- قوله : (فإن ... إلخ) توضيحه أن فعل المستقبل وقت كونه مفردا كان مرفوعا فلما اتصل ألف التثنية أو واو الجمع أو ياء المخاطبة المفردة علم كون فاعله تثنية أو جمعا ، أو مفردة مخاطبة فما فائدة زيادة النون في آخر المستقبل. اه عبد الأحد.

5- قوله : (علامة للرفع) يعني لما كان المضارع معربا ومرفوعا بعامل معنوي ، وأصل الإعراب الإعراب بالحركات ولم يمكن ذلك في آخر التثنية والجمع والمخاطبة المفردة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها ؛ لأنه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون متعقبا للإعراب ، ولأن الضمائر أوجبت كون ما قبلها علي وجه واحد فما قبل الألف مفتوح أبدا ، وما قبل الواو مضموم أبدا ، وما قبل الياء مكسور أبدا ، ولم يمكن أيضا أن يجعل الضمائر حروف الإعراب ؛ لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ؛ ولأنها يلزم حينئذ سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ، ولم يكن أيضا الحركة علي الضمائر أنفسها ؛ لأنها أسماء فلا يعرب بإعراب الفعل ، إذ لا يجوز جعل كلمة محلا لإعراب كلمة أخري ولأنها مبنية ، فلم تكن متعقب الإعراب ، ولأن فيها ما لا يقبل الحركة البتة وهو الألف وفيها ما يستثقل وهو الواو والياء فلا بد في تثنيته وجمعه من زيادة حرف ينوب مناب الحركة لما قلنا من امتناع الحركة بالألف والواو والياء ، وأولي الحروف بذلك حروف المد واللين ؛ لكثرة دورانها في الكلام حتي لا تخلو كلمة عنها ، أو عن أبعاضها وهي الحركات ؛ لقبولها التغير والإعلال كالإعراب ، ولا يمكن زيادتها ههنا لمكان الضمائر عنه فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون ؛ لخروجها عن هواء الخيشوم كما مر ، فهي عوض عن الضمة فحيث ثبت الضمة ثبت النون ، كما في حال الرفع وحيث سقط الضمة سقطت النون أيضا ، كما في حال الجزم والنصب ، واختصت بحال الرفع ؛ لأنه أول أحوال الإعراب فاستؤثر به. اه عبد الحكيم رحمه الله تعالي مع فلاح شرح مراح الأرواح.

الكلمة ، إلا نون (1) : «يضربن» وهي علامة التأنيث كما في : فعلن (2) ، ومن ثمّ لا يقال بالتاء حتي لا يجتمع علامتا التأنيث (3).

والياء في : «تضربين» ضمير الفاعل كما مرّ.

وإذا دخل علي المستقبل : «لم» ينقل معناه إلي الماضي ؛ لأنها مشابه (4) بكلمة الشرط.

***

1- استثناء من قوله : نون علامة للرفع ، فإنها ليست بعلامة للرفع ؛ لأنها لم تسقط حالة الجزم والنصب ، كما لا يحذف الألف والواو والياء في يضربان ويضربون وتضربين حالة الجزم والنصب ؛ لأنها ضمائر بخلاف النون فيهن فإنها حرف الإعراب ولهذا تسقط في النصب والجر. اه مهديه.

2- قوله : (كما في فعلن ... إلخ) أي : كما لا يكون النون في فعلن علامة للرفع بل للتأنيث ؛ لأن الماضي مبني فلم يكن فيه حرف الإعراب البتة ، وإذا لم يكن نون يضربن علامة للرفع بني الفعل معها علي السكون ، إمّا لمشابهته بفعلن من حيث إن كل واحد منهما فعل في آخره ضمير جماعة النساء وإن لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات ، كما هو مذهب سيبويه ، وإمّا لأن إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفعل ، وحين دخل عليه نون جماعة النساء لم يبق بينهما مشابهة وزنا فرجع إلي أصل بنائه الذي هو السكون ، وهذا ما اختاره الزمخشري. ومن العرب من يقول : إنه معرب لضعف علّة البناء ، وإعرابه تقديري للزوم السكون فعل الإعراب ولم يعوض النون من الإعراب خوفا من اجتماع النونين. اه أحمد بن سليمان.

3- إذ التاء للتأنيث أيضا واجتماع علامتي التأنيث في الفعل وإن كان من غير جنس واحد لا يجوز ، كما مرّ ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة نحو تضربن بالتاء إذ التاء فيه علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده. اه ف.

4- قوله : (مشابه ... إلخ) أي : في الاختصاص بالفعل يعني : كما أن كلمة الشرط يختص بالفعل وتنقل معناه إن كان ماضيا إلي المستقبل ، وإن كان مستقبلا تنقل من احتماله للحال إلي محض الاستقبال ، كذلك لم تختص بالفعل وينقل معناه ، لكنها مختصة بالمستقبل وينقل معناه إلي الماضي المنفي. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

فصل : في الأمر والنهي

(1)

الأمر صيغة (2) يطلب بها الفعل عن الفاعل (3) ، مثل : ليضرب ... إلخ ، وهو مشتق من المضارع (4)

ص: 107

1- قوله : (في الأمر ... إلخ) أخّر الأمر من المستقبل ؛ لكونه مأخوذا منه ، وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة المضارع فيه ، وقيل : أخر الأمر عن المستقبل ؛ لأن المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والأمر مختص بالمستقبل ؛ لأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله ، فالترتيب بينهما بحسب ترتيب الزمان ، والأمر في اللغة يطلق علي الفعل والحال يقال : أمر فلان مستقيم أي : فعله وحاله ، ومنه قوله تعالي : (وَما أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ) [هود : 97] ، أي : فعله ، وهو بهذا المعني جامد لا مصدر ، وجمعه أمور وعلي مصدر أمره بكذا ، أي : قال له : افعل كذا ، وجمعه أوامر وعلي مصدر أمرته بمعني كثرته ، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف رحمه الله بقوله : الأمر صيغة ... إلخ. اه ابن كمال باشا.

2- فقوله : (صيغة) بمنزلة الجنس يشمل الأفعال كلها ، وباقي قيوده كالفصل يخرج ما عدا الأمر من الماضي والمضارع ؛ لأنه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل. اه فلاح شرح مراح.

3- قوله : (عن الفاعل) ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر الغائب ، والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاحي وهو ما أسند إليه عامله مقدما عليه ، لا ما أحدث الفعل بدلالة إطلاق الأمر علي الصيغة المأخوذة من قولهم : مات زيد ، وطلب الخير ، نحو مت واطلب ، فيتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول أيضا ، كذا حقق فظهر بطلان ما قيل : إن التعريف ليس بجامع ؛ لأن الأمر قد يكون ببناء المجهول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل. وبطلان جوابه أيضا بأن بناء الأمر للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر إلي الأكثر. فإن قلت : إن الحد منقوض بمثل اترك ؛ لأنه أمر مع أنه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه. قلت : معني ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب ، وكف النفس فعل من أفعالها وهو المطلوب بلفظ اترك ، كذا قيل. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

4- فإن قيل : أخذ الأمر من المضارع علي قول من جعله حقيقة للحال مشكل للزوم المحال فيه ؛ وذلك لأن المضارع للحال والملحوظ في الأمر هو المطالبة في المآل ففي اتخاذ الأمر منه يلزم المحال؟. قلنا : إن من جعله حقيقة للحال لا ينكر استعماله في الاستقبال فأخذ الأمر منه علي هذا القول إنما يكون فيما إذا استعمل للاستقبال. اه حنفية. وهذا ينافي ما قاله في صدر الكتاب : واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر ، فيحمل أن المراد به المصدر مرجع الكل ولو بواسطة فلا منافاة فافهم. اه مهديه.

لمناسبة بينهما في الاستقبالية (1).

وزيدت اللام (2) في الأمر الغائب لأنها من وسط المخارج ، والغائب أيضا وسط بين المتكلم والمخاطب ، وأيضا (3) من الحروف الزوائد ، والحروف الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر (4):

هويت (5) السّمانا فشيّبنني

وقد كنت قدما هويت السّمانا (6)

ص: 108

1- قوله : (في الاستقبالية) يعني أن كل واحد منهما يدل علي الاستقبالية أما المضارع فظاهر ، وأمّا الأمر فلأنّ الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله ، وقيل : لا يجوز أن يشتق الأمر من الماضي ؛ لأنه يؤدي إلي تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر. اه فلاح.

2- قوله : (وزيدت ... إلخ) هذا شروع في بيان كيفية أخذ أمر الغائب من المضارع ، يعني إذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت في أوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع ويجزم آخره بها ، وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد ؛ لأنها من وسط ... إلخ. اه أحمد رحمه الله تعالي.

3- قوله : (وأيضا ... إلخ) والحق أن يقدم قوله : وأيضا من الحروف الزوائد ، علي قوله : لأنها من وسط المخارج ... إلخ ؛ لأن هذا القول وجه التخصيص ، وقوله : وأيضا من الحروف ... إلخ وجه مطلق الزيادة. اه مولوي غلام رباني صاحب.

4- قوله : (هويت ... إلخ) قال ابن جني : حكي أن أبا العباس سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشد : هويت السمانا ... البيت ، فقال : أنا أسألك عن حروف الزوائد وأنت تنشد لي الشعر ، فقال : قد أجبتك دفعتين ، يريد هويت السمانا. اه شمس الدين رحمه الله.

5- هويت بمعني أحببت ، والسمان بالسين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول ، وموصوفه محذوف تقديره أحببت النساء السمان ، فشيبنني وإسناد الشيب إليهن كناية من كثرة مصاحبته لهن ، فكأنه قال : إني مصاحبهن في أول شبابي إلي زمان شيبي. ويحتمل أن يكون كناية عن عدم مساعدتهن له ، وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسما من أسماء الزمان ، يقال : قدما كذا وكذا أي : زمانا طويلا. اه مولينا أحمد رحمه الله تعالي.

6- البيت من البحر السريع ، وهو بلا لامرئ القيس في ديوانه ص 45 ، وخزانة الأدب للبغدادي 8 / 357.

أي : حروف (1) : «هويت السّمان» (2).

ولم يزد (3) من حروف العلة حتي لا يجتمع حرفا علّة ، وكسرت اللام ، لأنها مشبّهة باللام الجارة (4) ؛ لأن الجزم في الأفعال كالجرّ في الأسماء ، وأسكنت

1- تفسير للحروف الزوائد ؛ لأن البيت يشتمل عليها وعلي غيرها فيحتاج إلي تفسير المراد ، فاندفع ما نشأ من قوله : الحروف الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر بأنها أكثر من العشرة والمعروف المعمول علي العشرة فقط فافهم. اه لمولانا عبد الأحد صاحب رحمه الله تعالي.

2- قوله : (أي حروف هويت ... إلخ) وهي العشرة عددا ، وإنما اختصت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها ؛ لأن أولي الحروف بالزيادة حروف المد واللين ؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة ؛ لكثرة دورها في الكلام ولاعتياد الألسنة لها ، وأما قول النحاة : الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلي الألف. وأما السّبعة الباقية فمشبهة بها أو مشبهة بالمشبهة بها. فالهمزة تشبه الألف في المخرج وتنقلب إلي حرف اللين عند التخفيف ، والهاء أيضا تشبه الألف في المخرج ، وأبو الحسن يدعي أن مخرجهما واحد ، والميم من مخرج الواو وهو الشفة. والنون تشبه الألف أيضا ؛ لأن فيها غنة وترنما ويمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحلق. والتاء حرف مهموس تشبه الألف من جهة مقاربة مخرجهما ، وأيضا أبدلت من الواو كما في تجاه وتراث أصلهما وجاه ووراث. والسين تشبه التاء في الهمس وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ، ولهذا لم يكثر زيادتها بل زيدت في مثل استفعل فقط. واللام وإن كان مجهورا لكنه يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه الألف بالواسطة. ومما يجب أن يعلم أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبدا ، لأنها قد تركب الكلمة منها وكلها أصول مثل سأل ونام ، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها. اه ابن كمال.

3- هذا جواب ما يقال : لم لم يزد حرف من حروف العلّة في أول أمر الغائب مع أنها أولي بالزيادة لكثرة دورانها في الكلام كما لا يخفي. اه لمحرره.

4- قوله : (باللام الجارة) واللام الجارة مكسورة إذا دخلت علي الاسم الظاهر فرقا بينه وبين لام التأكيد التي تدخل علي المضارع ، نحو إن زيدا ليضرب ، ولم يعكس رعاية لمناسبة عملها. وأما اللام الجارة الداخلة علي المضمر فهي مفتوحة كما هو الأصل في الكلمات التي بناؤها علي حرف واحد. اه مولوي.

بالواو (1) والفاء وثمّ ، مثل : وليضرب ، فليضرب ثمّ ليضرب ، كما أسكنت الخاء في : فخذ ، ونظيره (2) : وهي ، فهي بالواو والفاء بسكون الهاء.

وحذفت حروف الاستقبال في الأمر المخاطب ، للفرق بينه وبين المستقبل ، وعيّن الحذف في المخاطب لكثرته (3) ، ومن ثمّ لا تحذف اللام (4) في مجهوله : أعني : لتضرب ، لقلّة استعماله.

واجتلبت (5)

ص: 110

1- قوله : (بالواو) لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما علي حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة واحدة ، فأسكنت اللام تخفيفا ، وكذا أسكنت بثم نحو : (ثُمَّ لْيَقْضُوا) [الحج : 29] حملا عليهما. اه ف.
2- قوله : (ونظيره وهي فهي ... إلخ) فيه إيماء إلي دفع دخل مقدر يرد علي قوله : كما أسكنت الخاء في فخذ ، تقديره أن المشبه به ليس من جنس المشبه فإن اللام في وليضرب إنما صار في الوسط لدخول الواو عليه وهو ليس بلازم ، وأمّا الخاء في فخذ فمما ليس أن يكون واقعا في الوسط بطريق عروض شيء له فالقياس قياس مع الفارق ، وتقرير الدفع أن قوله : كما أسكنت الخاء ، إنما هو للتشبيه في إسكان حرف يكون في الأصل مكسورا وليس نظيرا في كون حرف مكسور في الأصل ثم أسكن لعروض حرف آخر عليه ، بل النظير في هذا الأمر وهي فهي. ثم اعلم أن الضمير في قوله : ونظيره ، يرجع إلي سكون لام الأمر بواسطة دخول حرف آخر عليه ، فما وقع في بعض الشروح تحت قوله : ونظيره ، أي : نظير الأمر لست أحصله فتدبر. اه غلام رباني.
3- قوله : (لكثرته) توضيح المرام أنه لو لم يحذف حروف الاستقبال في الأمر للمخاطب كما لا يحذف في الأمر الغائب ، وجب زيادة اللام أيضا في أوله ؛ لئلا يلتبس بالمستقبل ، وإذا زيدت اللام التبس أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور ، كما إذا قلت : لتضرب ، لم يعلم أن المأمور مخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب هو الواقع كثيرا ، وأمّا الغائب فقلّ أن يقع له ولكون الحذف نوعا من الاختصار والتخفيف. اه ابن كمال باشا رحمه الله تعالي.
4- قوله : (اللام ... إلخ) الظاهر أن يقال : لا تحذف التاء ، أو يقال : لا تحذف اللام والتاء ، ولكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفي بذكره ، وإنما قلنا كذلك ؛ لأن اللام إنما زيدت علي تقدير عدم الحذف لدفع التباس الأمر بالمضارع كما مر. اه أحمد. اه مولوي أنور علي.

الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إذا كان ما بعده ساكنا (1) للافتتاح (2) ، وكسرت (3) الهمزة في «اضرب» ؛ لأن الكسرة أصل (4) في همزة الوصل (5) ، ولم

ص: 111

1- قوله : (ساكنا) قيد به ؛ لأن ما بعد حرف المضارعة إذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لإمكان الابتداء بما بعده نحو هب وخف ودحرج من تهب وتخاف وتدحرج. اه ف.

2- قوله : (للافتتاح) أي : ليمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج ، وإنما تعينت الهمزة من بين الحروف الزوائد ؛ لكونها أقوي الحروف والابتداء بالأقوي أولي ، وقيل : إنما تعينت الهمزة لاختصاصها بالمبدأ في المخارج. اه فلاح.

3- لأنه لو فتحت يلزم الالتباس بالمتكلم الواحد من المضارع المعلوم ، ولو ضمت يلزم الالتباس بالمجهول منه في المضارع المفتوح العين نحو اعلم وامنع عند الوقف. اه مهديه.

4- قوله : (أصل ... إلخ) ؛ لأن همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت والأصل في تحريك الساكن الكسر كما ذهب إليه الرضي وابن الحاجب نقلا من ابن جني ، متمسكا بأن قاعدتهم إذا زادوا حرفا زادوها ساكنة ثم حركوها إن احتيج ، بخلاف ما إذا أبدلوها ، وقد غفل صاحب النجاح عن هذه القاعدة ، فاعترض عليه بأن ما ذكره ابن جني باطل ؛ لأنه يلزم العود إلي المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن إلي حرف آخر ساكن مثل الأول ، والحق زيادتها فتحركت لئلا يلزم المحذور. وتحقيق الكلام في هذا المقام علي ما ذكره المصنف أن هذه الهمزة وإن كانت ساكنة لكنه جيء بها قبل الساكن في الابتداء ؛ لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما ، ولم يجز حذف الثّاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ، ولا حذف الهمزة يفضي إلي المهروب عنه وهو الابتداء بالساكن ، فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت وكسرت علي ما هو الأصل في التقاء الساكنين. اه شمس الدين رحمه الله تعالي.

5- قوله : (في همزة الوصل) سميت الهمزة المجتلبة بعد الحذف بذلك ، إمّا لتوصل النطق إلي الساكن بها ، وإمّا لأنها تسقط في الدرج فيصل ما قبلها إلي ما بعدها ، بخلاف همزة القطع فإنها تثبت في الدرج فينقطع في اللفظ بها ما قبلها عما بعدها فلذا سميت بالقطع. فإن قيل : ينبغي أن تسميا واصلة وقاطعة. قلنا : يجوز أن يكون الوصل والقطع بمعني الفاعل والإضافة من باب الموصوف إلي الصفة ، أي : الهمزة الواصلة والقاطعة. ثم اعلم أن الهمزة علي قسمين قطعية ووصلية ، فالوصلية : تزاد فيما إذا كان الأول من الكلمة ساكنا وهي علي قسمين قياسية وسماعية فالسماعية تكون في اثنتي عشرة كلمة بالاستقراء وهي ابن وابنة وابنم بمعني ابن والميم زائدة واسم واست بمعني مخرج الغائط ، واثنان واثنتان وامرأة وامرؤ وامرأتان وامرآن وايمن الله بمعني يمين الله بضم الميم والنون وقد يحذف النون ، والقياسية تكون في كل مصدر بعد فاء فعله الماضي أربعة أحرف كالانصراف ونحوه فصاعدا مطلقا أصولا أو غيرها ، ثلاثيا أو غيره كالاستخراج ونحوه كالاحرنجام ، وفي أفعال تلك المصادر من ماض أو أمر وفي صيغة أمر الثلاثي المجرد إذا لم يتحرك ما بعد حرف المضارعة كانصر واضرب ونحوهما ، وفي لام التعريف عند سيبويه ، وفيه ميمه كما في الحديث : «ليس من امبر امصيام في امسفر» (أخرجه أحمد في مسنده (23167) ، والشافعي في مسنده ص 157 ، والحميدي في مسنده 2 / 381 (864) ، عن كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه.) ، والقطعية في غير هذه المواضع المذكورة. اه من الشافية وشروحها.

تكسر (1) في مثل : «اكتب» لأن بتقدير الكسـر يلزم الخروج من الكسرة إلي الضمة ، ولا اعتبار (2) للكاف الساكن ؛ لأن الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا عندهم ، ومن ثمّ جعل واو : «قنوة» ياء ، ويقال : قنية (3).

وقيل : تضمّ للإتباع ، وتكسر ، بخلاف : افعل ، بكسر الهمزة وفتح العين ؛ لأنه

1- قوله : (ولم تكسـر ... إلخ) ولما توجه أن يقال : إن قولكم : وكسـرت الهمزة ... إلخ ، منقوض بمثل اكتب ؛ لأن همزته مضـمومة أجاب بقوله : ولـم تكسر ... إلخ. اه فلاح.

2- قوله : (ولا اعتبار ... إلـخ) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : لا نسـلم الخروج من الكسـرة إلي الضـمة لتخلل الكاف الساكن بينهما بما تري. اه حنفية.

3- قوله : (قنية) بكسـر القاف فيهما وقد يضم فيهما ويبقي الياء علي حالها يقال : قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها قنية أي : أمسـكتها لنفسك لا للتجارة. فإن قلت : إن ارموا أمر وعينه مضموم مع أن همزته مكسورة ، وإن أغزي أمر وعينه مكسور مع أن همزته مضمومة. قلت : حركة العين فيهما عارضـة ؛ لأن أصل ارموا ارميوا فأعلّ بالنقل والحـذف ، وأصل أغزي اغزوي فأعلّ أيضا بنقل حركة الواو إلي ما قبلها ثم حذفها لالتقـاء السـاكنين. اه ابن كمـال باشا. قوله : (ويقال : قنيـة) يعني يجعل واو قنوة ياء ؛ لانكسار القاف مع أن النون حاجزة بين القاف والواو ، فلما كان ساكنا فيكون كالمعدوم ، ولو كان حاجزا قويا لما انقلبت ياء ، فعلم أنه ليس بقوي. اه عبد الأحد.

يلتبس (1) بقول (2) الشاعر :

اليوم (3) أشرب (4) غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل (5)

ص: 113

1- قوله : (لأنه ... إلـخ) أفاد بهذا الاسـتدلال دفع ما يرد من السؤال أن همزة اعلم ينبغي أن تكون مفتوحة اتباعا لفتحة العين في مضارعه ، بأنه لو فتحت يلزم الالتباس بهمزة المتكلم كما أشار إليه بقوله : لأنه يلتبس بقول الشاعر ... إلخ ، فإن قيل لا التباس حينئذ فإن آخر المتكلم مرفوع ، وآخر الأمر مجزوم كما تري ، قلنا : نعم إلا أن المراد بالالتباس إمّا بتقـدير الوقف في آخره ، كما في الشـعر المـذكور ، وإمّا بتقـدير كونه جزاء الشرط ، كما قال المصنف بقوله : وبجزاء الشرط. اه عبد الباقي.

2- أي : بالمضارع منه علي تقدير الوقف في آخره ، فإذا قلت مثلا : اعلم بفتح الهمزة وسـكون الميم لم يعلم أنه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقف ، أو علي تقدير كونه جزاء الشرط كما في قول الشاعر. اه مولوي.

3- قوله : (اليوم ... إلخ) أول الشـعر : حلّت لي الخمر وقد كنت مرارا من شربها في شغل شاغل حلت فعل ماض من الحلال ، ولي متعلق به ، والخمر فاعله ، والواو في وقد كنت حالية ، والجملة حال عن الضـمير المجرور في لي ، ومرارا ظرف لقوله : كنت ، والشرب بفتح الشين مصدر بمعني آشاميدن وبالضم والكسر اسم مصدر كذا في المنتخب ، والشغل بالضم ضد الفراغ وبالفتح بازداشتن ومشغول كردن كار كه را كذا في الرشيدي ، ولما ذكر الشاعر أن حاله كذا في الزمان الماضي فكأن لقائل أن يقول : ما حالك اليوم فإن الماضي قد مضي فاترك بيانه ، واذكر حالك الآن ، فأشار إلي جوابه بقوله : اليوم ... إلخ ، فاليوم ظرف لقوله : أشـرب ، ومن غير مسـتحقب حال من فاعل أشـرب ، وكلمة من زائـدة ، في الصـحاح اسـتحقبه وحقبه بمعني احتمله انتهي. والإـثـم بزه منـد شـدن ومن الله متعلـق به ، ولاـ واغـل عطـف علي قوله : مستحقب ، الوغل آنكه ناخواندة در ميان شراب خواران رؤيرائي شراب خوردن كذا في الكشف فالمعني ظاهر. قال بعض الأساتذة رحمهم الله : الشـعر لاـمرئ القيس ، قيل : له حبيبـة قتلها أحـد فاطلع بـذلك وحلف بالله وقال : أكل الخمر التي هي حلال الآن حرام عليّ ما لم أقتصّ من قاتلها فبعـد ذلك كما دخل علي شاربي الخمر قبل القصاص لم يشـرب وإن يعطونه لعدم البر عن اليمين ، فلمّا اقتصّ منه ورجع إلي شاربيها من جلسائه حتي دخل عليهم حال كونهم يشـربون الخمر ، فقال مسرورا مفتخرا للوفاء بما حلفه : حلت لي ... إلخ ، فلما أنشد هذا البيت فقال قائل منهم : ما حالك اليوم فإن الماضـي قد مضـي ... إلخ ، قال في جوابه : اليوم أشرب إلخ والله تعالي أعلم. اه تحرير ملا غلام رباني رحمه الله.

4- بسـكون الباء وإن كان متكلما لضـرورة الشـعر أو الوقف فأشرب في البيت متكلم ولو جعلت همزة أمره مفتوحا أيضا ، يلزم الالتباس به كما لا يخفي. اه حنفية.

5- البيت من البحر السريع ، وهو لامرئ القيس في كتاب سيبويه 4 / 204 ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص 10.

بسكون الباء ، وبجزاء الشرط في مثل : إن تمنع أمنع.

وفتح ألف : «ايمن» مع كونه للوصل ؛ لأنه جمع (1) : «يمين» (2) وألفه للقطع ، ثمّ جعل للوصل في اللفظ لا في الخط لكثرته.

وفتح ألف التعريف (3) في مثل : الرجل ، لكثرته أيضا ، وفتح ألف (4) : «أكرم» لأنه ليس من ألف الأمر ، بل ألف قطع ؛ لأنه محذوف من : «تكرم» ، وحذفت (5)

ص: 114

1- قوله : (جمع ... إلخ) هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون إلي أنه مفرد علي وزن أفعل إذ قد يجيء في كلام العرب علي وزنه مفرد مثل آجر وآنك وهو الأسرب وهما ليسا بأعجميين ، والمفرد هو الأصل وهمزته للوصل وإلا لما سقط في الدرج ، وقال سيبويه : إنه من اليمن بمعني البركة ، يقال : يمن فلان علينا فهو ميمون. اه شمس الدين.

2- وهو بمعني القسم سميت بذلك ؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه علي يمين صاحبه ، وإن جعلت اليمين ظرفا فلا تجمع ؛ لأن الظرف لا تكاد تجمع. اه ف.

3- قوله : (ألف ... إلخ) سماها ألفا ؛ لأن الهمزة إذا وقعت أولا تكتب علي صورة الألف ، ولأنهما متقاربان في المخرج ، ولذلك إذا احتاجوا إلي تحريك الألف قلبوها همزة ، وقال في الصحاح : الألف علي ضربين لينة ومتحركة ، فاللينة : تسمي ألفا ، والمتحركة : تسمي همزة ، ولهذا المعني حكم الفقهاء ، زاد له الله تعالي رفعة أعلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون. اه فلاح. قوله : (ألف ... إلخ) اعلم أنهم اختلفوا في آلة التعريف فذكر المبرد في كتابه الثّاني : أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع ، وقال سيبويه : حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل ، لكنها فتحت مع أن أصل همزة الوصل الكسر لكثرته استعمالا. وقال الخليل : أل بكماها آلة التعريف ثنائي نحو هل فيكون همزته للقطع ، وإنما حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال وإذ قد علمت ما قررناه ، فاعلم أن قوله : وفتح ألف التعريف لكثرته إنما يستقيم علي مذهب سيبويه إذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر وإضافة الألف إلي التعريف لأدني ملابسة فتدبر. اه رضي بتصرف وزيادة.

4- قوله : (وفتح ... إلخ) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن قولكم : واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعدها ساكنا للافتتاح ، وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكرم ؛ لأن ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن وهمزته مجتلبة مع أنها مفتوحة ، وحاصل الجواب منع كون الهمزة مجتلبة ؛ وذلك لأنه ليس من ألف الأمر إلخ. اه أحمد.

5- قوله : (وحذفت ... إلخ) استئناف فيقع جوابا لسؤال مقدر فكأن قائلا يقول : لم حذفت الهمزة من تؤكرم ، فأجاب : وحذفت ... إلخ يعني زيدت همزة مفتوحة في أول كرم لنقله إلي باب آخر فيكون أكرم ومضارعه يؤكرم كيدحرج بالهمزة إذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع في الحكاية همزتان فتشبه نباح الكلب أو صوت السكران فحذفت إحداهما وحذفت عن البواقي طردا للباب ، وقد ترد في الضرورة كما في قول الشاعر : شيخ علي كرسيّه معمّما فإنّه أهل لأن يؤكرما (الشعر من الرجز ، وهو بلا نسبة في الجمل في النحو للفراهيدي ص 256 ، وأصول النحو لابن السراج 2 / 200.) ثم لما حذف حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الأمر أعيدت الهمزة لزوال علّة حذفها وهي حرف المضارعة إذ بحذفها زال المضارعة فزال حكم الاطراد. فإن قلت : لم لم تعد الواو في تعد بعد حذف حرف المضارعة للأمر مع أن حذفها للاطراد أيضا فقد زال بزوال علته؟. قلت : لو أعيد لأعلّ بالحذف إعلال فعله تبعا له فيكون سعي الإعادة ضائعا كذا قالوا. اه ابن كمال باشا.

لاجتماع الهمزتين في : أكرم ؛ لأن أصله : أأكرم.

ولا تحذف همزة «اعلم» في الوصل في الخط حتي لا يلتبس الأمر من باب : «علم» بأمر : «علّم».

فإن قيل : يعلم بالإعجام (1)؟.

قلنا : الإعجام يترك (2) كثيرا ، ومن ثمّ فرقوا بين : «عمر» و «عمرو» بالواو (3).

1- قوله : (بالإعجام) بكسر الهمزة مصدر ومعناه وضع النقط علي الحروف ومنه حروف المعجم ، أي : حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو الحاصل بالمصدر وعموه فأراد ما به الحركات والنقط والتشديد ، وحاصل ما ذكره السائل منع الالتباس علي تقدير حذف الهمزة في الكتابة لحصول الفرق بالإعجام ؛ لأن العين في الأمر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة ، واللام يوضع لها فتحة ، والعين في الأمر من علم بالتشديد يوضع عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر في الخط كما لا يلتبس في اللفظ. اه أحمد.

2- قوله : (يترك كثيرا) أي : لا يكتب في كثير من الأحوال لأنه ليس بلازم بل من الأمور الجائزة ، بل البلغاء والفضلاء يعيبون النقط والتشديد والإعراب. اه حنفية.

3- قوله : (بالواو) أي : في الخط حيث كتبوا حالة الرفع والجر في الثّاني وتركوا في الأول لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام ، وخصوا الزيادة بالثّاني لخفته وثقل الزيادة ، ولم يكتبوا في حالة النصب للفرق بألف التنوين في الثّاني دون الأول إذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين. اه شمس الدين.

وحذفت (1) في : «بِسْمِ اللهِ» لكثرة استعماله (2) ، ولا يحذف في (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق : 1] لقلة الاستعمال (3).

وجزم آخر الغائب باللام إجماعا ؛ لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط في النّقل (4) ، وكذلك المخاطب عند الكوفيين ؛ لأن أصل : «اضرب» : لتضرب عندهم ،

ص: 116

1- قوله : (وحذفت ... إلخ) ولما توجه أن يقال : إن قولكم : لاـ تحذف ألف الوصل في الخط منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم ؛ لأن همزته للوصل مع أنها حذفت في الخط أجاب بقوله : وحذفت ... إلخ. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

2- قوله : (لكثرة استعماله) إذا ما من كتاب إلا ويكتب في أوله (بسم الله الرحمن الرحيم) تبركا واقتداء بالتنزيل وعملا بالحديث النبوي ، وكثرة الاستعمال في حق التلفظ لا ينافيها. اه جلال الدين.

3- قوله : (لقلة الاستعمال) لأنه إنما يستعمل إذا قرئ القرآن أو كتب ، ولا شك في قلتهما بالنسبة إلي (بسم الله الرحمن الرحيم) فعلم أن حذف الهمزة في بسم الله ... إلخ لكثرة الاستعمال. فإن قيل : كثرة الاستعمال لا يستلزم الحذف ألا تري إلي قوله تعالي : (أَنَّهُ) بدرستيكه آن كتاب (مِنْ سُلَيْمانَ) از حضرت سليمان عليه السلام است (وَإِنَّهُ) بدرستيكه آن كتاب بزرگ (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) [النمل : 30] مفتح است بنام معبود برهق كه خشأفده مهربان إست وأين مقولة بلقيس است بحذف الهمزة مع عدم كثرة الاستعمال أيضا؟. قلنا : حذف الهمزة فيه لموافقة التسمية التي كتبت في المصحف. فإن قيل : فلتحذف الهمزة في قوله تعالي : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) [العلق : 1] لذلك؟. قلنا : الموافقة إنما تقصد إذا كانت التسمية تامة وباسم ربك غير تامة. فإن قلت : فعلي هذا ينبغي أن لا تحذف الهمزة في قوله تعالي : (بِسْمِ اللهِ) بنام خدا أست (مَجْراها) جريان آن كشتي (وَمُرْساها) [هود : 1] وتوقف لأن التسمية ثمة غير تامة؟. قلت : حذفت الهمزة فيه لكثرة الاستعمال فإنهم يكتبونها في كل متاع. اه حنفية بتغير وزيادة ما.

4- قوله : (في النقل ... إلخ) أي : في نقل معني الفعل فكما أنّ إن تنقل الفعل من كونه مجزوما به إلي كونه مشكوكا فيه كذلك لام الأمر ينقل معني المضارع من كونه إخبارا إلي كونه إنشاء فلما شابه كلمة الشرط في النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع المجزوم وبين آخر الأمر باللام في صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه. فتقول : ليضرب ليضربا ... إلخ ، كما تقول : لم يضرب لم يضربا ... إلخ ، وكذا حال ليخش مع لم يخش إلي آخرهما ، وليرم مع لم يرم إلي آخرهما ، وليغز مع لم يغز إلي آخرهما. اه ابن كمال باشا رحمه الله تعالي.

ومن ثمّ قرأ النبيّ صلي الله عليه وسلم : (فَبِذلِكَ) (1)

ص: 117

1- قوله : (فبذلك فلتفرحوا) بإثبات اللام وحرف المضارعة علي الأصل مكان فافرحوا ، وأيضا قد جاء في الحديث باللام كقوله عليه الصلاة والسّلام : «لتنهر ولو بشوكة» (أخرجه البخاري تعليقا ، كتاب الصلاة ، باب وجوب الصلاة في الثياب ، وأبو داود ، كتاب الصلاة ، باب في الرجل يصلي في ثوب واحد (632) ، وللحديث قصة كما عند أبي داود ، وهي سلمة بن الأكوع قال : قلت : يا رسول الله ، إنّي رجل أصيد أفأصلّي في القميص الواحد؟ قال : ((نَعَم ، وَازرُرهُ وَلَو بِشَوكَةٍ)).) ، وقد جاء في الشعر أيضا كقوله : لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقض حاجة المسلمين (ذكره هكذا ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب 17 / 236.) وكل ذلك دلّ علي أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام (فلاح). وجه التمسك أنهم يقولون : إن اللام ملفوظ في أمر المخاطب تقديرا وإن لم يكن ملفوظا بها لفظا ؛ وذلك لأن النبي عليه الصلاة والسّلام فصيح العرب والعجم فلما قرأ بإظهار اللام في أمر المخاطب علم أن اللام يجوز أن يكون ملفوظا بها لفظا ، وإن لم يكن كذلك لم يقرأ النبي عليه الصلاة والسّلام بإظهار اللام ، وإذا ثبت هذا لزم أن تكون اللام مقدرة في أمر المخاطب فيكون معربا به واللام مقدرة أيضا فيكون مجزوما به ، فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ. وقد أجاب الزمخشري عنه فقال : قال الكوفيون : هو مجزوم بلام مقدرة وهذا خلف من القول ؛ لأن حرف المضارعة هو علّة الإعراب فانتفي بانتفائه كانتفائه بالاسم بانتفاء سببه ، فإن زعموا أن حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم ؛ لأن حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة ، وهذا حاصل ما ذكره المصنف في ما بعد بقوله : وعند البصريين إلي آخر الدليل ، والجواب عن قراءة النبي صلّي الله تعالي عليه وسلم فلتفرحوا أنه شاذ ، وأيضا يمكن أن يقال من طرف البصريين في جواب الكوفيين : إنا لا نسلم أن أصل اضرب لتضرب بل كل منهما بناء علي حدة ولا ضرورة دعت إليه ؛ لأن طلب الفعل لا يختص باللام بل قد يكون بنفس الصيغة مثل اضرب ، وقد يكون بلام الأمر مثل لتضرب. وأما قراءة النبي صلي الله عليه وسلم فبذلك ... إلخ. فيحتمل أن يكون مبنيا علي أن بناء أمر المخاطب يجوز أن يكون بطريق الأمر الغائب ؛ لأن أصله ذلك تدبر. اه مولوي عبد الحكيم.

فلتفرحوا [يونس : 58] (1) ، فحذفت اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين المضارع ، فبقي الضاد ساكنا ، فاجتلبت همزة الوصل ووضعت موضع علامة الاستقبال ، وأعطي لها أثر علامة الاستقبال كما أعطي لفاء : «ربّ» عمل : «ربّ» في قول الشاعر :

فمثلك (2) حبلي (3) قد طرقت (4) ومرضع (5)

فألهيتها عن ذي تمائم (6) محول (7)

وعند البصريين مبنيّ ؛ لأن الأصل في الأفعال (8)

ص: 118

1- أخرجه الحاكم في المستدرك 2 / 263 (2946) ، من حديث أبيّ بن كعب ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

2- قوله : (فمثلك) البيت للهجاء علي ما في الفلاح. قال البعض : كان الهجاء رجلا يتبع النسوة جدا فرأي امرأة غير عارفة له وكانت أحسن الوجه فطلب منها الأمر الفاحش فاستولي القهر عليها حتي رمته بالقذف وقالت : يا أرذل والله لا أطعتك أبدا ، فلما سمع هذه الكلمات منها فقال غضبان : لا تشتمني سأجامعك وإن تجتنبني بمراحل ، وأنشد البيت : فمثلك حبلي ... إلخ. ومعناه ظاهر. اه لمحرره عفا الله عنه. بكسر الكاف وجر اللام ؛ لأن الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك ، أي : ربّ امرأة مثلك. اه ف.

3- وهي امرأة ذات حمل وهو مجرور تقديرا علي أنه صفة مثلك ؛ لأن المثل لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام كما بين في النحو. اه ف.

4- طرق بمعني جاء ليلاـ من باب دخل ، وضمير المفعول محذوف راجع إلي حبلي أي : طرقتها بمعني جئت إليها ليلا وهو عامل رب المقدر. اه ف.

5- قوله : (ومرضع) عطف علي حبلي أي : امرأة لها ولد ترضعه فإذا وصفتها بإرضاع الولد قلت : مرضعة. اه ف.

6- قوله : (عن ذي ... إلخ) أي : عن صبي ذي تمائم ، والتمائم جمع تميمة وهو التعويذ الذي يعلّق علي صدر الإنسان من الصبي وغيره. اه شمس الدين. وإنما خص حبلي ومرضعا بالذكر لأنهما في هذه الحالة أقل رغبة من غيرها. اه مولوي.

7- البيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في لسان العرب ، مادة (رضع) ، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ص 81 ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام 1 / 42.

8- لعدم توارد الفاعلية والمفعولية والإضافة عليها وأصل البناء السكون. اه ف.

البناء ، وإنما أعرب (1) المضارع لمشابهة بينه وبين الاسم ، ولم يبق (2) المشابهة بين الأمر والاسم بحذف حرف المضارعة منه ، ومن ثمّ قيل : قوله تعالي : فلتفرحوا معرب بالإجماع ، لوجود علة الإعراب ، وهي حرف المضارعة (3).

وزيدت (4) في آخر الأمر نونا التأكيد (5) لتأكيد الطلب ، نحو : ليضربنّ ، ليضربانّ ، ليضربنّ ، لتضربنّ ، لتضربانّ ، ليضربنانّ.

وكذلك في : اضربنّ ... إلخ.

وفتح الباء (6)

ص: 119

1- جواب سؤال وهو أن يقال : لما كان الأصل في الأفعال البناء لم أعرب المضارع مع كونه فعلا؟ بأن كونه معربا لأجل المشابهة بينه ... إلخ. اه حنفية.

2- قوله : (ولم يبق ... إلخ) فرجع إلي أصل بنائه الذي هو السكون ، لكنه يعامل معاملة المجزوم في إسقاط الحركات من المفرد الصحيح نحو اضرب كما يقال : لم تضرب وفي إسقاط الحروف من النّاقص والأجوف نحو ارم وقل ، كما يقال : لم ترم ، ولم تقل ، وفي إسقاط النون في التثنية والجمع والمفرد والمؤنث نحو اضربا اضربوا اضربي ، كما يقال : لم تضربا لم تضربوا لم تضربي. اه شمس الدين.

3- قوله : (وهي حرف ... إلخ) ولا يخفي أنه قال ههنا : إن علّة الإعراب في المضارع هي حرف المضارعة ، وقد سبق أن موجب الإعراب هو المشابهة التامة وهي الحركات والسّكنات ومشابهته باسم الجنس وغير ذلك مما تقدم فعليك التوفيق بين الموضعين تأمل. اه ع. ويمكن أن يقال في التوفيق : إن علّة الإعراب هي المشابهة التامة بالاسم ، كما مرّ سابقا ، إلّا أن هذه المشابهة إنما تحصل بسبب تحقق حرف المضارعة ، فكان حرف المضارعة علّة المشابهة فكان علّة الإعراب أيضا ؛ لأن علّة علّة الشيء علّة لذلك الشيء فتبصر. اه ملا غلام رباني.

4- ولما فرغ من بيان نفس صيغة الأمر وكيفية أخذه من المضارع ، شرع فيما يتعلق به وبما يناسبه في كونه طلبا من اتصال نوني التأكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما فقال : وزيدت ... إلخ. اه ف.

5- قوله : (نونا ... إلخ) إحداهما مثقلة متحركة ، والأخري مخففة ساكنة ، وفي المثقلة زيادة تأكيد قال الخليل : إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكّد ، وإذا أتيت الثقيلة فأنت أشد توكيدا ، وإنما زيدتا في آخره ، لئلا يجتمع في أوله زائدتان ، ولأن الزيادة نوع من التغير ومحل التغير آخر الكلمة. اه أحمد.

6- قوله : (وفتح الباء ... إلخ) جواب سؤال وهو أنه يلزم التدافع في قول المصنف حيث قال فيما مرّ آنفا : وجزم آخره في الغائب باللام ، يعني أن جزم الآخر ثمة بدخول اللام ، وههنا أي : في ليضربن المؤكد بدخول النون مثلا لم يجزم مع تحقق اللام كما تري. وتقرير الجواب : لا تناقض في قول المصنف ؛ لأن التحرك عارض لموجب آخر وهو التقاء الساكنين علي غير حده فإنه لو لم يتحرك يلزم الالتقاء بين الباء والنون المدغم. اه ملا غلام رباني. أي : حرك بالفتح مع أن الأصل السكون ، أمّا علّة نفس التّحريك فهو ما صرح به المصنف بقوله : ضربوا ... إلخ. اه. واختير الفتحة ؛ لأنها أخت السكون في الخفة ولئلا يلتبس بالجمع والواحد المخاطب بالواحد المخاطبة. اه فلاح مولوي رحمه الله تعالي.

في : «ليضربنّ» فرارا (1) عن اجتماع (2) الساكنين ، وفتح النون (3) المشددة للخفة ، وحذفت (4)

1- قوله : (فرارا ... إلخ) الأولي وأمّا علّة تعيين الفتح فلخفته هذا هو التحقيق ، لكن المصنف تسامح وعلل الفتح بعلّة نفس التّحريك باعتبار تضمن الفتح التّحريك قصرا للمسافة. اه ابن كمال.

2- قوله : (فرارا عن اجتماع ... إلخ) فيه أن اجتماع الساكنين لاـ يقتضي فتح الياء إذ لو ضم الباء أو كسر لم يلزم التقاء الساكنين أيضا. فالدليل لم يطابق المرام الذي هو فتح الباء ، إلا أن يقال : إنّ قوله : فرارا ... إلخ ، دليل مقدمة مطوية وهو أن يقدر لفظ بعد تحركه بعد قوله : في ليضربن إلّا أن الاكتفاء بحذفه لقصر المسافة والله أعلم. اه عبد الله.

3- قوله : (وفتح النون ... إلخ) ولله در المصنف حيث أفاد بهذا القول الأمرين الحكم ودفع ما توهم أن النون الثقيلة حرف والأصل فيه البناء الذي أصله السكون أو الكسر ، كما قالوا : فلم حرك النون بالفتح ، بأن فتحه للخفة وأمّا نفس التّحريك فلدفع التقاء الساكنين إذ النون الثقيلة حرفان كما لا يخفي. اه عبد الباقي.

4- قوله : (وحذفت واو ... إلخ) جواب عما يقال : إن الواو في ليضربوا عند اتصال نون التأكيد ينبغي أن لا تحذف ؛ لأن الواو ضمير الفاعل ، وحذف الفاعل لا يجوز ، فلم حذفت؟ بأن الحذف لأجل الاكتفاء بالضمة ، وتوضيح الجواب : لا نسلم أن الواو محذوف ؛ لأن الدال عليه وهو الضمة موجود فكأنه لم يحذف ، وهذا كالإيماء في الصلاة للمريض قام مقام الأركان فلا يعد مثل هذا تركا بل كفاية بقدر الممكن ، لا يقال بأن حذف الواو ثمة لا يجوز فإن عند زيادة نون التأكيد الثقيلة هنا يلزم التقاء الساكنين علي حده وهو جائز ؛ كما ستعرفه ؛ لأن ذلك إنما يجوز في كلمة واحدة ، وههنا كلمتان فالقياس لأن يحذف ألف التثنية أيضا ، إلّا أنه لم يحذف وجوز التقاء الساكنين علي حده في كلمتين لمخافة الالتباس بالواحد. اه من المولوي بزيادة.

واو : «ليضربوا» اكتفاء بالضمة ، وياء (1) : «اضربي» اكتفاء بالكسرة ، ولم تحذف (2) ألف التثنية حتي لا يلتبس بالواحد (3).

وكسرت النون (4) الثقيلة بعد ألف التثنية لمشابهتها بنون التثنية ، وحذفت النون التي هي تدلّ علي الرفع في مثل : هل يضـربانّ (5)؟ لأن ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيّا (6).

1- قوله : (وياء ... إلـخ) ولا يرد أن يقال : إن الواو والياء علامتان للفاعل والعلامـة لا تحـذف ؛ لأنّ الحركتين اللتين قبلهما تـدلان عليهما فكانا كأنّهما لم تحذفا. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

2- لما توجه أن يقال : إن مقتضـي القياس أن تحـذف النون من التثنيـة اكتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع اكتفاء بالضـمة ، فلم لم تحذف؟ أجاب بقوله : ولم تحذف ... إلخ. اه فلاح.

3- فيهما فإن قيل : الالتباس بين التثنية والواحد لكسر النون في التثنية وفتحها في الواحد؟. قلنا : النون لوقوعها في الطرف لا اعتبار بحركتها ، فإنه قد يقع الوقف عليها فيحصل الالتباس فافهم. اه إيضاح.

4- قوله : (وكسـرت ... إلخ) فكأنه لدفع ما يتجه ينبغي أن تفتح النون الثقيلة في التثنية لخفة الفتحة ، وأن التثنية فرع المفرد والنون فيه مفتوح فيوافق الفرع بالأصل مع عدم الالتباس بينهما ، فإن الالتباس مدفوع بإيراد الألف في التثنية دون المفرد ، كما تري بأن ما قلت مسلم ، إلّا أن الكسـرة لمشابهتها بنون التثنية المكسورة ، وإنما كسرت نون التثنية ؛ لأن الألف في غاية الخفة فلو ضم لزم الخروج من الأخف إلي الأثقل ، ولو فتح لزم المخالفة عن استعمال الفصحاء ، فلا جرم كسر للتعادل. اه عبد الأحد.

5- قوله : (هل يضـربان) وإنما قال : في مثل هل يضـربان ، ولم يقل : في التثنية ؛ لأن حذف نون الإعراب للعلّة التي ذكرها المصـنف إنما هو إذا لم يحـذف قبل دخول النون بالجوازم مثلا إذا قلت : لم يضـربا فقد حذفت نون الإعراب بالجوازم قبل دخول نون التأكيد بخلاف هل يضـربان ، لأن هل لا يجزم الفعل ، لكن إذا دخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الإعراب لما ذكره المصنف. اه فلاح. قوله : (هل يضربان) إنما تعرض إلي هذا لئلا يرد أن قول المصـنف : وحذفت النون ... إلخ ، غير جيد إذ النون في التثنية للغائب والمخاطب والواحدة المخاطبة قـد سـقط بـدخول لام الأمر الغائب والمعلوم نحو ليضـربا لتضـربا فمن أين تحقق حـذفها عنـد اتصال النون الثقيلة؟ وتقرير الدفع أن الأمر المذكور فيما أدخل عليه كلمة الاستفهام من هل والهمزة لا فيما حذفت بلام الأمر الغائب. اه سمع.

6- قوله : (يصـير مبنيا) فهي علامـة البناء فوجب حذف علامة الإعراب إذ لا يجتمع في كلمة واحدة إعراب وبناء ، ولا يجتمع علامتاهما ، وإنما كان الفعل مبنيا عنـد اتصال نون التأكيـد لتركّبه مع النون والإعراب في الوسط فبني علي الحركة ، والنون حرف لا حظّ له من الإعراب فيبقي الجزآن مبنيين كبعلبـك ، وقيل : إنما بني ؛ لأن ما قبل النون مشـتغل بالحركـة المجتلبـة للفرق بين المفرد المـذكر والجمع المـذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الأول ، وضموا في الثّاني ، وكسروا في الثّالث لأجل الفرق ، فلم يمكن الإعراب فرجحوا موجب البناء لذلك مع ضعفه. اه شمس الدين.

فإن قيل : لم أدخل الألف الفاصلة في مثل : «ليضربنانّ»؟.

قلنا : فرارا (1) عن اجتماع النونات (2).

وحكم الخفيفة مثل حكم (3) الثقيلة ، إلا أنّه (4) لا تدخل بعد الألفين (5)

1- قوله : (فرارا عن اجتماع) يعني إنما أدخل الألف الفاصلة ... إلخ فرارا ... إلخ واختص الألف لخفتها بالنسبة إلي الواو والياء ، وفي توصيف الألف بالفاصلة إشعار بأن الغرض من زيادتها الفصل بين النونات لا ـ غير ، فقوله : فرارا عن اجتماع النونات لا ـ يخرج عن الاستدراك. اه إيضاح.

2- أحدها نون جماعة المؤنث ، وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فإنهما نونان ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكر ؛ لأنه علامة التأنيث ، ولا يدل حركة ما قبله عليه ، كما يدل الضمة علي الواو في المذكر حتي يجوز حذفه. اه ف.

3- قوله : (مثل حكم ... إلخ) بأن يدخل الخفيفة في كل موضع يدخل فيه الثقيلة. اه إيضاح.

4- قوله : (إلا أنه) أي : النون الخفيفة تذكير الضمير بتأويل ما ذكر أو بأن النون حرف ، والحرف يذكر ويؤنث ، ثم هذا استثناء مفرغ أي : حكم الخفيفة كحكم الثقيلة في جميع الأوقات إلّا وقت الدخول بعد الألفين فحينئذ ليس حكمه كحكم الثقيلة ، فإن النون الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة ، فلا يقال : اذهبان اذهبنان بالنون الخفيفة لاجتماع ... إلخ. اه حنفية.

5- قوله : (بعد الألفين) أي : بعد ألف التثنية والألف التي تزاد في صيغة جماعة النساء للفصل بين النونات فخرج التثنية والجمع المؤنث فبقي المفرد والجمع المذكر نحو ليضربن ليضربن ليضربن بفتح الباء في الأول ، وضمها في الثّاني ، وكسرها في الثّالث ، وقس عليه أمر المخاطب. اه أحمد رحمه الله. قوله : (والجمع المؤنث) واعترض عليه بأنه يمكن أن يدخل الخفيفة في جمع المؤنث بدون الألف بأن يقال : اضربن ، ولا يلزم اجتماع النونات ولا اجتماع الساكنين ، وأجيب عنه بأن الثقيلة هو الأصل والخفيفة فرعها ، وإذا دخلت الألف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة ، وإن لم يجتمع النونات لئلا يلزم مزية الفرع علي الأصل ، ألا تري أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء ، أدخل الألف وقال : اضربان اضربنان دون اضربن ، وفيه قلق ؛ لأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يجري علي الأصل في جميع الأحكام ، ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم يقتضي أصالة الثقيلة لكثرة التأكيد عنها ، فالمناسبة أن يعدل من الخفيفة إليها. اه إيضاح.

لاجتماع الساكنين (1) في غير حدّه (2)، وعند يونس تدخل قياسا (3) علي الثقيلة (4).

وكلاهما تدخلان (5) في سبعة مواضع لوجود معني الطلب (6) فيها (7):

1- قوله : (الساكنين ... إلـخ) أحـدهما الألف ، والثّاني نون التأكيـد الساكنـة ، ولـم يمكن حذف الألف ، أمّا في التثنية فلئلا يلتبس المثني بالواحـد ، وأمّا في الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ، ولـم يمكن أيضا تحريك الألف ، أمّا في التثنية فلأنه ضـمير وهو لا يتغير ، وأمّا في الجمع المؤنث فلأنـه للفصل وألف الفصل لا يقبل الحركـة للزوم سـكونه ، ولـم يكن أيضا تحريك نون التأكيـد ؛ لأنه خلاف وضـعها ؛ لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في اضربن القوم والأصل اضربن دون تحريكها. اه ابن كمال.(70)
2- قوله : (في غير حـده) واعلم أن قوله : في غير حـده وهو أن لا يكون الحرف الأول مـدّا ، والثّاني مدغما احتراز عن اجتماع الساكنين في حـده إذ هو جائز عنـدهم ، وهو أن يكون الحرف الأول مدا ، والثّاني مدغما في حرف آخر نحو اضـربنان ودابّة ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن المدّ الـذي في حرف المـد بمنزلـة الحركـة ، والساكن إذا كان مـدغما جري مجري المتحرك ؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كأنهما متحركين. اه فلاح.
3- وجه القياس اشتراكهما في أصل التأكيـد إلا أن التوكيـد في النون الثقيلة أكثر منه في الخفيفة فلذا قاس الخفيفة علي الثقيلة ولم يعكس. اه تحرير.
4- فأجاز التقاء الساكنين علي غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه ، وعليه قراءة من قرأ (مَحْيايَ) بسكون ياء الإضافة. اه ف.
5- قوله : (وكلاهما تدخلان ... إلخ) لعل الغرض من هذا القول تفصـيل مواضع تدخلان فيها مع الإيماء إلي أن القيد المذكور فيما سـبق من قول المصنف : وزيدت نون التأكيد في آخر الأمر اتفاقي لا للاحتراز تدبر. اه لمحرره.
6- أمّا الأمر والاسـتفهام والنهي فمعني الطلب فيها ظاهر وأمّا في التمني والعرض فلأنهما بمنزلة الأمر ، وأمّا في القسم فإنه إنما يكون علي ما يطلب وجوده وتحصيله ، وأمّا النهي فلما قاله المصنف. اه عصام.
7- قوله : (فيها) الضمير يرجع إلي السّبعة علي سبيل التغليب ؛ إذ لا يوجد في النفي معني الطلب ، أو علي سبيل التحقيق ؛ لأن النفي لما شابه النهي أعطي حكمه فيكون إنشاء حكما ، وفي تعليل المصنف رحمه الله إشعار بأن نوني التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معني الطلب كالماضي والمضارع الذي خلص للحال ؛ لعدم إمكان تأكيده ، أمّا الماضي فلأنّ ما مضي فات وتأكيد الفائت ممتنع ، وأمّا المضارع فلأنّ التأكيـد إنما يليق بما لـم يحصل كما في : والله لأضـربن ، وأمّا الحاصل في الحال فهو وإن كان محتملا للتأكيد وذلك بأن يخبر المخاطب أن الحاصـل في الحـال متصف بالتأكيـد لكنه لمـا كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع علي ضـعفه أو قوته لم يؤكـد ، وأمّا المستقبل الذي فيه معني الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب علي الوجه الأبلغ. اه رضي.

1 – الأمر ، كما مرّ.

2 – والنهي ، نحو : لا تضربنّ.

3 – والاستفهام ، نحو : هل تضربنّ.

4 – والتمني ، نحو : ليتك تضربنّ.

5 – والعرض (1) ، نحو : ألا تضربنّ.

6 – والقسم ، نحو : والله (2) لأضربنّ.

7 – والنّفي قليلا مشابهة بالنهي ، نحو : لا تضربنّ.

والنهي مثل الأمر في جميع الوجوه (3) ، إلا أنه معرب (4) بالإجماع.

ويجيء المجهول (5) من الأشياء المذكورة : فمن الماضي ، نحو : ضرب ... إلخ.

1– قوله : (والعرض) وهو قريب من التمنّي ؛ لأنك إذا عرضت علي المخاطب الضرب فقد حثثته عليه ولن تحثه إلا ما تمنّاه وليس باستفهام ؛ لأنك لا تقصد بقولك : ألا تضربن السؤال عن ترك الضرب. اه فلاح.

2– فإن قيل : أين في القسم معني الطلب؟. قلت : معني الطلب فيه أنك إذا قلت : والله لأفعلنّ كذا ، ولا ريب في اشتمال السؤال علي الطلب. اه حنفية.

3– المذكورة في الأمر من كونه مأخوذا من المستقبل وحذف الحركة وحذف حرف العلّة والنون سوي نون جمع المؤنث ومن كون في كل منهما طلبا ، وكيفية دخول نوني التأكيد عليه وكيفية حركة ما قبل النون فيه. اه فلاح مع جلالية.

4– قوله : (معرب ... إلخ) لوجود علّة الإعراب وهو حرف المضارعة ، ولما فرغ من أقسام الفعل المبني للفاعل شرع في أقسام الفعل المبني للمفعول وكيفية بنائها له فقال : ويجيء ... إلخ. اه أحمد.

5– قوله : (المجهول) وهو فعل غيّر عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ، ويسمي أيضا المبني للمفعول لكن كثر استعمال المجهول بين أهل الصّرف واستعمال المبني للمفعول بين أهل النحو. اه ابن كمال باشا.

ومن المستقبل ، نحو : يضرب ... إلخ.

والغرض من وضعه إما خساسة الفاعل (1) ، أو عظمته ، أو شهرته (2) ، أو خوفا عليه (3).

واختصّ (4) بصيغة : «فعل» في الماضي (5) ؛ لأن معناه غير معقول – وهو إسناد (6)

ص: 125

1– بالنسبة إلي المفعول يعني قد يكون الفاعل حقيرا بالنسبة إليه فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره ، وأسند الفعل إلي مفعوله ؛ لئلا يبقي الفعل بلا مسند إليه نحو شتم الخليفة ، أي : شتم الفاسق الخليفة. اه ف.

2– قوله : (أو شهرته) ولا يرد أن كلمة أو للترديد فيستلزم أن ترك الفاعل لأحد الأمور المذكورة إمّا العظمة ، وإمّا الشهرة ، وإمّا الخساسة ، وإمّا الخوف علي الفاعل ؛ وليس كذلك لأنه ترك ذكر الله في قوله تعالي : (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : 28] مع كونه أعظم وأشهر ؛ لأنها لمانعة الخلو لا للانفصال الحقيقي ، والله أعلم. اه تحرير. قوله : (أو شهرته) أي : شهرة الفاعل كما في قوله تعالي : (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً ،) فالخالق مشهور ؛ لأن هذا الفعل لا يتصور من غيره تعالي ، ويصلح مثالا لعظمة الفاعل أيضا. اه عبد الحكيم.

3– ولا يخفي عليك أن الاقتصار بهذه الأربعة للشهرة لا للحصر ، فاندفع ما قيل من عدم صحة الاقتصار بها إذ ترك ذكر الفاعل قد يكون لغير هذه المعاني أيضا علي ما في المطولات. اه تحرير.

4– قوله : (واختص ... إلخ) لعله دفع ما توهم أن وزن المجهول في الماضي فعل بضم الفاء وكسر العين ، وفي المستقبل يفعل بضم الياء وسكون الفاء مع فتح العين خلاف القياس ، إذ في الأول الخروج من الضمة إلي الكسرة ، وفي الثّاني من الضمة إلي الفتحة ، إذ الساكن حاجز غير حصين ، فلم اختير هذا الوزن بأن اختصاص المجهول بصيغة ... إلخ. اه تحرير.

5– قوله : (في الماضي) من الثلاثي المجرد يعني لما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذي أقيم مقام الفاعل بالفاعل ، اختير هذا الوزن الثقيل في المجهول دون المعلوم ؛ لكون المجهول أقل استعمالا منه للفرق بينهما ، واختير ذلك الوزن الذي هو فعل دون سائر الأوزان ؛ لأن معناه ... إلخ. اه فلاح.

6– قوله : (وهو إسناد ... إلخ) وإنما أسند الفعل إلي المفعول ؛ لئلا يبقي بدون المسند إليه. فإن قيل : المفعول ضد الفاعل في المعني فكيف يجوز أن يقوم مقامه ويرتفع بارتفاعه؟. قيل : جواز ذلك لأجل أن للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل ، وطرف الوقوع وهو المفعول ، فكان بينهما مشابهة من حيث الطرفية فيصح أن يقوم مقامه ، وجاز أن يقبل ارتفاعه ؛ لأن فاعلية الفاعل بإسناد الفعل إليه ، لا لإحداثه شيئا فإنّ زيدا في مات زيد فاعل مع أنه لم يحدث شيئا بل هو مفعول في المعني ؛ لأن الله تعالي أماته ، وقد أسند الفعل إليه وقد تحقق الإسناد في نحو ضرب زيد ، فلا بد أن يرتفع بارتفاع الفاعل. اه شمس الدين.

الفعل إلي المفعول – فجعل صيغته أيضا غير معقولة (1) ، وهي : فعل (2) ، ومن ثمّ لا يجيء علي هذه الصيغة كلمة إلّا وعل (3) ودئل.

وفي المستقبل (4) علي : «يفعل» لأن هذه الصيغة (5) مثل : «فعلل» في الحركات

1- قـوله : (غير معقولـة) حاصـله أن معني المجهـول لمـا كـان معني بعيـدا في قسم الأفعـال وهو الإسـناد إلي المفعول ، خيف أن يلحق المجهول بقسم الأسماء فجعل صيغته علي صيغة لا يوجد في الأسماء لئلا يتوهم أنه من قسم الأسماء ، بسبب بعد معناه عن معني الفعل ، وإذا كان صيغته مما لا يوجد في الأسماء علم أنه من الأفعال لا من الأسماء. اه شمس الدين.

2- بضم الفاء وكسر العين. فإن قلت : لو كسـر الفاء وضم العين يحصل هـذا المقصود ، إذ لا يوجـد في الأسـماء والأفعال المعلومة هذا الوزن؟. قلت : نعم إلا أن الخروج من الكسرة إلي الضمة أثقل من العكس ؛ لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثّاني. اه أحمد رحمه الله.

3- فلما لم توجـد كلمـة في كلام العرب إلا هاتين الكلمتين بهـذا الوزن صار هـذا الوزن غير معقول ، إذ لو كان معقولا فيجيء بهذا الوزن كثير من الكلمات في كلامهم. اه حنفية.

4- قوله : (وفي المسـتقبل) أي : وجاء المجهول في المسـتقبل من الثلاثي المجرد علي وزن يفعل بضم حرف المضارعـة ... إلخ ، فتكون هـذه الجملـة داخلـة تحت الجملة السابقة ، أعني واختص. اه إيضاح. بضم حرف المضارعة وفتح العين ، أي : يجيء صـيغة المجهول في المستقبل علي يفعل لأن ... إلخ. اه ف.

5- قوله : (لأن هذه الصـيغة ... إلخ) حاصـله أن المسـتقبل لما حذف فاعله وأسند إلي مفعوله كان معناه بعيدا في الأفعال فخيف أن يلحق بقسم الأسـماء فجعل صيغته علي صيغة لا توجد في قسم الأسماء ؛ لئلا يتوهم أنه من الأسماء كما جعل كذلك في الماضي ، لذلك قيل : إنما ضم أول المضارع حملا علي الماضـي ، وفتح ما قبل آخره ليعدل ضـمة الأول بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي. اه ابن كمال باشا.

والسّكنات ، ولا يجيء عليه (1) كلمة أيضا إلا جندب وبرقع.

ويجيء (2) في الزوائد (3) من الثلاثي المجرد بضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي ، نحو : «أكرم» وبضمّ الأول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل مثل : «يكرم» تبعا للثلاثي المجرد ، إلّا في (4) سبعة (5) أبواب ، فإنه يجيء بضم أول (6) متحرك منه مع ضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر ، وهي :

1 - تفعّل.

ص: 127

1- قوله : (ولا يجيء ... إلخ) منقوض بعليب وحجذب بضم الأول ، وفتح الثّالث فيهما إلا أن يحمل النفي علي اللغة الفصيحة فإن اللغة الفصيحة فيهما ضم الأول مع الثّالث والله أعلم. اه مولانا رحمه الله.

2- ولما فرغ من بيان علامة بناء المجهول في الماضي والمستقبل من الثلاثي المجرد شرع في علامته فيما عدا الثلاثي المجرد ، فقال : ويجيء ... إلخ. اه ف.

3- أراد بالزوائد ما كان ماضيه أكثر من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعي المجرد ، والملحق بالرباعي ، والمزيد علي الرباعي أيضا ، وحاصله ما عدا الثلاثي المجرد. اه ف.

4- استثناء من قوله الماضي فقط يعني يجيء المجهول من الزوائد علي الثلاثي بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في جميع الماضي إلا في سبعة أبواب فإنه لا يكفي فيها هذا القدر من البيان لا بد فيها من قيد زائد وبيان أنه يجيء. اه أحمد.

5- قوله : (إلا في سبعة أبواب) واعلم أن في تخصيص الأبواب السّبعة بهذا الحكم نظرا إذ كل فعل في أوله همزة وصل فعلامة بناء المجهول منه أن يضم الأول المتحرك منه مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر ، وذلك أحد عشر بابا لا ما فعله المصنف مثل انطلق واكتتب واحمر واحمار واستخرج واعشوشب واجلوذ واقعنسس واسلنقي واحرنجم واقشعر فإذا ضم إليها تفعّل وتفاعل نحو تقطع وتباعد صار عدة الأبنية ثلاث عشرة فالقصر علي السّبعة تقصير فلا تكن من القاصرين. اه أحمد.

6- قوله : (بضم أول متحرك منه) واعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولا من الفعل بعد ضم الأول كالتاء في افتعل ؛ لأن الهمزة وإن كانت في أول الكلمة لكنها ليست من الفعل للوصل كما سبق ، فعلم أن قوله : إلا في سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب إذ لا يمكن أن يقال : إن الفاء في تفعل وتفوعل أول متحرك منه ؛ لأن التاء فيهما من الفعل ولهذا قال عند تفصيل حكمها وضم الفاء في الأولين وضم أول متحرّك منه أيضا كما قال ذلك في الخمسة الباقية. اه فلاح.

2 – وتفوعل.

3 – وافتعل.

4 – وانفعل.

5 – وافعنلل.

6 – واستفعل.

7 – وافعوعل.

وضمّ الفـاء في الأولين حتي لا يلتبسا [(1)] بمضـارعي : فعّل وفاعل ، وضمّ أول المتحرك منه في الخمسـة الباقيـة حتي لا يلتبس بالأمر في الوقف [(2)] ، يعني : إذا قلت : «وافتعل» مثلا في المجهول في الوقف بوصل الهمزة ، و «وافتعل» [(3)] في

1– قوله : (حتي لا يلتبسا ... إلخ) يعني لو اكتفي في تقطع مثلا بضم الأول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو الطاء وأبقي القاف مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضـي من باب التفعل ، أو مضارع معلوم من باب التفعيل ، وكذا لو اكتفي في تباعد مثلا بضم الأول وهو التاء وكسـر ما قبل الآخر وهو العين وأبقي الباء مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضـي من باب التفاعل ، أو مضارع من باب المفاعلة. اه شمس الدين رحمه الله تعالي. وكـذا لـم يكسـر الفاء فيهما وإن لـم يلتبسا بمضارعي فعّل وتفاعل ؛ لئلا يلزم الخروج من الضـمة للحرف الأول من الكلمـة إلي الكسرة علي الأول المتحرك. اه تحرير.

2– قوله : (في الوقف) قيـد للالتباس بالأمر ، وإنما قيـد بحالـة الوقف احترازا عن غير حالـة الوقف فإنه لا التباس حينئـذ ثمة لإمكان التمييز بالحركـات ، ولمـا ورد علي هـذا الجواب بـأن التمييز بين الماضـي المجهول والأـمر يعلم بضم الهمزة وكسـرها ، فإن الهمزة في الماضـي مضموم وفي الأمر مكسور فلا التباس عند الوقف كما تري دفعه بقوله : يعني ... إلخ ، حاصل الدفع أن مرادنا بالالتباس في حالة الوقف عند وصل الهمزة لا بـدونه حتي يرد ما قيل. فإن قيل : حينئذ لا التباس أيضا لتحقق الفرق بينهما بحركة الحرف الثّالث ففي الماضـي مضـموم ، ومفتوح في الأمر ، اللهم هذا بقطع النظر من حركة الحرف الثّالث علي ما صرح به صاحب الإيضاح. والله أعلـم. اه لمحرره عفي عنه.

3– قوله : (وافتعـل في الأـمر) يعني إذا اكتفي في اقتصـر مثلاـ بضـم الأول وهو الهمزة وكسـر ما قبل الآخر وهو الصاد وأبقي التاء مفتوحا ، وقيل : واقتصر بوصل الهمزة وإسكان الراء للوقف لم يعلم أنه ماض مجهول وصل همزته ووقف آخره أو أمر مخاطب جزم آخره ، وإنما بين الالتبـاس بقيـدين أحـدهما الوقف والآـخر وصـل الهمزة إذ لو لم يقف لم يلتبس أحـدهما بالآخر ؛ لأن آخر الماضـي مفتوح وآخر الأمر مجزوم وأيضا لو قطع الهمزة لـم يلتبس إذ هي في المجهول مضمومة وفي الأمر مكسورة. اه ابن كمال باشا رحمه الله تعالي.

الأمر ، يلزم اللبس ، فضمّ التاء لإزالته ، فقس [(1)] الباقي [(2)] عليه [(3)].

***

ص: 129

1- يعني : إذا دريت ما ذكرنا من ضمّ أول المتحرّك منه في ... إلـخ ، قس الباقي من الأبواب الأربعة علي الفعل لتدركها. ففيه إيماء إلي دفع ما يقال : لم لـم يتعرض المصنف إلي أبواب ما عدا افتعل بأن عدم التعرض إليها لكونه مقيسا عليه لها تدبر. اه لمحرره رحمه الله تعالي.

2- يعني كما ضم التاء في افتعل لإزالـة اللبس فكذلك يضم الفاء في انفعل والتاء في اسـتفعل والعين في افعوعل وافعنلل لإزالة اللبس من فعل المضارع. اه مولوي.

3- قوله : (فقس ... إلخ) واعلم أن ما ذكر من البيان في مجهول الماضـي والمضارع إذا لم يكن الفعل معتل العين ، أمّا إذا كان معتل العين فليس صـيغة المجهول علي ما ذكره ظاهرا إذ يقال في مجهول قال مثلا قيل ، وسـيأتي حكمه في موضـعه إن شاء الله تعالي. اه مولانا أحمد رحمه الله.

فصل : في اسم الفاعل

وهو اسم (1) مشتقّ من المضارع لمن قام به الفعل بمعني الحدوث ، واشتقّ (2)

ص: 131

1- قوله : (اسم) جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة ، وقوله : مشتق من المضارع يخرج الأسماء الغير المشتقة كالفاعل الذي أسند إليه الفعل نحو قام زيد ، وكالمصدر وغيرهما وقوله : لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول والآلة واسمي الزمان والمكان ، وقيل : يخرج أيضا اسم التفضيل ، ولا يخرج الصفة المشبهة. لكن هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو ، وأنا مقرب من فلان أو مبتعد منه ومجتمع به ، فإن هذه الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر كذا قيل ، وقوله : بمعني الحدوث يخرج الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها علي الثبوت والدوام لا علي الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت إلي صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن : حاسن الآن أو غدا ، ومنه قوله تعالي : (فِي ضَيْقٍ) [النحل : 127] ، (وَضائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ) [هود : 12] ، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة. ولا ينتقض التعريف بمثل دائم وباق بناء علي أنهما ليس بمعني الحدوث بل بمعني الاستمرار ؛ لأن الاستمرار مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة فيدلان بصيغتهما علي الحدوث أيضا ، كما يدل يدوم ويبقي بحسب الصيغة علي الحدوث. اعلم أن قوله : بمعني الحدوث يخرج ما هو علي وزن اسم الفاعل إذا لم يكن بمعني الحدوث بل بمعني الاستمرار نحو فرس ضامر أي : مهزول خفيف اللحم ، وشازب بالشين والزاي المعجمتين بمعني الضامر ، وعذره أن يقال : إن قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها علي الحدوث كما في قولك : الله عالم ، أو كائن أبدا ، كذا قرره الفاضل الرضي رحمه الله تعالي. اه ابن كمال باشا رحمه الله.

2- جواب سؤال وهو أن يقال : لم اشتق اسم الفاعل من المضارع دون الماضي مع كونه أصلا له ودالا علي الثبوت بأنه إنما اشتق اسم الفاعل من المضارع لمناسبة ... إلخ. اه حنفية شرح مراح الأرواح.

منه لمناسبتهما (1) في الوقوع صفة للنكرة وغيره (2).

وصيغته من الثلاثي المجرد علي وزن : فاعل ، وحذف علامة (3) الاستقبال من : «يضرب» (4) فأدخل الألف لخفّتها (5) بين الفاء والعين ؛ لأن (6) في الأول يصير

ص: 132

1- قيد لمناسبتهما وإنما قيد بذلك لئلا يرد أن اسم الفاعل وقت الاشتقاق لم يكن ثابتا فضلا عن المناسبة بينهما فإن المناسبة يقتضي الطرفين ، والحال أن اسم الفاعل لم يثبت. خلاصة الجواب : أنهم اعتبروا اشتقاق اسم الفاعل من المضارع لمناسبة بينهما في ... إلخ ، تأمل فإنه من سوانح الوقت. اه مولوي غلام رباني رحمه الله تعالي.

2- من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع وإذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي وهو من المصدر كان مشتقا من المصدر بواسطة. اه ف.

3- للفرق بينه وبين المضارع ، وعين الفرق بالحذف ؛ لأن بالزيادة ألزم كثرة الزيادة ، وعين بحذف علامة المضارع ؛ لأنها زائدة والزائد أولي بالحذف. اه عبد الباقي.

4- قوله : (من يضرب) زاده لدفع توهم نشأ من قوله : علامة الاستقبال بأنها أعم من الغائب والمخاطب والمتكلم بأن المراد من العلامة علامة الغائب لا غير ، فإن اسم الفاعل اسم ظاهر ، والأسماء الظاهرة كلها غيب ، ألا تري إلي قولهم زيد ضارب والغائب ناسب الغائب وأيضا ، قد ينسب اسم الفاعل إلي الفاعل الجلي هذه قرينة قوية علي اشتقاقه من الغائب ، ثم لا يخفي عليك بأن المراد من يضرب المضارع المعلوم للغائب لا المجهول علي ما صرح به في الميزان ، ولعل المناسبة بين اسم الفاعل والمضارع المعلوم في إسناد كل منهما إلي الفاعل بخلاف المجهول فإنه يسند إلي المفعول كما مرّ آنفا ، فلا مناسبة بينهما هذا ما أفيد. اه لمحرره.

5- قوله : (لخفتها) وذلك ؛ لأن وضع الأسماء علي الخفة ووضع الأفعال علي الثقل ولهذا جاء الاسم خماسيا بخلاف الفعل ، فإنه لو جاء خماسيا يلزم الثقل لفظا ومعني ، أمّا لفظا فظاهر ، وأمّا معني فلأن الفعل يدل علي ثلاثة معان الحدث والزمان ونسبة الفاعل ، بخلاف الاسم فإنه وإن كان بحسب اللفظ ثقيلا لكنه بحسب المعني ليس بثقيل ، إذ معناه واحد لا كثرة فيه فكانت الخفة مطلوبة في الاسم فاختير الألف. اه حنفية.

6- قوله : (لأن في ... إلخ) دليل لإدخال الألف بين الفاء والعين مع إفادة دفع توهم بأنه ما السّرّ في إدخال الألف بينهما دون أول الفاء أو الآخر كما تري ، وأيضا لم يدخل الألف بين العين واللام فإن وزنه حينئذ يصير فعال فيلبس وزنا بين الاسم المشتق وغيره ، أمّا في صورة كسر الفاد فنحو رياح ورماح وجهاد ، وفي فتحها كثواب وصواب وجمال ، وفي ضمها كجناح وجهال ونحاس ، تدبر. اه لمحرره.

مشابها (1) بالمتكلم وبالتفضيل ، وفي الآخر يصير مشابها بتثنية الماضي.

وكسر عينه ؛ لأنه بتقدير الفتحة يصير مشابها بماضي المفاعلة ، وبتقدير الضمة يثقل ، وبتقدير الكسرة أيضا يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ، ولكن أبقي مع ذلك للضرورة (2) ، وقيل : اختيار الالتباس بالأمر أولي ؛ لأن الأمر مشتقّ من المستقبل ، والفاعل أيضا مشتق (3) من المستقبل.

ويجيء (4) الصفة المشبهة علي وزن : فعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ،

1- قوله : (مشابها ... إلخ) يعني لو زيدت في الأول لا يمكن زيادتها حال كونها ساكنة لتعذر الابتداء بالساكن ، ولو حركت لا يمكن تحريكها بالضم والكسر لأنه يفوت الخفة المطلوبة من زيادتها فلا يمكن تحريكها إلا بالفتحة ، وحينئذ يلزم الالتباس بالمتكلم في مضموم العين ومكسوره مثل اضرب ، وأيضا لو كسر الألف يلتبس بالأمر من مضموم العين نحو انصر ، ولو زيد في الآخر يلتبس بتثنية الماضي في مثل فتحا ، ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وصبار ؛ إذ لا اعتبار بالإعجام ، وإذا بطل الأقسام بأسرها تعين أن يزاد بين الفاء والعين. اه مولوي وفلاح.

2- قوله : (للضرورة) أي : لعدم إمكان الفتح والضم كما بينا ، ولعدم إمكان السكون لالتقاء الساكنين ، واعترض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف ؛ لأن التزام الثقل أولي من التزام الالتباس ، فنقول : التزام الالتباس قليل الوقوع سيما في ما يمكن دفعه ؛ إذ يمكن ههنا دفعه بالتنوين وتركه أولي من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد إذ بذلك يكون أثقل ويدل علي ما ذكرنا أنهم قلبوا الياء ألفا في مثل مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله ، واكتفوا بالفرق التقديري. اه ابن كمال.

3- قوله : (مشتق ... إلخ) فيكون بين الأمر واسم الفاعل مؤاخاة (في أن كل منهما فرع للفرع) ومناسبته بخلاف الأمر وماضي باب المفاعلة فاختيار الالتباس بين الأمرين المتناسبين أولي من اختياره بين الأمرين المتباينين إذا تعين اختيار أحدهما. اه فلاح.

4- قوله : (ويجيء الصفة ... إلخ) ولم يجعل لها فصلا علي حدة بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي للمشابهة التامة بينهما كما سنذكره فكأنها منه ، وقدمها علي اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المناسبة بينهما إذ الصفة المشبهة لا تجيء من غير الثلاثي ، وعرفوها بأنها اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به علي معني الثبوت ، فقوله : اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة ، وقولنا : اشتق من فعل لازم يخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدي ، وقولنا : لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه وممرور به ، واسم الزمان والمكان والآلة ، وقولنا : علي معني الثبوت ، أي : الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فإنه مشتق من فعل لازم لمن قام به ، لكن علي معني الحدوث ، ويخرج أيضا مثل ضامر وشارب وطالق وإن كان بمعني الثبوت ؛ لأنه في أصل وضعه للحدوث ؛ وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث. واعلم أن المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من حيث اللفظ والمعني ، أما الأول فلأن الصفة المشبهة يثني ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك ، فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعمل عمله ، وأما الثاني فلأن الصفة المشبهة ما قام به الحدث المشتق هي منه ، فمعني زيد حسن زيد ذو حسن ، والحسن حدث أي : مصدر قائم بزيد. كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه ، فمعني زيد ضارب زيد ذو ضرب فلا فرق بينهما معني ، إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعا ، والثبوت في الآخر كما عرفت ، ولما كان صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف علي السماع ، أشار إلي الأمثلة المسموعة بقوله : ويجيء الصفة المشبهة ... إلخ اه ابن كمال باشا.

وفعـل ، وفعال ، وفعال ، وفعلان [1] ، وأفعل ، نحو : فرق ، وشـكس ، وصـلب ، وملـح ، وجنب [2] ، وحسن ، وجبـان [3] ، وشجاع ، وعطشان [4] ، وأحول ، وهو مختصّ بباب : فعل ، إلا ستّة يجيء من باب : فعل ، نحو : أحمق ، وأخرق ،

1- واعلم أن أبنية الصـفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الأبنية العشرة بل يجيء أيضا ، علي وزن فعيل مثل كريم ، وفعول بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيّور ، وفيعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيّق ، وفعول بفتح الفاء نحو وقور ، وفعال بضـم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح وغير ذلك كما في المطولات. اه أحمد. ولعل النكتة في عدم التعرض إلي الأبنية الباقية خوفا من التطويل تدبر. اه لمحرره.

2- قوله : (جنب) من الباب الخامس من الجنابة سواء فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره ، وربما قالوا في جمعه : أجناب وجنوب. اه ف.

3- من البـاب الخـامس من الجبن وهو ضـد الشـجاعة ، يقـال : رجل جبين وامرأة جبان فهو مؤنث وإن جعلته من الباب الأول يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون مذكرا ، وعبارة المصنف تحتملهما. اه ف.

4- من الباب الرابع معناها ظاهر ، وجمعه عطشـي بفتح العين وسـكون الطاء وعطاش بفتح العين ، وعطاش بالكسـر ومؤنثه عطشي أيضا ، وجمعه عطاش بالكسـر فقط. قال ابن الحاجب : يجيء الصـفة المشبهة من جميع الأبواب الثلاثية إذا كان بمعني الجوع والعطش وضدهما علي فعلان كجوعان وضبعان وعطشان وريان. اه ف.

وآدم (1) ، وأرعن ، وأعجف ، وأسمر.

وزاد الأصمعي : الأعجم ، وقال الفرّاء : يجيء «أحمق» من : حمق ، وهو لغة في : حمق (2) ، وكذلك يجيء خرق ، وسمر ، وعجف (3) ، أعني : فعل لغة فيهنّ.

ويجيء (4) : «أفعل» لتفضيل الفاعل من الثلاثي (5) غير المزيد (6) فيه ممّا ليس بلون ولا عيب.

ص: 135

1- قوله : (آدم) في مختار الصحاح بضم الأول ، وسكون الثّاني. اه ف. والآدم من الناس الأسمر والجمع أدمان ، والآدم من الإبل الشديد البياض وقيل هو الأبيض الأسود المقلتين يقال : بعير آدم وناقة أدماء. اه ف.

2- بـالضم فكان أحمق قياسا وفيه بحث ؛ لأن حمق إذا كان بالضم يجيء الصفة منه أحمق ، وأما إذا كان بالكسر يجيء الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا أحمق ، كذا في مختار الصحاح فلا يغني في الجواب كون الكسر لغة في الضم. اه فلاح.

3- بالكسر في الكل كما يجيء بالضم فيه ، فالكسر لغة في الضم أيضا ، ثم لما أراد تعميم الحكم للكلمات السّبعة بعد ذكر أربعة منها قال : أعني فعل ... إلخ. اه ف.

4- قوله : (ويجيء أفعل ... إلخ) الأشبه أن يقال لما ذكر أن أفعل يجيء للصفة المشبهة كان مظنة أن يتوهم أن أفعل لا يجيء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال : ويجيء أفعل لتفضيل الفاعل ، أي : كما يجيء للصفة المشبهة ، وعرفوه بأنه : اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة علي غيره ، فقولنا : اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الأفعال ، وقوله : الموصوف بزيادة علي غيره يخرج ما عدا اسم التفضيل ، قال الفاضل الرضي : وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد. ولو احترز عن مثله بأن قال : المراد ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة علي غيره فيه أي : في الفعل المشتق منه ، لانتقض بنحو طائل ، أي : زائد في الطول علي غيره. والأولي أن يقال : هو المبني علي أفعل لزيادة صاحبه علي غيره في الفعل أي في الفعل المشتق هو منه ، ويدخل خير وشر لكونهما في الأصل أخير وأشرّ فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال ، وقد يستعملان علي القياس انتهي كلامه. اه ابن كمال باشا.

5- قوله : (الفاعل) أي : لتفضيل الفاعل علي الغير لا لتفضيل المفعول علي الغير ؛ وذلك لأن التفضيل إنما يكون لمن له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان ، والمؤثر في الفعل هو الفاعل لا المفعول ؛ لأن الفاعل هو الذي صدر عنه الفعل غالبا كما في ضرب زيد لا المفعول ، فإذا لم يكن للمفعول تأثير في الفعل لا يوصف بالزيادة والنقصان فلا يقال : زيد أضرب من عمرو ، علي أن معناه أن الضرب الذي وقع علي زيد أكثر مما وقع علي عمرو ، بل معناه أن الضرب الذي صدر من زيد أكثر مما صدر من عمرو. اه حنفية.

6- واعلم أن شرط اسم التفضيل أن يبني من الثلاثي المجرد الذي جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة ، فقولنا : جاء منه فعل ، احتراز عن أيدي وأرجل من اليد والرجل ، فإنه لم يثبت ، وقولهم : احنك الشاتين ، أي : كلهما من الحنك شاذ ، وقولنا : تام احتراز عن الأفعال النّاقصة ككان وصار فإنه لا يقال : أكون وأصبر وقولنا : غير لازم للنفي احتراز عن مثل ما ليس بكلمة ، أي : ما تكلم فإنه لا يقال : هو أليس منك ؛ لئلا يصير مستعملا في الإثبات ، وقولنا : متصرف احتراز عن نعم وبئس وليس ، وقولنا : قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت ، فلا يقال : الشمس اليوم أغرب منها أمس ، وهذه الشروط غير ما ذكره المصنف وقد ذكرها الفاضل الرضي. اه ابن سليمان الرومي.

ولا يجيء (1) من المزيد (2) فيه لعدم إمكان محافظة جميع حروفه في : أفعل (3) ، ولا من لون (4) ولا عيب ؛ لأن فيها يجيء : «أفعل» للصفة المشبهة ، فيلزم

1- قوله : (ولا يجيء ... إلخ) ولما خص أفعل التفضيل بالفاعل وبالثلاثي المجرد وبما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمفعول ، وعدم مجيئه من غير الثلاثي المجرد ، وعدم مجيئه من الألوان والعيوب ، فبين الثّاني بقوله : ولا يجيء ... إلخ ، والثّالث بقوله : ولا يجيء من لون ولا عيب ... إلخ ، والأول في الآتي بقوله : ولا يجيء لتفضيل المفعول ... إلخ. اه أحمد رحمه الله تعالي.

2- واعلم أنك إذا قصدت التفضيل من الأفعال التي تعذر بناء أفعل منها كالرباعيات والمزيدات ، وكالألوان والعيوب فطريقه أن تبني أفعل من فعل يصح بناء أفعل منه علي حسب غرضك الذي تقصده ، ثم جئت بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها فتنصبها علي التمييز مثلا إذا قصدت كثرة الفعل ، قلت : أكثر دحرجة ، وإذا قصدت حسنه قلت : أحسن انتقاشا ، وإذا قصدت قبحه قلت : أقبح عورا ، وإذا قصدت شدته قلت : أشد بياضا ، وقس عليه ما عداه. اه من الرضي.

3- قوله : (في أفعل) ؛ لأن أفعل ثلاثي زيد في أوله همزة للتفضيل فاستحال محافظة جميع حروف كلمات الرباعية والخماسية والسداسية في وزن أفعل علي تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها ، وإن حذفت التبس المعني ، إذ لو قلت من دحرج مثلا : أوحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم أنه من تركيب دحرج ، وكذا لو حذفت الهمزة من أخرج وزيدت في أوله همزة التفضيل وقلت : أخرج لم يعلم أن معناه كثير الخروج أو كثير الإخراج ، وقس عليه ما عداه ، وكل ما ذكر مبني علي أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعل ، وإنما اقتصروا عليه اختصارا. واعلم أن بناء أفعل من الزوائد مطلقا غير قياس عند الجمهور ، وأمّا عند سيبويه فغير قياس ما عدا باب الإفعال ، وأمّا في باب الإفعال فمع كونه ذا زيادة قياس عنده ، واختار المصنف مذهب الجمهور. اه شمس الدين رحمه الله تعالي.

4- قوله : (من لون) واعلم أنه أجاز الكوفيون بناء أفعل للتفضيل من لفظي السواد والبياض خاصة قياسا ، وقالوا : لأنهما أصل الألوان ، ويحتجون أيضا في البياض بقول الراجز : جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني إياض (الشعر من الرجز ، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 1 / 149 ، وخزانة الأدب للبغدادي 8 / 232.) وقال المبرد : ليس البيت الشاذ بحجة علي الأصل المجمع عليه ، وفي السواد بقول الآخر : لأنت أسود في عيني من الظّلم (الشعر من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في يتيمة الدهر للثعالبي 1 / 194 ، وخزانة الأدب للبغدادي 3 / 188.) والبيتان شاذان عند البصريين. اه أحمد رحمه الله تعالي.

الالتباس (1).

ولا يجيء لتفضيل المفعول حتي لا يلتبس بتفضيل الفاعل (2).

فإن قيل : لم لم يجعل علي العكس حتي لا يلزم الالتباس؟.

قلنا : جعله للفاعل أولي (3) ؛ لأن الفاعل مقصود في الكلام ، والمفعول فضلة (4) ،

ص: 137

1- قوله : (الالتباس) بين الصفة والتفضيل علي تقدير بناء أفعل منهما للتفضيل أيضا ، فإنك إذا قلت : زيد الأسود لم يعلم أنه بمعني ذو سواد أو بمعني الزائد في السواد. وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن أفعل للصفة يقدم بناؤه علي أفعل للتفضيل ، وهو كذلك ؛ لأن ما يدل علي ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع علي ما يدل علي زيادة علي الآخر في الصفة ، والأولي موافقة الوضع لما هو الطبع. اه فلاح.

2- قوله : (بتفضيل الفاعل) يعني لو جاء أفعل لتفضيل المفعول يلتبس بتفضيل الفاعل ، فإنه لا يعلم أن معني زيد أضرب زائد في الضاربية أو زائد في المضروبية ، والالتباس خلاف الأصل. اه جلال الدين.

3- من جعله للمفعول يعني أنهم لو جعلوه مشتركا لالتبس أحدهما بالآخر لاطراده فأرادوا جعله لأحدهما دون الآخر ؛ لدفع الاشتباه ، فوجدوا جعله للفاعل أقيس وأولي من المفعول ؛ لأن الفاعل ... إلخ. اه ف.

4- في الكلام لإفادته بدونه. فإن قلت : المراد من الفاعل الذي بني أفعل لتفضيله صيغة الفاعل مثل ضارب والفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل في الإعراب وهو ما أسند إليه الفعل مقدما عليه مثل زيد في قولنا : ضرب زيد ، فلم يلزم من كون الثّاني مقصودا في الكلام كون الأول كذلك إذ يجوز أن يقال : قتلت الضارب ، يجعل ضارب مفعولا ، وفضلة في الكلام ، وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول في الإعراب لا المفعول في الصيغة ، إذ يجوز أن يقال : جاءني المضروب فاعلا؟. قلت : المراد أن الفاعل في الإعراب لما كان مقصودا ، والفاعل في الصيغة هو الدال عليه كان مقصودا أيضا ، وكذا المفعول في الإعراب لما كان فضلة والمفعول في الصيغة هو الدال عليه كان فضلة أيضا ، والضارب في قولنا : قتلت الضارب ، مفعول بالنسبة إلي قتلت فهو مقتول المتكلم ، وإن كان بالنسبة إلي الضرب فاعلا ، والمضروب في قولنا : جاءني المضروب ، فاعل بالنسبة إلي جاءني فهو جاء وإن كان مفعولا بالنسبة إلي الضرب. اه ابن كمال باشا رحمه الله تعالي.

وأيضا يمكن التّعميم في الفاعل دون المفعول (1).

ونحو : أشغل (2)

ص: 138

1- لأنه لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب ، وإنما قلنا : في الأغلب احترازا من نحو مجنون ومبهوت. اه ف. إذ لا يقال : لا فاعل إلّا وله مفعول لعدم مجيء المفعول من الفعل اللازم ، فلو جعل التفضيل للمفعول لبقي الفاعل مع كونه مقصودا في الكلام وأكثر وأعمّ من المفعول خاليا عن معني التفضيل ، وهو خلاف القياس ، وترك الأولي لاستلزامه أن يبقي كثير من الأفعال بلا تفضيل كذا نقل عن سيبويه. اه فلاح.

2- قوله : (ونحو أشغل) مع ما عطف عليه من وأعطاهم وأولاهم وأحمق مبتدأ خبره قوله : شاذ ، وقوله : ولا يجيء لتفضيل المفعول ، ولا من المزيد فيه ، ولا من العيوب ، وكان يرد علي كل واحد من هذه المذكورات النقض ، أمّا علي الأول فلأن دعوي عدم مجيء أفعل التفضيل من المفعول غير صحيح إذ قد جاء في كلامهم : لذلك يقال : هذا أشغل من ذات النحيين ، فأشغل أفعل التفضيل بمعني المفعول ، فالمعني هذا أكثر مشغولا من ... إلخ ، وأما علي الثّاني والثّالث فقد تحقق مجيء أفعل التفضيل من المزيد فيه نحو قولهم أعطاهم الدنيا وأولاهم فإن كلا من أعطي وأولي أفعل التفضيل من باب الإفعال ، ومن العيوب كقولهم : هذا أحمق من هبنقة فلا مجال لما قال المصنف : ولا يجيء من المزيد فيه ، ولا من عيوب ، أشار إلي الجواب عن هذا الإيراد بقوله : و «نحو أشغل» إلي قوله : «شاذ» ، علي نهج ترتيب الاعتراض كما لا يخفي فافهم. اه من الشروح. قوله : (أشغل ... إلخ) قصته عن أبي عبيدة في المثل أشغل ... إلخ ، وهي امرأة اسمها ربيعة من بني تيم بن عدي بن ثعلب حضرت في أيام الجاهلية سوق عكاظ وهو قريب من مكة ومعها نحيان من السمن لتبيعهما فذهب بها خوات بن خبير الأنصاري في جهالة إلي مكان خال ليبتاعهما منها ففتح أحدهما وذاقه ودفعه إليها فأمسكته بإحدي يديها ، ثم فتح الآخر ففعل به ما فعل بالأول ، ثم غلبها وجامعها فوطئ بها ، وهي لا تقدر علي دفعه من نفسها لحفظها في النحيين وشغلها علي سمن ، فلما قام وفرغ عنها قالت : لا هناك ، فهرب خوات فضرب بها المثل فيمن شغل ببلاء يصعب دفعه ، أي : وقع فيه. اه

من ذات النّحيين ، لتفضيل المفعول ، وهو أعطاهم (1) وأولاهم ، من الزوائد ، وأحمق (2) من هبنّقة (3) ، من العيوب شاذ.

ويجيء الفاعل (4) علي : «فعيل» نحو : نصير ، وقد يستوي (5) فيه المذكر والمؤنث لكن لا مطلقا ، بل إذا (6) كان بمعني المفعول ، نحو : قتيل ، وجريح ،

ص: 139

1- أصله أعطي فزيدت همزة التفضيل فاجتمعت الهمزتان فحذفت إحداهما وهذا علي خلاف القياس ولكنه جائز عند سيبويه في جميع الأفعال التي ماضيها علي وزن أفعل ؛ لأنه ليس فيه إلا حذف إحدي الهمزتين وهو جائز كما تقول في مضارع متكلم : أفعل نحو أكرم أصله أأكرم للمتكلم ، والثّانية هي المزيدة فحذفت الثّانية ، وقال الأخفش : هذا سماعي لا يجوز إلا ما جاء من العرب. اه عبد الحكيم.

2- قوله : (وأحمق ... إلخ) فإن قلت : لم حكمت أن أحمق ههنا لتفضيل الفاعل فلم لا يجوز أن يكون صفة مشبهة؟. قلت : استعماله بمن يدل علي أنه للتفضيل. اه فلاح.

3- قوله : (هبنقة) قصته أن ذلك لقب رجل يقال له : ذو الودعات ، واسمه يزيد بن شروان جد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق ، ومن جملة حمقه أنه علق بعنقه قلادة من ودعات أي : خرزات مختلفة الألوان فقيل له : لم علقت هذه بعنقك ، قال : لأعرف نفسي من بين الناس ، فسرقها أخوه منه وعلقها بعنقه ، فلما أصبح ورأي أخاه قد علق تلك القلادة بعنقه فضحك وقال : يا أخي أنت أنا ، فمن أنا. اه مولوي عبد الحكيم.

4- ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسي مع ما يتعلق به من الصفة المشبهة وأفعل التفضيل شرع في الفاعل الغير القياسي فقال : ويجيء ... إلخ. اه ف.

5- قوله : (قد يستوي ... إلخ) ما دام جاريا علي الموصوف بوقوعه صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا ثانيا ، وأما إذا قطع عن موصوفه فإنه يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء يقال : مررت بقتيل بني فلان وبقتيلة فلان. اه مولوي رحمه ربه.

6- وإذا كان بمعني فاعل يفرق بالتاء نحو كريم وكريمة ؛ وذلك لأن فعيلا بمعني فاعل أقرب إلي الفعل من فعيل بمعني مفعول في الرتبة ؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فكذا في الاستعمال ، والفعل يذكر إذا كان الفاعل مذكرا ويؤنث إذا كان مؤنثا بخلاف المفعول فإنه فضلة لا يوافق الفعل. فإن قلت : كلمة إذا للشرط فأين جزاؤه؟. قلت : جزاؤه محذوف والدليل عليه قوله : ويستوي ... إلخ أو يقال : كلمة الشرط إذا كانت بحيث يدل ما قبله علي الجزاء يجرد عن معني الشرط ويكون للوقت. اه حنفية.

فرقا (1) بين الفعيل بمعني الفاعل (2) والمفعول ، إلا إذا جعلت الكلمـة من أعداد (3) الأسـماء ، نحو : ذبيح وذبيحة (4) ، ولقيط ولقيطة (5).

وقد يشبّه (6) به ما هو بمعني فاعل ، نحو قوله تعالي : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : 56].

ص: 140

1- قوله : (فرقا ... إلـخ) يعني لو لم يسـتو بين المـذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقيل : مررت بامرأة قتيلة لم يعلم أنها بمعني قاتلة ، أو بمعني مقتولـة ، وأمّا إذا ترك التاء في فعيل بمعني مفعول في المؤنث علم أنها بمعني الفاعل ، وإذا قيل : بامرأة قتيلـة علم أنه بمعني المفعول فلم يلتبس أحـدهما بالآخر. فإن قيل : لم لم يعكس الأمر؟. أجيب : بأن الفاعل أصل بالنسـبة إلي المفعول والفرق بالتاء أيضا أصل فأعطي الأصل للأصل. اه أحمد رحمه الله.

2- قوله : (بمعني ... إلخ) ضابطته إن أردت أن تعرف أن الفعيل بمعني الفاعل أو المفعول فانظر إلي فعل الماضـي فإن كان متعديا فالفعيل بمعني المفعول كالقتيل بمعني المقتول ، وإن كان لازما كان بمعني الفاعل نحو كريم وظريف ، وهـذا أصل مطرد في جميع المواد حتي لا يتخلف عنه أصلا إلا نادرا. اه منه رحمه الله.

3- قوله : (من أعداد ... إلخ) والمراد من كون الكلمة من أعداد الأسماء أن لا يعتبر وصفيته بل جعل كأنه اسم لشيء كالأسماء الجامدة. اه ف.

4- قوله : (ذبيحة ... إلخ) فالذبيح يسـتعمل كثيرا اسـما لما يذبح من الشاة والإبل فغلبت الاسـمية علي الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف ، فلذلك لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء ، كما لا يستوي في سائر الأسماء الجامدة. اه ف.

5- قوله : (لقيطـة) واللقيطـة اسم أيضـا لمـا يلتقط ، في الصـحاح : اللقيط منبوذ يلتقط ، والمنبوذ الصبي تلقيه أمه في الطريق ، فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الأسماء. اه شمس الدين.

6- قوله : (وقد يشـبه ... إلخ) أفاد بهذا القول دفع ما توهم من قول المصنف : فرقا بين الفاعل والمفعول ، أن الفعيل بمعني الفاعل يفرق فيه بين المـذكر والمؤنث كما هو الظاهر فهذا لا يساعد قوله تعالي : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [الأعراف : 56] ، فإن قريبا بمعني فاعل محمول علي رحمـة الله التي هي مؤنث ؛ لكونه مصـدرا ذا التاء والغالـب فيه التأنيث كما عرف في النحو بما حاصـله : إن هذا قليل لا اعتداد له ، ويومئ إليه بكلمة قد التي تفيد التقليل مع التحقيق. اه تحرير.

ويجيء : علي «فعول» للمبالغة (1) ، نحو : منوع ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعني فاعل ، نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ويقال (2) في المفعول : ناقة حلوبة ، وأعطي الاستواء في : «فعيل» للمفعول ، وفي : «فعول» للفاعل طلبا للعدل (3).

ويجيء للمبالغة (4) نحو : صبّار ، وسيف مجزم ، وهو مشترك بين الآلة وبين مبالغة الفاعل ، وفسّيق ، وكبّار ، وطوّال ، وعلّامة ، ونسّابة (5) ، وروّاية ، وراوية (6) ، وفروقة (7) ،

1- سواء كان بمعني الفاعل أو بمعني المفعول ، والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل. اه ف.

2- قوله : (ويقال في ... إلخ) فيه قلق فإنه قال الشارح الرضي بعد تفصيل أوزان يستوي فيها المذكر والمؤنث : وأمّا فعول بمعني مفعول فيستوي فيه أيضا المذكر والمؤنث كالرّكوب والفتوت والجزور ، لكن كثيرا ما يلحقه التاء علامة بالنظر إلي الاسمية لا للتأنيث فيكون بعد إلحاق التاء أيضا صالحا للمذكر والمؤنث هذا لفظه. اه إيضاح.

3- قوله : (للعدل) أي : بين الفعيل والفعول في الاستواء وعدمه ، وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن فعيلا يقدم بناؤه علي فعول ، وهو كذلك فإن فعيلا كما يجيء للمبالغة يجيء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة ، وفعولا لا يدل إلّا علي اتصاف بالفعل ؛ لبنائه علي المبالغة ، والأول مقدم بالطبع علي الثّاني ، والأولي موافقة الوضع لما هو بالطبع وقد مر نظيره في أفعل التفضيل. واعلم أن ذكر كون الفعيل بمعني المفعول لمناسبة اشتراك الصيغتين بين الفاعل والمفعول ، وإلا لما ذكر المفعول في فصل الفاعل. اه فلاح. ولا يخفي بأن العدل في العكس أيضا ، إلا أن دلائل هذا الفن كان بعد الوقوع ، والحاكم في ذلك هو الواضع فلا إيراد. اه

4- يعني أن أبنية المبالغة علي أنواع منها فعّال بتضعيف العين نحو ... إلخ. اه عبد.

5- من الباب الثّاني أي : عالم بالأنساب ، والهاء في الأول للمبالغة في العلم ، وفي الثّاني للمبالغة في المدح ، أي : في مدح من يعلم الأنساب. اه ف.

6- من الباب الثّاني من روي الحديث والشعر والهاء للمبالغة. اه ف.

7- قوله : (فروقة) من فرق والهاء للمبالغة ، فإن قلت : ما معني كون الهاء للمبالغة في علّامة ونسّابة وفروقة مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة؟. قلت : بوجهين : أحدهما : أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة من معني المبالغة فأدخل الهاء. والثّاني : أن معني المبالغة لا يكون له حد معين ، فإذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة ، فإذا أدخل هاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء لزيادة المبالغة وهي منها. اه ابن كمال رحمه الله.

وضحكة (1)، ومجذامة (2)، ومسقام (3)، ومعطير (4)، ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة (5) الأخيرة لقلّتهنّ.

أما قولهم (6) : «مسكينة» فمحمول علي : فقيرة (7)، كما قالوا (8) : هي عدوّة

1- منها فعلة بضم الفاء وفتح العين أو سكونه نحو ضحكة. اه ف.

2- أي : كثير القطع وهاؤها للمبالغة كما في فروقة. اه ف.

3- منها مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مسقام أي : كثير السقم، وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض كما سيجيء. اه ف.

4- منها مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو معطير أي : كثير العطر أي : الطيب، والستة الأخيرة كلها من الباب الرابع. اه ف.

5- قوله : (في التسعة ... إلخ) وهي من قوله : علامة إلي معطير، فيقال : رجل علامة ومعطير فالتاء وعدمه سيّان معني وإن كان للتأنيث لفظا، وقس عليهما الباقية. اه فلاح.

6- قوله : (أمّا قولهم ... إلخ) ولما توجه أن يقال : إن مسكين لا يستوي فيه المذكر والمؤنث، بل يقال : امرأة مسكينة مع أنه بوزن معطير، أجاب بقوله : وأمّا قولهم : مسكينة ... إلخ، يعني أن فعيلا إذا كان بمعني الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كما مر، وفقير فعيل بمعني الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وإن كان بوزن معطير لكنه نظير لفقير بحسب المعني فحمله عليه في الفرق بالتاء، فكما يقال : امرأة فقيرة، يقال : امرأة مسكينة، وقد يستعمل علي القياس المذكور فيقال : امرأة مسكين كذا في مختار الصحاح. اه فلاح.

7- الفقير من له أدني شيء والمسكين من لا شيء له، وقيل : بالعكس، وقيل : هما من لا شيء له فعلي التفسيرين الأوّلين بينهما تضاد ومن عاداتهم حمل الضد علي الضد، وعلي التفسير الثّاني بينهما مساواة. اه.

8- قوله : (كما قالوا هي ... إلخ) لعل الغرض من هذا التشبيه، إمّا تنوير جواز حمل أحد الضدين علي الآخر كما في الحنفية، وإمّا دفع ما يتجه بحمل مسكينة علي فقيرة بأن وزن مسكين مفعيل للمبالغة، وفقير فعيل لاسم الفاعل بدونها يدل عليه قول المصنف فيما سبق : ويجيء الفاعل علي فعيل، فإذا حمل مسكينة التي هي مؤنث مسكين علي فقيرة تأنيث الفقير، فقد أبطل ما هو المقصود من وزنه وهو المفعيل وذا ليس بمستحسن، بما توضيحه أن ما يتجه مقتضي القياس والحمل المسطور قد وجد في الكلام الفصيح فلا يعارضه تدبر اه لمحرره.

الله ، وإن لم تدخل الهاء في : «فعول» الذي للفاعل ، حملا علي : صدّيقة الله ؛ لأنه نقيضه (1).

وصيغته من غير الثلاثي علي صيغة المستقبل بميم (2) مضمومة وكسر ما قبل (3) الآخر منه ، نحو : مكرم.

واختير الميم لتعذّر (4) حروف العلّة ، وقرب الميم من الواو في كونهما شفويّة (5) ، وضمّ الميم للفرق بينه وبين الموضع (6).

ونحو (7) : «مسهب» للفاعل علي صيغة المفعول من : أسهب ، و «يافع» من : أيفع ، شاذّ.

1- لأن الصداقة بمعني دوست شدن والعداوة بمعني دشمن شدن. اه ح.

2- قوله : (بميم) حال من قوله : علي صيغة المستقبل ، أي : حال كونها حاصلة بسبب وضع ميم مضمومة وبسبب كسر ما قبل الآخر فرقا بينه وبين اسم المفعول ، ووفقا لحركة المضارع في أكثر المواد وما سواه فمحمول عليه ليكون الكل علي وتيرة واحدة أي : موافقة. اه جلال الدين.

3- قوله : (وكسر ما قبل الآخر) إن لم يكن مكسورا في الأصل ، وإنما قلنا ذلك ؛ لئلا يرد أن كسر ما قبل الآخر في نحو مكرم غير صحيح ، وإلّا يلزم إعطاء الكسر المكسور فيلزم تحريك المتحرك وهو محال ، إذ لم يسلب الكسر الأول وإن سلب يلزم التطويل بلا طائل تدبر. اه غلام رباني رحمه الله تعالي.

4- قوله : (لتعذر ... إلخ) أمّا الواو فلأنها لا تزاد في أول الكلمة كما مرّ ، ولو قلبت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب ، وأمّا الألف فلأنها لو زيدت التبس بالمضارع المتكلم وحده ، وأمّا الياء فلأنها لو زيدت التبس بالمضارع الغائب إذ يحذف من اسم الفاعل حرف المضارعة. اه أحمد.

5- قوله : (شفوية) فإن قلت : حروف الشفة كثيرة فلم عين الميم بالزيادة من بينهم؟. قلنا : زيادة الميم من بين سائر الحروف موقوف علي سماع الاصطلاح لا القياس. اه حنفية.

6- قوله : (الموضع) أي : من الثلاثي المجرد المكسور العين نحو مضرب ، ولم يعكس ؛ لأن الثلاثي أصل والفتح أيضا أصل فاختير الأصل بالأصل تخفيفا ولم يكسر أيضا ، مع أن الكسر خفيف بالنسبة إلي الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة. اه ابن كمال باشا.

7- قوله : (ونحو مسهب ... إلخ) جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال : إن مسهب بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح الهاء اسم فاعل من أسهب ، وهو ثلاثي المزيد فيه ولم يكسر ما قبل الآخر فلا مجال بقوله : وكسر ما قبل الآخر ، وأن يافع اسم فاعل من أيفع الذي هو الثلاثي المزيد فيه والقياس موفع ، فكيف قال : وصيغته من غير الثلاثي علي صيغة المستقبل بميم مضمومة ... إلخ ، بأن مجيء ذلك شاذ ، أي : خلاف القياس. اه من المهديه.

ويبني (1) ما قبل تاء التأنيث علي الفتح في نحو : ضاربة ؛ لأنه صار بمنزلة وسط الكلمة ، كما في نون التأكيد وياء النّسبة نحو : كوفيّ ، ويضربنّ ، وعلي الفتح للخفة (2).

* * *

1- قوله : (ويبني ... إلخ) لما فرغ عن الصيغة المبنية للفاعل المذكر شرع في الصيغة المبنية للمؤنث فقال : ويبني ... إلخ ، كذا في الحنفية ، ولا يبعد أن يقال : إن المصنف أراد بهذا الكلام دفع ما توهم أن المؤنث فرع للمذكر إذ التأنيث بعد التذكير ، فإن تاء التأنيث في ضاربة مثلا بعد ضارب ولام الكلمة في المذكر مضموم بل قابل للحركات الثلاث باختلاف العوامل ، فالمؤنث ينبغي أن يكون هكذا ليوافق الفرع بالأصل وليس كذلك كما تري فما ذا يقتضيه بما توضيحه أن ما ذكرت مسلم إلّا أن في المؤنث وجد مانع يمنع كون لام الكلمة مضموما بل قابلا للحركات ... إلخ ، وهو أن ما قبل تاء التأنيث صار بمنزلة ... إلخ. اه لمحرره.

2- قوله : (للخفة ... إلخ) أو لأن تاء التأنيث كلمة أخري ومن عادتهم أنهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخري فتحوا آخر الكلمة الأولي نحو خمسة عشر ، وبعلبك ، فالبعل اسم الصنم وبك اسم مالكه واليوم المجموع اسم بلدة في حدود الشام. اه عصام.

فصل : اسم المفعول

(1)

وهو اسم مشتقّ (2) من : «يفعل» لمن وقع عليه الفعل ، وصيغته من الثلاثي يجيء علي وزن : مفعول : نحو : مضروب.

وهو مشتق من : «يضرب» لمناسبة بينهما.

فإن قيل : لم أدخل الميم مقام الزوائد؟.

قلنا : لتعذّر (3) حروف العلة ، فصار : مضربا ، ثم فتح الميم حتي لا يلتبس

1- قوله : (اسم المفعول) مناسبته باسم الفاعل في كون كل منهما صيغة الصفة وتأخيره عنه لكون موصوفه أشرف من موصوفه لتوقف الفعل عليه لا به ، إذ ما من فعل إلّا ويقتضي الفاعل ؛ ولا كذلك المفعول بل يقتضيه بتقدير تعديته ، أو لأنه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة وجزء الشيء أولي مما هو الفضلة بالنظر إليه كما لا يخفي. اه تحرير.

2- قوله : (مشتق) يشمل جميع الأسماء المشتقات ، وقوله : من يفعل يخرج اسم الفاعل ؛ لأنه مشتق من المضارع المعلوم ، وقوله : لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة ، ولو لم يخرج الفاعل بالقول الأول يخرج به لكنه أسند خروجه إليه لتقدمه وليستقل كل قيد بإخراج شيء ، لا يقال : لو قال : من المضارع المجهول من يفعل لكان أشمل ؛ لأنا نقول : لم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثي ، بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ وأصالته تدبر. اه ، ابن كمال باشا رومي رحمه الله تعالي.

3- فإنه لو زيدت الألف يلزم الابتداء بالساكن وهو متعذر ، ولو همزت يلتبس بالمتكلم وحده من المضارع المجهول ، ولو زيدت الياء ، ثم إن حذف حرف الاستقبال يلزم الالتباس بالمضارع ، وإن لم يحذف يلزم تكرار اليائين الخاليين عن الفائدة في أول الكلمة ، ولو زيدت الواو فزيادتها في أول الكلمة لم تجيء في كلام العرب كما مر. اه حنفية.

بمفعول باب (1) الإفعال ، فصار : مضـربا ، ثم ضمّ الراء حتي لا يلتبس المفعول بالموضع ، فصار : مضـربا ، ثم أشـبعت الضمة لانعدام : «مفعل» في كلامهم بغير التاء ، فصار مضروبا ، والمؤنث (2) محمول عليه.

وغيّر (3) مفعول الثلاـثي دون مفعول سائر الأفعال والموضع ، حتي يصـير مشابها في التغيير (4) بـاسم الفاعل ، أعني : غيّر الفاعل من : يفعل ، ويفعل إلي : «فاعل» والقياس : فاعل وفاعل ، فغير (5)

ص: 146

1- لأـن مفعول بـاب الإفعـال لكونه يجيء بضم الميم وفتـح ما قبل الآخر مثل مكرم ، فلـدفع الالتباس فتـح الميم ولـم يكسـر مع أن رفعه يحصل بذلك أيضا إذ حينئذ يلزم الالتباس بالظرف من مكسور العين. اه مهديه.

2- جواب سؤال مقـدر تقـديره إن يقال : إن المناسب في اسم مفعول المؤنث مضـربة بضم الرّاء بدون الإشـباع إذ الإشباع في المذكر منه للضـرورة التي هي انعـدام وزن مفعل في كلامهم بغير التاء ، وفي المؤنث قـد انتفي هذه الضـرورة لوجود وزن مفعلة في كلامهم كثيرا نحو مكرمة بأن إشباع ضمة الراء في المؤنث حملا له علي المذكر لكونه فرعا له. اه لمحرره.

3- قوله : (وغيّر ... إلـخ) ولمـا توجه أن يقـال : لم خصّ التغيير بـاسم المفعول من الثلاـثي ؛ لـدفع الالتبـاس دون مفعول بـاب الإفعال ، والموضع مع أن الالتباس يدفع بتغييرهما أيضا ، أجاب بقوله : وغيره ... إلخ. اه فلاح شرح مراح.

4- قوله : (في التغيير ... إلـخ) وتحقيق هذا الكلام هو أن القياس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد أن يكون علي وزن مضارعه كما في اسم الفاعـل ، ويقال : من يضـرب مضـرب بضم الميم وفتـح الراء لكنهم لما أداهم حـذف الهمزة في باب الإفعال إلي كون مفعوله مفعل بضم الميم وفتـح العين يلزم الالتباس فقصـدوا تغيير أحـدهما لدفعه ، فغيروا مفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الإفعال ؛ لعدم التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا ، والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحـدهما أنه وإن كـان كمضـارعه في مطلق الحركـات والسّـكنات لكنه ليس الزيـادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الإفعال ، والثّاني الحركات في أكثره ليس كحركـة مضارعه كما في مضـموم العين نحو ينصـر وناصـر ، وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم ، بخلاف الفاعل من باب الإفعال إذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير أن الميم أقيم مقام الياء ، وهذا الوجه الثّاني هو معني قوله : أعني غير ... إلخ. اه مولوي أحمد رحمه الله تعالي.

5- قوله : (فغير ... إلـخ) والمراد بـالتغيير تبـديل حركـة العين فيهمـا بحركـة أخري من يفعـل ، وأيضـا يمكن أن يراد بالتغيير حـذف حرف المضارعة فيهما. اه إيضاح.

المفعول أيضا للمؤاخاة بينهما (1).

وصيغته من غير الثلاثي يجيء علي صيغة الفاعل إلا (2) بفتح (3) ما قبل الآخر ، مثل : مستخرج.

***

ص: 147

1- قوله : (بينهما) أي : بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في أنهما مشتقان من المضارع الثلاثي وفي كونها طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع ، وإنما غير مفعل إلي لفظ مفعول ؛ لأنه لو بقي علي مفعل بضم الميم وفتح العين لم يعلم أهو اسم مفعول لأفعل أو لفعل ، فغيروا مفعول فعل ليتبين وكان أولي بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير ، بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديرا إذ أصل قولك : مكرم مؤكرم باتفاق ، ولما زادوا واوا فتحوا الميم تخفيفا. اه ابن كمال باشا.

2- اه حل زنجاني.

3- إمّا لفظا أو تقديرا ؛ ليتناول اسم المفعول الذي ليس ما قبل آخره مفتوحا بسبب الإعلال والإدغام مثل مختار ومجاب ومتعد ومحمّر. اه ح.

فصل : في اسمي المكان والزمان

(2) (1)

اسم المكان هو اسم مشتقّ من : «يفعل» (3) لمكان وقع فيه الفعل.

فزيدت (4)

ص: 149

1- قوله : (في اسمي ... إلخ) بلفظ التثنية لكن لما كان اسم كليهما متحدا وحد الاسم. اه جلال الدين.

2- قوله : (المكان والزمان) جمعهما في فصل واحد لتلازمهما في الاشـتقاق من الفعل ، أي : كل فعل يؤخذ منه المكان يؤخذ منه الزمان أيضا ، ولاتحادهما في الهيئة والظرفية وغير ذلك. اه حنفية. وإنما اتحدا صـيغة ، إمّا لرعاية الأصل إذ المضارع مشترك بين الحال والاستقبال ، وإمّا بأنه لا فعل من أفعال العباد بحيث يوجد معه أحدهما دون الآخر ، فلرعاية تلازمهما اكتفي بصـيغة واحدة. اه تبيان. قوله : (من يفعل ... إلخ) اعلم أن المراد منه المضارع مطلقا معلوما كان أو مجهولا ، وإنما قال هذا ولـم يقل من المضارع مع أنه أوضح لمناسـبة ما سبق في تعريف اسم الفاعـل والمفعول من ذكر هـذا اللفظ ، وإن كان المراد في الأول المعلوم ، وفي الثّاني المجهول وههنا المطلق فتـدبر. اه غلام رباني. قوله : (من يفعل) أي : الفعل المضارع مطلقا ، أمّا الفعل فللتلازم إذ الفعل يقتضي الظرف والمكان حتي لا يتحقق بدونه لأنه ما من فعل إلّا وقد تحقق في المكان ومعه الزمان ، وأمّا خصوص المضارع فللتناسب في الحروف والسّكنات عددا. اه تبيان.

3- قوله : (فزيـدت ... إلـخ) إشارة إلي كيفيـة بناء اسم المكان ، وتحقيقه : لما كان الفعل يـدلّ علي المكان بالالتزام اشـتق له بناء من لفظ الفعل جار عليه في السّكنات وعـدد الحروف فزادوا ميما في أوله مع أن حروف العلّة أولي بالزيادة ؛ لأن الأصل فيه ظرف وهو مفعول فيه فـأجري مجري المفعول به في إلحـاق الميم أوله أمـارة عليه ، كما لحقت في المفعول به أمارة عليه. وإنما اشـتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وإن اقتضت المناسـبة في المفعولية ذلك ؛ لأن اسم المكان اسم الذات لا اسم المعني لم يعمل عمل الفعل فيكون وضعه علي الإطلاق ، أي : لاـ من حيث ملاحظـة العمـل فاشـتق مما هو الأصل ، وتعيين اسم الفاعل للمعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما. اه فلاح.

الميم كما (1) في : «المفعول» لمناسبة بينهما ، ولم يزد (2) الواو حتي لا يلتبس به.

وصيغته من باب : «يفعل» : مفعل ك : «المذهب» إلّا من المثال ، فإنه منه بكسر (3)

1- قوله : (كما في المفعول) في التشبيه إيماء إلي زيادة الميم المتحركة بالفتح فيه بعد حذف حرف المضارعة كما هو في المفعول ، أمّا وجه حركة الميم فإنه واقع في الابتداء إذ الابتداء ، لا يكون إلّا بالمتحرك ، وأمّا وجه تخصيص الفتح فهو أنه علي تقدير الضم يلتبس باسم الفاعل من باب الإفعال إن كان العين مكسورا ، وعلي تقدير الكسرة يلزم الالتباس بالآلة مع أن الفتح أخف الحركات ، فلا جرم اختص الفتحة. اه غلام رباني.

2- قوله : (ولم يزد ... إلخ) جواب ما يقال المناسب زيادة الواو فيه كما في المفعول رعاية للمناسبة بينهما بأنه إنما لم يزد لأجل دفع الالتباس بالمفعول ، وفيه أمّا أولا فلأنّ في زيادة الواو كما يلزم الالتباس فكذا زيادة الميم بالمصدر الميمي ، فينبغي أن لا يزاد كما لا تزاد ثمة. اه حنفية. والجواب بأنه أسهل من الأول فإن اللبس باسم المفعول في الكل بخلاف اللبس بالمصدر الميمي فإنه في البعض ، أعني مفتوح العين ، دون البعض أعني مكسور العين. اه من الإيضاح. وأمّا ثانيا فإن اسم الظرف من غير الثلاثي مطلقا يجيء علي زنة اسم المفعول من هذا الباب ، واكتفي ثمة لدفع الالتباس بالقرينة ، فكذا لو التبس بينهما في الثلاثي واعتمد بقرينة لم تلزم القباحة ، فالحقّ في الجواب أن يقال : بأن حق المناسبة باسم المفعول قد أدي بزيادة الميم المفتوحة في الأول من المضارع بعد حذف حرفه ولا يلزم رعاية حق مناسبته في الأمور كلها ، وأيضا عدم إيراد الأول لرعاية الأصل الذي هو المضارع. اه تبيان.

3- قوله : (بكسر العين) وإنما يكون بكسره ؛ لأن الخروج من حروف العلّة إلي الكسرة أخف من الخروج من حروف العلة إلي الضمة أو الفتحة فإن كسر العين في موعد خفيف من ضمته وفتحته باللسان ، ولا يخفي أن في كسر العين يلزم الخروج من الضمة إلي الكسرة إذ الواو ولد من ضمتين وهذا أثقل ؛ لأن الواو الساكن في حكم الميت ؛ أو لأن الظرف مأخوذ من المضارع وكونه مكسور العين في المثال أكثر من كونه فيه مضموما أو مفتوحا فكسر عين اسم الظرف في المثال لتبعية الكثير وما جاء منه مفتوح العين أو المضموم فمحمول عليه طردا للباب وإتباعا للقليل الكثير. اه تبيان.

العين نحو : الموجل ، حتي لا يظنّ أن وزنه : فوعل (1) ، مثل (2) : «جورب» لأنه ليس من اسم المكان والزمان ، ولا يظنّ (3) فوعل في الكسر ؛ لأن : «فوعلا» (4) لا يوجد في كلامهم.

1- قوله : (فوعل) بفتح الفاء والعين زعما أن الميم من نفس بناء الكلمة لا زائدا عليه فيلزم أصالة الميم وزيادة الواو ، وليس كذلك فتركت الفتحة. وفيه أن المظن إمّا المتتبع لكتب القوم وإمّا غيره ، فمن إرادة الأول لا مجال لظن أصالة الميم ثمة أصلا لسقوط الميم من المصدر وأكثر أمثلة الاشتقاق ، ومن إرادة الثّاني فهو يظن أيضا في حال الكسرة بأن وزنه فوعل بالكسر ؛ لأن عدم وجدان زنة فوعل بالكسر يعلم بعد التتبع لا قبله ولا تتبع له تأمل ليظهر لك الحق. اه من التبيان.

2- قيل علي هذا ينبغي أن يكسر عين الظرف في غير المثال أيضا مطلقا سواء كان مضارعه مفتوح العين أو مضموم العين فإن بفتحه ثمة كمفعل أيضا يظن أن وزنه فوعل ؛ إذ مفعل مثله في الحروف والحركات والسّكنات عددا إلّا أن يقال : هذا الظن في غير المثال بعيد جدا ، إذ المعهود أن الزنة يتبع الموزون وحرف العلّة لم تكن في الموزون من الصحيح ، فكيف في وزنه ، وفي الأجوف وإن تحققت إلّا أنه في مقابلة العين ، بخلاف المثال فإن حرف العلّة في الظرف فيه مقام فاء الكلمة كذا قيل. اه تحرير.

3- قوله : (ولا يظن) جواب ما يقال : بأنه كما يظن بفتح عين ظرف المثال أن وزنه فوعل فكذا للظان أن يظن في كسر عينه في المثال كونه زنة فوعل بكسر العين بأنه لا يظن ... إلخ. اه عصام.

4- قوله : (لأنّ فوعلا ... إلخ) وهذا الدليل ليس بسديد ؛ لأن المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن أن وزنه فعلل مثل جعفر وهو ليس بمكان مع أنه لم يكسر بل أبقي علي حاله ، والأولي ما ذكره المحققون من أنهم كسروا العين في معتل الفاء ؛ لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه ؛ لأن موعدا وموجلا بالكسر أخف من موعد وموجل بالفتح ، وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بخلاف الكسر مع الواو ، لا يقال : الفتح أخف الحركات ، والكسر ثقيل فاستعمال الأخف مع الواو أخف من استعمال الثقيل معه ؛ لأنا نقول : جاز أن يكون للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بها يسيرا مما ليس بين الخفيف والثقيل ؛ لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم. اه ابن كمال باشا.

ومن باب : «يفعل» مفعل إلّا من الناقص ، فإنه منه يجيء بفتح العين (1) ، نحو :

المرمي ، فرارا عن توالي الكسرات (2) ؛ لأن الياء كسرتان ، والميم مكسورة ، فيصير توالي الكسرات.

ولا يبني من : «يفعل» (3) : مفعل ، لثقل الضمة ، فقسّم موضعه (4) بين : مفعل ، ومفعل ، فأعطي ل : «المفعل» أحد عشر اسما ، نحو : المنسك ، والمجزر ، والمنبت ، والمطلع ، والمشرق ، والمغرب ، والمسقط ، والمرفق ، والمسكن ، والمسجد ، والمفرق (5) ،

1- قوله : (بفتح العين) مطلقا أي : سواء كان المضارع بكسر العين كيرمي ، أو الفتح كيخشي ، أو الضم كيدعو فالظرف من الأول مرمي ، ومن الثّاني مخشي ، ومن الثّالث مدعي. اه ش.

2- قوله : (عن توالي الكسرات ... إلخ) فإن قيل : إن في رامي ويرمي أيضا توالي الكسرات فعلي ما قلت ينبغي أن يفتح العين فيهما فرارا ... إلخ؟. قلت : كسر العين فيهما لضرورة خوف الالتباس فإنه لو فتحت العين في رام لالتبس بماضي باب المفاعلة ، وكذا في يرمي إن فتحت لاشتبه بيفعل بفتح العين ، وفيه أن في مرمي بفتح العين أيضا يلتبس بالمصدر الميمي ، إلّا أن الالتباس بالمصدر الميمي لقلة استعماله لا بأس به تأمل. اه تبيان.

3- قوله : (ولا ـ يبني ... إلخ) جواب لما يقال من أنه ينبغي أن يكون الظرف من يفعل مضموم العين بضمة ؛ ليوافق حركته حركة عين المضارع ، بأن عدم ضمته لأجل الثقل. اه تحرير.

4- قوله : (فقسم موضعه) أي : ظرف يفعل معلوما كان أو مجهولا ـ مطلقا ، سواء كان من الصحيح أو المثال أو الأجوف أو المعتل أو المهموز علي قسمين أحدهما مفعل بالفتح ، والثّاني مفعل بالكسر ، وجه حصر القسمة بين القسمين ؛ لعدم مجيء مفعل بالضم في كلامهم كما يفصح ذلك من الكتاب بدلائله. اه شرح. قوله : (مفعل) بكسر العين فلا تباين بينه وبين مضارعه إلّا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كمضرب من يضرب. اه فلاح. أي : إنما لم يجز أن يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب ؛ لأن ... إلخ. اه فلاح.

5- لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر ، قال الفراء : الفتح في كله جائز. اه ف.

والباقي (1) ل : «المفعل» لخفّة الفتحة ، واسم الزمان مثل (2) المكان ، نحو (3) : مقتل الحسين.

***

ص: 153

1- من هذه الكلمات من مضموم العين أعطي للمفعل ... إلخ. اه ف.

2- قوله : (مثل المكان) في كل ما ذكرنا من الأحكام لا في تعريفه فيعرف بأنه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ، وكل مثال يصلح للزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيف. اه فلاح.

3- قوله : (مقتل ... إلخ) وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ما ذكره في الثلاثي المجرد ، وأمّا ماعدا الثلاثي المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمي كله منها علي وزن اسم المفعول كالمخرج من أخرج ، والمدحرج من دحرج ، وكذا ما عدّ المصـنف. اه مولينا أحمد رحمه الله تعالي.

فصل : في اسم الآلة

(1)

وهو اسم مشتقّ من : «يفعل» للآلة (2) ، أي لما يعالج به.

وصيغته : مفعل ، نحو : مضرب (3) ، ومن ثمّ قال الصرفيّون :

المفعل للموضع ، والمفعل للآلة ،

والفعلة للمرّة ، والفعلة للحالة (4)

ص: 155

1- اعلم أن اسم الآلة إنما يجيء في المتعدي من الثلاثي المجرد ولا يجيء من الفعل اللازم وغير الثلاثي المجرد ، أمّا وجه عدم مجيئها في الأول فلأنها واسطة بين الفاعل والمفعول به ؛ لوصول أثره إليه ولا مفعول هناك ، وأمّا في الثّاني فلما مر في اسم التفضيل فتذكر. اه مولوي غلام رباني رحمه الله.

2- قوله : (للآلة) أي : ليدل علي الآلة اللغوية للفعل ، وهي ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكأنّه قال : اسم مشتق من يفعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية. فلا يتوجه أن يقال : إن تعريف اسم الآلة بالآلة دوري لتوقف معرفة اسم الآلة علي معرفة الآلة حينئذ ، وقد يطلق اسم الآلة علي ما يفعل فيه كالمحلب بكسر الميم : وهو الإناء الذي يحلب فيه اللبن. اه ابن كمال باشا رومي رحمه الله تعالي.

3- اعلم أن اسم الآلة من الثلاثي الذي فيه علاج وانفعال يأتي علي مفعل كمنصر ، ومفعال كمفتاح ، ومفعلة كمكسحة ، فالأولان قياسيان ، والثّالث سماعي ، والمصنف لم يذكر هذا الوزن السماعي لعدم اطلاعه ، وفصل الثّاني عن الأول لعدم شهرته بالنسبة إلي الأول ، فكأن صيغة الآلة منحصرة عنده في مفعل ومن ثم قال الصّرفيون : المفعل للموضع. اه شمس الدين رحمه الله.

4- قوله : (للحالة) أي : لبناء النوع وإنما عبروا عن النوع بالحالة ؛ لأن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول : هو حسن الركبة إذا ركب وكان ركوبه حسنا ، يعني أن ذلك عادته في الركوب ، وتقول : هو حسن الطعمة ، أي : إن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ، ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار ، كذا قيل. اعلم أن معني قول الصّرفيين : إن الأوزان الأربعة المذكورة تطلق علي هذه المعاني الأربعة المذكورة ؛ لأن المعاني الأربعة ينحصر أوزانها في هذه الأربعة ، إذ قد علمت أن وزن الموضع ، إمّا مفعل بفتح العين ، أو مفعل بالكسر وكذا أن وزن الآلة ، إمّا مفعل بفتح العين أو مفعال أو مفعلة ، كما أشرنا إليه ، وكذا أن وزن المرة إمّا فعلة بفتح الفاء ، أو فعلة بكسرها ، أو فعلة بضمها ، وذلك ؛ لأن الفعل الثلاثي الذي يراد بناء المرة منه ، إمّا أن يكون في مصدره تاء كنشدة وكدرة ، أو لا فإن كان الثّاني فالمرة منه علي فعلة بالفتح نحو ضربة ، وإن كان الأول فالمرة منه علي مصدره المستعمل بلا فرق في اللفظ نحو نشدة وكدرة ، والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة ، وإذا لم تقيد بمثل الواحد كان مصدرا مستعملا ، وشذ قولهم : أتيته إتيانة ولقيته لقاية ؛ لأنهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء ، والقياس أتيته ولقيته بفتح أولهما ، وكذا أن وزن النوع إمّا فعلة أو فعلة بالحركات الثلاث ؛ وذلك لأن الفعل الثلاثي الذي يراد به بناء النوع منه ، إمّا أن يكون في مصدره تاء أو لا ، فإن كان الثّاني فالنوع منه علي فعلة بالكسر نحو ضربة ، وإن كان الأول فالنوع علي مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكدرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة ، هذا إذا كان الفعل ثلاثيا ، وأمّا إذا كان غيره فإن كان في مصدره تاء فالمرة والنوع علي مصدره المستعمل ، والفارق القرائن أيضا نحو استقامة ودحرجة واحدة أو

حسـنة وإن لم يكن فيه التاء فالمرّة والنوع علي وزن مصـدره مزيـدا عليه تاء المرة والنوع نحو انطلاقـة واحدة وتدحرجة واحدة أو حسـنة. اه شرح كافية التصريف.

وكسرت الميم (1) للفرق (2) بينه (3) وبين الموضع.

ص: 156

1- اه تبيان.

2- قوله : (للفرق ... إلخ) اه تتمة البيان.

3- قوله : (للفرق ... إلخ) ولم يضم بثقله ، ولئلا يلتبس بمفعول باب الإفعال ، ولم يعكس الأمر ؛ لأن الموضع أكثر استعمالا بالنسبة إلي الآلة ، والفتح أخف ، والأخف أولي لما كثر استعماله ، ولأن زيادة الميم في الموضع لمناسبته للمفعول والميم مفتوح فيه فزيد في الموضع مفتوحا فبقي الكسرة للآلة للفرق. اه أحمد. لمجيء الظرف من جميع الأبواب بخلاف اسم الآلة فإنه لا يجيء إلا من الثلاثي المجرد المتعدي. اه تبيان.

ويجيء علي وزن : مفعال (1)، نحو : مقراض ، ومفتاح.

ويجيء مضموم العين والميم معا ، نحو : المسعط (2)، والمنخل ، والمدهن ، ونحوها ، وقال سيبويه : هذان من عداد (3) الأسماء ، يعني : «المسعط» و «المنخل» اسم (4) لهذا الوعاء ، وليس بآلة ، وكذلك أخواته (5).

***

ص: 157

1- ولم يذكر مفعلة مع أن اسم الآلة يجيء بهذا الوزن أيضا لقلته ؛ لكونه سماعيا علي ما في الفلاح. اه تحرير.

2- قوله : (نحو المسعط) فإن قيل : المسعط إناء يجعل فيه السعوط ، فالمسعط ظرف ، والظرف لا تكون آلة الشيء ؛ إذ الظرف عبارة عما يوضع الشيء فيه ، والآلة اسم لما يعالج به فيتنافيان فلا يصلح عده من الآلة ، كما جعله المصنف؟. قلت : إن للمسعط اعتبارين فمن حيث إنه يوضع الدواء فيه ظرف ، ومن حيث إنه آلة لإراقة الدواء في الأنف فهو آلة ، فعده من الآلة بالاعتبار الثّاني ، ونظيره الصدف فمن حيث إن الصدف يوضع الدواء فيه ظرف له ومن حيث إنه يصب به ذلك الدواء في الفم أو الأنف أو الأذن آلة له ، وكذا التفصيل في المدهن والمحرضة. اه مهديه.

3- لأن الاسم المشتق من يفعل لم يجئ علي وزن مفعل بضم الميم والعين فيكونان من الأسماء الجامدة كسائر الأسماء الجامدة. اه ح.

4- يعني الجاري علي الفعل لا يختص بآلة مختصة ، وهذه آلة مخصوصة فلا يقال إلا لآلة جعلت للسعوط ولو جعلت في وعاء الدهن لا يسمي مسعطا بل مدهنا. اه عبد.

5- قوله : (أخواته) أي : كل ما يجيء بضم العين والميم معا كالمدق والمدهن والمحرضة. فإن قلت : ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعني؟. قلت : لأن المدهن مثلا إذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح إطلاقه إلا علي وعاء اتخذ في أصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن أو لا ، فلا يصح إطلاقه علي وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغير الدهن كأوعية الماء مثلا. وإذا جعل آلة يصح إطلاقه علي كل وعاء فيه دهن سواء اتخذ له أو لغيره حتي لو كان الدهن في ملعقة أو جلدة أو كاغذة يصح إطلاقه عليها حينئذ كالمفتاح فإنه يصح إطلاقه علي كل ما يفتح به الباب من حديد أو خشب أو غير ذلك ، وقس عليه ما عداه مما جاء بضمتين سواء ألحقت فيه تاء أو لا كذا قالوا. اه فلاح.

الباب الثاني : في المضاعف

(2)(1)

ويقال له : «الأصمّ» (3) لشدّته ، ولا يقال له : «الصحيح» لصيرورة أحد حرفيه

ص: 159

1- قوله : (الباب ... إلخ) وإنما قدم هذا الباب علي المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة إلي المهموز ؛ لأن إبدال حروف العلّة من أحد حرفي المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتي كان المهموز كالمعتل في التخفيف والتليين ولما كان مقدما علي المهموز وهو مقدم علي سائر الأبواب كان مقدما عليها. اه ابن كمال.

2- قوله : (المضاعف) وهو اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة ما يزاد عليه شيء فيصير مثليه أو أكثر ، وأمّا معناه اصطلاحا فهو من الثلاثي والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين كردّ وأعدّ ، ومن الرباعي المجرد والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الأولي من جنس واحد ، وكذا عينه ولامه الثّانية من جنس واحد ، نحو زلزل وتزلزل فتعريفا القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو مدّ وحيّ وزلزل وولول ، ومثل (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) [البقرة : 16] ، لا يسمي مضاعفا بل يسمي مدغما ، وكذا مثل الرحمن ومثل عليّ وإليّ وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ، ولكن ليس شيء منهما عينا ولا لاما نحو اجلوذّ ، أو كان أحدهما لاما والآخر لا يكون عينا ، أو بالعكس نحو إحمرّ واحمارّ واقشعرّ ونحو قطّع. واعلم أن المضاعف من الرباعي يسمي مطابقا بفتح الباء أيضا لتطابق بعض حروفه لبعضه ؛ لأن فاءه مطابقة للامه الأولي ، وعينه مطابقة للامه الثّانية ، ولم يمكن فيه الإدغام للفصل بين الاثنين. اه فلاح مختصرا. والسر في ترك تعريفه الاكتفاء بشهرته إذ كل أحد عالم بأن المضاعف ما اجتمع فيه حرفان من العين واللام من جنس واحد فكان مشابها بالبديهي ، والبديهي غير مفتقر إلي التعريف. اه تحرير.

3- قوله : (الأصم) وهو من به وقر في الأذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج إلي شدة الصوت ، والمضاعف أيضا يحتاج إلي شدة الصوت ؛ لعدم إمكان النطق به عند الصوت الخفي ، فمعني قوله لشدته : لشدة المضاعف عند النطق به. وأيضا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد كما أن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره ، وأيضا الأصم : الحجر الصلب المصمت ، أي : الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه ، بل هو مملوء مشدد جدا ، والمضاعف لما كان مدغما ومشددا يسمي به ، وهذا الوجه أوفق لقوله : لشدته ، ويقتضي أن لا يسمي المضاعف من الرباعي اسم ، وعذره أنه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك شائع كثير ، وربما يلتزم بأن المضاعف من الرباعي لا يسمي أصمّ ، كما أن المضاعف من الثلاثي لا يسمي مطابقا. اه شمس الدين رحمه الله.

حرف علّة في نحو : تقضّي (1) البازي.

وهو يجيء من ثلاثة أبواب (2) ، نحو :

سرّ يسرّ.

وفرّ يفرّ.

وعضّ يعضّ.

ص: 160

1- أي : انقض أصـله تقضّـض من باب تفعّل فاجتمع فيه الضّادات فاستثقلوا ذلك فقلبوا الأخيرة ياء ، ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلهـا ، وإنما خص الأخيرة بالإبـدال ؛ لأن الثقل إنما نشأ منها فهي أجـدر بـذلك ، أو لأنها لام الفعل وهي محل التغيير ، والإبـدال نوع منه فيكون اللام أجدر به ، لا يقال : إن حرفي التضعيف باقيان علي أصلهما حينئذ إذا الضّاد في تقضّي مشددة ، لأنا نقول : إنّ حرفي التضعيف عين الكلمـة ولامها والمقلوب ههنا هو لام الكلمـة وأما أولي الضّادين الباقيين فعين الكلمـة والأخري زائـدة. واعترض علي قوله : لصـيرورة أحد حرفيه حرف علّة ، بأن إبدال أحد حرفيه بحرف علّة شاذ مع أنه لا يقتصـر علي المضاعف بل يجري في الصحيح أيضا كالسادي والثالي والثعالي والأناسـي والضـفادي ، فينبغي أن لا يقال للصـحيح صـحيح أيضا ، وأجيب عنه بأن هذا الإبدال في المضاعف كثير شائع يكاد أن يكون قياسا بخلاف الصـحيح فافترقا ، لكن الحكم بكثرته في المضاعف وقلته في الصـحيح لا يخلو عن قلق ما لم يبين ، والأولي أن يقال : إنه لا يقال له صـحيح ؛ لأنه لا يخلو عن شـدة وثقل لا يوجـد في فرد من أفراد الصـحيح ، ولأنه لا يخلو عن إبدال وإدغام وحذف أو تكرار ، وهذا المجموع لا يوجد في الصحيح. اه من الشروح.

2- وهي التي تسـمي دعائم الأبواب لاختلاف حركاتهن في الماضـي والمسـتقبل وكثرتهن ، ودليل الانحصار في هذه الثلاثة الاسـتقراء. اه ف.

ولا يجيء (1) من : «فعل يفعل» إلا قليلا ، نحو : حبّ يحبّ (2) ، فهو حبيب ، ولبّ يلبّ ، فهو لبيب.

فإذا اجتمع فيه (3) حرفان من جنس واحد أو متقاربان في المخرج يدغم (4) الأول (5)

1- جواب عما يتجه أن حصر مجيء المضاعف من ثلاثة أبواب كما أفاده المصنف بقوله : وهو يجيء من ثلاثة أبواب ، غير صحيح لمجيئه من فعل يفعل بضم العين فيهما أيضا ، بأن مجيئه من فعل يفعل بضم العين فيهما نادر والنادر كالمعدوم فلا عبرة له ، فالحصر صحيح في الثلاثة. اه تحرير.

2- أصله حبب يحبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت ، والدليل عليه أن يبني فاعله علي فعيل ؛ لأن فعيلا إنما يجيء من مضموم العين فيهما ، وإليه أشار بقوله : فهو حبيب كذا قيل ، وفيه ضعف إذ الحبيب بمعني المحبوب ، ولو سلم فلا يختص فعيل بهذا الباب بل يجيء منه غالبا. اه ف.

3- قوله : (فإذا اجتمع فيه ... إلخ) فإن قيل : الضمير في قوله : فيه إمّا أن يرجع إلي المضاعف أو إلي مطلق اللفظ لا سبيل إلي شيء منهما ، أمّا إلي الأول فلأن المضاعف عبارة عما يجتمع فيه الحرفان لا غير فلا معني لقوله : فإذا اجتمع ... إلخ ؛ إذ يوهم أن المضاعف يجوز أن لا يجتمع فيه الحرفان وهذا خلف ، وأمّا الثّاني فلأن مطلق اللفظ ليس بمذكور فيما تقدم حتي يرجع إليه؟. والجواب : أن الضمير راجع إلي مطلق اللفظ ؛ لكونه مفهوما من سياق الكلام ، فلا بأس بذلك كما في قوله تعالي : (وَلِأَبَوَيْهِ) [النساء : 11] الآية ، أي : الميت مع أنه لم يذكر سابقا عليه ، فيكون المرجع مذكورا حكما. اه حنفية.

4- قوله : (يدغم الأول ... إلخ) الإدغام هو الإدخال لغة يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه ، فالأول يسمي مدغما لإدغامك إياه ، والثّاني مدغما فيه لإدغامك الأول فيه ، والمراد بإدغامه فيه إيراده معه بلا فصل لا الإدخال حقيقة ، إذ لا يتصور إدخال حرف في حرف حقيقة. اه مولوي جلال الدين رحمه الله تعالي.

5- أي : يجوز إدغام الأول في الثّاني أي : لا يجب ترك الإدغام ، سواء وجب الإدغام كما في مدّ ، أو لا نحو : (أَخْرَجَ شَطْأَهُ) [الفتح : 29]. اه مولوي. قوله : (يدغم الأول) واعترض بأن هذه الضابطة صادقة علي صحراء ؛ لأن أصله القصر فزيدت الألف توسعا ، فالتقي ألفان أولاهما ساكنة وثانيتهما متحركة ، فقد يصدق عليه أنه اجتمع الحرفان المتجانسان مع الإدغام لا يجوز فيه فلو قال : إلا أن يكونا ألفين لكان أصوب ، والجواب أن المصنف اكتفي بالمثال عن ذكرهما نحو مد ... إلخ اه. حنفية باختصار.

في الثاني لثقل (1) المكرّر ، نحو : مدّ مدّا مدّوا ... إلخ ، ونحو : (أَخْرَجَ شَطْأَهُ) [الفتح : 29] ، و (قالَتْ طائِفَةٌ) (2) [آل عمران : 72].

والإدغام (3) : إلباث (4) الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، كذا نقل عن

1- قوله : (لثقل المكرر) وذلك لأنه إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الأول في الثّاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم إلي هذا المخرج مرة أخري نحو قوول ومدد ، فاستثقلوا أن يزيل ألسنتهم عن شيء ثم يعيدها إليه إذ في ذلك كلفة في اللسان ومشقة ، يشبه مشي المقيد الذي يضع إحدي قدميه في الموضع ويرفع عنه الأخري وهو شاق لمخالفته المألوف ، فإذا أدغم زال ذلك الثقل فإن النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الإدغام فإنهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع من اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة نحو مدّ ... إلخ. وإذ قد علمت سبب إدغام المتجانسين فقس عليه في المتقاربين إذ مخرجهما وإن كانا متقاربين في نفس الأمر لكن بعد انتقال اللسان مخرج أحدهما إلي مخرج الآخر ، كانتقال من مخرج ثم إليه لقربه منه ومقارنته له نحو اذدكر ، لكن إذا أدغم فلا بد من تماثل بقلب أحدهما إلي الآخر ، والقياس قلب أولهما إلا أن يعرض عارض كما سنذكره إن شاء الله تعالي. اه ابن كمال.

2- قوله : (وقالت ... إلخ) مثالان لإدغام الحرفين المتقاربين فإن الجيم متقارب الشين مخرجا ، وكذا التاء إلي الطاء ، وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمتين نحو (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) لا يسمي شيء من الكلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا ، فضلا عن المتقاربين في كلمتين فتمثيل المتقاربين في المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله : فإذا اجتمع فيه حرفان ... إلخ. إذ الضمير البارز في فيه راجع إلي المضاعف. اه فلاح.

3- وهو في اللغة إدخال الشيء في غيره يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس ، إذا أدخلته فيه ، وقد قصره أئمة العربية علي إدخال الحرف في مثله أو متقاربه ، وتعريف صاحب الكشاف بأنه إلباث ... إلخ تعريف باللازم ؛ لأن المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة لا حرف واحد قد ألبث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، لكن باعتبار أن الحرف إذا أدخل في مثله ونطق معه دفعة كان كأنه نطق بحرف واحد ، لكنه بإلباث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، وإن كان الملفوظ في الحقيقة حرفين ، وهذا غاية ما يتكلف في توجيه هذا التعريف. اه ابن كمال باشا.

4- قوله : (والإدغام إلباث ... إلخ) وليس هذا التفسير في المفصل ولعله وجده في كتاب آخر ، وأراد به أن الإدغام إلباث الحرف المشدد في مخرجه بحيث لا يصير الساكن معدوما محضا قريبا من إلباث الحرفين بالتخفيف ، بحيث لا يكون مثلهما بلا تفاوت ، ولا شك أن مد بالإدغام قريب من مدد بغيره ؛ لأن المدغم والمدغم فيه أيضا حرفان إلا أنه لكمال اتصال الأول بالثّاني يصح أن يتكلم بهما دفعة واحدة خفيف بالنسبة إلي ما ليس بهذه المثابة ، وإنما قال : إلباث الحرف مع أن المدغم والمدغم فيه حرفان نظرا إلي المكتوب فإنه حرف واحد في غالب الأمر ، ويحتمل أن يراد به الحرف المشدد علي أن يكون اللام للعهد ، فعلي هذا لا يرد ما أورده الشارح : من أن الإدغام لو كان كذلك لكان الثقل باقيا بحاله مع أنّ المطلوب منه التخفيف ، ومن أنه إذا مدت المدة مقدار الحرفين مثل السماء وغيره والوجه ظاهر. اه إيضاح.

جار الله وقيل : إسكان (1) الأول وإدراجه (2) في الثاني.

المدغم :

والمـدغم فيه حرفان في اللفظ ، وحرف واحـد في الكتابة (3) ، وهـذا في المتجانسـين ، وأما في المتقاربين فحرفان في اللفظ والكتابـة (4) جميعا ، ك : الرّحمن.

ص: 163

1- وإنمـا أسـكن الأول ليتصل بالثّاني إذ لو حرك لـم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركـة ، وأمّا الثّاني فلا يكون إلا متحركا ؛ لأن الساكن كالميت ولا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا. اه شمس الدين رحمه الله تعالي.

2- قوله : (وإدراجه) يقـال : أدرجت الكتـاب ، أي : طويته ، لاـ يقال : إنّ قوله إسـكان الأول غير شامل لنحو مـد مصـدرا فإن أصـله مـدد بسكون الأول فلا يمكن إسكانه إذ إسكان الساكن محال ؛ لأنا نقول : لما وجب إسكان المتحرك للإدغام علم أن ابتداء الساكن بحاله بطريق الأولي ، فمعني قوله : إسكان الأول إسكانه إن كان متحركا ، وإبقاؤه إن كان ساكنا. اه أحمد رحمه الله تعالي.

3- إذا كانا في كلمـة ؛ لأنهما إذا كانا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابـة أيضا ، نحو : (فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ) [البقرة : 16] ، و (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ) [البقرة : 60] ، ونحو : الرحمن ، والليـل ، واللفـظ ، والله ، واللاـم ، وأمـّا نحو : للفظ ، ولله ، وللحم فقـد اجتمع فيه أمثال أحـدها فاء الكلمة ، وثانيها لام التعريف ، وثالثها لام الجارة ، فأدغم لام التعريف في فاء الكلمة وجعلا حرفا واحدا في الكتابة وإن لـم يكونا من كلمة واحدة ، كراهة اجتماع ثلاث لامات ، كتابة ، وتنزيلا للخارج منزلة الداخل بالقياس إلي لام الجارة. اه فلاح.

4- إذا كانا في كلمتين كـذا في الفلاح إنما قلنا ذلك ؛ لئلا يرد ما قيل : إن هـذا منقوض علي اصّبر واظّلم فإن فيهما إدغام المتقاربين وليسـا حرفين في الكتابة بل حرف واحد. اه لمحرره.

واجتماع الحرفين علي ثلاثة أضرب :

الأول : أن يكونا متحركين ، يجوز فيه الإدغام إذا كانا في كلمتين نحو : (مَناسِكَكُمْ) [البقرة : 200] ، وأما إذا كانا في كلمة واحدة فيجب (1) فيه الإدغام ، إلا في الإلحاقيات ، نحو : قردد ، وجلبب ، حتي (2) لا يبطل الإلحاق ، والأوزان التي يلزم فيها الالتباس (3) ، نحو : صكك ، وسرر ، وجدد ، وطلل ، حتي لا يلتبس (4)

1- قوله : (فيجب ... إلـخ) والعلّة في وجوبه أنك إذا قلت : مـد ، ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخف من قولك : مدد بإظهار الحرفين وهـذا مما لا يستراب فيه ولأن زمان الحركـة بحرف المـدغم أقل من زمان الحركـة بالحرفين المظهرين ، وما قل زمانه أخف مما طال ، كذا حققه ابن الحاجب. وأمّا قولهم : ضـبب البلد إذا كثر ضـبابها ، وقطط شعره إذا اشتد جعودته بفك الإدغام فيهما فشاذ جيء به لبيان الأصل. اه شمس الدين.

2- قوله : (حتي ... إلـخ) يعني : أن الإلحـاق صـناعة لفظيـة يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسـكونا فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الإلحاق ، وإنما قلنا : إنه صناعة لفظية ؛ لأن الغرض من الإلحاق أن يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصـغير وغير ذلـك من التصـاريف اللفظيـة ، فيقـال : مثلا قرادد وقريـدد كما يقال : جعافر وجعيفر ، ولا شك في أنه حكم لفظي لا تعلق له بالمعني فلو أدغم فات موازنة الملحق به فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الإلحاق. اه أحمد.

3- إذا أدغم فإنه لا يدغم فيها ، مع أنه اجتمع فيها حرفان متحركان متجانسان. اه ف. بأوزان أخر عند الإدغام ، والمراد بالأوزان : الموزونات ، فلا يرد أن المذكور من اتحاد الأوزان بقوله : صكك ... إلخ موزونات لا الأوزان. اه جلال الدين.

4- قوله : (حتي لا يلتبس ... إلـخ) فإن الالتباس ممتنع ؛ لأن الغرض من وضع الألفاظ الإفهام والالتباس يخله. فإن قيل : الإدغام في نحو اقتتل جائز مع أنه يلزم الالتباس بماضي التفعيل؟. قلنا : ليس هذا من باب الالتباس بل من باب الاشتباه فإنه يرتفع بأدني الالتفات ، فإن قتّل يعلم من المضارع وغيره أن أصله اقتتل فلا التباس فيه. فما قيل : من أن الإدغام جائز في نحو اقتتل وجوازه يستلزم جواز الالتباس فينبغي أن يجوز ، فليس بشـيء ، وكذا ما قيل : من أن الالتباس لا يمنع الإدغام في الفعل ؛ لأنه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع ، وفي البعض بالمضارع ، وفي البعض بصـيغة الأمر علي أنه منع الإعلال فيه كما في رميا ، فكيف لا يمنع الإدغام. اه مولوي جلال الـدين رحمه الله تعالي.

ب : صكّ ، وسرّ (1) ، وجدّ ، وطلّ.

ولا يلتبس (2) في مثل : ردّ ، وفرّ ، وعضّ ؛ لأن : «ردّ» يعلم من : «يردّ» أن أصله : ردد (3) ؛ لأن المضاعف لا يجيء من باب : فعل يفعل ، وفرّ أيضا يعلم من يفرّ أن أصله فرر ؛ لأن المضاعف لا يجيء من : «فعل ، يفعل» وعضّ أيضا يعلم من يعضّ أن أصله عضض ؛ لأن المضاعف لا يجيء من : فعل يفعل.

ولا يدغم (4) : في «حيي» في بعض اللغات (5) حتي لا يقع الضمّ علي الياء الضعيف في : يحيي (6) ، وقيل : الياء الأخيرة غير لازمة ، لأنها تسقط (7) تارة ،

ص: 165

1- قوله : (وسر ... إلخ) يعني لو أدغم مثل سرّ لم يعلم أنه جمع سرور أو جمع سرير فإذا لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الأمر مع أنه زال الالتباس به ؛ لأن القسم الثّاني أكثر استعمالا فالخفة أولي به. اه ابن كمال.

2- جواب سؤال وهو أن يقال : إذا لم يجز الإدغام في الأوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب أن لا يدغم في مثل ردّ وعضّ للالتباس أيضا إذ لم يعلم أنه مكسور العين أو مفتوح العين ؛ بأن الالتباس يدفع بمضارعهن كما ستعلم. اه مولوي أحمد رحمه الله تعالي.

3- بالفتح ؛ لأن ما يكون عين مضارعه مضموما لا يخلو ، إمّا أن يكون عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر أو مضموما أيضا نحو حسن يحسن ، ولا يمكن ههنا أن يكون الماضي مضموم العين أيضا لأن ... إلخ. اه ف.

4- قوله : (ولا يدغم ... إلخ) جواب لما يقال : من أن ما سبق أن المثلين إذا تحركا في كلمة واحدة يجب فيه الإدغام منقوض بحيي فإنه كذلك ولا يجب الإدغام فيه بأن عدم الإدغام لمانع وهو وقوع الضمة ... إلخ. اه مهديه.

5- ويدغم في بعض لكنه جوازا ، والقياس وجوب الإدغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين إلا أن عدمه حتي لا يقع ... إلخ. اه ف.

6- قوله : (في يحيي) يعني أنهم كرهوا وجوب الإدغام فيه ؛ لأنهم لو أدغموا في الماضي لزمهم أن يدغموا في المستقبل أيضا طردا للباب ، وإذا أدغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم ؛ لأن الياء المدغم فيها لا بد أن يكون متحركا وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل علي عدم جواز الإدغام فيه كما ذكره المصنف ، وبعضهم علي عدم وجوب الإدغام فجوزوا الإدغام وتركه وكلا النظرين صحيح تدبر. اه فلاح.

7- وبالجملة إن الإدغام للتخفيف ، وفي هذا يحصل التخفيف تارة بحذف الياء ، وتارة بقلبها بالألف ، فلا حاجة إلي الإدغام. اه شرح.

نحو : حيوا (1) ، وتقلب تارة أخري بالألف ، نحو : يحيا.

والثاني : أن يكون الأول ساكنا ، يجب (2) فيه الإدغام ضرورة (3) ، نحو : مدّ ،

1- قوله : (حيوا) أصله حييوا فأسكنت الياء الثّانية بنقل ضمها إلي الياء الأولي بعد سلب حركتها ، فالتقي ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء ؛ لأن الواو علامة الجمع فصار حيوا ، وفيه إعلال آخر وهو أنه حذفت ضمة الياء لثقلها علي الياء ، فالتقي ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ، ثم ضمت الياء الأولي لأجل الواو كذا قيل. اه شمس الدين.

2- قوله : (يجب فيه ... إلخ) فيه أن هذه الضابطة صادقة علي صحراء إذ أصله صحراء فزيدت الألف توسطا فاجتمع ألفان أولاهما ساكنة وثانيهما متحركة ، مع أن الإدغام لا يجوز فيه ، فلو قال : إلا أن يكونا ألفين لكان أصوب ، ويمكن أن يقال : إن المصنف اكتفي بذكر المثال وهو مدّ عن ذكر الألفين. اه

3- قوله : (ضرورة) أي : اضطرارا ؛ لأن المثلين إذا اجتمعا وكان الأول منهما ساكنا ففيها عمل واحد وهو الإدغام لا غير فيكون الإدغام ضروريا ابتداء بخلاف ما إذا كانا متحركين فإن فيهما عملين إسكان الأول والإدغام. واعلم أن ما ذكره المصنف ليس علي إطلاقه بل هو بناء علي الغالب ، أو بيان بالنسبة إلي ذات المثلين مع قطع النظر من مانع خارجي ؛ وذلك لأن الهمزتين إذا اجتمعتا لا يدغم إحداهما في الأخري ، وإن كان الأولي منهما ساكنة لاستثقالهما فيقال : املأ إناه بفك الإدغام أن يكونا عينين فإنهما تدغمان كسأل ورأس ، وهذا معني قول سيبويه : الهمزتان ليس فيهما إدغام في قولك : قرأ أبواك ، واقرأ إياك ؛ لأنهما لم يقعا موقع العين ، وكذا الألف لا يدغم في مثله ؛ لأنه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها ألفا ، وأيضا يمتنع الإدغام في الألف مطلقا ، إذ لا يتصور أن يكون مدغمة في شيء من الحروف ، ولا أن يدغم فيها غيرها ، أمّا امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة ما فيها من اللين ، وأمّا امتناع كونها مدغما فيها فلأن المدغم فيه لا بد أن يكون متحركا والألف لا يكون إلا ساكنا ، وكذا لا تدغم في مثل قوول مجهول قاول ، مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان أولاهما ساكنة للالتباس ؛ لأنه لو أدغم وقيل : قوّل لم يعلم هل هو فعّل بتشديد العين ، أو فوعل مجهول فاعل فروعي أصلها. وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما ، وفي يوم ، وإن اجتمع حرفان من جنس واحد أولاهما ساكنة ؛ لأنهم كرهوا الإدغام فيه لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من صفتها في هذا المحل لأن الواو والياء من حروف المد وإبقاء المد تخفيف عندهم ، كذا قيل فثبت أن ما ذكره المصنف ليس علي إطلاقه. اه ابن كمال باشا.

وهو علي وزن : فعل (1).

والثالث : أن يكون الثاني ساكنا ، فالإدغام فيه ممتنع لعـدم شـرط صـحة الإدغام ، وهو تحرك الثاني (2) ، وقيل : لا بدّ من تسـكين الأول ، فيجتمع ساكنان ، فتفرّ من ورطة وتقع في أخري ، وقيل : لوجود الخفة بالساكن مع عدم (3) شرط صحة الإدغام.

ولكن جوّزوا (4) الحذف في بعض المواضع نظرا إلي اجتماع المتجانسين ، نحو : ظلت (5) ، كما جوّزوا القلب في نحو : تقضّي البازي ، وعليه قراءة من قرأ

1- قوله : (وهو علي وزن فعـل) بفتـح الفاء وسـكون العين إشارة إلي أن مـدا مصـدر لا فعل ماض ؛ لأنه لو كان فعلا ماضـيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضـرب بل من الضـرب الأول بخلاف المصدر. فإن قلت : إن قوله : علي وزن فعل لا يفيد الإشارة إلي أن مدا مصـدر لا فعل ، بل يحتمل أن يكون العين فيه متحركا وساكنا؟. قلت : يعلم بالإعجام أن عينه ساكنة. لا يقال : لو طرح قوله علي وزن فعل واكتفي بقوله : نحو مـد يعلم بالإعجـام أيضا أن مـدا ههنا مصـدر ، وأيضا الإعجام يترك كثيرا فلا اعتـداد به. لأنا نقول : لو طرح هـذا القول واكتفي بقوله : نحو مـد لم يلتفت إلي تفقـد الإعجام زيادة الالتفات ، فإذا قيل : علي وزن فعل يلزم تفقد الإعجام لزوما واضـحا فيحفظ ولا يترك ، فيفيد الإشارة المذكورة ومثل ذلك كثير فلا يمكن إنكاره. اه أحمد.

2- و إسكان الأول ليتصل بالثّاني إذ لو حرك لـم يتصل بالثّاني ؛ لوجود الفصل بينهما بالحركة وإنما لا بد من تحرك الثّاني ؛ لأنه مبين الأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره. اه جلال الدين.

3- ولما توجه أن يقال لا نسـلم أنه يلزم من الإدغام فيما ذكر تحصيل الحاصل ، وإنما يكون ذلك أن لو لـم يكن خفة الإدغام أقوي من خفة السكون وهو ممنوع ، فأجاب عنه بقوله : مع عدم. اه ف.

4- قوله : (ولكن ... إلـخ) دفع توهـم نشأ من كلامه السابق بأنه لما كان الإدغام فيه ممتنعا ينبغي أن لا يجوز حـذف أحد الحرفين فيه أيضا ، لاتحاد المقصود من كل من الإدغام والحذف وهو التخفيف بما تري. اه من العصام.

5- قوله : (ظلت) بفتح الظاء المعجمة وكسـرها ، أصـله ظللت ، يقال : ظللت بكسر اللام الأولي ظلولا بالضم إذا عملت بالنهار دون الليل فحـذفت اللاـم الأـولي تخفيفـا ؛ لتعـذر الإدغام ، وحـذف اللام إما مع حركتها فبقي الظاء مفتوحا وإمّا بعـد نقل حركتها إلي ما قبلها وهي الكسرة فيكون مكسورا ، وكذا مست أصله مسست فحذفت السين الأولي إما مع كسرتها أو بعد نقلها إلي ما قبلها ، فيجوز الفتح والكسر في الميم أيضا ، وإنما حـذفت الأولي دون الثّانيـة ؛ لأن الإدغام في الصورة حذف الأولي ، فكأنهم إنما حذفوا ما كانوا يدغمونه ، هذا ما اختاره المصـنف ، وبعضهم قالوا : حذف الثّاني أولي ؛ لأن الثقل إنما حصل منه ، وكذا أحست أصله أحسست فحذفت إحدي السينين. اه شمس الدين عفي عنه.

(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَ) [الأحزاب : 33] من القرار (1) ، أصله (2) : اقررن (3) ، فحذفت الراء الأولي ، فنقلت (4) حركتها إلي القاف ، فصار : اقرن ، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها ، فصار : قرن.

وقيل : من وقر يقر وقارا.

وإذا قرئ : «قرن» بفتح القاف ، يكون من : قرّ يقرّ (5) بالمكان - بفتح القاف -

ص: 168

1- قوله : (من القرار) حال من قوله : وقرن ، ويعني أن كون هـذه القراءة علي حـذف إحدي المتماثلين إنما هو علي تقدير كون قرن من قرر يقرر قرارا من الباب الثّاني وهو المضاعف ، لا علي تقـدير كونه من وقر يقر وقارا من الباب الثّاني أيضا ؛ لأنه مثال لا مضاعف فلا يكون مما نحن فيه. اه

2- زاده دفعا لما يرد بقوله : من القرار من عـدم تسـليم قرن من القرار ؛ لأن أمر جمع المؤنث المخاطبـة منه اقررن لا قرن فيحتمل كونه من الوقار تدبر. اه لمحرره.

3- بوزن اضـربن إذ المضارع تقررن بكسـر الراء الأولي فحـذفت حرف المضارعـة ، واجتلبت همزة الوصل كما هو الأصل في أخـذ الأمر فصار اقرن. اه ف.

4- قوله : (فنقلت ... إلـخ) الحـذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ، ولهذا قال بعض المحققين : ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس ، إذ لا امتناع في ذلك ، فلا يرد أن يقال : الفاء في قوله : فنقلت يدل علي كون النقل بعد الحذف ، إذ الفاء للتعقيب وهو ظاهر البطلان. اه ابن سليمان رومي.

5- قوله : (من قر) وفي الفلاح أنه من (أقر) بفتح القاف صـيغة المتكلم بدله ، وكذلك فيه (أقر) بالكسر علي صيغة المتكلم وحده موضع يقر المـذكور في قوله : وهو لغـة في يقر ، والقرار في المكان الاسـتقرار فيه ، وحاصـله أن قرر مضاعف يجيء من الباب الثّاني كما مر ومن باب الرابع أيضـا مع اتحـاد المعني فيهمـا ، فإذا كان من الباب الثّاني فالأمر منه اقرر بكسـر الراء ، ثـم لما خففت بالحـذف والنقل بقي قر بكسـر القـاف فيكون مشابها للأمر من وقر يقر في اللفظ. فإذا قلت : قر بكسـر القاف ، احتمل أن يكون من القرار ، وأن يكون من الوقار ، فلم يتعين كونه من المضاعف الـذي نحن فيه ، وأما إذا كان قرر من الباب الرابع فالأمر منه قر بفتـح القاف بعـد التخفيف بالحذف والنقل ، فتعين كونه مضاعفا ؛ لأن وقر لا يجيء من الباب الرابع ولا من الثّالث حتي يكون القاف مفتوحا. اه ابن كمال باشا.

وهو لغة في : يقرّ ، فيكون أصله : إقررن ، علي وزن : إعلمن ، فنقلت حركة الراء الأولي إلي القاف ، وحذفت ، فصار : قرن (1).

وهذا إذا كان سكونه (2) لازما.

وإذا كان عارضيا (3) يجوز الإدغام وعدمه ، نحو : امدد ، ومدّ (4) بفتح الدال (5) للخفّة ، ومدّ بالكسر ؛ لأنه أصل في تحريك الساكن ، ومدّ (6) للإتباع ، ومن ثمّ لا يجوز : «فرّ» (7) لعدم الإتباع.

1- بالفتح وجميع ما ذكره المصنف من الوجوه الثلاثة في قرن مذكور في الصحاح في وقر. اه ف.
2- سواء كان لزوم السكون في نفس الكلمة أو بواسطة اتصال ضمير الفاعل نحو مددن مددت ... إلخ ، فإنه بسبب اتصال الضمير الذي هو بمنزلة جزء الكلمة صار السكون لازما ؛ لئلا يلزم توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة. اه مولوي.
3- أي : حاصلا بأمر خارجي كالوقف والجزم فلا يجب بل يجوز ... إلخ. اه إيضاح.
4- أصله امدد فنقل ضمة الدال إلي الميم للإدغام فاستغني عن الهمزة وحرك الدال الثّانية بالفتح للخفة. اه ف.
5- وفيه نظر ؛ لأن الفتحة توجب الالتباس بالماضي المجهول ، إلا أن يقال بأن ... إلخ ، اكتفي بالفرق التقديري. اه شرح.
6- قوله : (ومد) فقد جاز في مد الحركات الثلاث هذا إذا لم يكن بعده شيء ، وأمّا إذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدّي ومدّي القوم ، وإذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مد أو مدها ، وإذا كان واوا أو هاء المذكر فالضم لازم نحو مدد أو مده ، وكذا عضه وفره وقد يكسر بهاء المذكر نحوه كذا قيل. اه فلاح.
7- قوله : (فرّ) لأن فرّ ... من الباب الثّاني فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتأتي ضم الراء للإتباع ، وأمّا فرّ بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فيهما وافرر بفك الإدغام فجائز علي قياس ما مر. فإن قلت : يفهم من هذا الكلام أن الأمر سكونه عارض ، وقدم أن الأمر عند البصريين مبني علي السكون الأصلي ؛ لعدم مشابهته لاسم الفاعل والأصلي لا يكون عارضا. قلت : إن بني تميم يدغمون في نحو لم يمدد لكون سكون المثلين عارضا وينزلون الأمر منزلته في الإدغام إذ الأمر مأخوذ من المستقبل ، فكان الأمر فرعه والمستقبل أصل له فيكون سكون الأمر عارضيا ، فالمجزوم وإن كان عند البصريين فأجري الأمر مجري المستقبل في الإدغام اعتبارا لحمل الفرع علي الأصل ، فيقال : مد ، كما يقال : لم يمد ويمد. اه جمال الدين بن حاجب.

ولا يجوز (1) الإدغام في مثل : امددن (2) ؛ لأن سكون الثاني لازم (3).

وتقول بالنون الثقيلة : مدّنّ (4) ،

1- قوله : (ولا يجوز ... إلخ) لما توهم من قوله السابق : وإذا كان عارضيا يجوز الإدغام وعدمه وجواز الإدغام في امددن ؛ لأن سكون الدال الثّاني فيه باتصال نون جماعة النساء الحال عدم جوازه فيه عند القوم ، دفعه بقوله : ولا يجوز ... إلخ. اه تحرير.

2- قوله : (في مثل امددن) أي : في الأمر إذا اتصل به نون جماعة النساء ، وكذا لا يجوز الإدغام في الماضي إذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك وهي تسعة أمثلة نحو مددن مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن مددت مددنا. اه مولوي أحمد رحمه الله.

3- قوله : (لازم) فإن قلت : ما الفرق بين مثل لم يمدد وامدد ، وبين مثل مددت علي مذهب بني تميم مع أن سكون الدال في مددت عارض كعروض السكون في لم يمدد وامدد ومع هذا لم يدغم؟. قلت : إن السكون في مددت وإن كان عارضا لكن لا ينفك مع تاء الضمير فكأنه لازم وفي لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم وامدد منزل منزلته. فإن قلت : اتصال التاء بمددت كاتصال لم بيمد ، فكما أن ذلك لازم عنده فكذلك الآخر؟. قلت : التاء منزلة منزلة الجزء من الكلمة ؛ لأنه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة ، ولذلك فرق بنو تميم بينهما فأدغموا في نحو لم يمدد وفيما ينزل منزلته من الأمر ولم يدغم أحد في مثل مددت وظللت وامددن وغير ذلك ، بما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك إلا في شذوذ رديء. اه كذا في شرح كافية التصريف.

4- قوله : (مدّنّ) بفتح النون أصله مدّ فلما لحقت به النون الثقيلة فتحت النون للخفة في الواحد المذكر ، مدّان في التثنية بكسر النون ؛ لأن هذه النون مشابهة بنون التثنية وهي مكسورة فكذا ما يشبهها ، وأصله مدّا ألحقت النون للتأكيد فصار مدّانّ ، بضم الدال وفتح النون صيغة جمع المذكر ، أصله مدّوا فلما ألحقت النون الثقيلة به حذفت الواو ؛ لأن حذف الواو لاجتماع الساكنين وهما الواو ؛ والنون المدغم فحذفت الواو ؛ لأن حذف حرف العلّة شائع ، والنون إنما ألحقت لغرض التأكيد ، فلو حذفت النون يفوت الغرض وهو التأكيد ، وإنما ضم الدال ليكون دليلا علي حذف الواو. فإن قيل : اجتماع الساكنين في مدّنّ علي حده ؛ لأن الأولي حرف مدّ ، والثّاني مدغم فلم لم يجز أن يقول : مدون بإثبات الواو كما في دابة؟. قلنا : إن اجتماع الساكنين علي حده جائز إذا كان في كلمة واحدة ، وأمّا في كلمتين فلا ، وههنا في كلمتين ؛ لأن واو الضمير كلمة والنون الثقيلة كلمة أخري. فإن قيل : لما لم يجز في الكلمتين فلم جوز في التثنية وجمع المؤنث نحو اضربان واضربنان؟. قلت : لو حذف الألف في المثني لالتبس بالمفرد وأدخلت الألف في جماعة النساء لاجتماع ثلاث نونات وهي مكروهة عندهم ، فعدم الحذف للضرورة وهو الالتباس والاجتماع لا للجواز تدبر. اه حنفية بزيادة.

مدّانّ ، مدّنّ ، مدّنّ (1) ، مدّانّ ، امددنانّ (2).

وبالنون الخفيفة : مدّن ، مدّن ، مدّن.

واسم الفاعل منه : مادّ (3).

واسم المفعول : ممدود.

واسم الزمان والمكان : ممدّ.

واسم الآلة : ممدّ (4).

والمجهول : مدّ يمدّ مدّا.

ص: 171

1- قوله : (مـدن) صـيغة واحدة المؤنث بكسـر الدال ، لأن أصـله مدّي فلما ألحقت النون الثقيلة اجتمع الساكنان هما الياء والنون المدغم فحذفت الياء وفتح النون للخفة. اه حنفية.

2- قوله : (امددنان) جمع المؤنث أصـله امددن بضم الدال الأول وسـكون الدال الثّاني ، فلما ألحقت النون الثقيلة بها اجتمع ثلاث نونات وهي مكروهة لثقله علي اللسان ، فأدخلت الألف الفاصلة بينها. اه حنفية.

3- أصـله مادد علي وزن ضارب فأدغمت الأولي في الثّانية بعد سلب حركتها ، وكذا مادّان مادون ومادّة ومادّتان ومادّات ومواد. فإن قلت : ينبغي أن يحـذف الأـلف لالتقـاء الساكنين؟. قلت : إنما يجوز فيه التقاء الساكنين ؛ لأنه علي حـده ، وهو أن يكون الأول حرف لين والثّاني مدغما في كلمة. اه تحرير.

4- بكسـر الأول وفتح الثّاني أصـله ممدد بكسـر الأول وسكون الثّاني وفتح الثّالث ، ثم أدغم فصار ممدّ وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان ممدات. اه ف.

ويجوز (1) الإدغام إذا وقع قبل تاء الافتعال من حروف : أتثد (2) ذز سشص ضط ظوي ، نحو : اتّخذ ، وهو (3)

ص: 172

1- قوله : (ويجوز ... إلخ) لما فرغ من بيان الإدغام العام شرع في بيان أحكام إدغام الخاص فقال : ويجوز ... إلخ ، وإنما خص إدغام هذا الباب لما فيه أحكام لا تدخل تحت ما ذكره المصنف ، كما ستعلم ذلك إن شاء الله تعالي. ولا يقال : إن قوله : ويجوز ... إلخ ، يدل علي عدم وجوب الإدغام في جميع صور هذا الباب ولا كذلك ؛ لوجوبه في بعض الصور منه كما في اتّجر واطّلب وغيرهما وستعرفه ؛ لأن المراد من الجواز معناه اللازم الذي هو عدم المنع ، فالمعني : أي لا يمتنع الإدغام إذا ... إلخ سواء كان واجبا كما في اتجر ونحوه ، أو جائزا كما في الصور الباقية تأمل. اه عبد الله مرحوم.

2- قوله : (اتثد) أي : إذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز إدغامها في تاء الافتعال ، إمّا بجعل التاء من جنس الفاء نحو اسّمع أو بالعكس نحو اتّعد ، وجاز أيضا تركه لكن لا في كلها إذ في بعضها لا يجوز البيان سيّما في اتخذ فإن الإدغام فيه ضروري ، وستطلع علي تفاصيلها ، ففي تنصيص المصنف بجواز الإدغام من غير تفصيل مسامحة اعتمادا علي ما سيجيء من التفصيل. مقدمه : اعلم أنه كما جاز الإدغام إذا تقارب الحرفان في المخرج نظرا إلي هذه المقاربة وإن لم يتجانسا ، فكذا جاز الإدغام إذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لهما نظرا إلي هذه المقاربة ، وإن لم يتجانسا ولم يتقاربا في المخرج ، وذلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخاوة والاستعلاء والإطباق وغير ذلك. والحروف باعتبار الصفة تنقسم إلي ثمانية عشر صنفا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ، ونحن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه ، وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها يتداخل فيه الحروف حتي إنّ الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات ، كالخاء فإنه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية ، إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف الأربعة عشر التي ذكرها المصنف بقوله : اتثد ... إلخ ، إذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز إدغامها في تاء الافتعال لأن ... إلخ. اه فلاح.

3- قوله : (وهو شاذ) بيان الشذوذ فيه أن اتخذ من الأخذ فيكون أصله ائتخذ بهمزتين فقلبت الثّانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ ثم أبدلت التاء من الياء وأدغم التاء في التاء ، ولكن لمّا لم تكن الياء لازمة لصيرورتها همزة إذا جعلته ثلاثيا كان إدغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا إذ من شرط الإدغام اللزوم علي ما سيجيء ، هذا إذا كان أصله أخذ ، ويجوز أن يكون أصله تخذ فحينئذ يكون إدغام تاء الافتعال فيه قياسا لما في اتّجر. واعلم أنه يجوز الإدغام وتركه علي الوجه الأول ، وأمّا علي الثّاني فالإدغام واجب ، في الصحاح يقال : ائتخذا في القتال بهمزتين ، أو أخذ بعضهم بعضا ، والاتخاذ افتعال أيضا من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء ، ثم لمّا كثر استعماله علي لفظ افتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل ، وقالوا : تخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذن عليه أجرا [الكهف : 77]. اه ابن كمال باشا.

شاذّ (1).

ونحو : اتّجر (2).

ونحو : اثّأر ، من الثأر (3) بالثـاء ، ويجوز فيه : اتّار ؛ لأن التاء والثاء من المهموسـة (4) ، وحروفها (5) : «ستشحثك خصفه» فتكونان من جنس واحد نظرا (6)

ص: 173

1- قوله : (وهو شاذ) لعل المصـنف أراد بهـذا القول دفع ما يقال : إن أصل اتخـذ ائتخذ فقلبت الهمزة ياء لسـكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخـذ ، ثم قلبت الياء المبدلـة تاء فأدغمت التاء في التاء لاجتماع المتجانسـين فصار اتّخذ فينبغي أن يجوز الإدغام في ايتمر وايتكل أيضـا لجريان إعلال اتخذ فيهما ، إذ أصلهما ائتمر وائتكل ، بأن الإدغام في اتخذ شاذ فلا يقاس الغير عليه ، والله أعلم. اه عبد الله.

2- أصـله تجر فنقـل إلي بـاب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان أولاهما ساكنـة وهو فاء الافتعال ، وثانيهما متحركـة وهي تاء تجر فوجب الإدغام ضرورة. اه ف.

3- يقال : ثأرت القتيل ، أي : قتلت قاتله ، فإنه يجوز فيه قلب الأول إلي الثّاني وبالعكس. اه ف.

4- قوله : (من المهموسة) الحروف العربية منقسمة إلي مهموسة ومجهورة ، فالمهموسة : هي الحروف التي يجري النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها ، والمجهورة : بخلافه ، وإنما سميت مهموسة ؛ لأن الصوت بها ضعيف إذ الهمس هو الصوت الخفي ، قال الله تعالي : (فَلا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْساً) [طه : 108] ، وهذه الحروف ضعيف الاعتماد عليها في موضعها حتي جري معها النفس. اه أحمد رحمه الله.

5- الشـحث الإلحاح في المسألة ، والشـحاث الشـيء المكدي يقال : أكدي الرجل أي : قل خيره ، وخصـفه اسم امرأة ، ومعناه سـتكدي عليك هذه المرأة ، وإذا عرفت من المهموسة فالبواقي من الحروف المجهورة وهي تسعة عشر حرفا ، وستعرف معني الجهر تفصيلا. اه ف.

6- قاله لرد ما قيل : لا نسلم كونها من الجنس الواحد ؛ لمغايرة ذات كل من التاء والثاء من الآخر ، وكذا في المخرج. اه تحرير.

إلي المهموسيّة ، فيجوز لك الإدغام بجعل الثاء تاء ، والتاء ثاء (1).

ونحو : «ادّان» لا يجوز فيه غير إدغام الـدّال في الدال (2) ؛ لأنه إذا جعلت (3) التاء دالا لبعدها من الدال في المهوسية ، ولقرب الدال (4) من التاء في المخرج ، فيلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم.

ص: 174

1- قوله : (الثـاء تـاء) أي : بقلب الثّاني إلي الأول وهو خلاف الأصل ؛ لأن التاء والثاء متقاربان في صـفة الهمس فيجوز قلب أحـدهما إلي الآخر ، قال بعض المحققين : قلب الثّانية إلي الأول فصـيح لكثرة اسـتعماله في كلامهم ، وإن كان علي خلاف القياس ، لكن قلب الأولي إلي الثّانية أفصح ؛ لكونه جاريا علي الأصل. اه فلاح.
2- قوله : (إدغام الـدال) قاعـدة : اعلم أنه إذا وقعت تاء الافتعال بعـد ثلاثـة أحرف وهي الـدال والـذال والزاي تقلب دالا مهملـة ؛ لأن هذه الحروف الثلاثـة مجهورة ، والتـاء حرف مهموس وبين المجهور والمهموس تضـاد والجمع بين المتضـادين ثقيـل فـأرادوا التجانس بينهما وأبـدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الـدال المهملة ، ولم يعكسوا أي ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا ؛ لأنها فاء الفعل والتاء زائدة ، والزائدة أولي بالتصـرف وصورها ثلاث : أولها ما يكون منه فاء الفعل دالا مهملة ، وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمـة ، وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زايا معجمة ، وإذا انتقشت في ذهنك هذه القاعدة ، فنقول : إن ادّان من الصورة الأولي ؛ لأن أصـله ادتين علي زنـة افتعـل إلاـ أنّ اليـاء التي هي عين الفعـل لمـا تحركت وانفتـح ما قبلها قلبت ألفا فصار ادتان ، ثم أبـدلت التاء دالا ؛ لأن تاء الافتعـال من المهموسـة والـدال الـذي وقع فاء الفعل من المجهورة وبين المجهورة والمهموسـة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهـذا معني قوله : لبعده من الدال في المهموسيّة ، فوجب قلب أحدهما إلي حرف موافق للأخري طلبا للخفة ، فأبدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الـدال ، ولم يعكسوا لما ذكرنا في القاعـدة ، وهـذا معني قوله : ولقرب الدال من التاء في المخرج ، ثـم أدغم الدال الأولي الأصـليّة في الدال الثّانيـة المنقلبـة من التاء علي سبيل الوجوب لأنه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة فصار ادّان مشدّد الدال وهذا معني قوله : فيلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم ، هذا ما فهمت من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه ، موافقا لما ذكره المصنف. اه ابن سليمان.
3- شـرط جزاؤه قوله : فيلزم ... إلـخ وما بينهما وجه بعـدم إبقاء التاء بحالها ، ولإبـدال التاء دالا ، فالأول الأول ، والثّاني الثّاني ، وبيان ذلك يتضح من حاشية ابن سليمان. اه
4- وإنما قال : (ولقرب الـدال ... الـخ) ولم يقل لاتحاد الدال ... إلخ ، مع أن الظاهر اتحاد وجههما في الواقع إذ مخرج الدال طرف اللسان ورأس الثنايا ومخرج التاء طرفه وقبولهما فافهم. اه تحرير.

ونحـو : «اذّكر» (1) يجـوز فيه : ادّكر (2) ، واذدكر ؛ لأن الـدال والـذال من المجهورة (3) ، فجعـل التـاء دالاـ كما في : ادّان ، فيجوز لك الإدغام نظرا إلي اتحادهما في المجهوريـة بجعل الدال ذالا (4) ، والذال دالا (5) ، والبيان (6) – وهو اذدكر – نظرا إلي عدم اتحادهما في الذات.

ونحو : «ازّان» (7)

ص: 175

1- قوله : (اذّكر) أصـله اذتكر علي زنـة افتعل فأبـدلوا من التاء ذالا لما ذكرنا من أنّ الـذال من المجهورة والتاء من المهموسـة وبينهما تضاد فـأرادوا للتوافق بينهما ، وأبـدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الـدال المهملـة فاجتمع مع الـذال المعجمـة وهما مجهورتان فتوافقا في الصفة لا في الذات ولا في المخرج ولذا جاز الإدغام والبيان ، وإليه أشار بقوله : نحو فيه ... إلخ. اه أحمد.

2- بالـدال المهملة بقلب الأولي إلي الثّاني ، كما يجوز اذكر بالذال المعجمة بقلب الثّاني إلي الأول علي خلاف القياس ، لكن الأول أقوي والأصح لكونه علي وفق القياس ومجيئه في التنزيل قال الله تعالي : (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يوسف : 45]. اه ف.

3- قوله : (من المجهورة) المجهورة هي الحروف التي لاـ يجري النفس معهـا ، ويحتبس عنـد النطق بهـا علي خلاـف المهموسـة ، وإنما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها ، وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفا اتسعت وقوي الاعتماد عليها في موضعها حتي بلغ الصوت أن تجهر معها ؛ لأن الجهر الصوت المرتفع ، وإنما لم يبين المجهورة كما بين المهموسة بقوله : ستشحثك ... إلخ ، لأنها تعلم من المهموسة ؛ لأن الحروف تنحصـر في المجهورة والمهموسة ، وجملة الحروف تسـعة وعشـرون والمهموسة عشرة فبقي تسعة عشر وهي المجهورة فلا نعـدها لظهورها ، وإنما اختار ذلك ولم يعكس لقلـة الحروف المهموسـة والجوهري جمعها في قولك : ظل قور بض إذا غزا جند مطيع. اه ابن كمال.

4- نظرا إلي إتباع الزائد الأصـلي فإن الذال المعجمة لوقوعه موقع الفاء حرف أصـلي ، والدال المهملة لكونها أوردت بدلا عن الحرف الزائد وهو التاء زائدا إذ للبدل حكم المبدل منه. اه لمحرره.

5- قوله : (نظرا إلي القيـاس المطرد) فـإنه إذا أريـد الإدغـام عنـد اجتمـاع الحرفين المتحـدين ذاتـا أو صـفة يـدغم الأول في الثّاني نحو مدّ والرحمن. اه لمحرره.

6- وهو إظهار كل واحد من الدال والذال نحو اذدكر لا يبين كل واحد من التاء والدال إذ قلب التاء دالا واجب كما مر. اه ف.

7- قوله : (ازّان) بمعني تزين وأصـله ازتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازتان ، إلّا أن الياء لما كان من المهموسـة والزاي من المجهورة الشديـدة ، وكان بينهما تضادّ أبدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر في الصورتين الأوليين فيكون ازان مثل ... إلخ. اه أحمد.

مثل : اذّكر ، ولكن (1) لا يجوز الإدغام بجعل الزاي دالا ؛ لأن الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت (2) ، فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة (3) ، أو لأنه يوازي ب : ادّان.

ونحو : «اسّمع» يجوز فيه الإدغام بجعل التاء سينا ؛ لأن السين والتاء من المهموسة ، ولا يجوز فيه الإدغام (4) بجعل السين تاء ، فلا يقال : اتّمع ، لعظم

1- قوله : (ولكن ... إلخ) دفع لما نشأ من قوله السابق ، أعني : نحو ازان مثل اذكر بأن ازان لما كان مثله فحينئذ جواز الوجوه الثلاثة في ازان ، أي : الإدغام بقلب الأولي ، إلي الثانية وبالعكس ، والبيان كما في اذكر بما تري. اه عبد الأحد.

2- قوله : (في امتداد ... إلخ) اعلم أنهم قسموا الحروف إلي الصفير وغير الصفير والصفير هي الصاد المهملة والزاي المعجمة والسين المهملة ، وإنما سميت حروف الصفير ؛ لأن المتكلم يصفر عند اعتماده علي موضعها ، ومن قاعدتهم أنهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات صفة الصفر منها عند الإدغام في غير الصفير وحفظها مقصود لأن لبعض الصفات فضيلة كالغنّة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف الأول بسبب الإدغام وكانت رديئة ، وأما إذا أدغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة. فلاح. ثم استعمل في الاصطلاح في الصوت اللين الذي ينشأ بقوة الأسنان. اه

3- فكما لا يدخل القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة لامتناع محافظتها إياها ، كذلك لا يدخل ما فيه امتداد فيما ليس فيه امتداد لامتناع محافظته إياه. فإن قلت : إذا أدغم الزاي في الذال قلبت أوّلا ذالا فيزول امتداده ، ثم يدغم ، فلا يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة؟. قلت : إن كلام المصنف مبني علي محافظة الفضيلة فكأنه قال : إن للزاي امتدادا مطلوبا فلو أدغم في الدال يجب محافظته أيضا ، وإن قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بلا ريب. اه فلاح.

4- قوله : (ولا يجوز فيه ... إلخ) دفع لما توهم لما كان السين والتاء من المهموسة يجوز فيه الإدغام بجعل السين تاء كما يجوز في العكس نظرا إلي اتحادهما في الصفة فإن عنده يجوز الإدغام بجعل الأول إلي الثّاني وبالعكس كما في اذكر فإنه يجوز الإدغام فيه بجعل الدال ذالا والذال دالا نظرا إلي اتحادهما في الصفة وهي المجهورية بما تري. اه تحرير.

السين عن التاء في امتداد الصوت (1) ، ويجوز البيان (2) لعدم الجنسية في الذات.

ونحو : «اشّبه» مثل : اسّمع (3).

ونحو : «اصّبر» يجوز فيه : اصطبر ؛ لأن الصاد من الحروف المستعلية (4) المطبقة ، وحروفها : صضطظخغق ، الأربعة الأولي مستعلية مطبقة ، والثلاثة الأخيرة مستعلية (5)

1- لأنه حرف الصفير ، وقد عرفت أن فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال : اتّمع. اه فلاح.

2- وهو الإظهار بفك الإدغام فتقول استمع وهو الأفصح لوروده في التنزيل قال الله تعالي جل جلاله وعمّ نواله : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [الأنعام : 25] الآية. اه حنفية شرح مراح الأرواح.

3- يعني : يجوز الإدغام فيه بقلب التاء شينا علي خلاف القياس نظرا إلي اتحادهما في المهموسة ، ولكن لا يجوز الإدغام فيه بجعل الشين تاء علي وفق القياس لعظم الشين في امتداد الصوت ، إذ هو حرف الصفير أيضا علي قول ، أو لأن في الشين نفشا ، فلو أدغم في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال : اتّبه ، ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو اشتبه. اه ف.

4- قوله : (المستعلية ... إلخ) الحروف تنقسم إلي مطبقة ومنفتحة ، فالمطبقة هي التي ينطبق علي مخرجه الحنك أي : متي امتد اللسان علي مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الأعلي والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضّاد والطاء والظاء ، وسبب التسمية بها ظاهر ، والمنفتحة ضد المطبقة أي : ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهي ما عدا الحروف الأربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا ، وسميت منفتحة ؛ لأنك لا تطبق بشيء منها لسانك فترفعه إلي الحنك ، وأيضا تنقسم الحروف باعتبار آخر إلي مستعلية ومنخفضة ، والمستعلية ما يرتفع اللسان إلي الحنك أطبقت أو لم تطبق وهي الصاد والضّاد والطاء والظاء والخاء والغين المعجمتين والقاف ، وعبر عنها المصنف بقوله : وحروفها صضظظخغق ، فيكون المستعلية أعم من المطبقة فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ، ولذا قال : الأربعة الأولي ... إلخ. اه ابن كمال.

5- وإنما سميت بذلك ؛ لأن اللسان يعلو بها إلي الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السّبعة فيكون اثنين وعشرين حرفا ، ومعني الانخفاض فيها يفهم مما ذكر في الاستعلاء فهي ما لا يرتفع اللسان بها إلي الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها ؛ لأن اللسان لا يعلو بهن. اه ف.

فقط ، والتاء من المنخفضة (1) ، فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما (2) ، وقرب التاء من الطاء في المخرج ، فصار : اصطبر ، كما في : «ستّ» أصله : سدس ، فجعل (3) السين والدال تاء لقرب (4) السين من التاء في المهموسيّة ، والتاء من الدال في

1- قوله : (من المنخفضة) قاعدة إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضّاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب إذا وقع بعد الدال والذال والزاي دالا مهملة كما مرّ ، وذلك لما بين حروف الإطباق وبين التاء من التضاد والتنافر ، وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة في الإطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ، ولم يعكسوا لما مر من أن التاء زائدة والزائد أولي بالتصرف ، وصورها أربع : أحدها : ما يكون فاء الفعل صادا. وثانيها : ما يكون فاء الفعل ضادا ، نحو : اضرب. وثالثها : ما يكون فاء الفعل طاء ، نحو : اطلب. ورابعها : ما يكون فيه الفعل ظاء نحو اظلم ، وسيأتي تفاصيلها. وإذا تقرر عندك هذه القاعدة فنقول : إن اصبر من الصورة الأولي ؛ لأن أصله اصتبر فجعل التاء. إلخ اه فلاح.

2- لأن الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد ، والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب إبدال التاء إلي حرف من مخرجه يوافق الصاد في الإطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء ، وإليه أشار بقوله : وقرب ... إلخ. اه ف.

3- قوله : (فجعل السين ... إلخ) فإن قيل : قد قال من قبل : لا يجوز الإدغام بجعل السين تاء ؛ لعظم السين في امتداد الصوت ، ولهذا لا يقال : اتّمع في استمع ، فعلي هذا يلزم أن لا يجعل السين تاء في ستّ وإن كان كل واحد منهما من المهموسة فكان القلب في ستّ علي خلاف القياس؟. قيل : لا نسلم أنه قلب بل تشبيه ، ولو سلم فقلنا القياس باعتبار اتحاد المخرج في المهموسية ، وفك الإدغام باعتبار عدم التجانس ، ولاـ يلزم منه جعل السين تاء علي وجه التعيين فلا يكون قدحا. اه حنفية. والحق في الجواب ما قال صاحب المفصل : ومن الإدغام الشاذ قولهم ست أصله سدس فأبدلوا السين تاء ، وأدغموا الدال فيها المثني. اه لمحرره عفي عنه.

4- وقيل : لما بينهما من التقارب في المخرج ؛ لأن السين من المخرج التاسع من مخارج الفم والتاء من المخرج الثامن منها أيضا فلا واسطة بينهما. اه ف فلاح.

المخرج ، ثم أدغم ، فصار (1) : ستّا.

ثم لاـ يجوز لك الإدغام بجعل الطاء صادا نظرا إلي اتحادهما في الاستعلائية ، نحو : اصّبر ، ولا يجوز لك الإدغام بجعل الصاد طاء لعظم الصاد (2) ، أعني : لا يقال : اطّبر ، ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذات.

ونحو : «اضّرب» (3) مثل : اصّبر ، أعني : يجوز : اضّرب ، واضطرب (4) ، ولا يجوز : اطّرب (5) لزيادة صفة (6) الضاد.

ونحو (7) : «اطّلب» (8) لا يجوز فيه إلا الإدغام (9) ، لاجتماع الحرفين من جنس

1- قوله : (فصار ستا) بتشديد التاء والتشبيه في جعل الدال تاء يعني يجعل التاء في اصتبر طاء لعلّة ذكرناها كما يجعل الدال تاء في ست لذلك العلّة ، وتفصيله أنه لما جعلت السين الأخيرة تاء ؛ لقربها من التاء في المهموسية واجتمع الدال والتاء وهما متضادان ؛ لأن الدال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد قلب إحداهما إلي حرف من مخرجه ؛ ليوافق الأخري فقلبوا الدال تاء وأدغموا الأولي في الثّانية فصار ست. اه.

2- من الطاء في امتداد الصوت ؛ لأن الصاد من حروف الصفير والطاء ليس منها وقد مر أنّ حروف الصفير لا تدغم في غيرها. اه ف.

3- قوله : (اضّرب) لأنه يجب قلب التاء طاء أولا لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع الضّاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا علي خلاف القياس نظرا إلي اتحادهما في الاستعلائية ، ثم أدغمت الضّاد الأولي الأصليّة في الثّانية المنقلبة من الطاء فصار اضّرب. اه ف.

4- بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا إلي عدم اتحادهما في الذات. اه ف.

5- بقلب التاء طاء ثم قلب الضّاد طاء أيضا وإدغام الأولي في الثّانية وإن كان علي وفق القياس لزيادة ... إلخ. اه ف.

6- قوله : (لزيادة صفة ... إلخ) ؛ لأن الضّاد من حروف الصفير ، وقد مرّ أنها لا تدغم في غيرها ، قال بعض المحققين : ولا يجوز قلب الضّاد طاء ، وتقول : اطرب لامتناع إدغام الضّاد في الطاء ؛ لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضّاد نقشها بإدغامك إياها في الطاء. اه شمس الدين.

7- من الصورة الثّالثة وهو ما يكون فاء الفعل طاء. اه ف.

8- لأن أصله اطتلب فقلبت التاء طاء فحينئذ لا يجوز. اه ف.

9- أي : إدغام الأول في الثّاني فقط علي وفق القياس. اه ف.

واحد بعد قلب تاء (1) الافتعال طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج (2).

ونحو (3) : «اظّلم» (4) يجوز فيه الإدغام بجعل الطاء ظاء ، والظاء طاء (5) ، لمساواة بينهما في العظم ، ويجوز فيه فك الإدغام ، لعدم الجنسية في الذات ، مثل : اطّلم (6) ، واظّلم ، واظطلم.

ونحو : اتّقد ، أصله : اوتقد ، فجعل الواو (7) تاء ؛ لأنه إن لم يجعل تاء يصير ياء لكسرة ما قبلها ، فيلزم حينئذ كون الفعل مرّة يائيّا نحو : ايتقد ، ومرة واويّا نحو : يوتقد ، لعدم موجب القلب ، أو يلزم (8) توالي الكسرات.

1- لمباعدة بينهما في الصفة ؛ لأن التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء إلي حرف من مخرجه ليوافق الطاء الذي قبله فقلبت طاء لقرب ... إلخ. اه ف.

2- كما بينا في القاعدة والإدغام فيما هذا شأنه واجب فلا يجوز اطتلب واططلب بالبيان. اه ف.

3- من الصورة الرابعة وهو ما يكون فاء افتعل ظاء معجمة نحو ... إلخ. اه ف.

4- لأن أصله اظتلم فقلبت التاء طاء للعلّة المذكورة في القاعدة فصار اضطلم فحينئذ يجوز ... إلخ. اه ف.

5- أي : بقلب الثّاني إلي الأول علي خلاف القياس كما في اصتلح اصّلح. اه ف.

6- قوله : (اطلم) هذا نظير جعل الظاء المعجمة طاء مهملة وإدغام الطاء في الطاء. فإن قيل : ينبغي أن لا يجوز اظلم بجعل الظاء المعجمة طاء مهملة كما لا يجوز اطرب في اضطرب بجعل الضّاد المهملة طاء مهملة ؛ لأنه كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة؟. قيل : إن الصفة والعظم في الطاء المهملة والظاء المعجمة سواء فلا يرجح أحدهما علي الآخر بخلاف الضّاد المعجمة فإن العظم فيها كثير ، وكذا في الصاد المهملة كثير لعظمه بالنسبة إلي الطاء فلا يتحقق المساواة ، وإلي هذا أشار المصنف بقوله : لمساواة بينهما في العظم. اه حنفية.

7- قوله : (فجعل الواو) لقرب المخرج فاجتمع حرفان متجانسان فأدغم أحدهما في الآخر فصار اتقد ، اه حنفية.

8- قوله : (أو يلزم ... إلخ) عطف علي قوله : فيلزم وأو وههنا بمعني الواو أي : لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء لما مرّ فيلزم ما مرّ ، ويلزم أيضا توالي الكسرات الثلاث في الماضي ، أو الأربع في المصدر ؛ لأن الياء كسرتان فوجب قلبها تاء وإدغامها في تاء الافتعال ، ويقال : اتقد وتعينت التاء ؛ لأنهم قلبوها إياها كثيرا لمؤاخاة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه ووراث ووخمة ، وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة ، وناس يقولون : ائتقد يأتقد فهو مؤتقد بالهمزة. اه أحمد.

ونحو : اتّسر ، أصله : ايتسر ، فجعل الياء تاء فرارا عن توالي الكسرات.

ولم يدغم (1) في مثل : «ايتكل» (2) لأن الياء ليست بلازمة (3) ، يعني : تصير (4) تلك الياء همزة إذا جعلته ثلاثيّا.

ومن ثمّ لا يدغم : «حيي» (5) في بعض اللغات (6).

ص: 181

1- قوله : (ولم يدغم ... إلخ) ولما توجه أن يقال : إن قولكم : إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء وتدغم في تاء الافتعال فرارا عن توالي الكسرات منقوض بمثل ايتكل ؛ لأن الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ، ولم يقلب ولم يدغم ، أجاب بقوله : ولم يدغم ... إلخ ، أي : الياء بقلبها تاء وإن لزم توالي الكسرات في مثل ... إلخ. اه شمس الدين.

2- قوله : (في مثل ايتكل) أي : في الافتعال الذي بني من مهموز الفاء نحو ايتمر من الأمر ، وايتكل من الأكل أصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثّانية ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها كما في إيمان. اه فلاح.

3- قوله : (ليست بلازمة) بخلاف ايتسر فإن ياءه لازمة في جميع التصاريف إذ أصله يسر فقد وجد شرط الإدغام وهو اللزوم فلذا أدغم فيه. اه شرح.

4- قوله : (يعني تصير ... إلخ) لعل هذا لدفع ما يقال : بأنا لا نسلم من عدم لزوم الهمزة في ايتكل إذ لو لم تكن لازمة يلزم الابتداء بالساكن كما لا يخفي ، بما حاصله أن المراد بعدم اللزوم عود الياء إلي الهمزة عند الرد إلي الثلاثي المجرد لا أمر آخر تدبر. اه لمحرره عفي عنه.

5- مع أنه اجتمع حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الإدغام فيه ؛ لأن الياء الأخيرة غير لازمة لانقلاب الياء في المضارع إلي الألف. اه مولوي.

6- قوله : (في بعض اللغات) إنما قيد بذلك ؛ لأن عند بعض الآخر تدغم في الماضي ؛ لاجتماع المثلين من اليائين في كلمة واحدة ، وأمّا في المضارع فلا يدغم وإن اجتمع المثلان فيه مثل الماضي ؛ لأنه اجتمع في المضارع أمران الإدغام لاجتماع الحرفين المتجانسين وقلب الياء الثّانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لكن الإعلال مقدم علي الإدغام فلم يدغم في المضارع وقلبت الياء الثّانية ألفا. وفيه أن هذا الدليل وهو اجتماع الأمرين المذكورين في المضارع بعينه متحقق في الماضي فلم لم يعل فيه ، ويمكن أن يقال بأن عدم تعليل عين حيي حملا له علي طوي وقوي ، بيانه : أن حيي من اللفيف المقرون كطوي وقوي ولم يعل العين فيهما لأجل اجتماع الإعلالين ، فكذا في حيي لئلا يختلف حكم باب اللفيف المقرون ، أو دلالة علي أصل الكلمات الباقية. اه عبد الأحد.

وإدغام (1) : «اتّخذ» شاذ (2).

ويجوز (3) الإدغام إذا وقع بعد تاء (4) : «الافتعال» من حروف : تدذزسصضطظ (5)، نحو : يقتّل (6) (7)،

ص: 182

1- جواب عما يقال : إن اتخذ علي وزن افتعل مأخوذ من الأخذ فجعل الهمزة الثّانية ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتخذ ، ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء فصار اتخـذ ، فايتخـذ مثل ايتكل فلم لم يـدغم فيه وأدغم في ايتخـذ مع عدم لزوم الياء فيهما بأن الإدغام فيه شاذ ثبت علي خلاف القياس ، وهذا الشاذ يسـتعمل لوجوده في الكلام الفصـيح ، والشذوذ لا ينافي الفصاحة. قال الشارح : إنّ إيراده ههنا يشعر أن الهمزة أبدلت أولا بالياء ثم بالتاء ، وإيراده في بحث الإدغام يومئ بأنها أبدلت أولا بالتاء ، ولعله إنما أورد اللفظ الواحد في المحلين المختلفين نظرا إلي اختلاف الجهة ، أعني إلي الأصل والظاهر. اه مهديه.

2- قوله : (شاذ) بيان كونه شاذا أن اتخذ افتعال بني من مهموز الفاء ؛ لأنه من الأخذ كما بني ايتمر من الأمر وايتكل من الأكل ، فيكون الياء فيه غير لازمة أيضا فينعدم شرط الإدغام بلا ريب ، فيكون الإدغام فيه شاذا. اه ابن كمال.

3- ولما فرغ من بيان الحروف الأربعة عشـر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية إدغامها في تاء الافتعال ، شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية إدغام تاء الافتعال فيها فقال : ويجوز إلخ. اه ف.

4- قوله : (بعد ... إلخ) أي : إذا وقع حرف من هذه الحروف التسـعة عين الكلمة وبنيت منها افتعالا يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء من جنسها ، والبيان وإن اجتمع مثلان نحو ... إلخ. اه ف.

5- وقد زاد السـيد الشـريف حرفين الثاء المثلثة نحو ينثر أصـله ينتثر والشـين المعجمة نحو ينشر أصله ينتشر ، ولعل عدم تعرض المصنف إليهما لقلة الاستعمال ، تدبر كذا قيل. اه تحرير.

6- قوله : (يقتل) من قتل أصـله يقتتل ، وإنما مثل بالمستقبل في هذا الباب ومثل بالماضي في الباب المتقدم ؛ لأن الإدغام في الماضي في هـذا البـاب غير متفق عليه كمـا سـيجيء بخلاف الباب المتقـدم ، وإنما جاز الإدغام والبيان في مثل اقتتل يقتتل وإن كان القياس يقتضـي وجوب الإدغام لاجتماع المتجانسـين كما في مد يمد ؛ لأن تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مد. وقد أشار المازني إلي هذا الفرق وقال : إنما جاز الإدغام في اقتتل ووجب في شـدّ ومـدّ ؛ لأن كل واحد من الدالين في شد ومد لا ينفك عن صاحبه ، بخلاف تاء افتعل فإنه يجوز انفكاكهـا عن التـاء الواقع بعـدها ، وذلـك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء فلا يتلازمان ، وإذا لم يجب الإدغام فيهما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الإدغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الأولي. اه ابن كمال باشا رحمه ربه.

7- قوله : (يقتّل ... إلخ) أصـله يقتتل من الافتعال وقع بعد تاء الافتعال التاء فأدغم الأولي في الثّانية لاجتماع المثلين مع تحرك الثّاني فيهما ، فصار يقتّل فإنهم يقولون في التصـريف : قتّل يقتل بتشديـد التاء المثناة الفوقانية ، كما يقولون : اقتتل يقتتل بفك الإدغام وعلي هذا القياس الأبنية الباقية ، ويبدل أصـله يتبدل جعلت التاء دالا لبعدها من الدال في المجهورية ، فإن التاء مهموسية والدال مجهورية فتباعدتا ، والعرب اسـتكرهوا اجتماع المتباعدين كاسـتكراههم اجتماع المثلين ، والتاء كانت قريب المخرج من الدال إذ هما جميعا من طرف اللسان وأصول الثنايا فأبـدلت دالا ، فأدغم الدال فيه فصار يبدّل. ويعذر أصـله يعتذر ففعل به ما فعل في يبدل إذ الذال المعجمة أيضا من المجهورية وقريبة المخرج من التـاء وهو طرف اللسان وأصول الثنايا ، وينزع أصـله ينتزع قلبت التاء زايا ؛ لبعـدها عن الزاي في المجهوريـة إذ التاء مهموسـية فتباعـدتا بهذا الاعتبار ، فتقاربتا باعتبار آخر وهو أنهما من الحروف المنخفضة فأبدلت التاء زايا وأدغمت التاء في الزاي فصار ينزّع ، ويبسـم أصـله يتبسم فأبدلت التاء سـينا فأدغمت في السين ؛ لكونهما من المهموسية فصار يبسّم ، ويخصم أصله يختصم جعلت التاء صادا لبعدها عن الصاد في الاستعلاء فإن التاء منخفضة والصاد مستعلية ولقربها منها في المهموسية ، ثم أدغمت في الصاد فصار يخصّم ، ويقسم أصله

يقتسم فعـل به مـا فعـل بيبسم ، ويفضـل أصـله يفتضـل فقلبت التـاء ضادا لبعـدها عن الضّاد في صـفتها كما تقربها لكونهما من الحروف المسـتعلية فـأدغمت في الضّاد فصار يفضل ، ويبطر أصـله يبتطر فجعلت التاء طاء وأدغمت فيها لقربها في المخرج ، وينظم أصـله ينتظم جعلت التاء ظاء وأدغمت في الظاء لبعدها عن الطاء في الاستعلاء فصار ينظم. اه حنفية.

ويبدّل (1) ، ويعذّر ، وينزّع ، ويسّم ، ويخصّم ، ويقسّم ، ويفضّل ، ويبطّر ، وينظّم.

ولكن لا يجوز في إدغامهنّ إلا الإدغام بجعل (2) التاء مثل العين ، لضعف (3)

1- وفي الفلاح يبدّر بدل يبدّل وأصله يتبدر أي : يشرع. اه حنفية.

2- أي : بقلب تاء الافتعال إلي ما بعدها للتجانس إذا لم يكن عين الكلمة تاء وإنما لم يجز جعل العين مثل التاء لضعف ... إلخ. اه ف.

3- قوله : (لضعف ... إلخ) وإنما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين متأخرة ؛ لأن التاء زائدة والعين أصلية ، والأصل قوي والزائد ضعيف ، فلو جعل العين تاء يصير القوي ضعيفا وهو ضعيف ، ولو جعلت التاء عينا يصير الضعيف قويا وهو قوي ، وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلا ، هذا إذا كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا إلي مفعوله وذكر الفاعل متروك ، فالتقدير لضعف استدعاء المقدم للمؤخر ، ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا إلي ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم. اه أحمد. ولا يبعد أن يقال : من قبيل إضافة المصدر إلي الفاعل والمفعول محذوف فالمعني لضعف استدعاء المؤخر الذي هو التاء ، وإنما أطلق عليه لفظ المؤخر مع أنه مقدم في اللفظ نظرا إلي ذاته ؛ لأنه من الزوائد ، والزوائد تكون بعد الأصول فيكون متأخرا من المتقدم الذي هو العين ؛ لأنه من الأصول ، والأصول متقدمة علي الزوائد وتقدمه بهذا الاعتبار لا باعتبار التلفظ كما توهم فتبصر. اه غلام رباني.

استدعاء (1) المؤخّر.

وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الإدغام في الماضي حتي لا يلتبس بماضي التّفعيل ؛ لأن عندهم (2) تنقل (3) حركة التاء إلي ما قبلها وتحذف (4) المجتلبة.

وعند بعضهم يجيء (5) بكسر الفاء ، نحو : خِصّم ؛ لأن عندهم الفاء كسر

ص: 184

1- قوله : (لضعف استدعاء ... إلخ) وذلك لأن التاء من المهموسة وباقي الحروف التي تقع بعد تاء الافتعال كلها من المجهورة ، إلا السين والضّاد ، والمهموسة أضعف من المجهورة كما بين في محله فجعل التاء تابعا لما وقع بعده من المجهورة أولي. وأمّا السين والضّاد فإنهما وإن كانا من المهموسة لكنهما من الحروف الصغيرة فلو جعلا تابعين للتاء صار كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة فجعل التاء تابعا لهما كذا في بعض الحواشي ، ولا يخفي أن هذا الوجه إنما يستقيم في غير يقتل ، ولا يخفي عليك أن المقصود الذي هو جعل التاء مثل العين إنما هو فيما مر في لا يقتل ؛ لأنه إنما يتصور فيما إذا كان العين مخالفا للتاء فليس هذا داخلا في المقصود فلا يضر عدم استقامة هذا الوجه في ذلك تدبر. اه غلام رباني رحمه الله.
2- قوله : (لأن عندهم ... إلخ) أفاد بهذا الاستدلال دفع ما يقال : لا التباس عند هذا الإدغام بين الماضيين المذكورين ؛ لوجود الهمزة في ماضي باب الافتعال عند الإدغام كما في غيره دون ماضي باب التفعيل كما لا يخفي ، بما حاصله أن عندهم عند هذا الإدغام تحذف الهمزة المجتلبة لدفع لزوم الابتداء بالساكن استغناء بتحريك القاف فلا جرم يلزم الالتباس ، والجواب عن الجمهور أنه يمكن أن يرفع الالتباس ، باعتبار المقام أو بمعونة المضارع تدبر. اه لمحرره.
3- قوله : (تنقل ... إلخ) وإنما تنقل لإسكانها إذ الإدغام لا يتأتي بدون إسكان التاء الأول وأما نقلها إلي ما قبلها فلكونه حرفا صحيحا قابلا للحركة محتاج إليها ؛ لسكونه كما لا يخفي. اه تحرير.
4- قوله : (وتحذف ... إلخ) للاستغناء عنها فيلزم الالتباس بيانه مثلا إذا قصد الإدغام في اقتتل نقلت فتحة التاء إلي القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ، ثم أدغم التاء الأولي في الثّانية فيصير قتّل بفتح القاف وتشديد التاء ، فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال فلهذا الالتباس يدغم ، وقس عليه ما عداه ، وبعضهم جوزوا الإدغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديري. اه شمس الدين صاحب رحمه الله.
5- قوله : (يجيء ... إلخ) يجوز الإدغام ؛ لأن طريق الإدغام عندهم ليس نقل حركة التاء إلي ما قبلها حتي يلزم الالتباس ، بل ما بينه بقوله : يجيء ... إلخ. اه فلاح.

لالتقاء الساكنين (1).

وعند بعضهم يجيء بالهمزة (2) المجتلبة ، نحو : اخصّم ، نظرا إلي سكون أصله.

ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي ، نحو : يخصّم (3) ، وفي فاعله ضمّ الفاء للإتباع مع جواز فتحها وكسرها (4) ، نحو : مخصّمون.

ويجيء مصدره : «خصّاما» (5) بكسر الخاء لا غير (6) ،

ص: 185

1- قوله : (لالتقاء ... إلـخ) يعني إذا قصـد الإدغام في الماضـي من هذا الباب أسـكنت تاء الافتعال فالتقي ساكنان ؛ لأن فاء الكلمة ساكنة أيضا ، والأصل في التقاء الساكنين أن تحرك الأولي منهما بالكسـر ، ولا يمكن حـذف إحـداهما ؛ لئلا يلزم إجحاف الكلمة فحركت الأولي بالكسـر وحـذفت الهمزة للاسـتغناء عنها ، مثلا إذا قصد الإدغام في اقتتل أسـكنت التاء ليمكن الإدغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك القاف بالكسـر علي الأصل فاسـتغني عن الهمزة ، ثم أدغم التاء في التاء فصار قتّل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها ، وقس عليه ما عداه. اه ابن سليمان رومي رحمه الله تعالي.
2- قوله : (يجيء بالهمزة ... إلـخ) وبالجملة بان في اختصم علي ما ذكر المصـنف رحمه الله ثلاثة مذاهب ، أحدها عدم الإدغام ، والثّاني الإدغام وحذف الهمزة مع كسر الخاء ، والثّالث الإدغام وبقاء الهمزة والكسرة. اه من الحنفية.
3- قوله : (يخصم) بكسـر الخاء وفتحها أصـله يختصم فأسـكنت التاء ؛ ليمكن الإدغام فالتقي الساكنان الخاء والتاء فحركت الخاء بالكسر علي الأصل ، أو نقل فتحة التاء إليها ، ثم قلبت التاء صادا وأدغم الصاد في الصاد ، وقس عليه ما عداه. اه فلاح شرح مراح الأرواح.
4- قوله : (وكسرها ... إلخ) لا يقال : في كسر الفاء خروج من الضمة إلي الكسرة وهو مهروب عنه عند القوم ؛ لأنا نقول : يجوز الخروج من الضمة إلي الكسرة في الحركة العارضة. اه حنفية شرح مراح الأرواح.
5- قوله : (خصاما) وفيه ثلاثة مذاهب أيضا كما في الفاعل ، الأول الإدغام وحذف الهمزة مع كسر الخاء كما في الماضي علي اللغة الثّانية ، كما أشار إليه بقوله : ويجيء مصدره خصاما ... إلخ ، والثّاني الإدغام وفتح الفاء وحذف الهمزة ، كما أشار إليه بقوله : ويجيء اخصّاما ... إلخ ، والثّالث بقوله : ويجيء اختصاما. اه من الحنفية.
6- قوله : (لا غير) فيه أنه جاز في اختصام خصام بكسـر الخاء وفتحها بدون الهمزة ومعها بكسـر الخاء ، كما قال المصـنف رحمه الله فيما يليه فلا يسـتقيم قوله : لا غير ، إذ هو يفيـد نفي التعميم وإثبات الخصوص ، وأجاب بأن معني كلام المصـنف إذا اعتبرت التقاء الساكنين أو اعتبرت نقل كسرة التاء إلي الخاء يجيء مصدره خصام بكسر الخاء لا غير. اه من الحنفية.

لالتقاء الساكنين (1) ، أو لنقل كسرة التاء إلي الخاء.

ويجيء : «خصّاما» إن اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها ، ويجيء : «اخصّاما» اعتبارا (2) بسكون الأصل.

وتدغم (3) تاء : «تفعّل» و «تفاعل» فيما بعدها باجتلاب الهمزة كما مرّ (4) في باب الافتعال ، نحو : اطّهّر ، أصله تطّهّر (5) ،

ص: 186

1- قوله : (لالتقاء ... إلخ) وتحريك أولهما بالكسر علي الأصل يعني إذا قصد الإدغام في الاختصام أسكنت التاء ليمكن الإدغام فالتقي الساكنان الخاء والتاء ، وحرك الخاء بالكسر علي الأصل فاستغني عن الهمزة ، ثم أدغم التاء في الصاد فصار خصّاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديد ، هذا هو المذهب الثّاني. اه أحمد رحمه ربه.

2- قوله : (اعتبارا ... إلخ) كأنه لدفع ما يقال : تحريك الخاء مستغن عن اجتلاب الهمزة ؛ لعدم تعذر الابتداء بالمتحرك فلم اجتلبت الهمزة ثمة بأن الهمزة إنما اجتلبت وإن كسرت الخاء نظرا إلي أصالة سكون الخاء وعروض تحركها كما مرّ في اخصّم. اه مهديه.

3- قوله : (وتدغم ... إلخ) وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والنهي والمصدر واسمي الفاعل والمفعول ، قال الشيخ ابن الحاجب : وقد تدغم تاء تتنبر وتتنابر وصلا وليس قبلها حرف صحيح ساكن أي : وقد تدغم تاؤهما إذا كان في حال الوصل ولم يكن قبلها صحيح ، بل إمّا إن يكون قبله متحركا نحو قال تتنزل ، أو ساكنا غير صحيح نحو قالوا تتنزل ، وإمّا أن يكون في غير حال الوصل فلا يجوز الإدغام ؛ لأنك لو أدغمت التاء الأولي في الثّانية لاحتجت إلي همزة الوصل ، وهمزة الوصل لا يدخل الفعل المضارع. اه إيضاح شرح مراح الأرواح.

4- قوله : (كما مر ... إلخ) كما يجوز إدغام تاء الافتعال فيما بعده إذا كان ما بعده حرفا من حروف تد ذز سصضطظ بجعل التاء مثل ما بعده من العين ، كذلك يجوز إدغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعده إذا كان ما بعده تاء أو حرفا من هذه الحروف التسعة سوي الضّاد بجعل التاء مثل ما بعده من الفاء. قال ابن الحاجب : وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء والدال والظاء والذال والتاء والثاء والصاد والزاي والسين ، وإذا تقرر ذلك فلا يلتفت إلي ما ذهب إليه الشارحون من أنه إذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف تثدذزسشص ضظط وهو اثنا عشر حرفا هذا ، وإنما أدغموا التاء في الحروف التسعة للدلالة علي المبالغة من غير لبس بعلم السامع بأصله. اه ابن كمال باشا.

5- قوله : (تطهر) بتشديد الهاء فأسكن التاء ، ثم أدغم في الطاء بعد قلبه طاء فاجتلبت الهمزة فصار اطّهّر وكذلك ازّيّن واذكر وادثر واتبع واظّهر واسمع واضرب أصله تزين وتذكّر وتدثر وتتبع وتصبر وتظهر وتسمع وتضرب. اه شمس الدين صاحب رحمه ربه.

واثّاقل (1)، أصله : تثاقل (2).

ولا (3) يدغم (4) في نحو : «استطعم» بسكون التاء تحقيقا ، ولا في نحو : «استدان» (5) تقديرا ، ولكن يجوز حذف تائه في بعض المواضع ، نحو : اسطاع يسطيع ، كما مرّ (6) في : «ظلت».

وإذا قلت : «أسطاع» - بفتح الهمزة - تكون السين (7) زائدة ؛ لأن أصله :

1- الثاء ليست من الحروف التسعة المذكورة في قولك : تدذر سص ضظط فلعل التمثيل بها ؛ لكونها ملحقة بها وتابعة لها. اه تحرير.
2- قوله : (تثاقل) قلبت التاء ثاء وأدغمت واجتلبت همزة الوصل فصار اثاقل وكذلك اتّابع وادّاخر واذّاكر وازّاين اسّامع واصّابر واضّارب واظّاهر أصلها تتابع وتداخر وتذاكر وتزاين وتسامع وتصابر وتضارب. اه ابن سليمان.
3- جواب سؤال وهو أن يقال : إن التاء والطاء قد اجتمعتا في استطعم كما اجتمعتا في تطهر ، وكذا اجتمع التاء والذال في استدان كما في يبدل فينبغي أن يدغم فيهما بأنه لا يدغم فيهما تاء الاستفعال فيما بعد وإن كان من تلك الحروف التسعة التي جاز إدغام التاء فيها ؛ لأن ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكنا أبدا ومن شرط الإدغام تحرك الحرف الثّاني فيمتنع الإدغام فلا يدغم في نحو ... إلخ. اه فلاح مع حنفية.
4- قوله : (ولا يدغم ... إلخ) يريد به أن ما إذا وقع في باب الاستفعال بعد التاء إحدي هذه الحروف فلا يدغم التاء فيهما سواء كان تلك الحروف ساكنة نحو استطعم أو متحركة بإعلال نحو استدان ، أمّا في الأول فلتعذر شرط الإدغام وهو كون الثّاني متحركا ، وأمّا في الثّاني فلأن الفاء فيه وإن تحرك باعتبار الإعلال لكنه ساكن تقديرا. اه جلال الدين.
5- أيضا صفة لمصدر محذوف لعامل حذف بقرينة الأول ، ولا يقع الإدغام في استدان أيضا ؛ لسكون الفاء تقديرا أي : تقديريا ؛ لأن أصله ... إلخ. اه جلال الدين.
6- قوله : (كما مر في ظلت) أي : كما مر جواز حذف أحد المتماثلين للتخفيف عند امتناع الإدغام لسكون الثّاني ؛ لأن التاء والطاء وإن لم تكونا من جنس واحد إلا أنهما لما اتحدا في المخرج كانا كأنهما من جنس واحد ، فيجوز التخفيف بالحذف ، وقد يدغم تاء استطاع في الطاء ، مع بقاء صوت السين فيقال : اسطاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين الساكنين. كذا قيل. اه فلاح.
7- فلا يكون من باب الاستفعال بل من باب الإفعال. اه

أطاع ، كالهاء (1) في : أهراق ؛ أصله أراق لأنه من الإراقة ، ثم زيدت عليها الهاء علي خلاف القياس.

***

ص: 188

1- أراد بهذا التشبيه إزالة استبعاد زيادة السين ؛ لأن الزيادة غالبا إما في الأول وإما في الآخر ، وههنا في الوسط بأن مثل هذه الزيادة وجد في كلامهم نحو زيادة الهاء في أهراق أشار إليها بقوله : أصله أراق فإنه لما لم تكن الهاء في أراق ، ووجدت في أهراق علم أنها زائدة ، ثم لما كان مظنة أن أصله كما تقول : أراق ، كذا يحتمل أن يكون أهرق فبقيت المظنة السابقة أشار إلي دفع ذلك بقوله : لأنه من الإراقة ، تقرير الدفع أن الاحتمال المذكور من كون أصله أهرق بعيد كل البعد ، فإن مصدره إراقة ، وكل حرف لم يكن في المصدر في الأصول لم يكن في ماضيه أيضا ؛ لكونه مأخوذا منه فافهم. اه لمحرره.

الباب الثالث : في المهموز

(1)

ولا يقال (2) له : «صحيح» لصيرورة همزته حرف علّة في التّليين ، وهو يجيء علي ثلاثة أضرب :

1 – مهموز (3) الفاء ، نحو : أخذ.

2 – والعين ، نحو : سأل.

ص: 189

1– قوله : (الثّالث) اسم فاعل من الثلاث معناه سيوم بار شدن من باب ضرب. المهموز اسم مفعول من همزت الحرف فانهمز كذا في الصحاح ، وإنما قدم هذا الباب علي المعتلات ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ لأن تصرفها كتصرف الحرف الصحيح ؛ إلا أنها قد تخفف وتحذف إذا وقعت غير أول ، فناسب أن يقدم علي هذه الأبواب الثلاثة ويؤخر عن المضاعف ؛ لأن الإبدال في المضاعف في مواضع مخصوصة ، وتليين الهمزة في مواضع كثيرة. اه عبد الحكيم.

2– يعني : لم يجعل المصنف المهموز من الصحيح مع عدم وجود حرف العلّة فيه ، علي أن ابن الحاجب قال في الشافية : الكلم ينقسم إلي صحيح ومعتل ، فالمعتل ما فيه حرف العلّة والصحيح بخلافه فيدخل حينئذ المهموز في الصحيح ، خلاصة المقال : إن الهمزة كما يقال له حرف علّة إذ عريكته كعريكة حرف العلّة في التليين فمنظور ابن الحاجب أصله ؛ ومنظور المصنف عريكته فالمخالفة لأجل النكتة والشيء إذا غيّر عن الأصل في الظاهر لا يبعد أن يسمي باسم آخر كماء متجمد لا يقال له ماء بل جمد ، وإن كان ماء في الأصل فكذا حال الهمزة لكن لو سماها العلّة يلزم ترك النظر إلي الأصل ، وكذا في تسميته بالصحيح يلزم الترك إلي عريكته فلذا لم نقل للكلمة التي في أحد أصوله فصاعدا همزة لا صحيحا ولا معتلا بل سميناها باسم آخر وهو المهموز رعاية للجانبين تدبر. اه لمحرره.

3– قوله : (مهموز ... إلخ) هذا حصر عقلي إن اعتبر وجود همزة واحدة في كلمة ثلاثية ، وإلا فبناء علي الغالب إذ يجيء من الرباعي ما يكون عينه ولامه الثّانية همزتين نحو : وكأكأ ولألأ. اه ابن سليمان.

3 – واللام ، نحو : قرأ.

وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح ، إلا أنها (1) قد تخفّف (2) ب :

1 – القلب.

2 – وجعلها بين بين ، أي : بين مخرجها وبين مخرج (3) الحرف الذي منه حركتها ، وقد يجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

3 – والحذف.

الأول يكون إذا كانت ساكنة ومتحركة ما قبلها ، فقلبت الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها ، للين عريكة الساكنة ، واستدعاء (4) ما قبلها ، نحو : راس ، ولوم ، وبير (5).

1– الاستثناء مفرغ أي : حكم الهمزة مثل حكم الحرف الصحيح في جميع الأحكام إلا في ثلاثة أمور فإنها مختلفة فيها الأول أنها تخفف بالقلب بخلاف الصحيح ، والثّاني جعلها بين ... إلخ ، والثّالث الحذف ، أي : حذف الهمزة بنقل حركتها إلي الساكن ما قبلها صحيحا وإسقاطها في الدرج. اه حنفية.

2– لأنها حرف ثقيل إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف ؛ لأنه يخرج من أقصي الحلق فهو شبيه بالتهوّع المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش ، روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه قال : «نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبي ، ولو لا أن جبرئيل عليه السلام نزل بالهمزة علي النبي ما همزتها» ؛ وخففها آخرون وهم تميم وقيس ، والتخفيف هو الأصل قياسا علي سائر الحروف الصحيحة ، فخفف عند الأولين بالقلب ... إلخ. اه فلاح.

3– قوله : (وبين مخرج ... إلخ) فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الألف وإن كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء ، وإن كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو هذا هو بين بين المشهور. اه فلاح.

4– قوله : (واستدعاء ... إلخ) أي : اقتضاء ما قبلها من الحركة أن تصير من جنسه فإن الواو من جنس الضم ، والألف من جنس الفتح ، والياء من جنس الكسر ؛ لتولدها من تلك الحركات عند إشباعها. اه

5– إن كانت كسرة قلبت ياء نحو بير أصله بئر بالهمزة الساكنة ، وهذه الأمثلة للهمزة الساكنة التي في كلمة واحدة مع تحرك ما قبلها نحو «إلي الهداتنا» ، و «الّذيتمن» ، و «يقول وذن لي» ، الأصل في الأول أن يقال : إلي الهدي ، ويقال : ايتنا بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ لأن أصله ائتنا بهمزتين ؛ لأنه أمر من أتي يأتي لكن لما سقطت ألف الوصل في الدرج اجتمع الساكنان ألف الهدي والهمزة الساكنة التي من فاء الفعل فحذفت الألف لكونه في آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولي ، وقبلها الدال مفتوحة فصار دأت من الهدي ائتنا بمنزلة رأس فقلبت الهمزة فيه ألفا كما قلبت همزة رأس ، وأما الذ يتمن أصله الذ ئتمن بهمزة ساكنة التي هي فاء من بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضا في الدرج فالتقي الساكنان ياء الذي والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها في الطرف وقبلها الذال المكسورة فصار ذئت من الذي ائتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء قبلها في بئر ، وأمّا من يقول وذن لي أصله ائذن لي بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهي فاء أذن فسقطت همزة الوصل في الدرج وباشرت لام يقول المضمومة فصار لؤذن من : يقول ؤذن لي بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة واوا قلبها في لؤم وكلّ ذلك – أي : قلب الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها في كلمة كانت أو في كلمتين – جائز لا واجب إذا

كان ما قبل الهمزة غير الهمزة ، وأمّا إذا كان ما قبلها همزة أيضا وكانت في كلمـة واحدة يجب قلبها نحو آمن وأومن وإيمانا كما سـيجيء. اه ابن سليمان رومي.

والثاني : يكون إذا كانت متحركة ومتحركا ما قبلها ، ثم تثبت ولا تقلب ، بل تجعل بين بين ، لقوّة عريكتها (1) ، نحو : سأل ، ولؤم ، وسئل ، إلّا إذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورة أو مضمومة ، فتجعل ياء أو واوا ، نحو : مير ، وجون (2) ؛ لأن

ص: 191

1- قوله : (لقوّة ... إلـخ) أي : لقوّة طبيعـة الهمزة المتحركـة مع تحرك مـا قبلهـا وأقسام ذلك تسـعة ؛ لأن الهمزة إمّا مفتوحـة أو مكسورة أو مضـمومة ، وعلي التقادير ما قبلها إمّا مفتوح أو مكسور أو مضـموم ، والحاصل من ضـرب الثلاثة في الثلاثة تسعة فإن كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها أيضا مفتوح نحو سأل ، أو مكسور نحو مائة ، أو مضموم نحو مؤجل ، وإن كانت مضمومة فما قبلها إما مضموم نحو لؤم ، أو مفتوح نحو رؤوف ، أو مكسور نحو مسـتهزئون ، وإن كانت مكسورة فما قبلها إما مكسور أيضا نحو مسـتهزئين أو مضـموم نحو سئل أو مفتوح نحو سئم ، والقيـاس في الصور التسع كلهـا أن يجعـل بين بين ؛ لأـن فيه تخفيفـا للهمزة مع بقيـة من آثارها ؛ ليكون دليلا علي أن أصل الكلمة الهمزة لكن في صورتين منهـا لا يمكن جعلها بين بين ، وأشار إليهما بقوله : إلا إذا كانت ... إلـخ. واعلم أن ما ذكره المصـنف من اسـتثناء الصورتين مذهب سيبويه ، وحكي عن يونس جعلها بين بين فيهما أيضا والحقّ ما قاله سيبويه. اه شمس الدين.

2- بضم الجيم وفتح الواو أصـله جؤن بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهي سـليلة مسـتديرة مغشاة أو ما يكون مع العطارين من ظرف العطر ؛ وذلك لأن ... إلخ. اه فلاح.

الفتحة كالسكون في حقّ اللّين ، فتقلب كما في السكون.

فإن قيل (1) : لم لا تقلب في : «سأل» وهمزته مفتوحة ضعيفة؟.

قلنا : فتحتها صارت قويّة لفتحة ما قبلها ، ونحو (2):

...

... لا هناك (3) المرتع (4)

شاذ.

والثالث : أن يكون إذا كانت متحركة وكان ساكنا ما قبلها ، ولكن تليّن فيه

ص: 192

1- تقرير السؤال أنك قلت : إن الفتحة في حكم السكون فالهمزة في سأل مفتوحة وهي في حكم السكون فصارت الهمزة ضعيفة كالسكون ، فلم لا تقلب ألفا. اه حنفية شرح مراح.

2- قوله : (ونحو : لا هناك ... إلخ) بعض من البيت وصدره : راحت بسلمة البغال عشية فارع فزارة لا هناك المرتع راحت فعل ماض بمعني ذهبت ، وبسلمة علم قبيلة متعلق براحت ، والبغال فاعل راحت ، وعشية ظرف زمان له ، وفارع علي صيغة الواحدة المؤنثة فعل الأمر من رعي يرعي رعيا ، والرعي جرانيدن فعل وفاعله ضمير مستتر فيه وهو أنت ، وفزارة بضم الفاء اسم قبيلة ، أو اسم شخص ، أو علم امرأة منادي بحذف حرف النداء ، ولا هناك المرتع دعاء عليها ، وهنا فعل ماض أصله هنأ بالهمزة من هنئت الطعام هنية وهنيئا مريئا ، ثم قلبت ألفا علي خلاف القياس لضرورة الشعرية ، والضمير المنصوب معه ضمير مؤنث خطاب إلي فزارة ، والمرتع فاعل هناك وهو موضع الرتوع بمعني جراگاه. اه غلام رباني. فمعناه بالفارسية قال بعض الأفاضل : البيت للفرزدق وقد كان من قبيلة سلمة وكان لها مرعي في موضع وكانت قبيلة أخري تسمي فزارة يأتون بغالهم إليها عشية فيرعونها ، واتفاقا في ليل من الليالي مضي الفرزدق بالمرعي فرأي أهل فزارة بأنهم يرعون البغال فيه ولم يستطع علي نفيهم فانفجر قلبه ، فيرجع إلي أهله فلاقي بأحد من أهل سلمة فقال له : راحت بسلمة ... إلخ ، فقوله : سلمة بحذف المضاف أي بمرعي سلمة ... إلخ ، وقوله : فارع مقولة لقلت المحذوف ، أي : فقلت ارع ... إلخ. اه لمحرره.

3- أصله لا هنأك بفتح الهمزة فقلبت ألفا علي خلاف القياس ، والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رتعت الماشية ، أي : أكلت ما شاءت. اه حنفية.

4- بعض عجز بيت من البحر الكامل ، وهو للفرزدق كما في العين للفراهيدي 2 / 68 ، وكتاب سيبويه 3 / 554.

أوّلا للين (1) عريكتها بمجاورة (2) الساكن ما قبلها ، ثم تحـذف لاجتماع الساكنين ، ثم أعطي حركتها لما قبلها إذا كان (3) ما قبلها حرفا صحيحا ، أو واوا وياء أصـليتين أو مزيدتين لمعني (4) ، نحو : مسـلة ، أصـلها : مسألة ، وملك ، أصله : ملأك (5) من الألوكة (6) ، وهي الرّسالة.

ص: 193

1- قوله : (للين عريكتها ... إلـخ) قيل : في هذه الطريق كثرة التغير ومخالفة الكتب إذ التليين ابتداء في مسألة لا يتصور بدون حركة ما قبلها ، وكيف تحذف الهمزة باجتماع الساكنين والحركة متحققة في الهمزة ، ولو لم تكن محققة ، كيف يستقيم قوله : ثم أعطي حركتها لما قبلها ، والحق مـا ذكره المحققون وهو أن ينقـل حركـة الهمزة إلي مـا قبلهـا وتحـذف الهمزة ؛ وذلك لأن حـذفها أبلغ في التخفيف ، وقـد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهي حركتها المنقولة إلي ساكن قبلها. اه مولوي عبد الحكيم رحمه الله.

2- قوله : (بمجـاورة ... إلـخ) زاده بعـد قوله : للين عريكتهـا دفعـا لما يقال : بأنا لا نسـلم لين عريكـة الهمزة ثمـة ؛ لأنها متحركـة والهمزة المتحركـة قويـة ، كما قال المصـنف رحمه الله قبيل هـذا في جعل الهمزة المتحركـة بين بين لقوة عريكتها ، بما تشـريحه أن تليين عريكتها لأجـل مجـاورة السـاكن مـا قبلها لا غير فإن الساكن ضـعيف فمجاوره كـذلك إذ المجاورة مؤثرة ، ولـذا قال النبي صـلي الله عليه وسـلم : «الصحبة موثرة» ، فالتليين فيه حكمي. تدبر. اه لمحرره رحمه الله.

3- قوله : (إذا كان ... إلـخ) هذا هو القيد لحذف الهمزة بالطريقة المذكورة ، أي : إنما حذفت الهمزة بالكيفية السابقة إذا كان ما قبل الهمزة حرفا ... إلخ. اه جلال الدين.

4- من المعـاني أي : لا يكونان زائـدتين لمجرد المـد أو ما يشابهه بل زائـدتين لمعني كالإلحاق نحو حوبـة وجيل والأصل حوءب وجيأل فالواو والياء فيهما للإلحاق وزنهما فوعلة وفيعل والتأنيث وغيرهما ، وإنما فسـرنا به بقرينة مقابلته بقوله : وإذا كان ياء أو واوا مدتين أو ما يشبه المدة كياء التصـغير جعلت مثل ما قبلها ، ثم أدغم في آخره ، فهذه أقسام ثلاثة ، القسم الأول ما يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صـحيح ساكن ... إلخ اه ف. كما في مثل مقروّة وخطيئة ؛ لأن واو مفعول وياء فعيل زيدتا للمد فهما بمنزلة ألف إفعال ومفعال فلا يحتملان الحركة فلا يقال مقروة وخطيـة بنقل حركة الهمزة إلي الواو والياء وحذفها كما في بناء ؛ لأن الألف لا يحتمل الحركة وكذا لا ينقل إلي ياء التصـغير في أفيّس ؛ لأنها شبيهة بالياء التي هي المدة. اه مولوي.

5- فيه أن الملأك مهموز العين والألوكة مهموز الفاء فلا مجال لقول المصـنف : من الألوكة ، اللهـم إلّا أن يقدر في العبارة بأن يقال : أصـله ملأك وهو مقلوب المألك الذي من الألوكة ، هذا ما أفيد من بعض الأفاضل ، والله اعلم. اه لمحرره.

6- قوله : (من الألوكـة) قال الكسائي : أصل ملك مألك بتقـديم الهمزة من الألوكـة ، ثم قلبت وقـدمت اللام فقيل : ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فصار ملك. اه أحمد.

و «الأـحمر» يجوز فيه : لحمر ؛ لأـن الألف لأجل سـكون اللام ، وقـد انعـدم ، ويجوز : ألحمر ، لطروّ (1) حركة اللام (2) ، وجيل (3) وحوبة (4) ،

ص: 194

1- قوله : (لطرو ... إلخ) لأنها منقولة عارضية فلا اعتبار بها ، اعلم أن قوله : مسلة وملك ولحمر وألحمر أمثلة الهمزة التي نقلت حركتها إلي الحرف الصحيح في الكلمة واحدة حقيقة أو حكما فإن الأحمر في الأصل كلمتان إحداهما حرف التعريف والثّاني أحمر لكنهما عدتا كلمة واحـدة لشـدة الامتزاج ، ولما فرغ مما ذكرنا أراد أن يشـرع في بيان الأمثلة التي نقلت حركتها إلي الواو والياء المزيدتين لمعني واحد فقال : ونحو جيل ... إلخ. اه حنفية.

2- قوله : (لطرو حركة ... إلخ) أي : عروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستعن عن الهمزة وهو الأكثر ، فعلي هذا الوجه يقال : من الحمر بفتـح النون وفي الحمر بحـذف اليـاء لالتقاء الساكنين حكما ، بخلاف الوجه الأول إذ يقال : من الحمر بإسـكان النون ، وفي الحمر بإثبات اليـاء ؛ لعـدم التقـاء الساكنين اعتبارا بالحركـة العارضـة. القسم الثّاني ما يكون قبل الهمزة المفتوحـة واو أو ياء ساكنتين أصـليتين وهو علي ضربين ، أحـدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمـة واحـدة ، وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخري ، والمصـنف لم يـذكر للضـرب الأول من هـذا القسم مثالا ونحن نذكره وهو نحو سو بفتح السـين وضم الواو ، شـي بفتح الشـين وضم الياء وأصـلهما سوء وشـيء بإثبـات الهمزة وسـكون مـا قبلهما فيهما فأسـكنت الهمزة ثم حـذفت لالتقاء الساكنين فيهما ، فنقلت حركـة الهمزة إلي الواو والياء الأصـليتين فصار سو وشي ، وأخر مثال الضرب الثّاني لعلّة نذكرها إن شاء الله تعالي. القسم الثّالث ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو أو ياء ساكنتان زائدتان لمعني وهو أيضا ضربان أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة ، وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخري مثال الضرب الأول منه ما ذكره بقوله : وجيل ... إلخ. اه فلاح.

3- قوله : (جيل) بفتـح الجيم والياء جميعا والأصل : جيأل بإثبات همزة مفتوحـة بعـد ياء ساكنـة وهو الضـبع ، والياء زائدة للإلحاق بجعفر لكنه بمنزلة الأصـليّة في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالإسـكان والحذف ونقلت فتحتها إلي الياء فيصير جيل ، لا يقال : إن الياء المتحركة إذا انفتـح ما قبلها قلبت ألفا فلم لم تقلب هـذه الياء ألفا مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح ، لأنا نقول : قال أبو علي : إنما امتنعوا من قلب هذه اليـاء ألفـا مع أنهـا متحركـة ومـا قبلهـا مفتوح ؛ لأن الهمزة وإن كان ملغاة من اللفظ فهي مبقاة في التقـدير وحركـة الياء عارضـية في حكم المعدوم فلذلك امتنعوا من قلبها ألفا. اه ابن كمال باشا.

4- قوله : (وجيل وحوبة) مثال الواو والياء المزيدتين لمعني واحد ، أبو يّوب ... إلخ مثال واو وياء أصليتين. فإن قيل : ما الوجه في إيراد مثال الواو والياء المزيدتين بكلمة ، والأصليتين بكلمتين مع مجيء نظيرهما في كلمة أيضا نحو سو وشي؟. قلت : عن الأول لم يجيء مثالهما في الكلمتين ، وعن الثّاني إن مثالهما وإن جاء في كلمة لكن لغاية قلته كأنه بمنزلة المعدوم لم يتعرض المصـنف إليه تدبر. اه سمع. بفتح الحاء المهملـة والواو جميعا ، والأصل حوأبـة بإثبات همزة مفتوحـة بعد واو ساكنة وهي القرية الواسـعة ، والواو ههنا زائدة للإلحاق بجعفر أيضا ، لكنه بمنزلة الأصليّة في تحمل الحركات فخففت الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحها إلي الواو فصار حوبة هنا. اه أحمد.

وأبو يّوب (1) ، ويغز وخاه ، ويرمي باه ، وابتغي مره (2).

ويجوز تحميل الحركة علي حروف العلة في هذه المواضع لقوّتها (3) وطروّ الحركة.

وإذا كان (4) ما قبلها حرف لين مزيدا نظر : فإن كان واوا أو ياء مدّتين أو ما

1- قوله : (وأبو يوب ... إلخ) أي : لما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخري ؛ لأن أصـله : أبو أيوب بإثبات همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصـلي وهو الواو الساكنـة ، فخففوا الهمزة بالإسـكان والحـذف ونقل فتحتها إلي الواو وقالوا : أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلي الياء المشـددة المضـمومة من غير حاجز بينهما ، وإنما أخر هـذا المقال لمناسـبة قوله : ابتغي مره في أن الهمزة في كلمـة وما قبلها في كلمة أخري ، وهو مثال للضرب الثّاني من القسم الثّالث. اه فلاح.

2- قوله : (وابتغي ... إلـخ) جاز أن يكون بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث ، وكذا بالغين المعجمة أمر للمؤنث من باب الافتعال من ابتغي يبتغي ، والاستشـهاد فيه أن الهمزة لمـا تحولت وكانت قبلها الياء مزيـدة لمعني التأنيث خففت بالحـذف ونقلت فتحتها إلي الياء التي هي ضمير المؤنث وقيل : ابتغي مره بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلي الميم الساكنة ، وإنما خففوا الهمزة بالحذف في الأقسام الثلاثة كلها ؛ لأن حذفها أبلغ للتخفيف ، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلي الساكن الذي قبلها. اه فلاح بتصرف.

3- قوله : (لقوتها) وأنت خبير بأن حروف العلّـة الأصـليّة لو كانت قويـة لما نقل الحركة في يقول ويبيع إلي ما قبلها ، إلا أن يقال : إنها نكتة بعـد الوقوع ، وأيضا الحركـة فيهما أصـلية ولا شك في ثقلها بخلاف حركـة ههنا فإنها عارضـية وهي ليست كـذلك فيمكن حملها. اه جلال الدين.

4- قوله : (وإذا كان ... إلخ) هذا بيان للهمزة التي قبلها واو أو ياء زائدتين لا لمعني واحد ، فكأنه دفع لما يقال : إنه ما حال الهمزة التي قبلها واو أو ياء مزيدتين لا لمعني واحد ، فأشار إلي دفعه بقوله : وإذا كان ... إلخ. اه غلام رباني.

يشابه المدّة كياء التصغير (1) جعلت مثل ما قبلها ، ثم أدغم الأول في آخره ؛ لأن نقل الحركـة إلي هـذه الأشـياء يفضـي إلي تحميل (2) الضعيف فيدغم (3) ، نحو : خطيّة (4) ، ومقروّة (5) ، وأفيّس (6).

فإن قيل (7) : يلزم تحميل الضعيف أيضا في الإدغام ، وهي الياء الثانية؟.

ص: 196

1- قوله : (كياء التصـغير) إن قلت : إن ياء التصـغير ياء زائدة لمعني واحد وقد مر بيان هذا القسم فلا يصح إيراده في هذا الموضع الذي هو بيان للهمزة التي قبلها واو أو ياء مزيدتين لا لمعني واحد ، قلت : إن ياء التصغير وإن دلت علي معني واحد لكن لا تدل وحدها بل مع ضم أول الكلمة وفتح ثانيها ، والمراد بما سبق من قوله : مزيدتين لمعني واحد أن الواو والياء المزيدتين لمعني واحد بأن يفهم هذا المعني فيهما فقط لا مع ضم غيره معه. اه غلام رباني.

2- قوله : (إلي تحميل ... إلـخ) أي : إلي تحميل الحركـة بالحرف الضـعيف وهو غير جائز ، وهـذا الـدليل لا يخلو عن ضـعف إذ الحرف الضـعيف قـد يتحمـل الحركـة العارضـة ، والأولي ما ذكره بعض المحققين : من أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحركـة واوا أو ياء مـدتين كان تخفيفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزائـد قبلها ، وإدغامه فيها لتعـذر إيقاع حركتها علي الياء والواو ، وحينئذ إذا كانتا مدتين مجردتين لا تقبلان الحركـة ، يريـد أن مـدتهما تنافي حركاتهما إذ لو حركتا زالت المـدة عنهما مع أنه اسـتغني عن تحريكهما بالقلب الذي هو أولي من الحـذف لما مر ، وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز ، وإنما لـم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها بين بين ؛ لأن جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما يقاربه ، كما لـم يجمعوا بين الساكنين. اه شمس الدين رحمه الله.

3- الفاء فيه للجواب يعني إذا كان الأمر كذلك فيدغم ، فعلي هذا لا يقال قوله : فيدغم ، بعد قوله : ثم أدغم تكرار بلا فائدة. اه شرح.

4- قوله : (خطيّـة) بتشديـد الياء المفتوحـة ، والأصل خطيئـة بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت للمد ، والوزن فعيلة كصـحيفة ، إلا أنهم أبـدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمـة الياء فاجتمع ياءان والأول منهما ساكن فأدغم في الثّاني ، وقيل : خطيـة. اه مولوي أحمد سـلمه ربه.

5- بالواو المشـددة المفتوحة ، وأصـله مقروءة علي وزن مفعولة ، فأبدلوا من الهمزة واوا فاجتمع واوان أولهما ساكن فأدغم في الثّاني وقيل : مقروة. اه ف.

6- بضم الهمزة وفتح الفاء وكسـر الياء وتشديدها تصـغير أفؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل أكلب جمع كلب ، والأصل أفيئس بإثبات همزة بعد ياء التصغير ، فقلبت : الهمزة ياء فاجتمع ياءان أولهما ساكنة فأدغم فيما بعدها ، وقيل : أفيّس. اه ف.

7- المقصود من الإدغام والفرار عن نقل الحركة عدم تحميل الضعيف وقد يلزم ... إلخ. اه حنفية.

قلنا : الياء الثانية أصلية (1) ، فلا تكون ضعيفة ، كياء جيل ، ويا ء يرمي باه.

وإن كان ما قبلها ألفا تجعل بين بين (2) ؛ لأن الألف لا تحمل الحركة والإدغام (3) ، نحو : سائل ، وقائل.

وإذا اجتمعت (4) الهمزتان ، وكانت الأولي مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية ألفا (5) ، نحو : آخذ ، وآدم (6) ، وإذا كانت الأولي مضمومة تقلب الثانية واوا ، نحو :

ص: 197

1- قوله : (أصلية) لكونها مبدلة من الهمزة الأصليّة ومن حيث إنها جاء في مقابلة اللام في خطيئة ومقروءة وفي مقابلة العين في قوله : أفيئيس ، فلما كان كذلك فلم يكن ضعيفة كياء جيل فإن هذه الياء في مقابلة الأصل وهو عين جعفر فلا تكون ضعيفة. اه عصام الدين.

2- المشهور لا غير ، أي : لا بين بين الغير المشهور لسكون ما قبلها. فإن قلت : فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقرب همزة بين بين من الساكن ، وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه؟. قلت : سوغ ذلك أمران أحدهما خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء ، وثانيهما زيادة المد الذي فيها فإنه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردي. اه أحمد.

3- قوله : (والإدغام ... إلخ) أي : الألف لا يقبل الإدغام أيضا ؛ لأن الإدغام يستلزم تحرك الثّاني وذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف نحو قراءة ، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء نحو سائل ... إلخ. اه فلاح. قوله : (والإدغام ... إلخ) ؛ لأن الإدغام إنما يتأتي فيما يقبل الحركة ، والألف لا تقبلها فلا تدغم وإنما قلنا ذلك إذ الغرض من الإدغام هو التخفيف وذا حاصل بدونه كما لا يخفي. اه لمحرره.

4- قوله : (وإذا اجتمعت ... إلخ) لما فرغ من بيان تخفيف الهمزة الواحدة شرع في بيان تخفيف الهمزتين فقال : وإذا اجتمعت ... إلخ. اه تحرير.

5- قوله : (تقلب الثّانية ألفا) للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها. اه

6- قوله : (آدم) وهو أبو البشر أصله أأدم بهمزتين الأولي زائدة مفتوحة ، والثّانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثّانية ألفا وجوبا ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها فقيل : آدم فوزنه أفعل ، ولا يجوز أن يقال : الأولي فاء الكلمة ، والثّانية زائد بوجهين ، الأول أنه يكثر زيادتها أولا ، وقلّت حشوا ، والحمل علي الأكثر أولي ، الثّاني أنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كشامل فيجب أن يصرف فلما لم يصرف دلّ علي أنه بوزن أفعل كأحمر ، ومن هذا علم أنه لا يجوز أن يكون علي فاعل بفتح العين كخاتم بأن يكون الألف زائدة غير منقلبة من الهمزة ؛ لأنه حينئذ يجب صرفه أيضا. اه أحمد.

أوثر (1) ، وأودم ، وإذا كانت الأولي مكسورة تقلب الثانية ياء ، نحو : إيسر (2) ، إلّا في : «أئمّة» (3) جعلت همزتها ألفا كما في : «آخذ» ثم جعلت ياء (4) ، وكسرت (5)

1- مجهول أثر الحديث بالمد أي : رواه أصله أؤثر بهمزتين فقلبت الثّانية واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فصار أوثر. اه ف.

2- بكسر السين أصله إئسر بهمزتين أمر من أسر يأسر بوزن ضرب يضرب ، فقلبت الهمزة الثّانية ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار إيسر ، وإنما لم يجز الجمع بين همزتين في كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما ؛ لأنهم يخففون في كلامهم الهمزة الواحدة في الأكثر ، وإذا اجتمعتا لزمت الثّانية البدل ؛ لأن التلفظ بالثّاني الساكن عسير كذا قيل ، فحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله أنه إذا اجتمع همزتان وكانت الثّانية ساكنة تقلب الثّانية حرفا يوافق حركة الأولي. اه شمس الدين صاحب رحمه الله تعالي.

3- قوله : (إلا في أئمة) استثناء من قوله : تقلب الثّانية ألفا إذا كانت ساكنة والأولي مفتوحة أي : تقلب الثّانية ألفا فقط إلا في أئمة فإنها تقلب ياء أيضا بعد قلبها ألفا ؛ لاجتماع الساكنين ، أو من قوله : وإذا كانت الأولي مكسورة فقلبت الثّانية ياء ، فإنه يدل بطريق المفهوم أن الأولي إذا لم تكن مكسورة لا تقلب الثّانية ياء إلا في أئمة فإنها قلبت بالياء مع أن الأولي غير مكسورة ؛ لاجتماع الساكنين. ثم قوله : أيمة بالياء الصريحة المكسورة جمع إمام كأزمة جمع زمام ، والأصل أءممة بإثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الأولي والميم فنقلوا أولا كسرة الميم إلي الهمزة الساكنة ، ثم أدغموها في الميم الثّانية فصار أئمة بفتح الهمزة الأولي وكسر الثّانية ، ثم جعلت ... إلخ. اه من المولوي والفلاح.

4- لمناسبة بحركة الميم المدغم في الأصل ؛ لأن أصله أءممة بسكون الهمزة وكسر الميم الأولي ، وما ذكره المصنف في الكتاب غير مشهور أنه نقلت حركة الميم إلي الهمزة عند قصد إدغام الأولي في الثّانية فصار أئمّة فكره اجتماع الهمزتين فقلبت الهمزة الثّانية ياء لمناسبة الياء الكسرة كذا في شرح الشافية ، وعليه الاعتماد وهذا عند البصريين. اه عبد الحكيم.

5- لأنه متي اجتمع الساكنان علي غير حدّة يوجب أحد الأمرين إما الحذف وإما التّحريك ، لا سبيل إلي الأول لأنه يصير بعد الحذف أمّة فيلتبس بالآمّة الموضوعة من الأمّ وهو القصد ، ولا يمكن التّحريك أيضا ؛ لأن الألف لا يقبل الحركة ولو حرك يلزم اجتماع الهمزتين ، فوقعنا فيما فررنا عنه من المحذور وهو التكلم بالهمزتين وذلك متروك للثقل ، ولا سبيل إلي حذف الثّاني لكونه حرفا صحيحا ولا إلي تحريكه إلا بفك الإدغام فيلزم حينئذ الثقل ، فتعين إبدال الأول ولا يمكن إبداله بالواو ؛ لكونه ثقيلا خصوصا إذا حركت فتعين إبداله بالياء ، وحرك بالكسر ؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن ، ولتكون علامة علي الهمزة المحذوفة فصار أئمة. لا يقال : فينبغي أن يدغم أولا بنقل حركة الميم إلي الهمزة وهي الكسرة ؛ لئلا يقع التغيرات المذكورة ، لأنه يلزم حينئذ إهمال أصل وهو إبدال الهمزة الثّانية الساكنة التي وقعت بعد الهمزة المفتوحة بالألف والأصل في الدلائل الإعمال لا الإهمال ، ولهذا أعمل في يدعي بأصلين ولم تقلب الواو أولا بالألف بالاتفاق ، هذا مختار البصريين والمصنف تبعهم ، وعند غيرهم أدغم الميم في الميم بنقل الحركة فصار أئمة ثم أبدلت الثّانية بالياء ؛ لأنه متي اجتمع الهمزتان وكان ثانيهما مكسورة والأولي مفتوحة قلبت الثّانية بالياء. اه مولوي رحمه الله.

لاجتماع الساكنين ، وعند الكوفيين لا ـ تقلب بالألف حتي لا ـ يلزم اجتماع الساكنين ، وقرئ عندهم : (أَئِمَّةَ الْكُفْرِ) (1) [التوبة : 12] بالهمزتين.

فإن قيل : ههنا اجتماع الساكنين في حدّه وهو جائز ، فلم لا يجوز في :

«آمّة»؟.

قلنا : الألف في : «آمّة» ليست بمدّة (2) ، فكيف يكون اجتماع الساكنين في حدّه؟.

وأما (3) : كل ، وخذ ، ومر ، فشاذّ.

ص: 199

1- قوله : (أئمة ... إلخ) فإن قيل : لم لا تبدل الهمزة ياء مع وجود قانون الإبدال؟. قلت : تلك الضابطة ليست مطلقة بل إذا كانت الكسرة أصلية غير نقلية. اه جلال الدين.

2- أي : مدة معتبرة لالتقاء الساكنين علي حدهما ؛ لأن المدة المعتبرة لالتقائهما هي حرف علّة ساكنة غير مبدلة عن حرف أصلي تكون زائدة وتكون حركة ما قبلها موافقة لها كما في قوله تعالي : (وَما مِنْ دَابَّةٍ) [الأنعام : 38] ، وألف آمّة ليس كذلك ؛ لأنها منقلبة عن الهمزة ، فإذا لم تكن الألف مدة لا يكون اجتماع الساكنين علي حدهما. اه عبد.

3- (وأما كل ... إلخ) ، لما توجه أن يقال : إن قولكم : إذا اجتمعت الهمزتان وكانت الأولي منهما مضمومة والثّانية ساكنة تقلب الهمزة الثّانية واوا ، منقوض بكل وخذ ومر فإنها صيغ الأمر إذ مضارعها يأكل ويأخذ ويأمر ، فإذا بني الأمر منها يجتمع همزتان إحداهما فاء الكلمة وهي ساكنة ، والثّانية الهمزة المجتلبة وهي مضمومة ؛ لأن كلها من الباب الأول فصار أؤكل وأؤخذ وأؤمر ، والحال أن الثّانية لم تقلب واوا كما تري ، فأجاب بقوله : وأما كل ... إلخ ، خلاصته أن حذف الهمزتين وعدم الامتثال بالقانون خلاف القياس. وتوضيح الجواب : الأصل أن يقال : اوكل واوخذ واومر بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة الساكنة الثّانية بناء علي القانون المذكور ، لما كثر استعمال لهذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثّانية بالحذف فبقي ما بعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغني عنها (فَقَدْ جاءَ) – فحذفت أيضا فبقي كل وخذ ومر ، هذا ما أراده المصنف. لكن فيها تفصيل وهو أن مخالفة القياس في كل وخذ علي سبيل الوجوب والالتزام ، وأما مر فساغ فيه القياس أيضا كقوله تعالي : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ) [طه : 132] ، والسر فيه أن مر لما لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه ولم يقصر في قلة الاستعمال ، كما في باب إيسر حتي أثبتوها فيه أيضا بلا خلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الأمرين ، إثبات الهمزة جريا علي القياس ، وحذفها علي خلاف القياس ، إلا أنهم إذا ابتدؤوا به كان مر عندهم أفصح من أومر ، لاستثقال الهمزتين ؛ وإذا ابتدؤوا بغيره قبله كان اومر علي الأصل أفصح من مر ، لأنهم إذا قالوا : وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة لأجل الدرج ، وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستثقل كذا قالوا. اه ابن سليمان رومي.

وهذا إذا كانتا في كلمة واحدة.

وإذا كانتا في كلمتين (1) تخفّف الثانية عند الخليل ، نحو :

ص: 200

1- قوله : (إذا كانتا في كلمتين) واعلم أنه إذا اجتمع همزتان في كلمتين يتحقق فيه اثنا عشر صورة ، الثّانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بـذكر لفظ أحـد بعـد جاء ، ومن تلقاء ويـدرأ ولم يـدرأ ، ومكسورة وقبلها أربعـة أحوال يتحقق بـذكر لفظ إبل بعـد كل من هـذه الألفاظ ، ومضـمومة وقبلهـا الأربعـة يتحقق بإيراد لفظ أولئك عقيب كل منها متصـلا ، إذا عرفت هـذا فاعلم أن في تخفيفهما مـذاهب ثلاثـة ، وقول لبعض الحجـازيين وهو تخفيفهمـا بلاـ فصـل بينهما ، أما التخفيف فلأنه أوفي بمقصود التخفيف ، وكونه بـدون الفصل بينهما فلعـدم لزوم اجتماعهما إذ قد ينفك إحدي الكلمتين عن الأخري ، ولم يذكره المصنف. وأشار إلي الأول بقوله : وعند أهل الحجاز تخفف كلاهما ، ثم طريق تخفيفهما أن تخفيف الأول بقاء نون تخفيف الهمزة المنفردة ، والثّانيـة بقاعـدة تخفيف الهمزتين في الكلمـة الواحدة نحو : رأيت قار أبيك ، فيقال فيه قاري وبيك ، بقلب الأولي ياء كما في بير ، والثّانية واوا علي قياس أوادم أو قاري أبيك بجعل الثّانية بين بين. مذهب الكوفيين وهو إثباتهما إذ اجتماعهما في الكلمتين أسـهل منه في كلمـة واحـدة ، مـذهب بعض الصـراف وهو تخفيف أحـدهما. ثم اختلفوا في هذا المـذهب الأـخير ، فـذهب سـيبويه إلي أن أي الهمزتين خفف جـاز وكفي لحصول التخفيف به ، واختـار أبو عمرو تخفيف الأـولي ؛ لأن الاسـتثقال إنما يحصل من اجتماعهما ، فعلي أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قـد أبـدلوا أول المثلين في مثل دينار وديوان بالنون والواوين ، وكـان ذلك للتخفيف فكـذا في الهمزتين ، واختار الخليل خلاف ذلك وإليه أشار بقوله : تخفف الثّانيـة عنـد الخليل ؛ لأن الثقل في التلفظ إنما يحصل عند الثّانية ، فلا يصار إلي التخفيف قبل حصول الاستثقال ، وأما القول بإدخال ألف الفصل بينهما لفظا لا خطا أشار إليه بقوله : وعنـد بعض العرب ... إلـخ. ثم قاعـدة تخفيف أحـدهما أن هاتين الهمزتين إما متفقتان في الحركة نحو (أَوْلِياءُ أُولئِكَ) [الأحقاف : 32] و (جاءَ أَشْـ راطُها) [محمد : 18] ، وإمّـا مختلفين فيهـا كمـا في جاء إبل فعنـد الاتفاق إما أن تكون الهمزة الأولي في آخر الكلمـة أو لا ، فإن كانت في آخرها جاز حـذف أول المتفقين إن أريـد التخفيف فيها ، وكـذا جعل الثّانية بين بين إن أريد فيها ، ونقل قلب الثّانية حرف مد أي : ألفـا إن انفتحت الأـولي ، وواوا إن ضـمت ، ويـاء إن انكسـرت ، فعلي هـذا تجعل الهمزة الثّانيـة ألفا في جاء أشـراطها ، ثم حـذف لالتقاء الساكنين ، وإن كانت في الأولي فإن كانت في الأولي فإما أن تخفف الأولي أو الثّانيـة فإن تخفف الثّانية فاجعلها بين بين كما في سأل ، وإن تخفف الأولي فإما أن تكون قبلها حرف آخر أو لا ، فإن لم تكن فلا تخفف ؛ لأن الهمزة المبتدأ بها لا تخفف ، وإن كان فإما مفتوحا فتجعل بين بين نحو سأل ، وإما مكسورا أو مضـموما فتجعل ياء أو واوا كما في مير ومؤجل ، وقال بعضهـم : تجعل الألف في اللفظ دون الخط في المتفقين متمسكين بقول الشاعر : ءأنت ... إلخ ، وعند الاختلاف تخفف أيتهما علي حسب قانون تخفيف الهمزة المفردة نحو : جاءني قارء أبيك ، إلا أن الأولي عنـده تجعل بين بين كما في مسـتهزئون ، والثّانيـة تبـدل بحرف يوافق حركـة ما قبلها كما في أواخذ هذا فإنه ينفعك في مواضع شتي ، والتفصيل في الرضي والنظامي ، فإن أردت الاطلاع فارجع إليهما. اه فقير عبد القدير.

أَشْراطُها) [محمد : 18] ، وعند أهل الحجاز يخفف كلاهما ، وعند بعض العرب تقحم بينهما الألف (1) للفصل ، نحو :

...

... أأنت (2) أم أمّ سالم (3)

ص: 201

1- في اللفظ دون الخط كراهة اجتماع ثلاث ألفات ، وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل : لم يثبت إقحام الألف إلا في مثل أأنت وشبهه. اه ف.

2- أي : نحو قول ذي الرمة : فيا ظبية الوعساء بين جلاحل وبين النقاء أأنت أم سالم الوعساء : الأرض اللينة ، وجلاحل بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمومة اسم موضع ، ونقاء اسم موضع آخر ، وأم سالم حبيبته ، سمي هذا النوع في الكلام تجاهل العارف وهو سوق المعلوم مقام غيره لنكتة كالتحير في هذا المثال ، فلما رأي الشاعر ظبية في هذا الموضع مشابهة بأم سالم وهي حبيبته في الحسن والجمال تجاهل لتحيره في الحب في أن تلك الظبية ، ظبية أو هي أم سالم فخاطبها وناداها فقال : يا ظبية ... إلخ. اه أحمد.

3- بعض بيت من البحر الطويل ، وهو لذي الرمة في الجمل في النحو ص 250 ، وكتاب سيبويه 3 / 551 ، والأمالي للقالي 2 / 61.

ولا تخفف (1) الهمزة في أول الكلمة لقوّة (2) المتكلم في الابتداء ، وتخفيفها (3) بالحذف في : «ناس» أصله : أناس ، شاذ ، وكذلك في الله ، أصله : إله (4) ، فحذفوا

ص: 202

1- بوجه من وجوه التخفيف إذا وقعت في أول الكلمة ، أي : إذا ابتدأ بها ، وأما إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة ولكن لم يبدأ بها بشيء قبلها جاز تخفيفها ، ولهذا جوّزوا تخفيف الهمزتين معا ، وثانيتهما في مثل (فَقَدْ جاءَ أَشْراطُها) [محمد : 18] مع أن الثّانية وقعت في أول الكلمة. اه فلاح.

2- قوله : (لقوة ... إلخ) ولأنه لو خففت وجعلت بين بين يقرب الهمزة المبتدأة من الساكن فكره أن يبتدأ بما يشبه الساكن ، ولما لم يجز بين بين وهو الأصل في تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقي عليه ، ولا يرد عليه نحو خذ أصله اؤخذ فخففت الهمزة بالحذف من أوله ؛ لأنه حذفت الهمزة الثّانية تخفيفا ، ثم استغني عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف الهمزة الأولي ، ولا نحو قل وأصله اقول لأنا نمنع أن أصله ذلك ؛ لأنه مأخوذ من تقول فحذفت حرف المضارعة وسكون اللام للجزم فصار قول فحذفت الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها ، أو نقول : سلمنا أن أصله اقول لكن أعل بنقل حركة الواو إلي القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت لا علي وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج إليه كما ذكره الجاردبردي. اه شمس الدين. تشريحه علي ما قيل : إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة لا تخفف بوجه من الوجوه المذكورة ؛ لأن الهمزة المبتدأة بها لو خففت لم يمكن التخفيف بإبدال الألف عنها لامتناع وقوع الألف في الابتداء ولا بإبدال الواو والياء عنها ؛ لأن الإبدال بهما لا يكون إلا إذا كانت ساكنة أو مفتوحة قبلها ضمة أو كسرة ، وكل ذلك منتف عند وقوع الهمزة ابتداء ولا بالحذف فإنه مشروط بما إذا تقدم بها ساكن ، وهو منتف فيما نحن بصدده ، ولا بجعلها بين بين لكراهتهم الابتداء بالساكن ؛ لأن همزة بين بين قريب من الساكن علي مذهب البصريين ، وأما علي مذهب الكوفيين فيلزم الابتداء بالساكن ؛ لأنها ساكنة عندهم. اه مولوي عبد الحكيم سيالكوني.

3- قوله : (وتخفيفها ... إلخ) جواب لما يقال : إن قولكم : ولا تخفف الهمزة في أول الكلمة غير صحيح إذ قد تخفف الهمزة في ناس أصله أناس وكذا في الله كما لا يخفي بأن التخفيف في هذين الموضعين شاذ لا يعتد به. اه أحمد رحمه الله.

4- قوله : (إله) اعلم أن إله فعال بمعني مفعول من أله يأله بالفتح فيهما ، أي : عبد فمعني إله مألوه معبود كقولنا : إمام بمعني مؤتم به ، فعلي هذا في الألف واللام مذهبان أحدهما أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا ، وهو مذهب أبي علي النحوي ، واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء حيث يقال : يا ألله بالقطع ، وثانيهما أن يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور أهل اللغة ، واستدلوا بأنه لو كانتا عوضا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوض في قولهم : الإله ، وقالوا : وقطعت الهمزة في النداء للزومها ، والمصنف أطلق القول ولم يقيد بكونهما للتعويض أو للتعريف ليشمل المذهبين ، هذا وقد جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالي لاه بغير همزة من لاه يليه ، أي : تستر ، ثم لما أدخلت عليه الألف واللام أجري مجري اسم العلم كالحسن والعباس ، إلا أنه يخالف سائر الأعلام من حيث إنه كان في الأصل صفة ، وقولهم : يا ألله بقطع الهمزة إنما جاز ؛ لأنه ينوي به الوقف علي حرف النداء تفخيما للاسم كذا في مختار الصحاح. اه ابن كمال باشا.

الهمزة فصار : لاه ، ثم أدخلوا الألف واللام ، فصار : اللاه ، ثم أدغمت اللام في اللام ، فصار : الله.

وقيل : أصله الإله ، فحذفت الهمزة الثانية فنقلت (1) حركتها إلي اللام ، فصار : اللاه ، ثم أدغمت (2) اللام في اللام ، فصار : الله ، كما في (3) : «يري» (4) أصله : يرأي ، فقلبت الياء (5) ألفا لفتحة ما قبلها ، ثم ليّنت الهمزة (6) ، فاجتمع ثلاث سواكن ، فحذفت الألف فأعطي حركتها إلي الراء ، فصار : يري.

وهذا (7)

ص: 203

1- قوله : (فنقلت ... إلخ) الفاء بمعني إذ التعليلية أي : إنما حذفت الهمزة إذا نقلت حركتها ... إلخ فحينئذ يكون الحذف بعد نقل الحركة ، فلا يرد ما قيل : إن الهمزة لما حذفت لم تبق الحركة لتوقفها بالهمزة فكيف نقلت حركتها ، تدبر. اه تحرير.

2- قياسا ، فعلي هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا ؛ لأن الهمزة إذا تحركت وسكن ما قبلها كان القياس في تخفيفها أن تحذف الهمزة وأعطي حركتها إلي ما قبلها ، كما في مثل الحمر وكما في يري ... إلخ. اه ف.

3- التشبيه في الحذف بعد التليين ، ثم نقل الحركة دون الإدغام. اه عبد الحكيم.

4- قوله : (يري) فيه حـذف وبدل ، وهو من قبيل توالي الإعلالين وذلك ممنوع ، وإنما جوزوه علي خلاف القياس ومع ذلك فصـيح ، فعلم أن الشاذ المستعمل لا يمنع الفصاحة. اه مولوي.

5- قوله : (فقلبت الياء ... إلخ) تقديم إعلال الياء وقلبها ليس بواجب فإنه لو قدم إعلال الهمزة يصح أيضا ، لكنه مستحسن لكون الياء حرف علّة ، ولكونه في آخر الكلمة والأواخر محل التغيير. اه.

6- هذا اختيار المصنف ، وأمّا عند غيره فنقل حركة الهمزة إلي ما قبلها ثم حذفت. اه مولوي.

7- جملة مستأنفة فكأنها وقعت في جواب سائل بأن هذا التخفيف في يري واجب أم جائز بأنه واجب ، ثم لما كان مظنة أن يسأل أن وجوب هذا التخفيف مختص بيري أم يجري في أخواته أيضا كنأي ينأي مثلا أشار إلي دفعه بإيراد قوله بعيده : دون أخواتها ودليله ظاهر. اه تحرير.

التخفيف واجب (1) في : «يري» دون أخواتها مع (2) اجتماع حرف علّة بالهمزة في الفعل الثقيل ، لكثرة الاستعمال ، ومن ثمّ لا يجب : «يني» في : ينأي (3) ، و «يسل» في : يسأل ، و «مري» في : مرأي (4).

وتقول في إلحاق (5) الضمائر : رأي ، رأيا ، رأوا ، رأت ، رأتا ، رأين ... إلخ ،

1- حتي لا يجوز استعمال الأصل والرجوع إليه إلا في ضرورة الشعر كقوله : ألم تر ما لاقيت والدّهر أعصر ومن يمتد العيش يرأي ويسمع (البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في أخبار الزجاجي ص 70 ، ولسان العرب ، مادة (رأي).) اه. ف.

2- قوله : (مع ... إلخ) فعلم من قول المصنف أن شروط وجوب الحذف ثلاثة : أحدها : كثرة الاستعمال. وثانيها : اجتماع حرف العلّة بالهمزة. وثالثها : أن تجمعا في الفعل. فمتي اجتمعت هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا غير قياس كما سيصرح ، ومتي انتفي واحد منها لم يجب التخفيف وقد تحقق كلها في تري فحذفت الهمزة منه علي سبيل الوجوب كذا في العصام. اه فلاح.

3- قوله : (في ينأي) بل يجوز بعد قلب الياء ألفا أن تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلي النون قبلها ويجوز إبقاؤها لفقدان الشرط الأول وهو كثرة الاستعمال. اه أحمد.

4- قوله : (في مرأي) اسم مكان من رأي بل يجوز بعد قلب الياء ألفا أن تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلي الراء قبلها وإن لم يستعمل كما سيجيء ، وجاز إبقاؤها لفقدان الشرط الثّالث وهو اجتماع حرف علّة مع الهمزة في الفعل وعلي إبقائها في قول الشاعر : حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي فأنت بمرأي من سعاد ومسمع اه. شمس الدين رحمه الله تعالي.

5- قوله : (في إلحاق ... إلخ) لما فرغ المصنف رحمه الله من بيان الهمزة المجردة من الضمير شرع في بيان أحكامها إذا لحقها الضمير مستكنة كانت أو بارزة بقرينة المثال ، فقال : وتقول في إلحاق ... إلخ ، رأي رأيا بإثبات الهمزة ، والماضي وإن كان كثير الاستعمال نحو مضارعه إلا أنه غير ثقيل مثل المضارع ؛ لخلوه عن الزوائد والله تعالي اعلم. اه تحرير.

وإعلال (1) الياء سيجيء في باب الناقص.

المستقبل : يري يريان يرون ، تري تريان يرين ، تري تريان ترون ، ترين تريان ترين ، أري نري.

وحكم : «يرون» كحكم : يري ، ولكن (2) حذف الألف الذي في : «يرون» لاجتماع الساكنين الألف وواو الجمع.

وحركة (3) الياء في : «يريان» طارئة (4) ، ولا تقلب (5) ألفا ؛ لأنه لو قلبت يجتمع

ص: 205

1- قوله : (وإعلال الياء ... إلـخ) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : لـم لم يبين وجه إعلال الياء كما بين وجه إعلال الهمزة من الحذف ونقل الحركة ، وغيرها فأجاب بقوله : وإعلال ... إلخ. اه حنفية.

2- لعله جواب عما يقال : لما كان حكم يرون كحكم يري فما السّرّ في أنه تحـذف الألف المنقلبة من الياء في يرون ولـم تحذف في يري ، بأنه حذف الألف ... إلخ. اه لمحرره رحمه الله. قوله : (ولكن حذف الألف الذي في يرون ... إلخ) ولـم يحذف ذلك الألف في يري ، يعني أن أصـل يرون يرأيون علي وزن يعلمون فقلبت اليـاء ألفـا لتحركهـا وانفتـاح ما قبلها كما في يرأي فالتقي الساكنان هـذا الألف وواو الجمع بعـدها فحذفت الألف ؛ لأن الواو علامة فبقي يرأون ، ولـم يحذف هذا الألف في يري لعدم التقاء الساكنين ثم لينت الهمزة ، فاجتمع ثلاث سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة وأعطي حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها كما في يري فصار يرون. اه ابن سليمان.

3- قوله : (وحركـة الياء ... إلـخ) دفع سؤال يمكن تحريره بوجهين ، الأول أن يريان تثنيـة يري المفرد والتثنيـة فرع المفرد ، والياء فيه ليسـت بمتحركـة لصـيرورتها ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فينبغي أن لا تتحرك في التثنية منه أيضا توافقا بين الفرع والأصل ، والثّاني أن يري أصـله يرأي فقلبت الياء ألفا لتحركها وفتحـة ما قبلها ، وياء يريان أيضا متحركـة وما قبلها مفتوح فينبغي أن تقلب ألفا ، وتشـريح الجواب أن الياء لم تتحرك في التثنية أيضا فحركتها طارئة غير معتد بها ؛ لكونها في شرف الزوال فلم يخالف الفرع الأصل. اه لمحرره.

4- أي : عارضة لأجل الألف للتثنية فيه ؛ لأن ما قبل الألف لا بد أن يكون مفتوحا ، ولو لا الألف لكانت الياء مضـمومة كما في المفرد. اه ف.

5- قوله : (ولا تقلب ... إلـخ) جواب لما يتجه أن ما قلتم من علّة قلب الياء ألفا في يري تحرك الياء وفتحـة ما قبلها موجود في يريان أيضا ، فلم لم تقلب اليـاء في يريـان ألفـا؟ بـأنه لو قلبت اليـاء في يريان ألفا يجتمع الساكنان علي غير حـدّه وذا لا يجوز ، ثم لما توجه بأنه لا بأس باجتماع الساكنين ثمة إذ دفعه ممكن بأن يحذف أحدهما ، دفعه بقوله : ثم لو حذف ... إلخ ، ولما ورد علي هذا الجواب بأنه غير مستقيم إذ لا التباس بالواحد عند حذف أحدهما فإنه حينئذ يصـير يران والواحد ليس إلا يري ، فقال لدفع ذلك : في مثل لن يري ... إلخ ، توضيحه أنه ليس مرادنـا بالالتبـاس الالتبـاس مطلقا بل فيما أدخلت عليها لن أو أن الناصـبتين ، فإذا التبس في هـذه الصورة ولم تقلب بالألف حملت عليهـا الصورة التي لم يلتبس فيهـا وهي تريان ولـم تريا. اه من العصام بتوضـيح. ولا يخفي أن هـذا الالتباس يرتفع بأدني الالتفات وبمعونة المقام. اه جلال الدين. اللهم هذه نكتة بعد الوقوع والحاكم بذلك هو الواضع تدبر. اه

ساكنان ، ثم لو حذف أحدهما فيلتبس بالواحد في مثل : لن يري (1) ، ب : يري ، وأن يري.

وأصل : «ترين» : ترأيين ، علي وزن : تفعلين ، فحذفت (2) الهمزة كما في : «يري» فصار : تريين ، ثم جعلت الياء ألفا لفتحة ما قبلها (3) ، فصار : تراين ، ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين ، فصار : ترين ، وسوّي (4) بينه وبين جمعه اكتفي

ص: 206

1- قوله : (في مثل لن يري) فإنه بعد دخول الناصب تسقط النون الإعرابي فلو حذف الياء عن التثنية بعد القلب بالألف يصير لن يري ، فلا يدري حينئذ أنه صيغة الواحد لم يحذف منه حرف أو مثني حذف منه النون بدخول لن ، ولهذا لم تقلب ألفا وهذه الالتباس في التلفظ لا في الكتابة ؛ لأن ألف التثنية تكتب علي صورة الألف ؛ لأنها ليست بمنقلبة من الياء ، وألف المفرد تكتب علي صورة الياء لانقلابه منه. اه مولوي معه فلاح شرح مراح.

2- قوله : (فحذفت ... إلخ) قدم ههنا إعلال الهمزة وأخر إعلال الياء علي عكس ما قال في يري تنبيها علي جواز الوجهين. اه عبد الحكيم. أي : حذف حركتها معلقة فالتقي ساكنان الراء والهمزة فحذفت الهمزة وأعطي حركتها للراء قبلها فصار ... إلخ. اه ف.

3- (لفتحة ما قبلها) ، واعترض عليه بأن فتحة ما قبلها غير لازمة لكونها منقولة فكيف تجعل ألفا علي تقرير المصنف ، ولا يقال : إن الراء في الأصل أعني الماضي متحرك أيضا ؛ لأن لزوم حركة الأصل معتبر في هذا القانون ، وأمّا لزوم فتحة ما قبله غير معتبر ؛ لأنا نقول : إن هذا اللزوم أيضا معتبر كما صرح به المصنف فيما بعد ، ومع هذا فقلب الياء ألفا ونقل حركة الهمزة إلي ما قبلها. اه إيضاح.

4- قوله : (وسوّي ... إلخ) جواب عما يقال كما أن بين المفرد والجمع مغايرة معنوية فكذا الأصل في صيغها هو التميز اللفظي ؛ ليوافق المعني واللفظ ، فلم يفرق بينهما بما حاصله : التمييز نوعان حقيقة وتقديرا فههنا وإن لم يوجد النوع الأول لكن وجد الثّاني فلا إيراد فافهم. اه لمحرره.

بالفرق التقديري ، كما في : «ترمين» (1) وسيجيء في باب الناقص.

وإذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط (2) كما في قوله تعالي : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ (3) مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) [مريم : 26] ، حذفت النون عنه علامة (4) للجزم ، وكسرت ياء التأنيث حتي يطّرد بجميع نونات التأكيد كما في : «اخشينّ» (5) وسيجيء تمامه في باب اللفيف.

ص: 207

1- فإن الواحدة أصله ترميين علي وزن تفعلين فأسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار ترمين علي وزن تفعين بحذف اللام والجمع باق علي الأصل. اه ح.

2- قوله : (في الشرط) صلة أدخلت ، وقوله : كما في ... إلخ ، خبر مبتدأ محذوف مع الفاء الجزائية أي : فهو كما في ... إلخ ، وجزاء الشرط هذا فقوله : حذفت النون ، تفصيل لما في التنزيل تأمل. اه ملا محتشم.

3- أي : علي الكلمة التي أدخلت حرف الشرط الجازم عليها ، فلا يرد ما قيل : إن العبارة ظاهرا لا يستقيم ؛ لأن النون الثقيلة لا تدخل علي الشرط كما لا يخفي. اه ملا محتشم. قوله : (ترينّ) أصله ترأيين قلبت الياء الأولي بالألف لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقي الساكنان الألف والياء فحذفت الألف فصار ترأين ، ثم نقلت حركة الهمزة إلي الراء فالتقي ساكنان الهمزة والياء ، فحذفت الهمزة فصار ترين ، ثم أدخلت عليه حرف الشرط وهو كلمة ، إمّا فسقط النون الإعرابي فصار إمّا تري ، فلما دخلت عليه نون التأكيد كسرت الياء لأجل نون التأكيد ، أي : لأجل أنه التقي ساكنان أحدهما ياء الضمير ، والثّاني النون المدغم ، ولا يجوز حذف واحد منهما فحركت الياء بالكسر كما أشار إليه بقوله : وكسرت ياء ... إلخ. اه حنفية.

4- قوله : (علامة للجزم) وهو كلمة إمّا ، وقد أخطأ من قال : حذفت النون الإعرابي لأجل نون التأكيد لا لأجل إمّا ، لأنه لا يلحق بالفعل قبل دخول إمّا لما تقدم في أول البحث من أن نون التأكيد لا يلحق إلا بما فيه معني الطلب أو شبهه وهذا الفعل قبل دخول إما لا يوجد فيه معني الطلب أو شبهه ، فكيف يكون حذف نون الإعراب لأجل نون التأكيد. اه مولوي بر سعدية شرح زنجاني رحمة الله تعالي علي مؤلفهما. إلا أن النون فيه حذفت للوقف لأنه أمر الواحدة المخاطبة وفي مثل إما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط ، ثم أصل اخشين اخشيي علي وزن اسمعي قلبت الياء الأولي ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فصار اخشي بفتح الشين وسكون الياء ، ولما لحقه نون التأكيد كسرت الياء فصار اخشين علي وزن افعين. اه مولوي بزيادة.

5- قوله : (كما في ... إلخ) لعل المصنف أراد بهذا التشبيه في كسرة ياء التأنيث ما قبل نون التأكيد مع إفادة ردّ ما قيل إيرادا علي قول المصنف حتي يطرد بجميع نونات التأكيد بأنه غير مستقيم إذ كثير من نونات التأكيد لا تكسر الياء ما قبلها كتدعينّ ولأدعينّ وغير ذلك ، بأن المراد بالطرد المذكور الطرد بنون التأكيد المتصلة بفعل الواحدة المخاطبة من الأمر المأخوذ من الغابر المفتوح العين النّاقص اليائي تدبر. اه تحرير.

الأمر (1) : علي الأصل : إرء (2) ، ك : ارع ، وعلي الحذف : ر ، ريا (3) ، روا ، ري ريا رين ، ولا تجعل الياء ألفا في : «ريا» (4) تبعا ل : يريان (5) ، ويجوز بهاء (6) الوقف ، نحو : ره.

فحذفت (7)

ص: 208

1- قوله : (الأمر ... إلـخ) لما فرغ من بيان المسـتقبل من باب رأي شـرع في بيان الأمر منه فقال : الأمر ... إلـخ ، وإنما قدم الأمر في البيان علي اسم الفاعل مع أن كلّا منهما مأخوذ من المستقبل ؛ لأنه فعل فبالحري أن يذكر عقبه مقدما علي اسم الفاعل تدبر. اه عبد.

2- قوله : (ارء) لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترأي بقي ما بعدها ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسـقط من آخره فصار ارء. اه أحمد.

3- يعني لما وجب التخفيف في مضارع رأي كما يجيء صـيغة الأمر الحاضـر منه بعـد التخفيف علي هذا الوزن ؛ لأنك لو حذفت حرف المضارعـة من تري بقي مـا بعـده متحركا ، والياء تسـقط من آخره علامـة للأمر فبقي علي حرف واحـد مفتوح وهو الراء ، وقس عليه التثنية والجمع. اه ف.

4- مع وجود علته وهو تحرّك الياء وانفتاح ما قبلها مع أنه لا التباس فيه. اه جلال الدين.

5- الذي فيه الالتباس ولا شك أنهم ذكروا أن ألف الضمير مانع من القلب وهو موجود فيها وكلام المصنف يقتضي خلافه فتأمل. اه جلال الدين.

6- قوله : (بهاء الوقف) يعني لا يجب استعمال هذا الأمر علي الوقف دائما لكن إذا استعمل علي الوقف وجب إلحاق هاء السكت في آخره لئلا يكون الابتـداء والوقف علي حرف واحـد الذي هو غير جائز ؛ لأن الابتداء لا يمكن إلّا بالمتحرك ، والوقف يقتضـي السـكون ، فلو كان الابتداء والوقف علي حرف واحد يلزم أن يكون الحرف الواحد متحركا وساكنا معا وهو غير جائز ، وأمّا إذا ألحق هاء السكت فلا يلزم ذلك ؛ لأن المراد بها التوصل إلي بقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها إلي بقاء السـكون الذي بعدها في الابتداء. اه فلاح. وبهـذا انـدفع ما قيل : إن إلحاق هاء السـكتة للوقف لازمـة في كل كلمة تكون علي حرف واحد ، فكيف قال المصـنف : ويجوز بهاء الوقف ، حتي قـال صـاحب الزنجـاني : ويلزم الحـاء في الوقف بأن المراد بالجواز عـدم الامتناع يعني لا يمنع إلحاق الهاء في حالـة الوقف بالأمر سواء كان واجبا أو لا كما في الأمر الذي علي حرف واحد وصاعدا تأمل. اه من الإيضاح.

7- قوله : (فحذفت همزته كما في تري) يعني الأمر من تري أصله : أرأي علي وزن أفعل ، فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلي الراء فاستغني بها عن همزة الوصل ، ثم حذفت الياء لأجل السكون فصار علي وزن ف ، فإذا ألحق به هاء الوقف قيل : ره علي زنة فه. اه عبد الأحد.

همزته كما في : «يري» ثم حذفت (1) الياء لأجل السكون.

وتقول بالنون الثقيلـة : رينّ ريانّ رونّ ، رينّ ريانّ رينانّ ، ويجيء بالياء (2) في : «رينّ» لانعدام السـكون كما في : «ارمينّ» ولـم تحذف واو الجمع في : «رونّ» لعدم (3) ضمة ما قبلها ، بخلاف : «اغزنّ» (4) و «ارمنّ».

1- قوله : (ثم حـذفت إلخ) بيان لأخذ الأمر الذي علي حرف واحد من ترأي علي الأصل يعني حذفت الهمزة من أرأي ونقلت حركتها إلي الراء فاستغني عن الهمزة فصار ري ، ثم حذفت الياء علامة للأمر فبقي ر علي حرف واحد. اه شمس الدين.

2- قوله : (ويجيء بالياء ... إلخ) أي : بتحريك اللام عند دخول نون التأكيد في الصحيح ، فإن الأمر من الفعل الصحيح مبني علي السكون بسـقوط الحركـة ، فيقال في الصـحيح : افعلن بفتـح اللام إذ لو لـم يفتـح يلزم التقاء الساكنين بين اللام والنون الأولي من الثقيلة ، والأمر من المعتل وإن كان بسـقوط لام الكلمة ؛ لأنه بمنزلة الحركة ، إلا أنه يحمل علي الصـحيح فإذا انعدم السـكون في اللام حال لحوق النون ولام الفعل في المعتل سـقط سـقوط الحركة في الصـحيح ، فيعود اللام كما يعود الحركة في الصحيح ، هذا معني قوله : لانعدام السكون. اه ابن كمال باشا.

3- قوله : (لعـدم ... إلـخ) يعني : إنما يحـذف واو الجمع من الأمر عنـد دخول نون التأكيد إذا كان ما قبلها ضـمة تدل علي الواو المحذوفة وينعدم الضمة ؛ لأن الراء قبلها مفتوح ، فلو حذفت لـم يوجد ما يدل عليها فلم تحذف. اه فلاح.

4- فإن ما قبل النون الثقيلـة فيه مضـموم وهو الزاي لأنّ أصـله اغزووا بضـم الزاي والواو الأولي التي هي لام الكلمة فاسـتثقلت الضـمة علي الواو فأسقطت ، ثـم حذفت هي لالتقاء الساكنين ؛ لأن الثّانية علامة الجمع فبقي اغزوا بضم الزاي ، ثم أدخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والأولي من النون الثقيلة فحذفت الواو وإن كانت علامة لتدل الضمة التي قبلها عليها. اه فلاح. فصار : اغزنّ. فإن قلت : ينبغي أن لا تحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين ؛ لأن التقاءهما ههنا مغتفر ؛ لأنه يغتقر في المدغم قبله لين مثل رد الثوب؟. قلنا : إنما يغتفر التقاؤهما في المدغم قبله لين إذا كان المدغم واللين في كلمة واحدة وذلك لم يوجد إذ الضـمير كلمة أخري. فإن قيل : لم لم يجز الحذف في التثنية وجمع المؤنث نحو اضـربان واضـربنان؟. قلنا : لو حـذف الألف من المثني لالتبس بالمفرد ، ولو حذفت من جمع المؤنث لاجتمع ثلاث نونات فانعدام الحذف لعلّة الالتباس والاجتماع. اه حنفية.

وبالنون الخفيفة : رين رون ، رين.

واسم الفاعل : راء (1) ... إلخ ، ولا تحذف همزته ، كما يجيء (2) في المفعول ، وقيل : لأن ما قبلها (3) ألف ، والألف لا تقبل الحركة ، ولكن (4) يجوز لك أن تجعل بين بين ، كما في : سائل ، وقائل.

وقس (5) علي هذا (6) : أري (7)

ص: 210

1- أصله رائي فاستثقلت الضمة علي الياء فأسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين ؛ لأن التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء ؛ لأن التنوين علامة التمكن فبقي راء. اه ف.

2- قوله : (كما يجيء ... إلخ) وجه عدم حذفها من أن وجوب حذف الهمزة في يري غير قياس لما مر فلا يتبع غيره من الفاعل والمفعول. اه ف.

3- قوله : (لأن ما قبلها ... إلخ) يعني لو حذفت الهمزة في اسم الفاعل يحذف حذف فعله ، بنقل حركتها إلي ما قبلها بعد تلينها وذا غير ممكن ؛ لأن ما قبلها ألف وهي لا تقبل الحركة. اه مولوي.

4- قوله : (ولكن ... إلخ) لعله دفع لما ظن بأنه لما لم تحذف الهمزة في اسم الفاعل ثمة ، فلا يجوز جعلها بين بين أيضا ، إذ المقصد من كليهما التخفيف كما فهم في صدر الباب بأن جعلها بين بين جائز حيث وقعت الهمزة متحركة وما قبلها ألف لا يتحمل الحركة ، ولا يمكن الإدغام فيه فوجب أن تجعل بين بين المشهور ، ولا يمكن أن يجعل غير المشهور لعدم حركة ما قبلها وهو الألف. اه مولوي فقير سعديه بزيادة.

5- قوله : (وقس ... إلخ) فإن قيل : الواو في قوله : قس للعطف فأين المعطوف عليه؟. قلنا : هذا معطوف علي مقدر فكأن المصنف رحمه الله لما فرغ عن أحكام رأي يري ، قال للسامع : فاحفظ وقس علي هذا. اه حنفية.

6- قوله : (وقس علي هذا أري يري ... إلخ) يعني : كما أن هذا رأي يري مخالف لبناء نأي ينأي بالتزامهم حذفها من مضارع نأي كذلك أري يري مخالف من أنأي ينئي ، حيث التزموا حذف الهمزة من مضارع أري ، ولا يلتزمونه من مضارع أنأي. اه عصام الدين.

7- قوله : (أري يري ... إلخ) يعني كما يجب التخفيف في مضارع رأي ، لكثرة استعماله دون أخواته كذلك يجب التخفيف إذا نبيت الإفعال من رأي ، وقلت : أري يري في ماضيه ومضارعه معا ؛ لكثرة استعمالهما دون أخواتهما ، قال ابن الحاجب : «إذا كان الماضي من الرؤية علي زنة أفعل حذفت الهمزة حذفا لازما في الماضي والمستقبل جميعا ، وقيل : أري يري فالتزموا كلهم التخفيف ؛ لكثرته في كلامهم ، ولهذا لم يلزم في قولهم : أنأي ينئي علي وزن أعطي يعطي بل جري في جواز التخفيف كغيره ؛ لأنه لم يكثر تلك الكثرة» إلي هنا عبارته ، وأما كيفية التخفيف في أري يري فهو أن أصلهما أرأي يرئي علي وزن أعطي يعطي نقلت حركة الهمزة إلي الراء الساكن قبلها فيهما ، ثم حذفت وإعلال الياء ظاهر. اه فلاح.

يري إراءة (1).

واسم المفعول : مرئيّ ... إلخ ، أصله : مرؤوي ، فأعل (2) كما في : «مهديّ» (3). ولا يجب (4) حذف الهمزة ؛ لأن وجوب حذف الهمزة في فعله ، غير قياسي (5) كما مرّ ، فلا يستتبع المفعول وغيره (6) ،

ص: 211

1- قوله : (إراءة) أصله إرآي علي وزن إكرام فخففت الهمزة بنقل حركتها إلي الراء وحذفها فصار إرايا ، وقلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة فصار إراء ثم عوض الهاء من الهمزة فصار إراءة ، هذا هو العمدة فيه وإن جاز غيره. وإذا علمت ما تلوناك كله ، ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من أن معني قوله : وقس علي هذا أري يري ، أنه يجب التخفيف في مضارعه دون ماضيه ، كما يجب في مضارع رأي دون ماضيه ، وإنما قالوا ذلك ؛ لقصور نظرهم عن استعمالات القوم فلا تكن من القاصرين. اه أحمد رحمه الله.

2- بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون ، وإدغام الياء في الياء ، وكسر الهمزة للياء. اه ف.

3- أصله مهدوي كما سبق ، وإذا عرفت كيفية الإعلال في المفرد من اسم المفعول أمكنك القياس عليه في سائر تصاريفه ، وهو مرئيّان مرئيّون مرئيّة مرئيتان مرئيّات مرائيّ مرئيّ. اه ف.

4- قوله : (ولا ـ يجب ... إلخ) دفع لما يظن من أن المفعول مأخوذ من المضارع فيكون تابعا له ففي الغابر قد حذفت الهمزة وجوبا كما عرفت ، ففي المفعول حذفها أيضا واجب بما تري. اه تحرير.

5- قوله : (غير قياسي) ؛ لأن القياس أن لا تحذف الهمزة في المضارع كما لا تحذف في رأي ؛ لأن المضارع فرع الماضي لوروده بعده فوجب أن يكون حكمه علي وفق الماضي في عدم حذف الهمزة وتليينها لكن وجب حذف الهمزة من المضارع ؛ لكثرة الاستعمال وهي ليس بموجبة لحذف الهمزة في الغير ؛ لأنه ثبت علي خلاف القياس وكل ما كان كذلك لا يقاس عليه غيره. اه عبد الرحمن.

6- وغيره من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة في وجوب التخفيف ومعني فلان يستتبع الشيء يطلب أن يكون ذلك الشيء تابعا له ، كحذف الهمزة في أأكرم فإنه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم ونكرم وسائر تصاريفه تابعا لنفسه فيحذف ههنا ، وإذا علمت معني يستتبع علمت معني لا يستتبع. اه شمس الدين.

وحذفه (1) في نحو : «مري» (2) لكثرة مستتبعه ، وهو : أري يري ، وأخواتهما (3).

والموضع : مرأي (4).

والآلة : مرآة (5).

وإذا حذفت (6) الهمزة في هذه الأشياء يجوز بالقياس علي نظائرها ، إلا أنه غير مستعمل.

والمجهول : رئي (7) يري ... إلخ.

المهموز الفاء : يجيء من خمسة (8) أبواب ، نحو :

ص: 212

1- جواب لما يقال : ينبغي أن لا يجب حذف الهمزة في مري ؛ لأن وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يري غير قياس ، كما قال المصنف : بأن الحذف لكثرة الاستعمال. اه تحرير.

2- قوله : (مري) بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم مفعول من باب الإفعال أصله مرأي بوزن مكرم فقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف من التلفظ وأعطي التنوين لما قبلها ، ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن فحذفت الهمزة وأعطي حركتها لما قبلها وانتقل التنوين أيضا فصار مري هذا تخفيف بعد الإعلال ويجوز بالعكس وقد مر نظيره. اه ابن سليمان.

3- كاسم الفاعل والزمان والمكان وإن كان الحذف فيها غير قياسي ، بخلاف مرئي فإن ما فرض مستتبعا له واحد فقط وهو يري. اه ف.

4- بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها وأصله مرأي علي وزن منصر ، فاستثقلت الضمة علي الياء فأسقطت فالتقي ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من التلفظ وأعطي التنوين لما قبلها فصار مرأي. اه فلاح.

5- وهو كالموضع في أصله وإعلاله ووزنه ، إلا أن الميم منه مكسورة. اه ف.

6- قوله : (وإذا حذفت ... إلخ) أفاد بهذا المقال : أن ثبوت الهمزة في كل من اسم الفاعل والمفعول والآلة من يري غير واجب كما لا يخفي. اه لمحرره رحمه الله.

7- بعدم تخفيف الماضي كما في المعلوم ، وتخفيف المضارع كما في المعروف منه. اه فلاح.

8- حال من الضمير المستتر في يجيء ، أي : مهموز الفاء بحكم الاستقراء كائنا من خمسة أبواب. اه حنفية شرح مراح.

1 - أخذ يأخذ (1).

2 - وأدب يأدب (2).

3 - وأهب يأهب.

4 - وأرج يأرج (3).

5 - وأسل يأسل.

والمهموز العين : يجيء من ثلاثة أبواب ، نحو :

1 - رأي يرأي.

2 - ويئس ييأس.

3 - ولؤم (4) يلؤم (5).

والمهموز اللام : يجيء من أربعة أبواب ، نحو :

1 - هنؤ (6) يهنؤ.

2 - وسبأ (7) يسبأ.

3 - وصديء (8) يصدأ.

1- بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر. اه ف.
2- اعلم أن أدب يأدب يجيء من الباب الخامس ومعناه ظاهر ، والصفة منه أديب ، ومنه ضربته تأديبا ، ويجيء من الباب الثّاني ومعناه حينئذ دعا القوم إلي طعامه والصفة منه آدب ، والمراد هو الثّاني فافهم. اه ف.
3- بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال : أرج الطيب إذا : فاح. اه ف.
4- بضم العين فيهما ولا يجيء من غير هذه الثلاثة. اه فلاح.
5- من كرم اللؤم ناكس وكمينه شدن. اه ح.
6- قوله : (هنؤ) بضم العين فيهما وهو المراد ههنا ، وأيضا يجيء بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ، وهنأ الطعام من باب قطع وضرب. اه فلاح.
7- بفتح العين فيهما أي : اشتري الخمر ليشربها. اه ف.
8- بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

4 – وجزأ (1) يجزؤ.

ولا يجيء من المضاعف إلا مهموز (2) الفاء ، نحو : أنّ يئنّ.

ولا تقع الهمزة موضع (3) حرف العلّة ، ومن ثمّ لا يجيء من المثال إلا مهموز العين واللام ، نحو : وأد ، ووجأ (4) ، ولا في الأجوف إلا مهموز الفاء واللام ، نحو : آن (5) ، وجاء ، وفي الناقص إلا مهموز الفاء والعين ، نحو : أري ، ورأي ، وأبي يأبي ، وفي اللفيف المفروق إلا مهموز العين ، نحو : وأي ، وفي اللفيف المقرون (6) إلا مهموز الفاء ، نحو : أوي.

1– قوله : (وجزأ ... إلخ) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر من جزأت الشيء بالزاي المعجمة أي : قسمته ، ولا يجوز من باب السادس ولا من الثّاني إلا هنأ يهنأ وهو شاذ. اه مولوي أحمد رحمه الله تعالي.

2– وكذا معتل الفاء نحو ود يود ، يعني لا يجيء في المضاعف بدون مهموز الفاء ومعتل الفاء ، أي : لا يجيء منه لا مهموز العين ولا معتل العين وكذا مهموز اللام ومعتل اللام ؛ لأن فيما جاء هذه المذكورات لا يبقي المضاعف مضاعفا ؛ لأن المضاعف ما كان عينه ولامه من جنس واحد ، فإذا وجد في مقابلتهما مما ذكرنا لا يتحقق ذلك ، وهذا الكلام يجري في جميع ما سيأتي إلي قوله : نحو أوي ، فافهم. اه سمع.

3– قوله : (موضع حرف ... إلخ) يعني في كلمة واحدة علي طريقة واحدة ؛ لأن الحرفين لا يقعان في محل واحد في حالة واحدة ، وهو حكم عام في جميع الحروف فلا فائدة في هذا القيد إلا التوضيح والتشريح والتصريح. اه سيد عبد الباقي رحمه الله.

4– يجأ يقال : وجأته بالسكين أي : ضربته به ، يقال : وجأه يجؤه مثل وضعه يضعه ، ولا يجيء مهموز الفاء من المثال وإلا لم يكن المثال مثالا. اه ف.

5– أصله أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال : آن أينه ، أي : حان حينه ، وآن له أن يفعل كذا من باب باع أي : حان. اه ف.

6– قوله : (وفي ... إلخ) أي : لا يجيء في المقرون إلا مهموز الفاء نحو أوي ، قال الشارح : فيه بحث وهو أن مجيء مهموز اللام في أحد نوعي اللفيف وهو ما كان فاؤه وعينه حرف علّة لا يستحيله العقل فلا يصح الحصر هذا لفظه ، ولا يخفي أن الحصر بالنظر إلي الاستعمال كما يدل عليه قوله : ولا يجيء ، لا بالنظر إلي العقل حتي يرد ذلك فإن هذا القسم من اللفيف لا يبني منه فعل ولا يوجد مهموز اللام في هذا القسم أصلا. اه جلال الدين رحمه الله.

وتكتب الهمزة في الأوّل (1) علي صورة الألف في كلّ الأحوال (2) ، نحو : أب ، وأمّ ، وإبل ، لخفّة الألف وقوّة (3) الكاتب عند الابتداء علي وضع الحركات.

وفي الوسط إذا كانت ساكنة علي وفق (4) حركة ما قبلها ، نحو : رأس ، ولؤم ، وذئب (5) ، للمشاكلة (6).

ص: 215

1- قوله : (في الأول علي ... إلخ) يعني أن الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالأصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الأصل فيها أن لا توجد في الكتابة أصلا ؛ لعدم صورتها وتوجد في التلفظ لبناء اللفظ عليها وإذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب علي صورة حرف من الحروف بعارض فتكتب في الأول علي صورة الألف لخفة الألف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء علي وضع الحركات عليها ، وحاصله أن الأصل أن لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنهما تكتبان في الأول للعلّة المذكورة. اه مولوي أحمد صاحب رحمه الله.

2- سواء كان لقطع نحو أكرم أو للوصل نحو اضرب ، وسواء كانت أصلية نحو إبل ، أو منقلبة من الواو نحو اسم وأحد. اه ف.

3- الظاهر أنه عطف علي قوله : لخفة الألف ، فيكون حينئذ وجها لكون الهمزة مكتوبة بصورة الألف في الابتداء ، وفيه إنما يستقيم أن لو كانت الهمزة حرفا ضعيفا كحروف العلّة لا يتحمل الحركات ، والمدعي عدم تخفيفها في أول الكلمة كما قالوا في المثال : نحو وعد ، وليس الأمر كذلك فإن الهمزة حرف شديد يتحمل الحركات ، والمدعي كتابة الهمزة في الابتداء بصورة الألف. ويمكن أن يقال : إن دفع ما يتوهم من أن الهمزة إذا كتبت بصورة الألف لا يمكن أن يبتدأ بها لكون الهمزة في صورة لا يتحمل الحركات وهو الألف الضعيف ، فأجاب بأن الكاتب قوي يقتدر عند الابتداء علي وضع الحركات علي الحرف المبتدأ وإن كان في لباس ضعيف فتأمل. اه جلال الدين.

4- قوله : (علي وفق) اعترض بأن الهمزة في الوسط ينبغي أن تكتب بصورة الألف أيضا ؛ لأن الألف خفيف والخفة مطلوبة في جميع الأحوال ، وأجاب عنه بأن الهمزة لو كتبت بصورة الألف حينئذ اشتبه حال حركتها ، فإن الكاتب في الوسط لا يقدر علي وضع الحركات فلا تكتب هذه ، فلا يعلم أن الألف مفتوح أو مضموم أو مكسور ولا بد من معلومية حركته فلا جرم تكتب علي وفق حركة ما قبلها أو وفق حركة نفسها حتي تعلم حركتها في الإملاء ، تأمل. اه سمع.

5- فالهمزة فيه ساكنة كتبت بالياء ؛ لكون ما قبلها مكسورة. اه عبد.

6- قوله : (للمشاكلة) أي : للمشابهة بين اللفظ والخط ، فكما تخفف بجنس حركة ما قبلها في اللفظ كذا تكتب بجنس حركة ما قبلها في الخط. اه عبد الحكيم.

وإذا كانت متحركة تكتب علي وفق حركة نفسها ، حتي يعلم حركتها (1) ، نحو (2) : سأل ، ولؤم ، وسئم.

وإذا كانت متحركة في آخر الكلمة تكتب علي وفق حركة ما قبلها ، لا علي وفق حركة نفسها ؛ لأن حركة

الطرف عارضة (3) ، نحو : قرأ ، وطرؤ ، وفتيء.

وإذا كانت ما قبلها ساكنا لا تكتب علي صورة (4) شيء لطرّو حركتها وعدم حركة ما قبلها ، نحو : خبء (5) ، وجزء (6).

***

1- قوله : (حركتها) أي : إن حركتها من أي نوع هي فإن كانت الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب علي صورة الألف ، وإن كانت مكسورة تكتب علي صورة الياء ، وإن كانت مضمومة تكتب علي صورة الواو ، ولا اعتبار لحركة ما قبلها حينئذ. اه فلاح.

2- قوله : (نحو سأل ... إلخ) ونحو يسأل ويلأم ويسأم إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما فإنها تكتب في الأول علي صورة الياء ، وفي الثّاني علي صورة الواو نحو بئر وفئة وجؤن ومؤجل ، كما يكون تخفيفها كذلك ، لكن المصنف أطلق المقولة ولم يستثن الصورتين كما استثناه في بيان التخفيف ، والأولي أن يستثنيهما أو يقول : تكتب حينئذ علي نحو ما تخفف به ويتم البيان ، ولا يتوجه الإشكال مع كونه أخصر ، ولا يبعد أن يقال في جواب الإشكال : إن الحكم المذكور من كتابة الهمزة الواقعة في الوسط علي وفق حركة نفسها تغليب يستفاد هذا من قول صاحب الإيضاح : «أي : تكتب علي وفق حركة نفسها غالبا» ، تدبر هذا ما أفيد والله تعالي أعلم. اه لمحرره.

3- أي : غير ثابت علي وجه واحد ؛ لأن آخر الكلمة محل التغيير ، فتغير بحسب ما يقتضيه العامل فيكون الحركة في هذه الصورة كلا حركة ، فإذا كان كذلك فلا جرم تكتب علي وفق حركة ما قبلها إذ لم يبق حينئذ وجه كتابتها إلا هذا ، وهذا في المعرب ظاهر ، وأما في المبني فكذلك ؛ لأن اللام محل التغيير فلم يبق معتدا بها للضعف ، وليس المراد من قوله : عارضة اصطلاحية بل معناها ضعيفة ؛ لأن العارضي ضعيف بالنظر إلي الأصلي ، فذكر العارضي وأراد الضعيف. اه حنفية شرح مراح الأرواح.

4- بل تكتب بصورة عين بترت أعني بهذه الصورة (ء) كذا عرف من كتب القوم. اه

5- وهذا إذا كانت الكلمة غير مضافة إلي الضمير ، أما إذا كانت مضافة إليه فتكتب علي وفق حركة نفسها نحو جاء خبؤك ورأيت خبأك ومررت بخبئك. اه حنفية.

6- فإذا قلت : رأيت خبئا وجزءا لا يكون الألف فيها صورة الهمزة بل هي ألف الوقف عوضا عن التنوين كما في رأيت زيدا. اه فلاح شرح مراح.

الباب الرابع : في المثال

(1)

ويقال للمعتل الفاء (2) : «مثال» لأن ماضيه مثل ماضي الصحيح في الصّحة وعدم الإعلال ، وقيل : لأن أمره مثل أمر الأجوف ، نحو : عد ، وزن.

وهو إنما يجيء من خمسة أبواب ، نحو :

1 – وعد يعد.

2 – ووجع يوجع.

3 – ووجل يوجل.

4 – وورث يرث.

5 – ووجه يوجه.

ولا يجيء من : فعل يفعل ، إلا : «وجد (3)

1– قوله : (في المثال) قدمه علي سائر المعتلات ؛ لأن حرف العلّة في الكلمة ، إما أن يكون واحدا أو متعددا فإن كان واحدا قدمت علي ما يكون فيه متعددا ؛ لأن الواحد قبل المتعدد ، ثم ما يكون فيه حرف العلّة واحدا علي ثلاثة أقسام ؛ لأن حرف العلّة إمّا فاء الكلمة أو عينها أو لامها فإن كان فاء قدمت عليهما ؛ لأن الفاء مقدم عليهما. اه ابن كمال باشا.

2– قدم معتل الفاء لكثرة أبحاثه واستعماله في معتل العين واللام. اه جلال الدين رحمه الله تعالي.

3– قوله : (إلا وجد ... إلخ) أفاد بالاستثناء دفع ما يقال من عدم تسليم عدم مجيء فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر ، إذ جاء من وجد يجد بفتح العين في الماضي ، وضمها في الغابر ، بما تفصيله أن المراد عدم مجيء الباب المذكور من معتل الفاء في لغة فصيحة وهي لغة الحجازيين ، والفصيح هي الكسرة ، وما قال المعترض في الإيراد لغة بني عامر وهم غير فصاح ، حتي قال في الصحاح : ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال. اه لمحرره.

يجد» وهو (1) لغة بني عامر ، فحذف الواو في : «يجد» في لغتهم لثقل (2) الواو مع ضمّ ما بعدها ، وقيل (3) : هذه لغة ضعيفة ، فأتبع ل : «يعد» في الحذف.

وحكم الواو والياء إذا وقعتا في أول الكلمة كحكم (4) الحرف الصحيح (5) ، نحو : وعد ووعد ، ووقر ووقر ، ويسر ويسر ، لقوّة المتكلم (6) عند الابتداء.

وقيل (7) : إن الإعلال إنما يكون :

1 - بالسكون.

2 - أو بالقلب إلي حرف العلة.

3 - أو بالحذف.

وثلاثتها لا يمكن في الابتداء ، أما السكون فلتعذّره ؛ لأنه مبتدأ ، والابتداء من الساكن متعذّر ، وكذا (8) القلب ؛ لأن المقلوب به غالبا يكون بحرف العلّة (9) ،

1- أي : مجيء معتل الفاء من فعل يفعل بفتح العين في الماضي ، وضمها في الغابر. اه شرح.
2- قوله : (لثقل ... إلخ) جواب سؤال وهو أن يقال : إن حذف الواو في يجد علي اللغة المشهورة إنما هو لوقوعها بين الياء والكسرة ، وهذا مفقود علي لغة بني عامر فلم حذف الواو في يجد مع وقوعها بين ياء وضمة؟ بأن حذفها لأجل الثقل. اه حنفية شرح مراح الأرواح.
3- أي : وقال بعضهم : إن لغة بني عامر ضعيفة فالوجه في حذف الواو من يجد هو متابعته ليعد التي هي قويّة. اه حنفية.
4- قوله : (كحكم الحرف الصحيح) باعتبار الأغلب ، فلا يرد بنحو إشاح وأجوه ونحوهما ، أصلهما وشاح ووجوه. اه جلال الدين.
5- في عدم الإعلال وتحمل الحركات مفتوحين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين. اه فلاح شرح مراح الأرواح.
6- وقدرته علي تلفظ الحرف الثقيل من غير تغيير. اه فلاح علي المراح.
7- لا يعل الواو والياء في الأول لعدم إمكان الإعلال في الأول وذلك ؛ لأن الإعلال ... إلخ. اه فلاح شرح مراح.
8- قوله : (وكذا القلب ... إلخ) كما يمتنع الإعلال بالسكون يمتنع الإعلال بالقلب. اه فلاح.
9- قوله : (بحرف العلّة ... إلخ) الباء في بحرف العلّة زائدة فتقدير الكلام يكون المقلوب به حرف العلّة. اه فلاح.

وحرف العلة لا يكون إلا ساكنا ، وأما الحذف فلنقصانه من القدر الصالح في الثلاثي ، وأما [1] في المزيد نحو : أولج يولج إيلاجا ، فلإتباع الثلاثي المجرّد [2] ، ولا ـ يعوّض [3] بالتـاء في الأول أو الآخر حتي لا يلتبس بالمستقبل والمصـدر في نفس الحروف [4] ، ومـن ثمّ لا يجوز إدخال التاء في الأول في : العدة ، للالتباس [5] بالمستقبل [6] ، ويجوز [7] في : «التّكلان» لعدم الالتباس.

1- قوله : (وأما في المزيـد ... إلـخ) جواب سؤال وهو أن يقال : إنّ النقصان من القـدر الصالـح في الثلاثي المزيـد فيه بتقـدير الحذف غير موجود فينبغي أن يحذف حرف العلّة منه بأن عدم الحذف في المزيد يجعله تبعا للثلاثي المجرد. اه حنفية.

2- لأن الثلاثي أصل والزوائـد فرع ، والفرع تابع للأصل ، والإضافـة إضافـة المصـدر إلي مفعوله الثّاني ، ويجوز أن يكون مصـدرا مجهولا مضافا إلي ما يقوم مقام الفاعل ، والمآل واحد فافهم. اه ف.

3- قوله : (ولا يعوض ... إلخ) جواب دخل مقدر ، تقديره : إنا لا نسلم أنه يلزم من حذف حرف العلّة من الثلاثي النقصان من القدر الصالح إذا عوض من المحـذوف بحرف كمـا لا ـ يخفي ، فيجوز أن يعوض عن الواو والياء بحرف ، وحاصل الجواب إنه لو عوض لعوض بالتاء إذ هو المشهور فيما بينهم ، كما في عدة والتعويض بها غير ممكن ؛ لأنه لو عوض بها لعوض في الأول ... إلخ. اه أحمد.

4- لا في الصيغة أي : الحركات وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض. اه ف. فإن الماضي مبني علي الفتح والمضارع يكون معربا بالحركات المختلفة وكذا المصدر. اه ح.

5- في نفس الحروف ، وأمّا في القراءة فلا التباس فإن التاء في المستقبل مفتوح والعين مكسور واللام غير منون بخلاف المصدر فإن التاء فيه مكسورة لأنه عوض من المكسور ، والعين ساكن واللام منون. اه عصام الدين.

6- مع أن المحذوفة من الأول ؛ لأن أصل عدة وعدة بكسـر الواو وسـكون العين ، فنقلت كسـرة الواو إلي ما بعدها ، ثم حذفت ساكنة لئلا يزيد إعلاله علي إعلال فعله وهو يعد ، ثم لزم التاء كالعوض ، وقيل : الأصل وعد بكسر الواو فحذفت الواو لما ذكرنا ، ثم زيدت التاء عوضا عنها. اه فلاح.

7- قوله : (ويجوز ... إلخ) عطف علي قوله : لا يجوز ... إلخ فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتبا علي قوله : ومن ثم ، فحاصـل معني كلاـمه أنه ومن أجـل أن علّـة عـدم التعويض في الأـول لزوم الالتباس لا يجوز إدخال التاء في الأول في مثل عـدة ، ويجوز في مثل التكلاـن للزوم الالتباس في الأول وعـدم لزومه في الثّاني ، فلا يرد أن يقال : لا طائل تحت قوله : للالتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سـليم ، والتكلان بوزن السلطان اسم من التوكل وهو إظهار العجز والاعتماد علي الغير. اه ابن كمال.

وعند سيبويه يجوز حذف التاء ، كما في قول الشاعر :

إنّ الخليطين (1) أجدّوا البين فانجردوا

وأخلفوك عد الأمر الّذي وعدوا (2)

لأن الحذف والتعويض من الأمور الجائزة عنده ، وعند الفراء لا يجوز الحذف ، لأنها عوض من الحرف الأصلي (3) إلّا (4)(5) في الإضافة لأن الإضافة تقوم مقامها ، وكذلك حكم : الإقامة(6) ، والاستقامة ونحوهما ، ومن ثمّ حذفت التاء في

1- قوله : (إن الخليطين ... إلخ) قال بعض الفضلاء : كان بعض الصديقين يتألفون فيما بينهم جدا حتي وعدوا عدم الفراق قدر الاستطاعة وعاقبة الأمر أفاضوا بدرجة البين فحجم الاضطراب عليهم وكان واحد منهم ينشد تارة فقال مخاطبا للنفس : إن الخليطين الأحباء المجتمعين أجددوا البين أي : اختاروا الفراق فانجردوا أي : ذهبوا ، ومعني البيت : معلوم من الحاشية المرقومة السطر عليه ، فلا حاجة إلي التشريح. فالمعني بالفارسية : والله تعالي أعلم بالصواب. اه لمحرره.

2- البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس 3 / 140 ، والمخصص للأندلسي 4 / 315.

3- المحذوف وهو الواو والعوض لا يجوز حذفه ؛ لأنه لم يبق حينئذ شيء يدل علي المحذوف ، فلو حذفت يلزم حذف العوض والمعوض عنه وذلك غير جائز ، ولأنه فيه يلزم النقصان من القدر الصالح إذ تحقق في الحذف الخروج من القدر الصالح وقد أتي العوض عنه لتمام القدر الصالح ، فلو حذفت التاء التي عوض عن الواو لفات الغرض كما لا يخفي. اه أحمد.

4- البيت من البحر الطويل ، وهو لابن بابك في المثل السائر لابن الأثير 1 / 293 ، ومعاهد التنصيص للعباسي 1 / 59.

5- قوله : (إلا في ... إلخ) الاستثناء مفرغ أي : لا يجوز حذف التاء في جميع الأوقات إلا وقت إضافة هذا المصدر ؛ لأن الإضافة تقوم مقامها أي : مقام هذه التاء ، ولا شك أن الإضافة أمر معنوي فكيف تقوم مقام أمر لفظي بل يقوم مقامها المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه ، ففي هذا الكلام وضع الظاهر موضع المضمر فتأمل. اه إيضاح.

6- قوله : (حكم الإقامة ... إلخ) يعني كما لا يجوز حذف التاء في عدة إلا في الإضافة ، كذلك لا يجوز حذف التاء في الإقامة والاستقامة ونحوهما إلا في الإضافة ؛ لأن التاء فيهما عوض من الواو كما في عدة ؛ لأن أصلهما إقواما واستقواما فأرادوا أن يعملوا المصدر لاعتلال أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو إلي ما قبلها ، وكان في الأصل متحركة قلبت ألفا فاجتمع ألفان أولهما منقلبة عن واو هي عين المصدر ، وثانيتهما زائدة وهي تاء فعالة فحذفت الألف الأولي التي هي العين وبقيت الألف الزائدة ، فيلزم التاء كالعوض من الواو كما في العدة ، وقيل : إن المحذوف الألف الزائدة. اه شمس الدين.

قوله تعالي : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) [الأنبياء : 73].

وتقول (1) في إلحاق الضمائر : وعد وعدا وعدوا ... إلخ ، ويجوز في : «وعدت» إدغام الدال (2) في التاء لقرب مخرجهما.

المستقبل منه : يعد ... إلخ ، وأصله : يوعد ، فحذفت الواو لأنه يلزم الخروج من الكسرة التقديريّة إلي الضمّة التقديريّة ، ومن الضمة التقديريّة (3) إلي الكسرة التحقيقيّة (4) ،

ص: 221

1- لما فرغ عن بيان أحكام المثال نظرا إلي نفس الصيغة مع قطع النظر إلي اتصال الضمير به ، شرع في بيان أحكام المثال إذا اتصل به الضمائر مستكنة كانت أو بارزة فقال : وتقول ... إلخ. اه خ.

2- بعد قلب الدال تاء كما قالوا في أخذت أختّ بإبدال الذال تاء وإدغامها فيها وهو الأكثر كذا في الصحاح ، ويحتمل أن يكون المراد بالعكس أي : قلب التاء دالا وإدغام الدال في الدال كما هو مذهب بعض العرب ، فإنهم يقلبون تاء المتكلم والمخاطب التي هي ضمير الفاعل في فعلت وفعلت إلي ما قبلها إذا كان الطاء المهملة أو الزاي المعجمة أو الدال المهملة ، ثم أدغموا الأولي في الثّانية ، وإنما فعلوا ذلك تشبيها هذه التاء بتاء الافتعال من حيث اتصلت بما قبلها وما قبلها ساكن ، كما أسكنت الفاء في افتعل ، ولم يمكن فصلها من الفعل فصارت مثل كلمة واحدة فأشبهت بتاء الافتعال ، فقالوا : في حبطت حبطّ ، وفي فزت فزّ ، وفي وعدت وعدّ بقلب التاء إلي ما قبلها كما في ازّان ، قال بعض المحققين : هذا القلب والإدغام شاذ رديء ، قال سيبويه : أعرب اللغتين وأجودهما ؛ أن لا تقلب تاء الضمير ؛ لأن التاء علامة إضمار إنما جاءت لمعني وليست تلزم الفعل ، ألا تري أنك إذا أضمرت غائبا قلت : فعل ، ولم يكن فيه تاء ، والتاء في افتعل ليست كذلك ولكنها دخلت زيادة لا تفارقه وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل. اه ابن كمال.

3- قوله : (من الكسرة التقديرية) فإن قلت : لم فتحت الهاء بعد حذف الواو في يهب ولم يفتح في يعد مع أن العين والهاء من مخرج واحد وهو الحلق؟. قلت : هذا موقوف علي السماع فلا يقاس عليه غيره. اه مولوي.

4- قوله : (التحقيقية) أي : التحقيقية اللازمة ، فلا يرد ما يقال : إن هذا منقوض بقوله تعالي : (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة : 4] ؛ إذ فيه لزوم الخروج من الكسرة التقديرية إلي الكسرة التحقيقية ، ومع هذا لم تحذف الواو ثمة ؛ لعدم لزوم الكسرة هنا إذ قرئ بالضم أيضا كما في قوله تعالي : (أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) [الذاريات : 12] تأمل. اه صوفي صاحب.

ومثل هذا ثقيل (1)، ومن ثمّ لا يجيء لغة علي وزن : فعل ، وفعل ، إلّا : «حبك» (2) و «دئل» (3).

وحذفت (4) في : «تعد» وأخواته للمشاكلة (5).

ص: 222

1- قوله : (ثقيل) لأنهما حركتان ثقيلتان متبانيتان في المخرج ، ولا يمكن إزالة هذا الثقل بحذف الياء ، لأنها علامة ، ولا بإسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، ولا بحذف كسرة العين لئلا يلزم التقاء الساكنين ، ولو حرك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء ، وقيل : إنما حذفت الواو ؛ لأن الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء صلة بين قريبين ، وكل ذلك في بناء المعلوم من وعد يعد ولو بني منه المجهول زالت الكسرة ، فلم يحذف الواو؟ فيقال : يوعد بإثبات الواو وفتح العين. اه أحمد.

2- قوله : (إلا حبك) علي الوزن الأول وهو اسم قبيلة وقيل : اسم لكل شيء فيه تكسر كالرملة إذا مرت به الريح ، وقد أجيب بأنه من تداخل اللغتين ؛ لأنه يقال : حبك بضم الحاء والباء جميعا كعنق ، ويقال : حبك بكسرهما أيضا كإبل والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم الباء كأنه قصد الحبك بكسرهما أولا ، فلما تلفظ بالحاء مكسورة غفل عن ذلك وقصد اللغة الأخري وهي الحبك بضمتين ، إلا أن هذا التداخل ليس بشائع ؛ لأنه في كلمة واحدة. اه فلاح.

3- قوله : (ودئل) علي الوزن الثّاني وهو دويبة يشبه ابن العرس ، وقيل : هو اسم قبيلة لأبي الأسود الدؤلي فيكون من قبيل : الأعلام ، والأعلام لا يعول عليها لجواز أن يكون منقولة من الفعل كشمّر إذا سمي ، قيل : وأيضا يجوز أن يكون منقولا علي تقدير كونه اسما لدويبة. اه شمس الدين.

4- قوله : (وحذفت ... إلخ) جواب عما يقال : إن الواو إنما تحذف في يعد لأجل وقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة اللازمة ، ومن المعلوم أن انتفاء العلّة يستلزم انتفاء المعلول ، فينبغي أن لا تحذف الواو في تعد لعدم وجود علّة الحذف ثمة كما لا يخفي بأن حذف الواو في تعد ... إلخ. اه تحرير.

5- قوله : (للمشاكلة) أي : لئلا يختلف المضارع في البناء ؛ لأنهم لو قالوا : أنا أوعد وهو يعد لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخري بغير واو ، فحمل ما لا علّة فيه علي ما فيه علّة ؛ ليكون الأمثلة مشاكلة غير مختلفة ، كما حذفوا الهمزة من يكرم حملا لأكرم مشاكلة. فإن قلت : ينبغي أن يحمل يعد علي تعد وأعد ، ونعد فلا يحذف منه الواو ؛ لأنه قليل وهي كثير ، وحمل القليل علي الكثير أولي. قلت : نعم الأمر كذلك لكن الغرض من الحذف التخفيف في الكلمات ، وذلك لا يحصل في حمل يعد عليها. اه عبد الحكيم بزيادة. قوله : (للمشاكلة) دستور المبتدئ.

وحذف (1) في مثل : «يضع» لأن أصله : يوضع ، فحذفت الواو ، ثم جعل : يضع (2) مفتوحا ، نظرا (3) إلي حرف الحلق ؛ لأن حرف الحلق ثقيل ، والكسرة أيضا ثقيلة ، فأبدلت الكسرة فتحة.

ولا (4)

ص: 223

1- قوله : (وحذفت ... إلخ) جواب دخل مقدر ، وهو أن أصل يضع يوضع بفتح الضّاد ، فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علّة الحذف فيه ، ولم يحمل علي ما فيه علّة أيضا مع أنه حذف ، وحاصل الجواب أن الواو حذف في مثل يضع ويسع ويقع ويهب وغيرها مما عينه ولامه حرف حلق ، وإن كان عين الفعل مفتوحا ؛ لأن أصله ... إلخ. اه ابن كمال باشا.

2- قوله : (يضع ... إلخ) يعني جعل الضّاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا ؛ لأن حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة ، والثقيل علي الثقيل وعلي ما يقارنه ثقيل ، لكن بعد هذا التخفيف لم يعدوا الواو المحذوفة ؛ لأن الفتحة عوض عن حركة حرف الحلق ، والأصل إنما هو الكسر فاعتبروا الأصل وألغوا الفتحة العارضة ، وإنما لم يحذف الواو من يوجل ؛ لأن فتحته أصلية لا عارضية. اه فلاح. والدليل علي كون الفتح في يضع عارضيا وفي يوجد أصليا حذف الواو وعدمه. اه إيضاح.

3- هذه نكتة بعد الوقوع في الاستعمال فلا يرد يبعد من أن ما ذكرتم لو كان متحققا يجب أن يفتح عين الفعل في جميع ما فيه حرف الحلق مثل وعد يعد ووهب يهب وغير ذلك. اه مولوي.

4- قوله : (ولا تحذف ... إلخ) جواب دخل مقدر ، تقديره أن الواو في يوعد من أوعد وقع بين ياء وكسرة كما في يعد فوجد فيه علّة الحذف أيضا بل هو أثقل من يوعد ؛ لأن ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع هذا لم يحذف الواو ، وتحقيق الجواب أنما لم يحذف الواو في يوعد ؛ لأن أصله يأوعد ؛ لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضي أوعد كان مضارعة يأوعد فوقع الواو بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة فلم يوجد فيه علّة الحذف ، ثم لما حذفوا الهمزة لم يجمعوا علي الفعل حذف الفاء أيضا فرارا عن كثرة الحذف واعتبارا بالأصل ، وإن وقع بين ياء وكسرة ظاهرا ، بخلاف يعد فإنه لم يحذف منه شيء سوي الواو فجاز ذلك ، وفيه أن الهمزة المقدرة لو كانت معتبرة في منع الإعلال لما قلب الياء واوا في يوسر ويوقن وغير ذلك ، فالصواب بأن يقال : إنه لم يحذف الواو في يوعد وإن كان يلزم الثقل ؛ لأن الواو بسبب ضمة ما قبلها قوية في التلفظ فلم يبق الثقل المذكور ، وإنما حذفت الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة فلا يرد نحو يوعد ولا (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة : 4]. اه من الفلاح بزيادة.

تحذف في : «يوعد» لأن أصله : يأوعد (1).

والأمر (2) منه : عد ... إلخ.

والفاعل : واعد (3).

والمفعول : موعود ... إلخ.

والموضع : موعد.

والآلـة : ميعـد وميعـدة وميعاد أصـله : موعد ، فقلبت الواو ياء لكسـرة ما قبلها ، وهـم يقلبون الواو بالياء بالحاجز في نحو : «قنية» (4) فبغير حاجز يكونون أقلب (5).

***

ص: 224

1- وحذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد ، وهو مستكره عندهم كما عرف. اه حنفية.

2- قوله : (عـد) أصـله اوعد وقعت الواو بين الكسـرتين فحذف فصارت اعد ، ثم حذفت همزة الوصل للاسـتغناء عنها فصار عد وقس عليه غيره. اه حنفية.

3- واعـدان ، واعـدون ، واعـدة واعدان واعدات ، أواعد أصـله وواعد الواو الأولي فاء الفعل ، والثّاني منقلب من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكثير ولم يحذف أحدهما للالتباس ، ثم أبدلت الواو الأولي همزة لتحركها في أول الكلمة. اه فلاح.

4- قوله : (في نحو قنية) تعلم من كلام المصـنف أن الواو في قنوة ساكنة والحال أنها مفتوحة فلا يصـلح الاستشـهاد ، إلا أن مراد المصنف بالتمثيل تمثيل قلب الواو ياء مع وجود الحاجز بقطع النظر من كونه ساكنة أو متحركة فتأمل. اه سيد عبد الباقي.

5- أي : يرون القلب بغير الحاجز أولي من القلب بالحاجز ، وهـذا الـذي ذكره المصـنف هو أحكام المثال الواوي ، وأمّا اليائي فلـم يحذف منه الياء وإن وقعت بين ياء وكسـرة نحو : يسـر ييسـير وينع يينع ؛ لأن الياء أخف من الواو بدليل أنهـم قلبوا الواو ياء في نحو ميزان وسيد كذا قيل ، ولعل المصنف لم يذكره ؛ لعدم إعلاله. اه ف.

الباب الخامس : في الأجوف

ويقال له : «أجوف» لخلوّ جوفه (1) عن الحرف الصحيح ، ويقال له : ذو الثلاثة لصيرورته علي ثلاثة أحرف (2) في الماضي المتكلم ، نحو : قلت وبعت (3).

وهو يجيء من ثلاثة أبواب ، نحو :

ص: 225

1- أي : لأجل خلو وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوانات عن الحرف الصحيح ، أو لوقوع حرف العلّة في جوفه. اه عبد الحكيم.

2- أي : لصيرورة ماضيه عند الإخبار عن نفسك علي ثلاثة أحرف إن كان ثلاثيا فهذه التسمية باعتبار بعض الأحوال. اه فلاح شرح مراح.

3- قوله : (نحو قلت وبعت) هذا في الثلاثي المجرد ، وأمّا الرباعي والمزيدات فمحمول علي الثلاثي ، وهذا القدر كاف في التسمية ، وتخصيص المتكلم بالذكر مع أن المخاطب والواحد الغائب علي ثلاثة أحرف أيضا لظهور التلفظ به ؛ لأن الكلام ينشأ منه. فإن قلت : التاء ليست من حروف الماضي بل هو فاعل فبقي الماضي علي حرفين فلم يصر علي ثلاثة أحرف؟. قلت : إنهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزءا من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه أحكام الجزء كما مر تحقيقه في الباب الأول. فإن قلت : سلمنا أنه جزء ، لكن لا نسلم أنه حرف لأنه ضمير ، والضمير اسم فلم يصدق أنه علي ثلاثة أحرف؟. قلت : يطلق لغة أنه حرف ، وإن لم يصح إطلاقه اصطلاحا. اه ابن كمال. فيكون أشرف وأعلي من المخاطب ؛ لعدم إنشاء الكلام منه ، ولأنه مفيد والمخاطب مستفيد ، ومرتبة المفيد أشرف من المستفيد ، ولقوة صيغة المتكلم من سائر الصيغ لاشتمالها المذكر والمؤنث دون باقي الصيغ. اه لمحرره رحمه الله.

1 – قال يقول.

2 – وباع يبيع.

3 – وخاف يخاف.

وقال بعض الصرفيين أصلا شاملا (1) في باب الإعلال (2)، يخرج جميع المسائل (3) منه (4)، وهو قولهم :

إن الإعلال في حروف العلة في غير (5) الفاء يتصوّر فيه ستّة عشر وجها ؛ لأنه يتصوّر في حروف العلة أربعة أوجه ، وهي : الحركات الثلاث والسكون ، وفيما قبلها أيضا كذلك (6)، فاضرب الأربعة في الأربعة حتي يحصل لك ستّة عشر وجها ، ثم اترك الساكنة التي فوقها ساكن لتعذّر اجتماع الساكنين ، فبقي لك خمسة عشر وجها.

1 – الأربعة : إذا كان ما قبلها مفتوحا (7)، نحو : قول ، وبيع ، وخوف ، وطول.

ولا يعلّ في الأولي : لأن حرف العلة إذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها ، نحو : ميزان ، أصله : موزان ،

1– قوله : (أصلا شاملاـ) الأصل القانون وهو أمر كلي ينطبق علي جميع جزئياته كقوله : كقول النحاة : الفاعل مرفوع ، فقوله : شاملا صفة كاشفة. اه فلاح.

2– أي : إعلال حرف العلّة سواء وقع عين الكلمة أو لامها. اه فلاح.

3– قوله : (المسائل) أي : مسائل الإعلال فالألف واللام عوض عن المضاف إليه سواء كان الإعلال في الأجوف أو النّاقص. اه شرح.

4– أي : من ذلك الأصل الشامل إجمالا ، يعني أن من علم هذا الأصل قدر علي أن يعلّ أي كلمة عرضت عليه قدرة تامة ، فكان كأنه حصل له جميع المسائل الإعلالية بالفعل. اه فلاح.

5– قوله : (في غير الفاء) أي : غالبا فلا يرد بنحو موسر وميزان ، وإنما قال : في غير الفاء ؛ لأنه لا يتصور فيه أربعة أوجه بل ثلاثة وليس له ما قبل فتأمل. اه جلال الدين.

6– أي : أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون. اه فلاح.

7– وأحرف العلّة ، إمّا ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو ... إلخ. اه فلاح.

ويوسـر ، أصله : ييسر ، إلّا إذا [(1)] انفتـح ما قبلها لا تقلب لخفّة [(2)] الفتحة والسـكون ، إلا من أجزاء ، وعند بعضــهـم يجوز القلب ، نحو : قال.

ويعلّ نحو : «أغزيت» [(3)] أصله : أغزوت – بواو ساكنة – تبعا ل : تغزي.

ويعلّ [(4)]

ص: 227

1- اسـتثناء مفرغ من قوله : جعلت من جنس حركـة مـا قبلهـا ، أي : حرف العلـة إذا أسـكنت جعلت من جنس حركـة مـا قبلها في جميع الأحوال إلّا في حال الفتـح فحينئـذ لا يجعل من جنس حركـة ما قبلها بل تبقي علي حالها ، وإنما لـم يجعل حروف العلّة حينئذ من جنس الفتحة وهو الألف لخفة ... إلخ. اه فلاح بزيادة.

2- قوله : (لخفـة ... إلـخ) إذ منشأ القلب الثقل وهو إنما يتحقق بشـرطين : أحـدهما : كونها متحركة. وثانيهما : كون ما قبلها مفتوحا. ولما انتفي الشـرط الأول لم يتم الشرط فلم يقلبوها ألفا لعدم موجبه ، فحصل الدليل أن التعليل إنما يكون للتخفيف ، وذا حاصل بدون الإعلال ثمـة فلو أعل فيه يلزم تحصـيل الحاصل إلا من أجزاء بأحـد الشـرطين فإنه يقلبها ألفا ، ويقول : في مثل غيب وبيت وبيع وقول : غاب وبات وباع وقال ، وإلي هذا أشار بقوله : وعند بعضهم ... إلخ. اه أحمد رحمه الله تعالي.

3- قوله : (ويعل نحو أغزيت ... إلـخ) جواب دخل مقـدر تقديره : أن قولكـم حروف العلّة لا تعل إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا منقوض بأغزيت فإن الواو فيه ساكنـة ، وما قبلها مفتوح مع أنه يعل بالقلب ، وتحقيق الجواب أن الواو لما أعل في مضارعه الذي هو يغزي بضم الياء وكسـر الزاي بقلبها ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها يعل ماضـيه بقلبها ياء أيضا ، حملا علي المضارع أي : حملوا ما لا علّة فيه علي ما فيه علّة ، لا ـ يقال : إن الماضـي سابق والمضارع لاحق ، وإتباع السابق علي اللاحق في الإعلال محال ، لأنا نقول : إنا لا نسـلم أن إتباع السابق علي اللاـحق في الإعلاـل محـال ، لأنهم أعلوا المصـدر تبعا للفعل كما في عـدة وقيام ، مع أن المصـدر سابق علي الفعل كما مر ، وليس إتباع الماضـي علي المضارع قياسا مطردا حتي يلزم إعلال وعد تبعا ليعد بل هو مسموع مقصور ، وقيل : إنما يعل في نحو أغزيت ؛ لأنه زاد علي ثلاثة أحرف ثقل والياء ضعيف ولم يمنع مانع عن قلبها ياء ، فكان قلب الواو ياء أحسن ، ولذلك قالوا في الثلاثي : غزوت بإثبات الواو ، وفي الرباعي أغزيت بقلبها ياء. اه فلاح مختصرا.

4- قوله : (ويعل ... إلخ) أراد بهذا الاعتراض توضيحه أن ما قلتم : إلا إذا انفتح ما قبلها لا تنقلب لخفة الفتحة وللسكون ، منقوض بكينونة ، فإنه في الأصل كيونونـة فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت كيّنونـة بتشديـد الياء ، ثم خففت بحذف الياء الثّانية المنقلبة عن الواو فصارت كينونة بالتخفيف ، فقد وجد الإعلال للحذف. وقوله : (لأن أصـله ... إلخ) جواب عنه بمذهب الخليل ، تشـريحه إنما وقع الإعلال في نحو كينونة أصله كيونونة لحدوث الثقل ؛ لاجتماع الواو والياء ، وسبق إحداهما بالسكون لا باعتبار سكون الواو وانفتاح ما قبلها ، يعني أن وقوع الإعلال ههنا باعتبار قاعـدة أخري تنطبق عليه وهي : إن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمـة والأولي منهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فلا إيراد ، ثم قول المصنف رحمه الله ، وقيل : أصلها كونونة بضم الكاف ... إلخ ، جواب ثان من هذا الاعتراض ، وخلاصته أنه إنما أعل مع عـدم وجود قانون الإعلال ليتبع الياءات. اه جلال الـدين. يعني أن مصادر هذا الباب علي هذا الوزن تجيء من الواوي واليائي جميعا ، إلا أن اليائي أكثر من الواوي ، فالواوي وإن لـم يتوجه إليه دون الإعلال ، لكنه أعل فيه لتبع اليائي لكثرة اليائي وقلـة الواوي ، والأكثر أولي باتباعه. اه شرح.

في نحو : «كينونة» (1) – من الكون – مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها ؛ لأن أصله : كيونونة ، عند الخليل (2) ، فأبدل الواو ياء فأدغمت الياء في الياء (3) ، كما في : «ميّت» أصله : ميوت ، ثم خفّفت ، فصارت : كينونة ، كما خفّفت في : «ميت» (4).

وقيل : أصلها كونونة (5)

ص: 228

1– قوله : (كيونونـة) علي وزن فيعلولـة بفتـح الفـاء والعين بينهما ياء ساكنـة زائـدة ، وهـذا الوزن موجود في كلامهم نحو خيتعور علي وزن فيعلول بمعني الشيء الذي لا يدوم كالسراب. اه رضي.

2– قوله : (عنـد الخليل ... إلخ) فلم يكن مما نحن فيه بل يعل لوجود علّة الإعلال فيه ؛ لأن الواو والياء اجتمعتا وسـبق إحداهما بالسـكون فأبدل ... إلخ. اه فلاح.

3– قوله : (في الياء ... إلخ) أي : المنقلبة من الواو التي هي عين الكلمة فصار كينونة بتشديد الياء وفتحها. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

4– قوله : (في ميت) وهـذا التخفيف فيهما بطريق الجواز لكنه أحسن في كينونـة ذكر ابن الحاجب «أنه يخفف نحو كينونـة وقيلولـة بحـذف العين كما يخفف ميت وسيد ، إلا أن الحذف في كينونة وقيلولة أكثر منه في باب سيد وميت ؛ لطوله بالزيادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن» انتهي. والميت صـفة مشـبهة تقول : مات يموت ويمات أيضا فهو ميت ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، قال الله تعالي : (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً) [الفرقان : 49] ، ولم يقل : ميتة. اه فلاح.

5– قوله : (كونونة) بضم الكاف ؛ علي وزن فعلولة بضم الفاء وهذا الوزن موجود في كلامهم كسر جوجة بمعني الطبيعة. اه رضي.

بضم الكاف ، ثم فتحت (1) حتي لا يصـير الياء واوا في نحو : الصّيرورة ، والقيلولة ، والغيبوبة ، ثم جعلت الواو ياء تبعا لليائيّات لكثرتها ، ومن ثمّ قيل : لا يجيء من الواويات (2) غير : الكينونة ، والدّيمومة (3) ، والسّيدودة (4) ، والهيعوعة.

قال ابن جني (5) في الثلاثة الأخيرة : تسكن حروف (6) العلة فيها للخفّة ، ثم تقلب ألفا (7) لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن ، إذا كنّ في فعل (8) أو في

ص: 229

1- قوله : (ثم فتحت) أي : الكاف لأنه لو لـم يفتـح يلزم ضم هذا الوزن في اليائيات أيضا لئلا يختلف حركة فاء الواوي حركة فاء اليائي منه ، فيلزم قلب الياء واوا في اليائي لضـمة ما قبلها فيلتبس بالواوي ، وأيضا هو ثقيل مع أنه في البناء الطويل ففتحت الفاء في الواوي حتي ... إلخ. اه ابن كمال باشا رحمه الله تعالي.

2- أي : من أجل أن اليائيات كثيرة من الواويات. اه فلاح.

3- مصدر من دام الشيء تقول : دام يدوم ويدام دوما ودواما وديمومة. اه فلاح.

4- مصدر من ساد قومه يقال : ساد يسود سيادة وسيدودة وسؤددا بضم السين ، وسودة. اه فلاح.

5- لما فرغ عن بيان الأول من الأقسام الأربعة أراد أن يشرع في الباقيات فقال : قال ابن ... إلخ. اه ح.

6- خلافا للكثيرين فإنهم تقلبون ابتداء ، وذلك تسامح منهم قطعا للمسافة. اه عبد.

7- قوله : (ثم تقلب ألفا ... إلخ) فإن قلت : لو أسكن حروف العلّة أولا يحصل التخفيف علي ما ذكرتم فلم يحتج إلي القلب ، وإلا لوجب القلب في مثل قول مصـدرا وليس كذلك؟. قلت : إنما قلبوها ألفا بعد الإسـكان ؛ لأنهم لو اقتصـروا علي الإسـكان لالتبست المتحرك في الأصل بالساكن فيه ، ألا يري أنهم لو أعلوا نحو بوب بالتّحريك بإسكان الواو فقط لـم يعلـم أن الواو في الأصل متحرك ، ثم طرأ عليه الإعلال ، أم ساكن مثل فلس كيوم فأعلوها بالإبدال بعد الإسكان تنبيها علي أنها متحركة في الأصل مع أن الألف أخف من الواو والياء الساكنين كذا حققه ابن الحاجب ، ثم إن هـذا الإعلال في هـذه الثلاث مشـروط بشـروط سـبعة ذكرها المصـنف الأول ما ذكره بقوله : إذا كن ... إلخ. اه شمس الدين رحمه الله.

8- قوله : (في فعل) أي : مطلقا ، أما في الفعل الثلاثي المجرد فيعل علي الوجه المـذكور أصالـة ؛ لوجود الشـرائط كلها نحو قال وباع كما يجيء ، وأما في المزيد فيه فلا يعل بالأصالة ؛ لعدم انفتاح ما قبلها نحو أقام وأباع أصـلهما أقوم وأبيع بسكون القاف والباء ، لكنهم قلبوها ألفا وإن لم يوجـد فيهما موجب القلب وهو انفتاح ما قبلها حملا علي الثلاثي ، ثم حملوا الإقامة والإباعة علي أقام وأباع كذا قيل. اه أحمد. قوله : (في فعل) وإنما اشترط الفعل لثقله إذ يجوز فيه من التغيرات ما لا يجوز في غيره ، وأما اسم المشـتق فمحمول عليه علي أن معني المشـتق أيضا متعدد ، وإنما قال : علي وزن فعل ؛ لأنه لو لـم يكن علي زنة فعل لا يعل فتأمل. اه جلال الدين. لأن الأصل في الأسـماء ترك الإعلال ؛ لأن الأسـماء خفيفة والأصل في الأفعال الإعلال ؛ لأنها ثقيلة إلا أنهم أعلوا من الأسماء ما كان علي وزن الأفعال لما بينهما من المشابهة سواء كان ذلك الأسماء علي وزن فعل بفتح العين أو بكسر العين فناب ودار أصله نوب ودور مفتوح الواو ، والشاكة أصله شوكة ، ومال أصله مول بكسـر الواو علي وزن خوف ، فقلبت هذه الأسماء ألفا كما قلبت في قال وخاف وشجرة شاكة ، أي : ذو شاكة ورجل مال أي : ذو مال. اه تكملة.

اسم (1) علي وزن فعل ، إذا كانت حركتهنّ غير عارضـة (2) ، وتكون فتحة ما قبلها لا في حكم السـكون ، ولا يكون في معني (3) الكلمة اضطراب ، ولا يجتمع فيها الإعلالان (4) ،

ص: 230

1- قوله : (غير عارضة) بأن لم تكن حاصـلة بالنقل نحو جيل وحوبة ولا بالتقاء الساكنين نحو : (دَعَوَا اللهَ) [الأعراف : 189] فقوله : إذا كان حركتهن ... إلـخ ، أيضا ظرف للإسـكان إلا أنه بعد تقييده بالظرف الأول ولهذا لـم يعطف عليه. اه جلال الدين. در اصل جيئل وحوءبة بوده أست حركـة همزة نقل كرده بما قبل دادنـد وهمزة را حـذف كره نـد حوبـة دجيل شد. اه دسـتور المبتديء. قوله : (غير عارضة) فلا تعل إذا كانت حركتها عارضة إذا لا اعتبار بالعارض فيكون في ضم الساكن. اه ف.

2- أي : لا يكون تلك الحركـة موضوعا لتدل علي أن في معني تلك الكلمة اضـطرابا أي : تحركا نحو حيوان فإن تحرك الياء يدل علي أن في معناه تحركا ، فلما كان تلك الحركة دالة علي معني مقصود لا يجوز الإعلال لفوات الغرض. اه حنفية.

3- وأين در كلمه ايست كه بروز فعلان وفعلي باشد بفتح عين جون جولان ودوران وحيوان وسيلان وصوري وحيدي. اه دستور المبتدئ.

4- قوله : (الإعلالان) أي : علي تقدير الإعلال نحو قوي وطوي فإنه أعل اللام فيهما فأصلهما قوو وطوي فلو أعل العين لزم توالي الإعلالين وذلك ممتنع أو مسـتكره لما فيه من الإجحاف بالكلمـة فلـذا لـم يعل فيهما. اه إيضاح. قوله : (الإعلالان) ؛ واين نزد صـرفيين ممنوع اسـت ومحظور از انكه موجب اختلال بناء كلمـة است ، وشـيخ رضـي در شافيه ميگويد كه شايد مراد صـرفيين از منع اجتماع تعليلين در ثلاثي مجرد است زيرا كه در غير ثلاـثي مجرد ألفـاظ كثيرة آمـده است واينجـا اجتمـاع تعليلين روا است چنانكه أز رجوع بباب تمرين اين معني بخوبي ظـاهر ميشود وكلاـم صـرف درين باب مضـطرب است سـيرفي گويـد إعلالي كه از جمعش منع كرده ايم شـرط دارد يكي انكه در موضع عين ولام باشـد دوم أنكه سـكون عين ولام هر دو از جهت اين إعلال لازم آيـد أبو علي فارسـي گفته كه مكروه آن اجتماع دو تعليل است كه پي درپي باشد نه مطلقا. اه مولوي أنور علي.

ولا يلزم ضمّ حروف العلة (1) في المضارع ، ولا يترك للدلالة (2) علي الأصـل ، ومن ثم يعلّ نحو : «قال» أصـله : قول ، ونحو : «دار» ، أصله دور ، لوجود الشرائط المذكورة.

ويعلّ مثل : «ديار» (3) تبعا (4) لواحده ، ومثل : «قيام» تبعا لفعله ، ومثل :

1- قوله : (ضـم ... إلخ) لما فيه من تحمل الثقل علي الضعيف الذي هو مستكره عندهـم. اه

2- قوله : (للدلالة) أي : ولا يترك إعلال العين لأجل التنبيه والدلالة علي الأصل كالقود فإنه ترك إعلال العين فيه للدلالة علي أن أصـله واو ، وقال الشـيخ ابن الحاجب رحمه الله في الشافية بأنه شاذ ، ولعله أراد به أنه مخالف للقياس دون الاستعمال ، فإنه واقع في كلام النبي صلّي الله تعالي عليه وسلم حيث قال : «لا قود إلّا بالسيف». اه مولوي جلال الدين صاحب رحمه الله تعالي.

3- إلي قوله للمتابعة جواب دخل مقدر وهو أن ديارا ومثله اسم ليس علي وزن الفعل مع أنه يعل. اه عبد. قوله : (ديار ... إلخ) فيه نظر يعني لعـدم ورود النقض بهـذه الأمثلـة لانعدام الفتحة فيما قبلها فلا حاجة إلي إيرادها ، اللهـم إلّا أن يقال : ورود النقض عليها إغماضا عن وجود الفتحة فيها. اه محمد محتشم رحمه الله.

4- قوله : (تبعا لواحـده) يعني : قلب الواو ياء إتباعا لواحـده لا لوجود شـرط الإعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء لا ألفا فيكون ديارا تابعا لواحـده في مطلق الإعلال (فلاح). قوله : (تبعا لواحـده) لأن الواحـد أصل والجمع فرع فلو لـم يعل في الفرع لزم مزية الفرع علي الأصل. اه مولوي.

«سياط» تبعا لواحده ، وهي مشابهة (1) بألف : «دار» في كونها ميتة ، أعني : تعلّ هذه الأشياء وإن لم تكن فعلا ولا علي وزن فعل للمتابعة.

ولا يعلّ نحو : الحوكة (2) ، والخونة ، وحيدي ، وصوري ، لخروجهنّ عن وزن الفعل بعلامة التأنيث (3) ، وقيل : حتي تدللن علي الأصل.

ونحو : «دعوا القوم» لطروّ الحركة.

ونحو : «عور» و «اجتور» لأن حركة العين والتاء في حكم السكون ، أي : في حكم (4)

1- قوله : (وهي ... إلخ) لما توجه أن يقال : إن واحد لا يعل لفقدان شرط الإعلال ؛ لسكونها فكيف يعل سياط تبعا له ، أجاب بقوله : وهي ... إلخ. اه فلاح.

2- قوله : (الحوكة) الإعلال وعدمه جائزان فيه ، أمّا عدم الإعلال فلما ذكره المصنف ، وأمّا الإعلال فبالنظر إلي تحريك الواو وانفتاح ما قبلها ، قال في مختار الصحاح : حاك الثوب نسجه وبابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة أيضا بفتح الواو. اه ابن كمال.

3- وهي التاء في الأوليين والألف المقصورة في الأخريين ، هذا مختار ابن جني فإنهما مختصان بالاسم ولا يدخلان الفعل أصلا ، وأمّا إعلال نحو قالت وباعت فلأن هذه التاء ليست بمتحركة بل ساكنة وهي مختصة بالفعل ، لكنه يرد عليه نحو داعية ونحو قضاة ودعاة ، وأمثال خطايا فإن جمع التكسير مخرج الاسم عن أوزان الفعل أيضا ، كما أن التاء المتحركة والألف المقصورة كذلك ، لا يقال : ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في الشافية من الشرط في هذا القانون وهو الحمل علي الاسم الثلاثي أو الفعل الثلاثي والجريان عليه ، فموجود في هذه الأمثلة ولذلك تعل ، لأنا نقول : ذلك الشرط أيضا موجود في أمثال الحوكة والخونة ، والحق أن يقال : إن قلب المعتل بالألف نوعان ، النوع الأول : واقع في العين ، والنوع الثّاني : في اللام ، فالأول مشروط بما ذكره المصنف ، والشيخ ابن الحاجب من الشرط ، والثّاني غير مشروط به كما يدل عليه كلام الشيخ حيث قيد قلب العين ألفا بهذا الشرط دون قلب اللام. اه جلال الدين.

4- قوله : (أي في حكم ... إلخ) تفسير يفيد التعليل ، يعني أن عين عور في حكم اعور وتاء اجتور في حكم ألف تجاور لأن عور في معني اعور واجتور بمعني تجاور ، ويمتنع إعلال الواو في اعور وتجاور لسكون ما قبلها فيمتنع فيما هو في معناهما ، كذا ، ذكره ابن جني رحمه الله تعالي. اه مولوي أحمد.

عين : «اعورّ» (1) وألف : «تجاور».

ونحو : «الحيوان» (2) حتي يدل حركته علي اضطراب معناه (3)، و «الموتان» (4) محمول عليه ؛ لأنه نقيضه.

ونحو : «طوي» (5)

ص: 233

1- اه صوفي صاحب نور الله تعالي تربته.
2- والحيوان بفتحات لفقدان الشرط الرابع ، وهو أن لا يكون في معني الكلمة اضطراب ، وإنما لم يعل حينئذ حتي يدل ... إلخ. اه فلاح.
3- جواب دخل مقدر وهو أن يقال : لم لم يعل في موتان ؛ لوجود الشرائط المذكورة مع عدم الاضطراب؟ وتوضيح الجواب أنه محمول علي الحيوان فإنه نقيضه ، وهم يحملون النقيض علي النقيض كما يحملون النظير علي النظير. اه شمس الدين. قوله : (والموتان ... إلخ) في الصحاح الموتان بالتّحريك خلاف الحيوان يقال : اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان أي : اشتر الأرضين والدور ولا تشتر الرقيق والدواب. اه ابن كمال رحمه الله تعالي.
4- وحروف العلّة حينئذ إما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة. اه من الفلاح شرح المراح.
5- قوله : (طوي) بفتح الواو لفقد الشرط الخامس وهو أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان. اعلم أن طوي يجيء من الباب الثّاني يقال : طواه يطويه طيا ، ومن الباب الرابع يقال : طوي بكسر الواو يطوي ، طوي معناه حينئذ الجوع كذا في الصحاح ، والمصنف اعتبر مجيئه من الباب الثّاني فقال : ولم يعل حتي لا يجتمع ... إلخ. اه شمس الدين.

حتي لا يجتمع (1) فيه إعلالان ، و «طويا» (2) محمول عليه ، وإن لم يجتع فيع إعلالان.

ونحو : «حيي» حتي لا يلزم ضمّ (3) الياء في المستقبل ، أعني : إذا قلت :

1- قوله : (حتي لا يجتمع ... إلخ) يعني أنّ طوي أعل ياؤه بقلبه ألفا كما في رمي ، فلو أعل واوه أيضا بقلبها ألفا يجتمع إعلالان متواليان في حرفين أصليين فيلزم إجحاف الكلمة وهو غير جائز ، وإنما اعتبروا القيد الأول ليخرج الإعلال في نحو يقي أصله يوقي بضم الياء فأعلّ بالحذف والإسكان وذلك جائز ؛ لأنهما ليسا بمتواليين بل بينهما وسط ، وإنما جاز إعلالان إذا توسط بينهما حرف ؛ لأنه لا يلزم منه إجحاف مثل إجحاف المتواليين ؛ لأن العليل سريع النزع عند تخلل فاصل ، ويتضاعف ضعفه إذا توالي عليه علتان من غير فاصل ، وإنما اعتبروا القيد الثّاني ليخرج الإعلالان في نحو قاض أصله قاضي فأعلّ بالإسكان والحذف ، وذلك جائز لأنهما ليسا في حرفين بل في حرف واحد وهو الياء وليخرج به الإعلالات نحو إقامة أصله إقوامة فأعل بالنقل والقلب والحذف ، هذا ولو اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو إنما يعل حملا علي قوي ، أو حملا علي هوي أصله قوو فقلبت الواو الأخيرة ياء لكسرة ما قبلها ، ولم يقلب الأولي ألفا لئلا يجتمع فيه إعلالان فحمل طوي عليه وإن انتفي الإعلالان فيه ؛ لأنهما من باب واحد لكونهما من فعل مكسور العين كذا ذكره ابن الحاجب ، وبيان الثّاني أن هوي أصله هوي بفتحات قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يقلب الواو ألفا لئلا يجتمع إعلالان فحمل عليه طوي وإن لم يلزم إعلالان ؛ لأن الأصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته ، وفعل بالكسر فرع عليه فحمل الفرع علي الأصل كذا حققه الجاربردي ، وقيل : إنما لم يعل طوي بالكسر حتي لا يلزم ضم الياء في مضارعه كما في حيي. اه أحمد رحمه الله.

2- جواب شبهة وهي أن يقال : ينبغي أن تبدل الواو بالألف في طويا لانعدام اجتماع الإعلالين ؛ لأن اللام أصلية لا منقلبة. اه تحرير.

3- قوله : (ضم الياء ... إلخ) اعلم أن تصحيح حيي متفق عليه بين الصّرفيين لكنهم اختلفوا في سببه ، فقال بعضهم : لا يعل ؛ لأن إعلاله يؤدي إلي اجتماع إعلالين متواليين ، وقال بعضهم : لا يعل ؛ لأن إعلاله يفضي إلي ضم الياء في المضارع ، واختار صاحب الكتاب هذا ، والأول اختيار الخليل حيث قال : وقوي وحيي من قبيل طوي وهو مشتق من الحياة أصله حيو فقلبت الواو ياء ؛ لوقوعها طرفا بعد كسرة فصار حيي فلو قلبت الياء التي هي عين الكلمة ألفا لزم اجتماع إعلالين متواليين ، وقوي مشتق من القوة أصله قوو فقلبت الواو التي هي لام الفعل ألفا فصار قوي ، فلو قلبت الواو التي هي عين الكلمة ألفا لزم اجتماع إعلالين متواليين أيضا. اه عبد الحكيم رحمه الله تعالي.

«حاي» يجيء مستقبله : يحاي (1).

ونحو : «القود» (2) حتي يدل (3) علي الأصل (4).

2 – الأربعة : إذا كان ما قبلها مضموما ، نحو : ميسر ، وبيع ، ويغزو ، ولن يدعو.

تجعل في الأولي واوا (5) لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن ، فصار :

موسرا (6).

وفي الثانية تسكن (7) للخفّة ، ثم تجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن

1– بضم اليـاء وإعلال اليـاء الأولي بقلبها ألفا ؛ لأن إعلال الماضـي يوجب إعلال المسـتقبل عنـدهم والضم علي الياء ثقيل مرفوض في كلامهم. اه فلاح.

2– وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو أن لا يترك الدلالة علي الأصل أي : لا يعل نحو : القود بقلب الواو ألفا حتي ... إلخ. اه فلاح.

3– قوله : (علي الأصـل) أي : علي أصل باقي المعتلات ، يعني أنهم صـححوا القود والصـيد تنبيها علي أن أصل المعتلات إما واو أو ياء ، كما أعربوا أيا وأيّـة مع وجود موجب البناء تنبيها علي أن الأصل في أخواتهما الإعراب ، وفي هـذا ضـرب من الحكمة في هذه اللغة العربية فيحفظ فلا يقاس ، فلا يقال في أباع : أبيع كذا حققوه. اه فلاح.

4– لأنه لو قلبت الواو في القود لـم يبق واو مفتوحا قبلها مع تحركها في الأصل فلهذا صحح ، وقيل : تصحيحه شاذ. اه حنفية.

5– وهي ما إذا كانت حرف العلّة ساكنة وما قبلها مضموما. اه عبد.

6– قوله : (موسـرا) فإن قيل : نحن في صدد بيان الأجوف فلا يناسب التمثيل بمعتل الفاء هنا وموسر منه؟. قلنا : لا مناقشة في الأمثال ، وفيه نظر ؛ لأنهم قالوا في مواضع عديـدة : المثال لا يطابق الممثّل فلولا المناقشـة فيه لـم قالوا كذلك ، أجيب عنه بأن التفوه بذلك إذا كان المثال من أفراد الممثّل ، وإذا كان موضحا له لا يقولون كذلك ، والمثال المسطور في الكتاب من هذا القبيل. اه عزير.

7– قوله : (تسـكن ... إلخ) المصنف رحمه الله أجدد بيان وجوه الإعلال من غير نظر إلي قوتها وضعفها ، والإسكان أسهل من النقل ؛ لأن ذلك تصرف في الحرف الواحد وهذا في الحرفين فلذا قدم ذلك الطريق علي هذا. اه ملا محتشم.

فصار : بوع ، وإذا جعلت (1) حركة ما قبل حرف العلة من جنسها ، فصار حينئذ : بيع (2).

وتسكن في الثالثة للخفّة ، فصار : يغزو.

ولا يعلّ في الرابعة لخفة (3) الفتحة ، ومن ثمّ لا يعلّ : غيبة ، ونومة.

3 – الأربعة : إذا كان ما قبلها مكسورا ، نحو : موزان ، وداعوة ، ورضيوا ، وترميين.

ففي الأولي تجعل الواو ياء لما مرّ.

وفي الثانية تجعل ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة ، فصار (4) : داعية ، ولا يعل (5) مثل : «دول» لأن الأسماء التي (6)

1– إشارة إلي مذهب البعض فإنهم يجوزون جعل حركة ما قبل حرف العلّة من جنس حرف العلّة فتبدل عندهم ضمة الباء كسرة بعد تسكين الياء ، فصار بيع وهذه اللغة أفصح اللغات لحصول التخفيف من وجهين أحدهما تسكين الياء ، والثّاني جعل ضمة ما قبل الياء كسرة. اه مولوي.

2– قوله : (بيع) هذا في اليائي ، وأما الواوي نحو قول علي صيغة المجهول فيجوز فيه إبقاء الواو بعد إسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل حركتها إلي القاف بعد سلب حركتها. اه أحمد.

3– دليل لمحذوف بأن يقال : لا يعل في الرابعة ؛ لأن الإعلال للتخفيف وهو موجود فيه من غير الإعلال لخفة الفتحة علي الواو. اه شرح. قوله : (لخفة ... إلخ) أو يقال : لعروضها ؛ لأنها بواسطة كلمة لن. فإن قيل : كيف ذلك؟. قلنا : لأن الواو في الأصل ساكن فليس بمتحرك. اه حنفية.

4– فصار داعية يعني : تجعل الواو ياء في داعوة ؛ لأن الفتحة حركة ضعيفة والكسرة حركة قوية ، والضعيف في مقابلة القوي كالمعدوم ، فكانت الواو ساكنة اعتبارا أي : حكما ، وإن كانت متحركة لفظا وحقيقة ، فقلبت ياء كما تقلب لو كانت ساكنة. اه حنفية.

5– قوله : (ولا يعل ... إلخ) جواب سؤال وهو أن ما قلتم إذا كان ما قبلها مكسورا نحو موزان وداعوة تجعل ياء منقوض بدول ، فإن ما قبل حرف العلّة فيه مكسور ولم تجعل ياء بل صححت كما تري ، وتحقيق الجواب أن دولا جامد ، والجامد لا يعل لخفته إلا إذا كان علي وزن فعل ، والدول ليس علي وزنه. اه عبد الله.

6– يعني تلك الأسماء المشتقة من الفعل ، إنما تعل لأجل أن إعلال الفعل مقتض لإعلالها ، فأما الأسماء التي ليست بمشتقة لا يعل ؛ لعدم المقتضي وخفة الاسم باعتبار ذاته فلا تعل. اه حنفية.

ليست بمشتقّة من الفعل لا تعل لخفّتها ، إلا إذا كانت (1) علي وزن الفعل ، فحينئذ يجوز الإعلال فيه ، وهو ليس علي وزن الفعل.

وفي الثالثة تسكن للخفة ، ثم تحذف لاجتماع الساكنين ، فصار : رضوا.

والرابعة (2) مثلها في الإعلال.

4 – الثلاثة : إذا كان ما قبلها ساكنا ، نحو : يخوف ، ويبيع ، ويقول.

تعطي حركاتهنّ (3) إلي ما قبلهنّ لضعف حرف العلة وقوّة الحرف (4) الصحيح.

ولكن (5)

1– قوله : (إلا إذا كانت ... إلخ) الاستثناء مفرغ أي : إن الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا تعل في جميع الأحوال ، إلا حال كونها علي وزن الفعل فحينئذ يجوز الإعلال فيه ، ولما ورد بقوله : لأن الأسماء التي ليست ... إلخ ، أن دارا أيضا اسم ليس بمشتق من الفعل ، فينبغي أن لا يعل فيه وقد أعل فيه استثني من السابق بقوله : إلا إذا كان ... إلخ ؛ لئلا يرد الإيراد. اه تحرير.

2– قوله : (والرابعة ... إلخ) وهو ترميين ، وفيه نظر وهو أن كلامنا في الأجوف لا في النّاقص تأمل. اه حنفية. وأجيب بأن المناقشة في المثال ليست من دأب أهل الكمال فلا مجال للإيراد ، تدبر. اه

3– قوله : (تعطي حركاتهن ... إلخ) بيان لحكم المجموع أي : تنقل حركات حروف العلّة إلي ما قبلهن ، أي : ما قبل حروف العلّة ؛ لأنها ضعيفة لم تستطع أن تتحمل الحركات وإذ انتقل إلي ما قبلهن ؛ لأن ما قبلها حرف صحيح وهو قوي يتحمل الحركات ، وفي هذا الكلام إشارة إلي أن الساكن الذي قبلها لا بد من أن يكون حرفا صحيحا ؛ إذ نقل الحركة من حرف العلّة لا يتصور إلا إليه ، فلا يرد حينئذ قائل وقوائل وقاول وتقول وتقاول ، فإن الساكن فيها ليس حرفا صحيحا بل حرف علّة ، والنقل إلي الألف غير ممكن ، وإلي الواو والياء الساكنين غير معقول ، والصواب في العبارة أن يعطي ما قبلها حركاتهن كما مرّ غير مرة. اه إيضاح.

4– قوله : (وقوة الحرف ... إلخ) ونقل الحركة اللازمة مع إمكان النقل بخلاف دلو وظبي ؛ لعدم لزوم الحركة ، وبخلاف قاول وبايع ؛ لعدم إمكان النقل ، وإلا لزم تحريك الألف. اه مولوي.

5– استدراك من حيث المعني فإنه لما قال : (تعطي حركاتهن ... إلخ) فهم منه ظاهرا أن تبقي حروف العلّة بعد إعطاء حركاتها إلي ما قبلها علي حالها في الأمثلة كلها وليس الأمر كذلك فأزال المصنف هذا الوهم بقوله : (ولكن تجعل ... إلخ) ، يعني أن التعليل موجود فيه نظرا إلي تحريك الأصل وغير موجود نظرا إلي السكون العارضي فتعارضت الجهتان فرجحنا جهة الأصليّة لأصالتها من الجهة العارضية لعروضها. اه حنفية

تجعل في : «يخوف» ألفا لفتحة ما قبلها ولين عريكة (1) الساكن العارضيّ ، بخلاف : «الخوف» (2) فإنّ سكونه أصلي لا عارضي ، فصرن : يخاف ، ويبيع ، ويقول.

ولا يعل (3) في نحو : «أعين» و «أدور» حتي لا يلتبس بالأفعال.

ونحو : جدول ، حتي لا يبطل الإلحاق (4).

1- قوله : (الساكن العارض) فلا يكون السكون ثابتا من كل وجه ؛ لأن العارض لا يثبت في جميع الأحوال بل يثبت في حال دون حال ، بخلاف الأصلي فإنه ثابت لا محالة فيكون سكونا من كل وجه ، والتعليل إنما يقع لرفع الثقل الثابت في الكلمة من كل وجه أو من وجه فيعل يخوف بقلب الواو ألفا. اه مولوي.

2- أي : مصدره الجار والمجرور منصوب علي الحال من يجعل الواو في يخوف ألفا حال كون يخوف متلبسا بخلاف الخوف ، ويحتمل أن يكون مرفوع المحل علي أنه خبر مبتدأ محذوف أي : وذلك بخلاف الخوف ، فعلي كل من التقديرين جواب سؤال ، وهو أنكم قلتم : بأن الواو إذا أسكنت وانفتح ما قبلها تقلب بالألف كما في يخوف فلم لا يعل في الخوف فإن ... إلخ. اه حنفية.

3- قوله : (ولا يعل ... إلخ) جواب دخل مقدر ، وهو أن قولكم : إذا كان حرف العلّة متحركة وما قبلها ساكنا يعل بنقل حركتها إلي ما قبلها ، منقوض بنحو أعين وأدور ؛ لأنه لم يعل فيهما مع أنه متحرك وما قبله ساكن ، وتحقيق الجواب أنه إنما لا يعل أدور وأعين علي وزن أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين ، حتي لا يلتبس بالأفعال ؛ لأنه لو أعل بنقل حركتها إلي ما قبلها فيقلب الياء واوا في أعين لسكونها وانضمام ما قبلها فيصير أعون وأدور بمد الواو فيهما ، فيلتبس الأول بالمتكلم وحده من مضارع دار. اه أحمد. فحينئذ يكون أدور جمع دار وأعين جمع عين وكذا لا يعل أدور وأعين بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين إذ أدور حينئذ أفعل التفضيل من دار يدور دورا ودوران ، وأعين أفعل الصفة من الإعانة إذ لو أعل فيهما لصارا أدار وأعان فالتبسا بماضي باب الإفعال من الإدارة والإعانة إذ ماضيهما أدار وأعان. اه من المهدية.

4- يعني أن جدول يلحق بجعفر ؛ لأن الواو في جدول زيدت للإلحاق بجعفر ؛ ليعامل معاملته في الأحكام اللفظية فيقال : جداول وجديول ، كما يقال : جعافر وجعيفر ، فلو أعل بقلب الواو ألفا يصير جدال فات الغرض من الإلحاق ، وذا لا يجوز. اه فلاح بزيادة

ونحو : «قوّم» (1) حتي لا يلزم (2) الإعلال في الإعلال.

ونحو : «الرّمي» (3) حتي لا يلزم الساكن (4) في آخر المعرب.

ونحو : «تقويم» و «تبيان» و «المخياط» و «المقوال» حتي لا يجتمع ساكنان بتقدير الإعلال ، و «مخيط» منقوص من : «المخياط» (5)

1- قوله : (ونحو قوم ... إلخ) جواب سؤال وهو أن يقال : إن قوّم في الأصل قووم فلم لم تنقل حركة الواو الثّانية إلي الأولي وتقلب الثّانية ألفا فأجاب بقوله حتي ... إلخ. اه حنفية.

2- قوله : (حتي لا يلزم الإعلال ... إلخ) بيان الملازمة أن قوم في الأصل قووم فلو أعل نقلت حركة الواو الثّانية إلي الواو الأولي ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها لوجب أن يقلب الأولي ألفا أيضا لأنها متحرك وما قبلها مفتوح فيلزم الإعلال في الإعلال في الحرفين المتواليين وهو باطل لاستلزامه حذف إحدي الألفين لالتقاء الساكنين ، واستلزام الحذف إجحاف الكلمة. اه مولوي.

3- ولا يخفي عليك بأن كلامنا في الأجوف لا في النّاقص ، فإيراد الرمي هنا ليس بسديد (حنفية). ولا يبعد أن يقال : إيراد الرمي لدفع ما نشأ من قوله في السابق : (الثلاثة إذا كان ما قبلها ساكنا نحو يخوف ويبيع ويقول ، تعطي حركاتهن إلي ما قبلهن) بأن في الرمي أيضا نقل حركة الياء إلي الميم الساكن قبلها ؛ لدخوله تحت العبارة المذكورة في الكتاب بأن حركة الياء فيه لم تنقل إلي الميم الساكن قبلها حتي ... إلخ. اه تحرير.

4- قوله : (حتي لا يلزم ... إلخ) وتحقيقه أنه لو أسكن الياء بنقل حركتها إلي ما قبلها يتوارد الإعراب علي ما قبل ذلك الساكن حينئذ ؛ لأن الحركة المنقولة إليه هي التي تختلف بحسب العوامل ويكون الياء الساكنة تابعة لحركة ما قبلها يعني يصير في حالة النصب ألفا وفي حالة الرفع واوا فيكون الإعراب في وسط المعرب ، وهو غير جائز ، وهذا إنما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المعرب ، لكن لا علي الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الإعراب في وسط المعرب في نحو العصا والرحي ، فافهم كذا حققه المحققون. اه فلاح شرح مراح.

5- قوله : (ومخيط ... إلخ) جواب دخل وهو أن يقال : إنما صحح مخياط ؛ لاجتماع الساكنين بتقدير الإعلال وقد انعدم ذلك في مخيط عند الإعلال ، فلم يعل فيه بنقل حركة الياء إلي ما قبلها بأنه منقوص ... إلخ ، هذا يستقيم علي قول من قال : إن أصل المفعل مفعال وإلا فمشكل كذا قيل. اه حنفية. قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية : ومقول ومخيط محذوفان ألفهما أو بمعناهما ، ولا يخفي عليك أن مدار عدم الإعلال في هذه الأمثلة ليس علي لزوم اجتماع الساكنين فقط بل علي لزوم الالتباس ، فكما يلزم الالتباس في مقوال ومخياط علي تقدير الإعلال كذلك يلزم في مقول ومخيط علي تقديره ، فعلي هذا لا حاجة إلي أن يقال : إنهما منقوصان عنهما ، فحينئذ اندفع ما ذكره الشارح من الإشكال ، لا يقال : إن تصحيح مقول تدل علي أن أصله مقوال وإلا لما صح ، لأنا نقول : إن تصحيحه يمكن أن يكون لأجل اللبس فلا يدل عليه. اه إيضاح مختصرا.

فلا يعلّ (1) تبعا له.

فإن قيل (2) : لم يعلّ : «الإقامة» مع حصول اجتماع الساكنين إذا أعللت كإعلال أخواتها؟.

قلنا : تبعا ل : أقام.

فإن قيل : لم لا يعلّ : «التّقويم» تبعا ل : «قام» وهو ثلاثي أصل في الإعلال؟.

قلنا : أبطل قوة : «قوّم» استتباع : «قام» وإن كان (3) أصلا في الإعلال ، لقوّة (4):

ص: 240

1- قوله : (فلا يعل ... إلـخ) لا يخلو عن خدشـة ؛ لأنه إذا كان أصل مخيط مخياط كان مثله في حق وجود المانع فلا يصـح الحكم بأنه لا يعل تبعا له. اه إيضاح. اللهم إلا أن يحمل علي التسامح تدبر. اه

2- قوله : (فـإن قيل ... إلـخ) هـذا إيراد بوجه النقض علي قوله : حتي لا يجتمع الساكنان يعني أن اجتماع الساكنين في الإقامـة متحقق في الإعلال ومع هذا لم يكن مانعا منه فينبغي أن يبقي صحيحا كتقويم. اه تحرير.

3- واصل بقوله : أبطل قوة ... إلـخ وهـذا كأنه لدفع ما توهم من أنا لا نسـلم أن قوة قوم أبطل إتباع قام ؛ لكونه مزيدا وذا مجرد ، فلو كان كما قلت يلزم تقوية الفرع علي الأصل ، وهو لا يجوز لما فيه من قلب المشـروع بما حاصـله أن إبطال اسـتتباع قام بقوّم ليس لأجل أنه أقوي منه ذاتا بل باعتبار قوته منه صفة بالنسبة إلي التقويم بحيث أن قوّم فعل من التقويم وقام لا كذلك فافهم. اه صوفي صاحب.

4- قوله : (لقوة قوّم ... إلـخ) علّة لأبطل وتحقيق إبطاله أنه قد مر أن قوم لا يعل ؛ لئلا يلزم الإعلال في الإعلال ، وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله في الإعلال وجودا وعدما ، وأن التقويم مصدر قوّم فثبت أن التقويم الذي هو مصدر قوم لا يعل تبعا له ولـم يكن تابعا لقام في الإعلال ، وإن كان أصـليا فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصـدره ؛ لكونه مشـتقا منه بالذات وضـعف مؤاخاته مع مصدر غيره وإن تلاقيا في الاشـتقاق ، فالمراد من قوله أبطل قوّة قوّم استتباع أنه أبطل عدم إعلال قوّم استتباع قام التقويم في الإعلال ، وحاصله أنه اجتمع في التقويم سبب الإعلال وهو قام وسـبب عـدمه وهو قوّم لكن لما كان سـبب عـدم الإعلال قويا وراجحا علي سـبب الإعلال ترجح به عدم الإعلال فيه فلم يعل. اه فلاح شرح مراح.

«قوّم» في الأخوّة مع : «التقويـم» ولا يصلح (1) : «أقام» أن يكون مقوّيا ل : «قام» لأنه ليس من ثلاثي الأصل.

ولا يعلّ مثل (2) : «ما أقوله» (3)

ص: 241

1- قوله : (ولاـ يصـلح ... إلـخ) جواب سؤال وهو أن يقال : إن قوّم وإن كان فعلا للتقويم وأبطل اسـتتباع قوم للتقويـم لقوة قوم ... إلـخ ، أنه حصـل لقـام قوة في الإعلال بسـبب أقام إذ أقام أعل تبعا لقام كما مر فيكون إعلال أقام مقويا لقام في الإعلال حتي ترجـح قوته بقوة قوّم فلم يبطـل اسـتتباع قـام للتقويم فينبغي أن يعـل التقويم تبعـا لقـام وإن لم يكن فعله لقوته بأقـام ، وتوجيه الجواب لاـ يجوز أن يكون أقام مقويا ومرجحا لقام ؛ لأنه ليس بثلاثي أصل في الإعلال إذ قد مرّ أن الفعل الثلاثي المجرد أصل في الإعلال ؛ لوجود موجبه فيه وهو تحرك حرف العلّة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع ، وأما المزيد فيه تبعا للثلاثي لانعدام موجبه نحو أقام وأباع ، وإذا لـم يكن أقام أصـلا في الإعلال لـم يكن مقويا لقام وإذا لـم يكن مقويا له لـم يترجح قوته بقوة قوّم فلم يكن مستتبعا للتقويم في الإعلال فلم يعل. اه ابن سليمان.

2- قوله : (مثل ما أقوله ... إلـخ) حاصـله أنه لا يعل باب ما أفعله أي : فعل التعجب ، ولا يعل أيضا بعض من اليائيات نحو : أخيلت المرأة وأغيلت الناقـة وأغيمت السـماء ، وبعض من الروايـات نحو اسـتحوذ حتي يـدللن علي الأصـل أي : علي أن أصل المعتلات إما واو أو ياء وتخصـيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول علي السـماع كالقود والصـيد فلا يقال عليها ، وفي هذا نوع مخالفة لما في الصـحاح حيث قال فيه : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ) [المجادلة : 19] أي : غلب ، وهذا جاء بالواو علي أصـله كما جاء استروح واستصوب ، وقال أبو زيد : هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به علي الأصل تقول العرب اسـتصاب واسـتصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهـم ، قال بعض شارحي كافية التصريف لابن الجاحب : إنما لـم يعلوا فعل التعجب نحو ما أقول زيدا ؛ لأنه لو أعل لكان الحمل علي قال مثلا ، لكنه لما لـم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه علي المتصرف في الإعلال ، ولأنهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في معتل العين بترك الإعلال في التعجب وارتكاب الإعلال في غيره ، وباب التعجب أولي بالتصـحيح لشـبهه بالاسم في عـدم التصـرف ، ولهـذين الدليلين غير ما ذكره المصنف فافهم. اه من الفلاح.

3- اه مولوي أنور علي رحمه الله.

و «أغيلت المرأة» و «استحوذ» حتي (1) يدللن علي الأصل.

وتقول (2) في إلحاق الضمائر : قال (3) ، قالا ، قالوا ... إلخ.

أصل : «قال» : قول ، فجعل الواو ألفا (4) لما مرّ (5).

وأصل : «قلن» : قولن ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار : قلن ، ثم ضمّ القاف حتي يدل علي الواو (6) المحذوفة ، ولا يضمّ (7) في : «خفن» لأن الأصل في هذا الباب نقل (8) حركة الواو المحذوفة

ص: 242

1- يعني أن ما أقول وما أغيلت صيغة التعجب وغير متصرفة ، فلو تصرف بالإعلال تغيرت عن الوضع الأصلي. اه حنفية شرح مراح.

2- لما فرغ المصنف رحمه الله عن بيان أحكام في الأجوف نظرا إلي ذاتها شرع في بيان أحكامها إذا اتصل بها الضمائر إذ العارض عقيب المعروض. اه حنفية.

3- قوله : (قال) ذكر قال استطرادي فلا يرد ما يقال : ذكر قالا وقالوا مستقيم للحوق الضمير بهما ، أما ذكر قال في هذا المحل فغير واقع في موقعه ؛ لأن الضمير لم يلحق به ، فافهم. اه تحرير.

4- قوله : (لما مر) إشارة إلي ما نقله من ابن جني إلخ مع تضمنه دفع توهم من يقال : إن الواو في قول والياء في بيع متحركات والألف ساكن وضعي ، ومن المعلوم أن البدل من جنس المبدل منه فكيف تبدل الحرف المتحرك بالألف الساكن ، بما تفصيله أن كلا من الواو والياء المتحركين في قول وبيع يسكن أولا ثم يبدل الألف منهما مناسبة بين البدل والمبدل منه بقدر الإمكان تدبر ، والله تعالي أعلم. اه لمحرره رحمه الله.

5- إشارة إلي ما نقله من ابن جني ، أي : يسكن الواو أولا للتخفيف ، ثم قلبت ألفا لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن. اه فلاح.

6- قوله : (علي الواو المحذوفة) وقس علي ذلك سائر الأجوف الواوي الذي يجيء من باب قال نحو صال ، وهذا بالحقيقة معني قولهم : إذا اتصل بالأجوف ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوي إلي فعل بضم العين دلالة عليها. اه ف.

7- قوله : (ولا يضم ... إلخ) جواب سؤال وهو أن يقال : كما ضم القاف في قلن حتي يدل الضم علي الواو المحذوفة ، فكذا ينبغي أن يضم الخاء في خفن للدلالة علي الواو المحذوفة بما تري. اه ح.

8- لأن في نقل كسرة حرف العلّة في خفن دلالة علي كون حركة العين كسرة ، وفي نقل ضمته دلالة علي كون حركة العين ضمة كما في ظلن. اه عصام.

إلي ما قبلها لسهولتها ، ولا يمكن (1) هذا في : «قلن» لأنه يلزم فتحة (2) المفتوح.

ولا يفرق (3) بينه وبين جمع المؤنث في الأمر ؛ لأنهم لا يعتبرون (4) الاشتراك الضّمني ، وهو مشترك (5) بين المعلوم والمجهول ، ويكتفون بالفرق التقديري (6) ، كما في : «بعن» وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا ، أو وقع (7) من غرّة

ص: 243

1- قوله : (ولا يمكن ... إلخ) جواب لما يقال : لما كان الأصل في هذا الباب نقل حركة الواو المحذوفة إلي ما قبلها لسهولتها فلم لم ينقل حركة الواو إلي القاف في قلن بأن عدم نقل حركته إليه ؛ لعدم الإمكان ؛ لأنه لا يلزم ... إلخ. اه تحرير.
2- لأن حركة الواو فتحة أيضا فيلزم تحصيل الحاصل ولا يلزم في خفن ؛ لأن حركة الواو كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث أمكن يراعي هذا الأصل ، وحيث امتنع يراعي أصل آخر ، وهو ضم ما قبل الواو دلالة عليه. اه ف.
3- قوله : (ولا يفرق ... إلخ) جواب سؤال وهو أن يقال : ينبغي أن يفرق بين قلن جمع المؤنث في الماضي وبين قلن جمع المؤنث في الأمر ؛ لأن الالتباس مخل بالفهم. اه شرح.
4- قوله : (لا يعتبرون ... إلخ) خلاصته إنما يحتاج إلي الفرق إذا وقع الاشتراك بين البنائين قصدا ، أما إذا وقع ضمنا لا يلتفتون إليه ولا يشتغلون بالفرق بينهما لفظا بل يكتفون بينهما بالفرق التقديري ؛ لأنه كم من شيء يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا. اه مولوي.
5- قوله : (وهو ... إلخ) الواو للحال والجملة الحالية وقعت تعليلا وتأييدا لقوله : لأنهم ... إلخ. اه حنفية.
6- قوله : (بالفرق التقديري) تحقيقه أن قلن علي تقدير كونه جمعا من الماضي قولن بفتح القاف والواو وإن ضم القاف للدلالة علي الواو المحذوفة كما مر ، وأما علي تقدير كونه جمعا من الأمر فأصله أقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل ضمة الواو إلي القاف فاستغني عن الهمزة ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو كما سيجيء. اه فلاح.
7- قوله : (أو وقع ... إلخ) عطف علي قولهم : لأنهم لا يعتبرون الاشتراك ... إلخ ، فيكون دليلا آخر علي عدم الفرق بين الماضي والأمر في مثل قلن ، أي : لم يفرق بينهما ؛ لأنه وقع الاشتراك من غرة الواضع ، يعني أن الواضع وضع أولا لفظ قلن لجمع المؤنث في الماضي ، ثم غفل عن وضعه هذا لهذا فوضع لجمع المؤنث في الأمر أيضا ، فاتفق الاشتراك من غير قصد ، وأنت خبير بأن هذا الدليل إنما يتم إذا كان واضع الألفاظ الإنسان الذي من شأنه النسيان ، وفيه كلام بين في موضعه. اه شمس الدين رحمه الله.

الواضع ، كما في الاثنين والجماعة من الأمر والماضي في : تفعّل (1) ، وتفاعل ، وتفعلل.

ولاـ يفرق بين : فعلن ، وفعلن في نحو : «طلن» (2) و «قلن» لأنه يعلم من : «الطّويل» أن أصل : «طلن» : طولن ؛ لأن : «الفعيل» يجيء من : «فعل» غالبا (3) ، كما يعلم (4) الفرق بين : «خفن» و «بعن» من مستقبلهما ، أعني : يعلم من : «يخاف» أن أصل : (5) «خفن» : خوفن ؛ لأن باب : «فعل يفعل» لا يجيء إلا من حروف (6) الحلق ، ويعلم من : «يبيع» أن أصل : «بعن» : بيعن ؛ لأن الأجوف لا يجيء من (7)

ص: 244

1- قوله : (تفعل ... إلخ) وإنما خص هذه الأوزان الثلاثة ؛ لأن في غيرها لا يلتبس تثنية الماضي والأمر وجمع الماضي والأمر. اه عبد.

2- قوله : (طلن) بضم الطاء أصله طولن بضم الواو ، قلبت الواو ألفا فالتقي ساكنان فحذفت ، ثم نقلت ضمتها إلي ما قبلها علي ما هو الأصل كما مر في نقل كسرتها إلي ما قبلها في نحو خفن فصار طلن. اه أحمد.

3- قوله : (غالبا) إنما قال : غالبا ؛ لأنه قد يجيء الفعيل من غير فعل بضم العين أيضا نحو سميع من سمع ، أو لئلا يرد بأن كون مجيء الفعيل من فعل بضمّ العين خاصة غير سديد ؛ لمجيئه من فعل مفتوح العين أيضا نحو سميع من سمع. اه تحرير.

4- قوله : (كما يعلم ... إلخ) اه شمس الدين.

5- قوله : (خوفن) بكسر الواو ، إنما يعلم من يخاف أن أصل خفن خوفن بكسر الواو ؛ لأنه لا يجوز أن يكون مضموما ؛ لأن فعل بضم العين ويفعل بالفتح ليس بموجود في كلامهم. وكذا لا يجوز أن يكون مفتوحا ؛ لأنه يكون حينئذ من حد منع ، ومن شرطه أن يكون عين الفعل أو لامه من حروف الحلق ، وليس فيه ذلك فلم يبق إلا الكسر فيكون مكسورا ضرورة. فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون من باب منع ويكون شاذا كأبي يأبي؟. قلنا : الحمل علي ما هو خلاف الأصل غير شائع ، فلا يحمل عليه فيكون من حد سمع. اه حنفية.

6- قوله : (إلاـ من حروف الحلق) أي : إلاـ من الكلمات التي في عينها أو في لامها حرف الحلق وليس في يخاف حرف حلق حتي يحتمل كونه من الثّالث ، فتعين أنه من الباب الرابع لانحصار فتح العين في المضارع فيهما. اه ف.

7- قوله : (لا يجيء ... إلخ) إلا من الأبواب الثلاثة التي سميت دعائم الأبواب كما مر فلا يجيء من باب ... إلخ. اه فلاح شرح مراح.

باب : «فعل يفعل» (1).

المستقبل : يقول ... إلخ (2) ، أصله : يقول ، وإعلاله مرّ (3) ، فحذفت الواو في : «يقلن» لاجتماع الساكنين (4).

الأمر : قل ... إلخ ، وأصله : أقول (5) ، فنقلت حركة الواو إلي القاف ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين ، ثم حذفت الألف لعدم الاحتياج إليها ، فصار : قل.

وتحذف (6) الواو في : (قُلِ الْحَقُّ) الكهف : 29 ، وإن لم يجتمع فيه ساكنان ؛ لأن الحركة فيه حصلت بالأمر الخارجي (7) ، فتكون في حكم السكون تقديرا ،

1- قوله : (يفعل) بالكسر فيهما فتعين أنه من الباب الثّاني لانحصار كسر العين في المضارع فيهما. اه فلاح.

2- أي : يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول. اه فلاح.

3- قوله : (مر) في قوله والثلاثة إذا كان ما قبلها ساكن نحو يخوف ويبيع ويقول يعطي حركاتهن إلي ما قبلهن لضعف حروف العلّة وقوة الحرف الصحيح. اه فلاح.

4- قوله : (لاجتماع الساكنين) ؛ لأن أصله يقولن ، فنقلت ضمة الواو إلي ما قبلها فاجتمع الساكنان هما الواو واللام فحذفت الواو فصار يقلن. اه فلاح.

5- قوله : (أقول ... إلخ) علي وزن انصر هذا إذا أخذ الأمر من المضارع قبل الإعلال أعني قبل نقل حركة الواو إلي القاف ، كما أخذ الأمر من تذب قبل الإدغام فيقال : اذبب بسكون الباء الثّانية وبالهمزة ، فأمّا إذا أخذ الأمر بعد الإعلال يقال : أصله قول فلا حاجة إلي كثرة التغيير كما يقال : ذب الأمر المأخوذ من تذب بعد الإدغام ، ففي هذا النوع قطع المسافة. اه مولوي.

6- قوله : (وتحذف الواو ... إلخ) ولما توجه أن يقال : إذا كان موجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم لم يعيدوها في مثل قل الحقّ بكسر اللام ؛ لزوال موجب الحذف فيه؟ أجاب عنه بقوله : وتحذف الواو ... إلخ. اه فلاح شرح مراح.

7- قوله : (بالأمر الخارجي) وهو اتصال لفظ الحق به فتكون الحركة عارضية ، والحركة العارضية إنما يجيء بهما لضرورة التقاء الساكنين ، فلا يعتبر في حكم آخر سواء ؛ لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بتقدر الضرورة فلا يعود المحذوف. اه قوله : (ثم حذفت الألف ... إلخ) أي : همزة الوصل تسميته بالألف ؛ لكونها تكتب بصورته في ابتداء الكلمة. اه من العصام.

بخلاف (1) : «قولا» و «قولنّ» لأن الحركة فيهما حصلت بالداخلين ، وهما : ألف (2) الفاعل ونون التأكيد ، وهو بمنزلة الداخلي ، ومن ثم (3) جعلوا معه آخر المضارع مبنيّا ، نحو : هل يفعلنّ.

وتحذف (4) الألف في : «دعتا» وإن حصلت الحركة بألف الفاعل ؛ لأن التاء ليست (5) من نفس الكلمة ، بخلاف اللام في : «قولا» (6).

ص: 246

1- قوله : (بخلاف ... إلخ) جواب سؤال مقدر ، وهو أن يقال : إن حركة اللام في قولا وقولنّ حصلت بأمر عارض هو لحوق الألف في الأول والنون في الثّاني ، لا بالأصالة إذ الأصل في الأمر البناء علي السكون ، فينبغي أن لا يعود الواو المحذوفة ، كما لا يعود في قل الحق بأنهما داخليان ؛ لأن الألف ضمير وهو عبارة عن الفاعل ، والفاعل جزء من الفعل فيكون داخلا في الفعل ، وكذا نون التأكيد داخل في جزء الفعل لشدة الاتصال به. اه حنفية.

2- قوله : (وهما ألف الفاعل ... إلخ) وقد مر أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ، ولهذا أسكنوا ما قبلها. اه فلاح.

3- قوله : (ومن ثم) أي : ومن أجل أن نون التأكيد بمنزلة الداخلي أي : جزء الكلمة. اه عبد الحكيم.

4- قوله : (وتحذف الألف) ولما توجه أن يقال : لو صح ما ذكرتم في قولا وقولن أن الحركة فيهما حصلت بالداخلين وهما ألف الفاعل يلزم أن لا يحذف الألف في مثل دعتا ، ويقال : دعاتا لحصول حركة التاء بالداخل وهو ألف التثنية ، أجاب بقوله : وتحذف ... إلخ. اه فلاح.

5- قوله : (ليست ... إلخ) ؛ لأنها جيئت لبيان كون فاعلها مثني مؤنثا. عصام. والحق أن يقال : إن التاء في دعتا ساكنة حكما وإن كانت متحركة لفظا ، وذلك ؛ لأن تاء التأنيث خارجة عن الكلمة ولا تكون في الفعل إلا ساكنة ، ولو تحركت بحركة عارضية ، فهي كلا حركة فلا يعتد بها بخلاف اللام في قولا : فإنها من نفس الكلمة ، وإنها متحركة لفظا وحكما ، فعلي هذا لا يلزم من عود الواو في قولا عود الألف في دعتا اعتبارا بالأمر الفارق. اه حنفية. قوله : (ليست ... إلخ) ؛ لأن هذه التاء عين التاء في دعت ، وقد مر أن هذه التاء حرف التأنيث وليست بجزء من الكلمة ولا فاعل ، فكانت الحركة التي فيها في شيء أجنبي من الفعل والفاعل ، مع أنها قد حصلت بسبب الغير الذي هو ألف التثنية ، والشيء الأجنبي منهما لا يلازم الفعل حكما وحركة ما لا يلزم لا يلازم أيضا فثبت أن حركة التاء في مثل دعتا ورمتا عارضية لا اعتبار لها. اه فلاح.

6- قوله : (قولا) فإنه يلازم الفعل لكونه جزءا منه فيلازم حركته أيضا ، وإن كانت بسبب الغير كما في دعتا ، وحاصل الفرق بين قولا وقل الحق ودعتا أن اللام في قولا جزء من الكلمة فحركت بسبب الألف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم فتكون هذه الحركة كأنها أصلية ، فلذلك لم يحذف فيه الواو ، وأما اللام في قل الحق وإن كانت جزءا من الكلمة إلا أن لام التعريف التي بسببها حركة لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة في اللزوم ، فيكون حركة اللام عارضة فلهذا حذفت فيه الواو ، وأما التاء في دعت فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة ، فلذلك حذفت الواو فيه أيضا. اه شمس الدين رحمه الله.

وتقول بنون التأكيد : قولنّ قولانّ قولنّ ، قولنّ قولانّ قلنانّ.

وبالخفيفة : قولن قولن للجمع (1) ، وقولن.

اسم الفاعل منه : قائل (2) ... إلخ ، أصـله قاول ، فقلبت الواو ألفا لتحركها (3) وفتحة ما قبلها – كما في : «كساء» أصـله : كساو ، وجعلوا الواو ألفا لوقوعها (4) في الطرف ، ثم جعلت همزة – ولا اعتبار (5) لألف الفاعل ، لأنها ليست بحاجزة حصينة ، فاجتمع ألفان ولا يمكن إسقاط الأولي ؛ لأنه يلتبس بالماضي ، وكذلك في الثانية (6) ،

ص: 247

1- وإنما لا تلحق بالتثنية والجمع المؤنث لئلا يلزم التقاء الساكنين علي غير حده. اه حنفية.

2- أي : قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات قوائل. اه ف.

3- اه دستور المبتدئ.

4- قوله : (لوقوعها في الطرف) وانفتاح ما قبلها وهو السين إذا لا اعتبار بالألف ؛ لأنها ليست بحاجزة حصينة واجتمع ساكنان هما الألفان ، ولم يكن حذف أحدهما ؛ لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر. اه أحمد.

5- قوله : (ولا اعتبار ... إلـخ) جواب سؤال وهو أن يقال : لا نسـلم كون ما قبلها مفتوحا ؛ لأن ما قبل الواو ألف الفاعل فلم يتحقق الفتـح ، فأجاب : بأن الألف ليست بمانع قوي ؛ لأنها تكون ساكنة فصار كالميت لا يقدر علي المنع. اه حنفية شرح مراح.

6- قوله : (في الثّانيـة) أي : صورة لا حقيقـة ، إذ ألف الماضـي مقلوبـة من عين الكلمـة وألف الفاعل علي تقـدير حـذف الثّانية هي الألف الزائـدة للفاعل ، ولما لم يمكن حـذف أحديهما وجب تحريك أحديهما ضـرورة اجتماع الساكنين فحركت ... إلخ. اه ابن كمال رحمه الله تعالي.

فحرّكت (1) الأخيرة ، فصارت همزة.

ويجيء (2) في البعض بالحذف ، نحو : هاع ، ولاع ، والأصل : هائع (3) ،

ص: 248

1- قوله : (فحرّكت ... إلـخ) وإنما حركت الأخيرة ؛ لأنها جزء من الكلمـة ، ومتحرك في الأصل دون الأولي ؛ لأنها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك في الأصل أولي ، ولأن الثّانيـة عين الكلمـة وهي متحركـة في نظائرها من الصـحيح نحو ناصـر وضارب ، وينتقض قوله : فحركت الأخيرة ... إلـخ ، بمثل جـداول وتقاول فإن الواو فيهما متحركـة وما قبلها مفتوح علي ما ذهب إليه المصـنف من أن الألف ليست بحاجزة حصـينة ومع ذلك لم تقلب ، فالصواب أن يقال : أعلت واو قاول لإعلالها في الفعل إذ المتقرر عند القوم أنه إذا أعل فعل أعل فاعله نحو قال وقائـل وبـاع وبـائع ، وإذا لم يعـل فعـل لم يعـل فاعله نحو عور وعاور وسود وساود ، وما ذكره من قلب الواو ألفا وصـيرورتها همزة تكلف محض فإن الغرض يحصل بـدون هـذا الارتكاب بأن يقال : لا يمكن إبـدالها بالألف لاجتماع الساكنين ، فأبدلت بالهمزة ابتداء ؛ لأنها من حروف الحلق كالألف. اه فلاح ومولوي رحمه الله تعالي.

2- قوله : (ويجيء ... إلخ) لما توجه أن يقال : إن قولكم من قلب الواو ألفا ثم جعلها همزة ، وعدم إمكان إسقاط الأولي للالتباس بالماضي منقوض بهـاع ولاـع ؛ لإسـقاط الأولي ، وتحقيق الجواب بأن ما قلنا : مبني علي الأكثر من الأجوف واللغات ، فلا بأس بخروج البعض ، ثم التحقيق أنه قـد يحـذف الألف المقلوبـة من حروف العلّـة لاجتماع الساكنين ، وإن التبس بالماضـي في الصورة ، لكن هـذا الحـذف ليس بقيـاس مطرد بـل مقصود علي السـماع الهـائع ، بجوز أن يكون واويـا من هاع أصـله هوع أي : قاء فالاعتراض لأجل هـذا الاحتمال تأمل ، ويجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع أي : جبن ، واللائع واوي من لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده أي : احترق من الشوق يقال : رجل هاع ولاع ، أي : جبان جزوع. اه من الفلاح بزيادة.

3- قوله : (هـائع ... إلـخ) بالياء المكسورة ، ثم جعلت فيهما ألفا فاجتمع ألفان ساكنان فحـذفت فيهما عين الفعل ولا تقلب بالهمزة فصار هاع ولاع. فإن قلت : لم حـذف عين الفعل دون الألف الزائـدة مع أن الحذف بالزائدة أولي؟. قلت : لأن الزائدة علامة والعلامة لا تحذف. فإن قلت : لم لم تحـذف قبل أن يقلب همزة ، ولـم لم يحذف بعد قلبها همزة ليكون إعمالا بدليلين؟. قلت : لو حذفت بعد قلبها همزة يلزم حـذف المتحرك دون الساكن والحـذف يناسب بالساكن ؛ لأن الساكن كالمعدوم والحذف إعدام ، والإعدام لما هو كالمعدوم أولي. اه عبد الحكيم رحمه الله.

ولائع ، ومنه قوله تعالي (بُنْيانَهُ عَلي شَفا جُرُفٍ هارٍ) [التوبة : 109] ، أي : هائر (1).

ويجيء بالقلب ، نحو : شاك ، أصله : شاوك (2) ، ونحو : حاد ، أصله : واحد (3).

ويجوز (4)

ص: 249

1- قوله : (أي هائر) فحذفت الياء لما مر قبل الحذف فاعل وبعده فال ، وهذا يخالف لما في الصحاح حيث قال : يقال : جرف هار خفضوه في موضع الرفع وأرادوا هائر ، وهو مقلوب من الثلاثي إلي الرباعي كما قلبوا شايك السلاح إلي شاك السلاح فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ، وكما في الكشاف حيث قال : وهار وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ، ونظيره شاك وصات في شائك وصائت وألفه ليست بألف فاعل إنما هي عينه ، وأصله هور وشوك وصوت ، فعلي هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب تدبر ، ولعل اختلاف هذه الأقوال مبني علي اختلاف أئمة اللغة فيه إذ كل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون إلي الخبط والسهو. اه فلاح. قوله : (ومنه ... إلخ) لما كان في الحذف توهم عدم فصاحة إذ الحذف مخل للوزن فإن الزنة يتبع الموزون فاستشهد بفصاحته بقوله تعالي : (بُنْيانَهُ) [التوبة : 109] الآية ، فإنه الكلام الفصيح تدبر. اه لمحرره عفي عنه.

2- قوله : (شاوك) فجعل عين الفعل وهو الواو مكان اللام وهو الكاف فصار شاكو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار شاكي ، فاستثقلت الضمة علي الياء فأسكنت ، فاجتمع الساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فصار شاك ، فوزنه قبل القلب فاعل وبعده فالع وبعد الإعلال فال ، وأنت تعلم أن ما ذكره المصنف غير ما ذكر في الكشاف من قصر ألف اسم الفاعل فيه. واعلم أنه قد جوز ابن الحاجب في شاك القلب المكاني وحذف الألف المقلوبة من الواو التي هي عين الكلمة ؛ لالتقاء الساكنين كما في هاع ولاع. اه أحمد رحمه الله تعالي.

3- قوله : (واحد) فأخرت الواو آخر الكلمة فوقع الألف في الأول فامتنع الابتداء به ؛ لسكونه وضعا ، فقدم الحاء عليها فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادي فاعل كإعلال قاض فوزنه قبل القلب فاعل وبعده عالف وبعد الإعلال عال ، وأنت خبير بأن ذكر هذا المثال استطراد ؛ لأنه ليس اسم الفاعل من الأجوف الذي نحن فيه بل من المثال. اه شمس الدين رحمه الله تعالي.

4- قوله : (ويجوز ... إلخ) ولا يختص القلب المكاني باسم الفاعل بل يجري في غيره أيضا نحو قسي ... إلخ. اه جلال الدين.

القلب والإبدال (1) في كلامهم ، نحو : قسيّ ، أصله : قووس فقدّم السين (2) علي الواوين ، فصار : قسووا ، مثل : عصوو ، ثم جعل : قسيّا لوقوع الواوين في الطرف (3) ، ثم كسر القاف إتباعا لما بعدها ، كما في : عصيّ (4).

ومنه : أينق ، أصله : أنوق ، علي وزن : أفعل ، ثم قدّم الواو علي النون ، فصار : أونقا ، ثم جعل الواو ياء علي غير قياس (5).

المفعول : مقول ... إلخ ، أصله : مقوول ، فأعلّ كإعلال : «يقول» فصار ، مقوولا ، فاجتمع ساكنان (6) ، فحذفت الواو الزائدة عند سيبويه ؛ لأن حذف الزائد أولي ، والواو الأصليّ عند الأخفش ؛ لأن الزائد (7)

1- ولما كان في القلب المكاني في اسم الفاعل نوع استبعاد لمخافته القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بإيراد نظائره فقال : ويجوز ... إلخ. اه ف.

2- قوله : (فقدم السين ... إلخ) لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين. اه جلال الدين. أي : كما جعل الواو ياء وكسر ما قبلها للياء ، وما قبل ما قبلها إتباعا. اه فلاح.

3- قوله : (في الطرف ... إلخ) تحقيقه قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم كسر ما قبلها وهو السين لأجل الياء ثم كسر ... إلخ. اه فلاح.

4- قوله : (عصي) وهي جمع العصا وأصله عصوو بضمتين فقلبت الواو الأخيرة ياء ؛ لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء وكسر الصاد لأجل الياء ، ثم كسر العين إتباعا له فصار عصي بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه. اه ف.

5- قوله : (علي غير قياس) إنما قال ذلك ؛ لدفع ما قيل : إن جعل الواو ياء ثمة كما قاله المصنف غير صحيح ؛ لعدم وجود قانون إبدال الواو بالياء وهو انكسار ما قبلها. اه شرح.

6- قوله : (ساكنان) هما الواوان ولا يمكن تحريك إحداهما ؛ لئلا يلزم الثقل أو كون البناء مجهولا فوجب حذف إحداهما ؛ لامتناع التلفظ بهما ساكنين. اه ابن كمال.

7- قوله : (لأن الزائد ... إلخ) وهذا التعليل لا يطابق لما نقله ابن الحاجب من الأخفش أيضا ، حيث قال : وأمّا حجة الأخفش في حذف العين دون واو المفعول ، وإن كانت زائدة فقد جاء لمعني وهو المد والعين ، لم يأت لمعني ويبقي التنوين الذي جاء لمعني ، وإبقاء الحرف الذي جاء لمعني أولي كما تقول : مررت بقاض فيحذف الياء ؛ لأنها لم يأت لمعني ويبقي التنوين الذي جاء لمعني الصّرف ، ثم وقال : شيء آخر يدل علي صحة مذهبه ، وهو أن هذه العين قد اعتلت في قال ، وقيل : ولما اعتلت بالإسكان والقلب في أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف واو مفعول الذي هو العين ؛ لأن إعلال الاسم فرع إعلال الفعل ، وهكذا نقله سعد الدين التفتازاني عن الأخفش أيضا. اه فلاح. لأن هذا الواو عارض ، والحذف أيضا عارض ، وصرف العارض إلي العارض أولي من الصّرف إلي الأصل. اه خمرية.

علامة (1) ، والعلامة لا تحذف.

وقال سيبويه في جوابه : لا تحذف العلامة إذا لم توجد (2) علامة أخري ، وفيه توجد علامة أخري ، وهو الميم (3).

فيكون وزنه عنده : مفعلا ، وعند الأخفش : مفولا.

وكذلك : مبيع ، يعني : أعل كإعلال : «يبيع» فصار صورته : مبيوعا بالواو

ص: 251

1- علامة الشـيء ما يعرف منه الشيء في الجملة لا ما يدل عليه قطعا ، هذا إنما يكون حسنا أن لو علم بعد حذف الأصليّة كون الباقية زائدة يعرف بها المفعول في الجملة وإلا فلا. اه جلال الدين.

2- قوله : (إذا لم توجد ... إلخ) اه مولوي أنور علي.

3- قوله : (وهو الميم) دلّ هـذا الكلام علي أن الميم علامـة والواو علامة أخري عند سـيبويه ، وهو غير مطابق لما نقله صاحب النجاح عن سيبويه أيضا حيث قال : وحجة سـيبويه علي أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ، ألا يري استمرار مجيء الميم في الثلاثيـات وغيرهـا دون الواو ، ولكن الواو نشـأت من إشـباع ضم ما قبلها لرفضـهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا ، والتوفيق بينهما أن هذا الكلام إلزامي بناء علي أن الميم والواو علامتان عند الأخفش. اه فلاح شرح المراح.

والياء الساكنين ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت الواو عند سيبويه ، فصار : مبيعا ، ثم كسر الباء حتي تسلم الياء.

وعند الأخفش حذفت (1) الياء ، فأعطي (2) الكسرة لما قبلها ، كما في : «بعت» فصار : مبوعا ، ثم جعل الواو ياء في : «ميزان».

فيكون وزنه : مفعلا ، عند سيبويه ، وعند الأخفش : مفيلا (3).

الموضع : مقال ، أصله : مقول (4) ، فأعلّ (5) كما في : «يخاف».

وكذلك : مبيع ، أصله : مبيع ، فأعل كما في : «يبيع» واكتفي (6)

ص: 252

1- اه مولوي أنور علي.
2- قوله : (فأعطي ... إلـخ) ليدل علي الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسـر لالتبس اليائي بالواوي ، كما في بعت أصـله بيعت بفتحتين فقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقي الساكنان الألف والعين فحذفت الألف فبقي بعت بفتح الباء ، ثم كسـر ليدل علي الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلت ؛ ليـدل علي الواو المحذوفـة. اه أحمـد. أي : مثل مقول مبيع في أن المحذوف فيه عند الأخفش عين الفعل ، وعند سيبويه واو المفعول. اه ف.
3- لأن العين محذوف عنده قال المازني : وكلا القولين حسن ، وقول الأخفش أقيس. اه فلاح.
4- بسكون القاف وفتح الواو ؛ لأنها عين الكلمة وهي في الظروف مفتوحة من يفعل بالضم. اه فلاح.
5- قوله : (فأعـل) فيه نظر وهو أنه ينبغي أن لا يعل ههنا ؛ لأنهم إذا وجـدوا لفظا غير معلل مع وجود قانون الإعلال فيه ، وعلموا أنه لو أعل لالـتبس بلفظ آخر حكموا بأنه لا يعل لالتباسه بلفظ آخر ، نحو بائع فإنه لـم يعل ؛ لأنه لو أعل فيه يلزم الالتباس بين ماضـي باب المفاعلـة ؛ واسم فاعل من باع يبيع. اه جلال الدين.
6- قـوله : (واكتفي ... إلـخ) جواب سؤال وهو أن يقـال : إن المفعول والموضع يلتبس صـيغة أحـدهما بالأـخري فينبغي أن يفرق بينهمـا ، فأجاب بأن صـيغة مبيع وإن وقع مشتركا في الاسـتعمال بين المفعول والموضع ظاهرا لكنها غير مشترك تقديرا ، فإن اسم المفعول وهو مبيع أصـله مبيوع بالياء المضـمومة بعدها واو ساكنة ، والموضع وهو مبيع أصله مبيع بسكون الياء التحتانية بنقطة وكسرة الياء التحتانية بنقطتين. اه حنفية.

بالفرق (1) التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول ، وهو معتبر عندهم كما في : «الفلك» إذا قدّرت سكونه كسكون : «أسد» يكون جمعا (2) ، كقوله تعالي : (إِذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) [يونس : 22] ، وإذا قدّرت سكونه كسكون : «قرب» يكون واحدا (3) ، نحو قوله تعالي : (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) [الشعراء : 119].

والمجهول (4) : قيل ... إلخ ، أصله : قول ، فأسكنت الواو للخفّة ، فصار : قول ، وهو لغة ضعيفة ، لثقل الضمة والواو في كلمة.

وفي لغة أخري أعطي كسرة الواو لما قبلها ، فصار (5) : قول ، ثم صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها.

ص: 253

1- قوله : (بالفرق التقديري) وبيانه أن مبيعا إن كان اسم الموضع كان كسرّ ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة ، وإن كانت اسم المفعول كان كسرته من خارج إذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمة محذوفة. اه أحمد.

2- قوله : (جمعا) لأن أسدا بضم الهمزة وسكون السين جمع أسد بفتحتين وإسكان السين فيه يكون علامة جمع فاعتبر السكون في الفلك أيضا علامة للجمع. اه أحمد.

3- قوله : (واحد) ولا يخفي أن بين التقديرين بونا بعيدا فإن التقدير الذي نحن بصدده بمعني الأصل ، وهذا التقدير بمعني الفرض ولا مساس لأحدهما بالآخر. اه جلال الدين.

4- قوله : (والمجهول) لما فرغ عن بيان أمثلة الفعل المعروف من الأجوف شرع في بيان أمثلة الفعل المجهول من الأجوف ، أو غير المسمي فاعله ، إذ الأصل في الأفعال هو المعروف كما لا يخفي. اه تحرير. فإن المراد بالفلك ههنا الواحد بقرينة الوصف بالمشحون ، إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال : المشحونة أو المشحونات ؛ لوجوب توافق الصفة الموصوف إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ؛ لاتحاد مدلولهما كما عرف في الأدب. اه مولوي مع فلاح. الواو بمعني إذ فحينئذ ما بعده دليل لمقدمة مطوية وهو قولنا : وإنما اكتفي بالفرق التقديري إذ هو معتبر ... إلخ ، ويحتمل أن يكون جواب سؤال وهو أن يقال : إن الفرق التقديري معتبر أم لا ، فأجاب بأنه معتبر ... إلخ. اه حنفية.

5- قوله : (فصار) قيل : وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الإتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة ، ففيه من التخفيف بوجهين إسكان الواو والياء ، وميل ما قبل الواو في قول والياء في بيع من الضمة إلي الكسرة. اه مولوي.

وفي لغة يشمّ (1) ، حتي يعلم أن أصل ما قبلها مضموم.

وكذا : بيع (2) ، واختير ، وانقيد ، وقلن (3) ، وبعن (4) ، يعني : يجوز فيهنّ ثلاث لغات (5).

ولا يجوز (6) الإشمام في : «أقيم» لعدم (7) ضمّ ما قبل الياء ، ولا يجوز

ص: 254

1- من الإشمام وهو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به ، تنبيها علي ضمة ما قبل الواو كذا ذكروه ، وابن الحاجب في بيان هذه اللغة الثّالثة ، ومنهم من يشم الفاء الضم ؛ لأنهم أرادوا البيان وقد كان في الفاء ضمة فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمة فأشموا الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة ، فعلي هذا يكون المراد من الإشمام ههنا أن يتلفظ حركة بين حركتين ويتبعه أن يتلفظ حرف بين حرفين ، فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء لا ما ذكروه من تهيئة الشفتين من تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني ، فظهر من ذلك كله أن ما ذكروه غير صحيح. اه فلاح شرح المراح.

2- قوله : (بيع) بضم الباء وكسر الياء فأسكن الياء للخفة فصار بيع بالضم والسكون ، ثم صار الياء واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع ، وهذه لغة ضعيفة لما مر في قول ، وفي لغة فأعطيت كسرة الياء إلي ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع ، وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الإتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة ، وفي لغة يشم ؛ ليعلم أن ما قبلها مضموم في الأصل. اه أحمد رحمه الله تعالي.

3- أصله قولن بضم القاف فأسكنت الواو فالتقي ساكنان الواو واللام فحذفت الواو. اه ف

4- قوله : (بعن) أصله بيعن بضم الباء وكسر الياء فأسكنت الياء ، فالتقي ساكنان فحذفت الياء فبقي بضم الباء ، ثم كسر الباء للدلالة علي الياء المحذوفة فصار بعن بكسر الياء. اه فلاح.

5- قوله : (ثلاث لغات) الياء والواو والإشمام ، فمن قال : قيل وبيع بالياء والكسرة الخالصتين قال : اختير وانقيد بالياء والكسرة الخالصتين ، وقلن بكسر القاف وبعن بكسر الباء ، ومن قال : قول وبوع ، قال : أختور وانقود ، وقلن بضم القاف وبعن بضم الباء ، ومن أشم في قيل وبيع أشم الباقية أيضا. اه محصل الفلاح.

6- قوله : (ولا ـ يجوز) جملة مستأنفة فكأنها وقعت في جواب من سأله : هل تجوز الأوجه الثلاثة في أقيم كما في اختير أم لا؟ فقال : ولا يجوز ... إلخ. اه

7- قوله : (لعدم ضمة ... إلخ) ؛ لأن أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما ، فنقلت كسرة الواو إلي القاف ، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيهما ، فصار أقيم واستقيم ، ولما لم يكن القاف مضموما في الأصل لم يجز الإشمام ؛ لأن الإشمام إنما هو للدلالة علي ضمة ما قبل حرف العلّة ولا ضمة ههنا ، وبهذه العلّة أيضا لا يجوز أن يتلفظ بالواو ويقال : أقوم واستقوم ، كما يجوز أن يقال : قول ، وإلي هذا أشار بقوله : (ولا يجوز بالواو ... إلخ). اه شمس الدين.

بالواو (1) أيضا ، لأن جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلة ، وهو ليس بموجود (2).

وسوّي (3) في مثل : «قلن» و «بعن» بين المعلوم والمجهول اكتفاء بالفرق (4) التقديري.

وأصل : «يقال» يقول ، مثل : «يخاف» (5).

***

1- أي : لا يجوز في أقيم أن يقال : أقوم بالواو الساكنة المضموم ما قبلها ، كما يجوز في اختير. اه ف.

2- قوله : (ليس بموجود) أي : في أقيم ، إذ قد عرفت أن أصل أقيم أقوم بسكون القاف ، بخلاف قيل وبيع فإن الأصل فيهما قبل الإعلال الضم كما عرفته ، فلذلك حسن الواو ، والإشمام فيهما دون أقيم واستقيم ، هذا ولو قال المصنف : ولا يجوز الإشمام والواو ؛ لعدم ضم ما قبل الواو لكان أخصر ، لكنه فصلهما ولم يلتفت إلي اشتراكهما في الدليل ، تسهيلا علي المبتدئ. اه ابن كمال باشا رحمه الله تعالي.

3- قوله : (وسوي ... إلخ) ولا يخفي عليك من تكرار هذه المسألة حيث مضي قبيل هذه في تصريف قال ، وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ، إلا أن التكرار قد يكون للتأكيد وقد يكون لاستحضار ما سبق لدفع غفلة القارئ ، وكل منهما حسن ، وقد يكون عاريا من الفائدة ، فالممنوع هو العاري لا الأول وهنا من هذا القبيل. اه تحرير.

4- قوله : (بالفرق التقديري) وتحقيقه أن أصل قلن إذا كان معلوما قولن بفتحتين كما مر ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقي الساكنان الألف واللام فحذفت الألف فبقي قلن بفتح القاف ، ثم ضم القاف ليدل علي الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف ، وإذا كان مجهولا أصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة علي الواو ، فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنن فبقي قلن بضم القاف ، فضمة القاف علي الأول عارضة لأجل الدلالة المذكورة ، وعلي الثاني أصلية ، وقد عرفت أن كسر القاف لغة في المجهول فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ ، وما ذكره المصنف رحمه الله من الاستواء علي لغة الضم فافهم. اه ابن سليمان رحمه الله تعالي.

5- قوله : (مثل يخاف) يعني نقلت فتحة الواو إلي القاف الذي قبلها ، ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار يقال ، كما نقلت فتحة الواو إلي ما قبلها ثم قلبت ألفا ، في يخاف أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كما مر ، وقس عليه يباع وينقاد ويختار. اه فلاح شرح مراح الأرواح.

الباب السادس : في الناقص

(1)

ويقال له : «ناقص» لنقصانه (2) في الآخر ، وذو الأربعة أيضا ؛ لأنه يصير علي أربعة أحرف في الإخبار عن نفسك ، نحو : رميت.

وهو لا يجيء من باب : فعل يفعل.

ص: 257

1- قوله : (في النّاقص) قيل : هو في استعمال علماء هذا الفن عبارة عما كان في آخره حرف علّة ، ويرد عليه اللفيف مقرونا كان أو مفروقا مثل طوي ووقي ؛ لأنه يصح أن يقال : ما كان في آخره حرف علّة ، مع أنه لا يقال في استعمالهم أنه ناقص ، فالأولي أن يقال : ما كان في آخره حرف علّة وكان غير لفيف. اه فلاح شرح مراح.

2- قوله : (لنقصانه في الآخر) بسقوط حرف العلّة من آخره حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ، وقيل : لسقوط الحركة من آخره حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشي ، ولا يبعد أن يقال : معني قوله : لنقصانه في الآخر ، لنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر ، كما يقال في الأجوف ، يقال له : أجوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح ، يعني أنه لما كان لحرف العلّة نقصان بالنسبة إلي الحرف الصحيح ؛ لعدم ثباتها علي حالها ؛ لأنها تارة تعل بالحذف نحو قاض ورام ، وتارة تحذف بالجزم نحو لم يغز ولم يرم ، نزلوا وجودها منزلة عدمها فسموا ما كان في آخره حرف علّة ناقصا ، سواء ثبتت تلك الحروف أو سقطت. فإن قيل : فعلي ما ذكرتم من سبب تسمية النّاقص ناقصا يلزم أن يسمي اللفيف ناقصا ؛ لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم ، وبسقوط الحركة حالة الرفع ، ولذلك يقال : حكم لام اللفيف كحكم لام النّاقص لنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر؟. أجيب : إن تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به. وهذا معني قولهم : إن وجه التسمية لا يوجب الاطراد ، وبهذا الجواب يندفع أيضا ما سيورد علي قوله : وذو الأربعة ؛ لأنه يصير علي أربعة أحرف في الإخبار عن نفسك من أن ما ذكرتم يقتضي أن يسمي الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف بذوات الأربعة ؛ لكون ماضيها علي أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت. اه ابن كمال.

وتقول في إلحاق الضمائر : رمي رميا ، رموا ... إلخ ، أصل رمي رمي فقلبت الياء ألفا كما في (1) : «قال».

وأصل : «رموا» : رميوا ، فقلبت الياء ألفا ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت (2) الألف ، وكذلك (3) : «رضوا» إلا أنه ضمّ الضاد فيه بعد الحذف حتي لا يلزم الخروج من الكسرة إلي الواو.

وأصل : «رمت» رميت ، فحذفت الياء كما في : «رموا» وتحذف (4) في : «رمتا» وإن لم يجتمع الساكنان ؛ لأنه يجتمع (5) الساكنان تقديرا ، وتمامه مرّ في : «قولا».

ص: 258

1- قوله : (كما في قال ... إلخ) يعني كما تقلب حرف العلّة في ماضي الأجوف الواوي ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو قال ، كذلك تقلب في النّاقص اليائي ألفا لتلك العلّة. اه فلاح.

2- قوله : (فحذفت ... إلخ) لأنه في مقابلة اللام الذي هو محل التغير ، ولأن حرف العلّة كثيرا ما يحذف ، ولأن الثّاني وهو الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ، ولأنه لو حذفت لن يدل عليها شيء ، وإنما بقي فتحة الميم ولم تبدل إلي الضمة مع اقتضاء الواو ضمة ما قبلها لمجانستها إياها ؛ لأن الميم ليست بما قبلها علي الحقيقة كما مر في أول فصل الماضي ، ولتدل علي الألف المحذوفة. اه أحمد.

3- قوله : (وكذلك ... إلخ) أي : مثل اجتماع الساكنين والحذف لا في قلب الياء ألفا ؛ لعدم القلب ههنا ، رضوا أصله رضيوا ؛ لأنه من الواويات فقلبت الواو ياء ؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها ؛ فأسكنت الياء تخفيفا لثقل الضمة عليها سيما إذا كان قبلها كسرة ، فالتقي ساكنان ثم حذفت الياء كما في رموا دون الواو ؛ لأنها علامة فصار رضوا بكسر الضّاد ، ثم ضم الضّاد موافقة للواو ، ولم تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ لأنها ضمير والضمائر لا تتغير كما لا تحذف. اه مولوي مع فلاح.

4- قوله : (وتحذف ... إلخ) لما توجه أن يقال : لم حذفت الياء في تثنية رمت بعد قلبها ألفا مع عدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين ، أجاب بقوله : وتحذف. اه أحمد.

5- قوله : (لأنه يجتمع ... إلخ) وأنت خبير بأن الحذف عند التقاء الساكنين ليس إلا لتعذر النطق بهما أو تعسره ، وليس شيء من ذلك في رمتا فلا وجه لحذف الألف فيه ، فكون التاء زائدا لا يوجب ذلك ، إلا أن يقال : أنه لا يوجد في الاستعمال الفصيح إلا عندهم كما في يدعي فإن الألف بدل من الياء ، والياء من الواو. اه حنفية شرح مراح.

ولا يعلّ [1] : «رمين» لما مرّ في : «القول» [2].

المستقبل : يرمي [3] ... إلخ ، أصله : يرمي ، فأسكنت الياء لثقل الضمة [4] عليها.

ولا يعلّ في مثل : «يرميان» لأن حركته خفيفة.

وأصل : «يرمون» : يرميون ، فأسكنت الياء ، ثم حذفت [5] لاجتماع الساكنين.

وسوّي بين الرجال والنساء في مثل : «يعفون» [6] اكتفاء بالفرق التقديري ، وهو

1- قوله : (ولا يعل ... إلخ) لا يقع التعليل في ياء رمين لما مر ، أي : لدليل قد مر في القول من أن حرف العلّة إذا أسكنت ... إلخ. ثم قوله : (ولا يعل) جملة مستأنفة فكأنها وقعت جوابا لمن يقال : إن رمين فرع رمت لكونه مفردا فينبغي أن يعل فيه ؛ ليوافق الفرع بالأصل بما تري. اه ، تحرير.

2- قوله : (في القول) لا ـ يقال : ينبغي أن يقال : كما في البيع ؛ لأن اليائي يقاس علي اليائي ، لأنا نقول : البيع غير مذكور ، وأمّا القول فمذكور فالتشبيه والقياس بما هو المذكور أولي من غيره. اه حنفية.

3- أي : يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمي نرمي. اه ف.

4- قوله : (لثقل الضمة ... إلخ) فإن قيل : ذكر الضمة ههنا غير مستقيم إذ الضمة من ألقاب البناء والمضارع معرب ، فلو قال : لثقل الرفع لكان أولي ، إذ الرفع من ألقاب الإعراب. قلت : ما قال المصنف مستقيم ، علي قول من يجعل الضمة والفتحة والكسرة بالتاء أسماء للحركات البنائية والإعرابية جميعا ، وأمّا علي قول من يجعلها أسماء للحركات البنائية فتكون الضمة مستعارة للرفع. اه مهدية.

5- قوله : (ثم حذفت ... إلخ) ثم ضم الميم لئلا ـ يلزم الخروج من الكسرة إلي الواو كما في رضوا ، ولم يذكره ههنا اكتفاء بما ذكره في رضوا. اه عبد الأحد.

6- قوله : (في مثل يعفون) فإن قلت : لم بيّن في أثناء اليائيات اشتراك لفظي جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة في مثل يعفون ، مع أنه من الواويات؟. قلت : لمناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده ، أمّا لما قبله فلكونه جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون ، وأمّا لما بعده فلكونه مشتركا مثل ترمين ، مع أن المصنف لم يذكر في باب النّاقص بحث الواويات علي التفصيل حتي يبين مثل يعفون فيه ، بل قاس النّاقص الواوي علي النّاقص اليائي ، وقال : وحكم غزا يغزو مثل رمي يرمي في كل الأحكام. اه ابن كمال باشا.

أنّ الواو في النساء أصلية والنون علامة التأنيث (1) ، ومن ثمّ لا تسقط في قوله تعالي : (إِلّا أَنْ يَعْفُونَ) [البقرة : 237].

وأصل : «ترمين» ترميين ، فأسكنت الياء ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين ، وهو مشترك (2) في اللفظ (3) مع جماعة النساء.

وإذا أدخلت الجازم تسقط (4) الياء (5) علامة للجزم ، نحو : لم يرم (6) ، ومن

1- قوله : (علامة التأنيث) والفعل مبني معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن ، وأمّا الواو في الرجال فهو ضمير الجمع ؛ لأن أصل يعفون علي ذلك التقدير يعفوون بضم الواو الأولي ، فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقي ساكنان هما الواوان فحذفت الأولي ؛ لأنها لام الفعل وهو محل التغير ، ولأن الثّانية علامة الفاعل والنون للإعراب ، والفعل معرب فوزنه يفعون بسكون الفاء وضم العين. اه شمس الدين.
2- قوله : (وهو مشترك ... إلخ) يعني : لم يفرق في اللفظ بين الواحدة المخاطبة وبين جمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديري فوزن الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلن بإثبات اللام. اه فلاح.
3- وأمّا في التقدير فصيغة جماعة النساء علي أصله والياء فيه لام الفعل ، وفي ترمين المخاطبة لام الفعل محذوفة. اه عبد الحكيم عليه رحمة الله الرحيم.
4- قوله : (تسقط الياء ... إلخ) ؛ لأن حرف العلّة في النّاقص بمنزلة الحركة في الصحيح ؛ وذلك لأن حرف العلّة أشبهت بالحركات من حيث إنها مركبة منها والحركات مأخوذة منها علي اختلاف فيه ، وعلي كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة ، فأجروا تلك الحروف في الفعل المعتل اللام مجري الحركة في أن حذفوها في حالة الجزم ، وأيضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة كذا قيل ، وقد وقع في بعض النسخ ، وإذا أدخلت الجوازم بصيغة الجمع والمراد واحد ؛ لأن الجمع المحلي باللام قد يراد به المفرد كما ثبت في موضعه ، فاندفع ما قيل : إنه يلزم أن يكون سقوط الياء بدخول جوازم ثلاث وليس كذلك. اه فلاح.
5- منه في المفرد المذكر والمفرد المؤنث الغائبين والمفرد المخاطب وفي صيغتي المتكلم الياء. اه فلاح.
6- أصله يرمي بيانه أن الحركة في النّاقص قد سقطت قبل دخول الجازم ، وبعد دخوله يوجد الياء مقام الحركة فأسقطت بدخول العامل كما سقطت الحركة ؛ لكونها جزءا منه. اه حنفية شرح مراح.

ثمّ (1) تسقط في حالة الرفع علامة للوقف (2) في قوله تعالي : (وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ) (3) [الفجر : 4] ، وتنصب إذا أدخلت الناصب لخفّة النصب ، نحو : لن يرمي ، ولم تنصب (4) في مثل : «لن يخشي» لأن الألف لا يتحمّل الحركة.

الأمر : ارم ... إلخ ، أصله : ارمي ، فحذفت الياء علامة للوقف (5).

ص: 261

1- قوله : (ومن ثم) أي : من أجل أن الياء تسقط من النّاقص في حال الجزم علامة للوقف لتنزله منزلة الحركة. اه فلاح شرح مراح.

2- قوله : (علامة للوقف) بيانه أن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ، كما أن المجزوم لا يكون إلا بالجزم فعمل الوقف إسكان الموقوف عليه ، كما أن عمل الجازم إسكان المجزوم ، ولما حذفت الأخير في المعتل علامة للجزم كما ذكرنا ، حذفت في الوقف أيضا علامة للوقف حملا لأحدهما علي الآخر ، والجامع بينهما أن كل واحد يقتضي سكون الآخر. اه تحرير.

3- قوله : (يسر) أصله يسري ؛ لأن الأصل في الوقف إسقاط حركة آخر الكلمة فلما تنزلت حروف العلّة منزلة الحركة في النّاقص أسقطت في حالة الرفع للوقف ، كما تسقط الحركة في حالة الرفع للوقف. اه ف.

4- قوله : (ولم تنصب ... إلخ) جواب دخل مقدر وتقديره : إن قولكم : وتنصب حرف العلّة إذا أدخل النواصب لخفة النصب ، منقوض بمثل لن يخشي إذ حرف العلّة فيه ساكنة مع الناصب ، وتحقيق الجواب أن أصل يخشي بفتح الشين وضم الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والألف لا يحتمل الحركة أصلا حتي تصير مفتوحا فبقيت ساكنة مع الناصب أيضا ، وكذلك كل فعل ناقص عين مضارعه مفتوحة نحو لن يرضي. اه أحمد.

5- قوله : (علامة للوقف) فإن قيل : الوقف في : (وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ) [الفجر : 4] قرآني ؛ لأن الوقف الصّرفي إنما هو في الأمر الحاضر فقط ، والوقف القرآني إنما هو موجب الإسكان لا الحذف علي ما صرح به الجاربردي وابن الحاجب في الكافية في بحث الوقف ، فلا يصح قوله : علامة للوقف ، ولو سلم أنه حذفت الياء في (اللَّيْلِ إذا يَسْرِ) علامة للوقف فلم حذفت كسرة الراء؟. قلنا : إنما حذفت الياء ههنا لدلالة كسرة الراء عليها وليصير ما قبل الآخر وهو الراء ههنا في الآخر ، فإذا صار في الآخر فجعلت الياء المحذوفة كأن لم تكن ، ووقع الوقف عليه فحذفت كسرته علامة للوقف ، وإنما أضاف حذف الياء إلي الوقف ، حيث قال : ومن ثم تسقط في حالة الرفع علامة للوقف فإن الضمير المستكن في تسقط عائد إلي الياء مجازا ؛ لأن الباعث علي ذلك الحذف ، فإن كان سبب كسرة ما قبل الياء ، لكنها إنما هو الوقف لا غير فإنه إذا جاء الوقف ههنا والحال أنه موجب لإسكان الحركة دون حذف الحرف ، وقد كان الإسكان ثمة حاصلا قبل الوقف لأجل ثقل الضمة علي الياء ، فاضطرنا بأنا لو لم نعمل علي الوقف يلزم إهماله وذا لا يجوز ، وإن أعطينا له عمل حذف الحرف فهو مخالف لمقتضاه إذ مقتضاه السكون لا الحذف ، وأمّا عمل السكون فيلزم تحصيل الحاصل وهو باطل فبالضرورة ، قلنا : إن الياء ههنا حذفت لدلالة كسرة ما قبل الياء عليها وليصير ما قبل الآخر فيه فأوقعنا الوقف عليه فحذفت كسرته ، وهذه القاعدة جارية في مواضع كثيرة من القرآن نحو قوله تعالي : (أَهانَنِ) [الفجر : 16] ، وغير ذلك هذا خلاصة ما في الجاربردي والكفاية. اه مولوي أحمد جي. من أن الياء حذفت لدلالة كسرة ما قبل الياء عليها ، وليصير ما قبل الآخر فيه مع وقوع الوقف عليه. اه تحرير. أي : وتقول في صرف الأمر متلبسا بنون التأكيد ، أي : بالثقيلة نحو ارمينّ وبالخفيفة نحو ارمين ، وإنما رد المحذوف لأجل الوقف ؛ لأن آخر الفعل للواحد يصير مفتوحا بدخولهما فبهذا الفتح زال ما يوجب حذف المدة وهو الوقف فيعود معهما حال كون تلك المدة مقلوبة ياء ، وإن كانت ألفا إذ لا يمكن تحريكه فيرد إلي الياء ، أمّا إذا كان بدلا منها فظاهر ، وأمّا إذا كان بدلا من الواو فلأنها إذا وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء نحو ارمين واغزون واخشين وارضين وبيعن وقولن. اه إيضاح شرح مراح الأرواح.

وأصل : «ارموا» : ارميوا ، فأسكنت الياء (1) ، ثم حذفت (2) لاجتماع الساكنين.

وأصل : «ارمي» (3) : ارميي (4) ، فأسكنت الياء (5) الأصلية ، ثم حذفت (6) لاجتماع الساكنين.

وتقول بنون التأكيد (7) : ارمينّ ارميانّ ارمنّ ، ارمنّ ارميانّ ارمينانّ.

وبالنون الخفيفة : ارمين ارمن ، ارمن.

1- قوله : (فأسكنت الياء) لثقل الضمة عليها ، إمّا بإسقاطها عنها ، وإمّا بنقلها إلي ما قبلها بعد سلب حركته. اه فلاح.

2- قوله : (ثم حذفت) فصار علي الثّاني ارموا بضم الميم وعلي الأول ارموا بكسر الميم ، ثم ضم الميم لأجل الواو فصار ارموا بالضم. اه فلاح.

3- قوله : (وأصل ارمي) بإثبات الياء الساكنة ؛ لأنه لما حذف من ترمي حرف المضارعة بقي ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة فصار ارمي. اه فلاح شرح مراح.

4- قوله : (ارميي) بيائين أولهما لام الفعل مكسورة وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة. اه ف.

5- قوله : (فأسكنت الياء) ؛ لاستثقال الكسرة عليها فالتقي ساكنان هما ياءان ثم ... إلخ. اه

6- قوله : (ثم حذفت ... إلخ) أي : الأصليّة لا الزائدة ؛ لأنها علامة والعلامة لا تحذف. اه فلاح شرح مراح.

7- قوله : (بنون التأكيد) لما فرغ عن بيان الأمر النّاقص مجردا عن نوني التأكيد شرع في بيان الأمر منه مع نوني التأكيد فقال : وتقول بنون ... إلخ. اه

الفاعل : رام ... إلخ ، أصله : رامي ، فأسكنت الياء في حالة الرفع والجر ، ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين ، ولا تسكن (1) في حالة النصب لخفّة النصب.

وأصل : «رامون» راميون ، فأسكنت الياء ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين ، ثم ضمّ الميم لاستدعاء الواو (2) الضّمة.

وإذا أضفت التثنية إلي نفسك قلت : «راماي» (3) في حالة الرفع ، و «راميّ» (4) في حالتي النصب والجر بإدغام علامة النصب والجر في ياء الإضافة.

وإذا أضفت الجمع فقلت : «راميّ» في جميع الأحوال ، وأصله (5) في حالة الرفع : راموي ، فأدغم الواو في الياء ؛ لأنه اجتمع الحرفان من (6)

1- الواو للتعليل فكأن ما بعده جواب لما يقول : وإنما أسكنت الياء في حالة الرفع والجر ؛ لأنه لا تسكن ... إلخ. اه

2- يعني : لو لم يضم الميم يلزم أن يجعل الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز ، إذ العلامة لا تتغير كما لا تحذف فوجب ضم ما قبلها ليسلم الواو. اه ف.

3- قوله : (راماي) في حالة الرفع ؛ لأن أصله في تلك الحالة راميان كما بين في النحو ، فلما أضيف إلي الياء سقطت النون ؛ لأنها تؤذن بتمام الكلمة والإضافة تؤذن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف إليه فيكون بينهما تضاد فإذا قصد إلي أحدهما وجب ترك الآخر فصار راماي. اه شمس الدّين رحمه الله.

4- قوله : (وراميّ في حالة ... إلخ) ؛ لأن أصله في تلك الحالتين راميين بفتح الياء الأولي الأصليّة وسكون الياء الثّانية التي هي علامة النصب في النصب والجر في الجر فلما أضيف إلي ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر في حالة الرفع فصار راميّ بثلاث ياءت أولها مفتوحة ، وثانيتها ساكنة ، وثالثها مفتوحة أيضا فوجب إدغام الثّانية في الثّالثة ؛ لأنهما متجانسان أولهما ساكنة فصار راميّ يفتح اليائين وتشديد الثّانية. اه فلاح.

5- قوله : (وأصله ... إلخ) لعل المصنف أراد بهذا الكلام دفع ما يتجه في المقام بأن الجمع إذا أضيف إلي ياء المتكلم ينبغي أن لا يقال بنحو واحد في جميع الأحوال لئلا يلزم الالتباس بينهما فإنه مستكره بما تشريحه أن الالتباس ثمة ، وإن يلزم لفظا لكنه لا يلزم تقديرا وذلك ؛ لأن أصله في حالة الرفع ... إلخ. اه لمحرره عفي عنه.

6- أي : نظرا إلي كون كل واحد منها حرف علّة ، وههنا بحث فإنه غير مفيد لشموله راماي وعصاي ؛ لأنه اجتمع فيها الحرفان من جنس واحد في العلية ومع هذا لم يدغم ، فالأولي أن يقال : لاجتماع الواو والياء وسبق أولاهما بالسكون ؛ لأن الإدغام متحقق بأمر خاص ، وهو وجودهما مع سكون الأولي ، وفي ذلك تحقق بأمر عام وهو وجودهما مطلقا ، والعام لا يستلزم الخاص لما عرف ، وأمّا الخاص فهو مستلزم للعام كالإنسان فإنه مستلزم للحيوان بلا عكس وهو ظاهر. اه حنفية. أقول : وما به التوفيق أن كلمة في ههنا بمعني اللام كما في قوله عليه السلام : «إن امرأة دخلت النار في هرة» ، أي : لأجلها ، فالمعني لأجل العلية ، أي : لأجل الإعلال وهو قلب الواو ياء بالقانون المضبوط في اجتماع الواو والياء. اه محمد محتشم.

جنس [1] واحد في العلّيّة [2] ، وجعل الواو ياء ، لا الياء واوا للخفّة [3] ولاستدعاء المدغم فيه ، ثم قلبت ضمّة ما قبلها كسرة للموافقة ولئلا يلزم الخروج من الضمة إلي الياء.

المفعول : مرميّ ... إلخ ، أصله : مرموي ، فأدغم كما أدغم في : «راميّ».

وإذا أضيفت تثنيته إلي ياء الإضافة فقلت : «مرميّاي» في حالة الرفع ، وفي

ص: 264

1- قوله : (من جنس واحد) وليس هذا جاريا علي ظاهره فإنه يشير إلي أن في كل موضع اجتمعت الواو والياء يدغم أحدهما في الآخر وليس كذلك ، بل المراد منه أن في كل موضع اجتمعت الواو والياء وسبق أولهما بالسكون ولم يكن أحدهما بدلا عن شيء آخر ، تقلب الواو ياء متقدمة كانت أو متأخرة ؛ لأن الياء أخف بالنسبة إلي الواو ، والمطلوب في الإدغام هو الخفة ، ولهذا لا يدغمون في بويع فإن واوه كان ألفا في الأصل ، والآن جعلت واوا لأجل ضمة الباء ، وروية ؛ لأن واوه كان همزة في الأصل وجعلت واوا لضمة الراء التي قبلها ، وما جاء في قراءة البعض ريا [مريم : 74] بإدغام الواو المبدلة من الهمزة إذ أصله رئيا فشاذ لا يلتفت إليه. اه مولوي أنور علي صاحب رحمه الله تعالي.

2- أي : في كونهما حرفي علّة قبل قلب الواو ياء في الذات وبعد قلبها إياها ؛ لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون فصار رامي بضم الميم ، ثم كسرت لأجل الياء فصار راميّ ، وأصله في حالة النصب والجرّ راميين بكسر الميم والياء الأولي الأصيلة وسكون الياء الثّانية التي هي علامة النصب في النصب والجر في الجر ، فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقي ساكنان فحذفت الأولي ؛ لأن الثّانية علامة فصار رامين بياء واحدة ساكنة ، فلما أضيف إلي ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي بيائين أولهما ساكنة وثانيهما مفتوحة فوجب إدغام الأولي في الثّانية بالضرورة فصار رامي. اه ابن كمال باشا رحمة الله تعالي.

3- يعني أن المطلوب في الإدغام الخفة ، والياء أخف بالنسبة إلي الواو فيدغم الياء في الياء. اه مولوي.

حالة النصب والجر : «مرميّي» (1) بأربع (2) ياءات ، وإذا أضفت الجمع إليها فقلت : مرميّيّ أيضا بأربع ياءات (3) في كل الأحوال.

الموضع : مرمي (4) ، الأصل فيه أن يأتي علي وزن : «مفعل» (5)

ص: 265

1- قوله : (مرميّ ... إلخ) أصله مرميّين بفتح الياء الأولي وتشديدها وسكون الياء الثّانية ففيه ثلاث ياءات فلما أضيف إلي ياء المتكلم صارت أربعة ، وحذفت نون التثنية ، ثم أدغم ما قبل ياء الإضافة التي هي علامة في ياء الإضافة فصار مرميّيّ بيائين مفتوحتين مشددتين. اه فلاح.

2- قوله : (بأربع ... إلخ) فيه نظر فإن اجتماع أربع ياءات مستثقل عندهم ، والجواب أنهم لم يبالوا بهذه الاستثقال اهتماما لدفع الالتباس الذي يلزم من الحذف كما لا يخفي. اه غلام رباني رحمه الله تعالي.

3- قوله : (بأربع ياءات) في كل الأحوال إلا أن أصله في حالة الرفع مرميّون فلما أضيف إلي ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميّوي ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مرميّيّ بضم الياء الأولي ثم كسرت لأجل الياء الثّانية فصار مرميي بكسر الياء الأولي وفتح الياء الثّانية المشددتين. وأصله في حالة النصب والجر مرميين بكسر الياء الأولي المشددة وسكون الثّانية ، ثم لما أضيف إلي ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميي فأدغمت الثّالثة التي هي علامة في الرابعة بسكون الأولي وفتح الثّانية فصار مرميي بكسر الياء الأولي وفتح الثّانية المشددتين ، فالجمع مثل التثنية في كون كل منهما بأربع ياءات لا في الحركات والسّكنات. اه ابن سليمان رحمه الله. قوله : (إلا أن أصله ... إلخ) أفاد بهذا ما يتجه علي المصنف بأنه حينئذ يلزم الالتباس بين الرفع والنصب والجر ، وهو خلاف الأصل بما زبدته أن الالتباس وإن لزم لفظا ، لكنه لا يلزم تقديرا فإن أصله في حالة الرفع مرميون وحالتي النصب والجر مرميين تدبر. اه تحرير.

4- بفتح الميمين أصله مرمي بضم الياء وتنوينها فاستثقلت الضمة علي الياء فأسكنت فالتقي ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبله فصار مرمي لكنه يكتب بالياء للدلالة علي الياء المحذوف. اه ف. فإن قيل : لا شك أن مرمي بالألف أخف منه بالتنوين فينبغي أن تجعل الياء في مرمي ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتحذف التنوين عنه لالتقاء الساكنين دون الألف كما فعل ذلك في خطايا وطوايا ، إلا أن يقال : إن أمثال خطايا غير منصرف فيكون أثقل ، فإن فيه تحذف ما هو ثقيل وهو التنوين ، بخلاف مرمي فإنه منصرف علي أنه لا مانع فيه من حذف التنوين ، بل المناسب خلافه كما لا يخفي. اه جلال الدين.

5- بكسر العين ؛ وذلك لأن الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورا أن يأتي بالكسر تبعا لعين مضارعة. اه ف.

إلا أنهم فرّوا عن توالي (1) الكسرات.

الآلة : مرمي (2).

المجهول (3) : رمي يرمي ... إلخ (4)، ولم يعلّ (5) : «رمي» لخفة الفتحة ، وأصل : «يرمي» : يرمي ، فقلبت الياء ألفا كما في : «رمي».

وحكم (6) : «غزا يغزو» مثـل : «رمي يرمي» في كل الأحكام (7)، إلاـ أنهم يبـدّلون الواو ياء في نحو : «أغزيت» تبعا ل : يغزي ، مع أن الياء من حروف الإبدال (8)،

ص: 266

1- قوله : (عن توالي ... إلخ) ؛ لأن الياء كسرتان ففتحوا العين في الموضع من النّاقص سواء كان عين مضارعه مكسورا ومفتوحا أو مضموما لذلك ، وقد مر ذلك في فصل الموضع. اه فلاح.

2- أصله مرمي بالتنوين فأعلّ كما في المكان فكان علي زنة مغعي. اه ح.

3- لما فرغ من المعلومات شرع في المجهولات فقال الماضي المجهول ... إلخ. اه ح.

4- أي : رميـا رميوا رميت رميتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتنّ رميت رمينا بضم الراء وكسـر الميم في الكل يرميان يرميون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترميون ترميين ترميان ترمين أرمي نرمي بضـم حروف المضارعة وفتح الميم في الجمع. اه فلاح.

5- قوله : (ولم يعل ... إلخ) جواب سؤال وهو أن يقال : إن رمي وجد فيه الياء المفتوحة فينبغي أن يسـكنها ؛ لاستثقال الحركة عليها فأجاب بقوله : لخفة الفتحة فلا وجه لجعلها ساكنا. اه حنفية.

6- ولما بين أحكام النّاقص اليائي أحال عليه أحكام النّاقص الواوي فقال : وحكم ... إلخ. اه ف.

7- في كـل الأحكـام يعني كمـا أن يـاء يرمي للمجهول يصـير ألفـا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كـذا واو يغزو ، وكما أن ياء يرمي للمعلوم أسكنت لثقل الضمة عليها لضعفها ، كذا واو يغزو ، وكما حذفت الياء من رام وارم فكذا الواو من غاز واغز. اه مهدية.

8- قوله : (الإبدال ... إلخ) قوله : (الإبدال ... إلخ) هو يجري في الأنواع الثلاثة للفظ ، أمّا في الاسم فنحو تراث أصله وراث ، وأمّا في الفعل فنحو : أهراق أصـله أراق ، وأمّا في الحرف فنحو إلا فعلت أصله إن لا فعلت ، وطرق معرفة الإبدال خمسة : أحدها : أنه يعرف بأمثلة اشتقاقه كالتاء في تراث والهمزة في أجوه ، فإن أمثلـة اشـتقاق الأول ورث يرث ووارث وموروث وميراث فإذا وجـد التاء في تراث علم أن التاء أبدلت من الواو أصـله وراث فعال اسم للميراث. وثانيها : أنه يعرف بقلة الاستعمال كقولهم الثعالي في الثعالب والأراني في الأرانب ؛ لأن الثعالي جاء بمعني الثعالب واسـتعماله قليل بالنسـبة إلي الثعالب ، فيعلم أن الباء فيه هو الأصل والياء مبـدل عنه وكـذا الحال في الأراني والأرانب. وثالثها : أنه يعرف بكون البـدل في اسم يكون فرعا عن أصل والحرف زائـد في الفرع كضويرب تصـغير ضارب ، فإنا لا نشك في أنه تصـغير ضارب ، والصغر فرع المكبر فضويرب فرع لضارب والألف فيه زائدة ، فعلم أن الواو في ضويرب مبدلة من الألف في ضارب ؛ لأنه الأصل وضويرب فرعه. ورابعهـا : أنه يعرف بكون البـدل في اسم يكون فرعا عن أصل ، وحرف البـدل أصل كمويه تصـغير ماء فإنه فرع عن ماه والهاء فيه أصـلي ؛ لأن أصل ماء ماه بـدليل ماه يموه فالهمزة مبدلة عن الهاء ؛ لأن التصـغير يرد الأشـياء إلي أصولها. وخامسـها : أنه يعرف بأنه لو لم يجعل مبدلة للزم بناء مجهول كاصطبر يحكم بأنه اصتبر ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه افطعل وهو بناء مجهول كذا قرروه. اه فلاح شرح مراح.

وحروفها (1) قولك : استنجده (2) يوم صال زطّ.

ص: 267

1- وهي خمسة عشر حرفا ، وإنما سميت بحروف البدل لجعل بعضها في موضع بعض والعلّة في إبدال بعضها ببعض إرادة التشاكل والتسهيل ، والحسن في المسموع ، والتوسع في التمثيل ، والفرق بين حروف الزيادة وحروف البدل أن حروف الزيادة يأتي للمعاني ، وحروف البدل للألفاظ من تحسين وتسهيل علي اللسان. اه فلاح.

2- قوله : (استنجده ... إلخ) يقال : استنجده فأنجده أي : استعان به فأعانه ، ويقال : صال عليه وثبه ، وزط اسم قبيلة وهو فاعل صال ويوم ظرف استنجده ومضاف إلي الجملة الفعلية ، وجعل سيبويه حروف الإبدال أحد عشر حرفا منها حروف الزيادة وهي : سألتمونيها بدون السين واللام ، وثلاثة غيرها وهي الطاء والدال والجيم ، وعند الزمخشري ثلاثة عشر يجمعها قولك : استنجده يوم طال ، وقال ابن الحاجب : حروفه أربعة عشر يجمعها قولهم (أنصت يوم جد طاه زل) وقال : إن ما ذهب إليه الزمخشري وهم منه ؛ لأنه أسقط الضّاد والزاي وهما من حروف الإبدال لقولهم : صراط في سراط ، وزقر في سقر ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ولا يرد عليه اسمع أصله استمع فإبدال السين عن التاء ؛ لأن مثل هذا من باب الإدغام لا من باب الإبدال ، فإن من قال في اسمع بإبدال السين من التاء ، ورد عليه نحو اذكر واظلم أنه من حروف الإبدال وليس كذلك ؛ لأن هذا من باب الإدغام ، والمراد من قولهم حروف الإبدال ، إبدال من غير إدغام إذ كل واحد منها باب علي حياله ، وأنت تعلم أن زيادة السين يرد علي ما ذكره المصنف أيضا. اه ابن كمال باشا رحمه الله.

الهمزة : أبدلت وجوبا (1) مطردا من الألف بعـد الألف في نحو : «صـحراء» وهمزتها ألف في الأصل كألف : «سـكري» ثم زيدت قبلها ألف لمدّ الصوت (2) ، ثم جعلت همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة ، ومن ثم لا يجوز جعلها (3) همزة في نحو : «صحاري» (4) يعني : خطيئة (5) لو كانت في الأصل همزة لجاز : «صحاريء» بالهمزة في صورة مّا ، كما يجوز في نحو : «خطيّة».

ومن الواو وجوبا مطردا (6)

ص: 268

1- اعلم أن إبـدالها من حروف اللين وهي الأـلف والواو واليـاء علي ثلاثـة أقسـام قسم يجب اطراد إبـدالها وقسم يجوز اطراده وقسم يمتنع الاطراد ، فابتدأ بالقسم الأول ثم الثّاني ثم الثّالث فقال : الهمزة أبدلت وجوبا ... إلخ. اه فلاح.

2- وتوسـعا في اللغة وتكثيرا لأبنية التأنيث ليصـير لها بناءان ممدودة ومقصورة فالتقي ألفان ولم يمكن حذف إحداهما ؛ لأن الأولي للمد ، والثّانيـة للتأنيث فحذفها يخل بمدلولها ، ولم يمكن تحريك الأولي ؛ لأنها لو حركت لفات الغرض وهو المد فتعين تحريك الثّانية بعد قلبها همزة ، وإلي هذا أشار المصـنف بقوله : ثم جعلت همزة فصار صـحراء ، وهذا هو المراد من قوله : الهمزة أبدلت إلي قوله بعد ألف زائدة. اه حنفية.

3- بـل يرد إلي الأصـل حيث قيـل صـحاري بالأـلف المقصورة بعـد الراء المفتوحـة في جمع صـحراء دون صـحاريء بالهمزة بعـد الراء المكسورة. اه ح.

4- صحاري بفتح الراء ويجوز بكسر الراء وتشديد الياء ؛ لأنهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الألف الزائدة ياء لانكسار ما قبلها ، ثم جعلت الهمزة المتطرفـة ألفـا ، ثم جعلت اليـاء لانكسـار ما قبلها أيضا ؛ لأن الياء الأولي المنقلبـة من الألف ليست بحاجزة حصـينة ؛ أو لأن الياء كسـرت فاجتمع ياءان فأدغمت الأولي في الثّانية فصار صحاريّ بكسر الراء وفتح الياء المشددة ، ثم خففت بحذف الياء الأولي أبدلت كسرة الراء فتحة فجعلت الياء الثّانية ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار صحاري بفتح الراء. اه ف.

5- قوله : (خطيئـة) بياء بعـده همزة مفتوحـة وإنما جاز هـذه في خطيّة بتشديد الياء نظرا إلي الأصل فإن خطيّة بيائين كان في الأصل خطيئة بالهمزة ، والشاهـد علي هـذا المقام اسـتعمالهم فإن الخطية تجمع تارة بالخطيات بيائتن ومرة بالخطيئات بالهمزة بعد الياء الساكنة بخلاف صحراء فإنه لا تجمع أصـلا علي صـحاراء بهمزة بعد الألف ، فلو كانت الهمزة فيها أصلية كخطيئة لكان جائزا بالهمزة في الجمع المكسر ؛ لأن التكسير يرد الأشياء إلي أصلها كالتصغير مطلقا. اه حنفية.

6- أيضا سواء وقعت الواو في أول الكلمة أو في أوسطها أو في آخرها ، فالأول في نحو ... إلخ. اه ف.

في نحو : «أواصل» (1) فرارا عن اجتماع (2) الواوين ، ونحو : «قائل» كما مرّ (3) ، ونحو : «كساء» لوقوع الحركات المختلفة علي الواو.

ومن الياء وجوبا مطردا ، نحو : بائع ، كما مرّ (4).

وجوازا (5) مطردا عن الواو المضمومة (6) ، نحو : أجوه (7) ، وأدور (8) : لثقل

1- قوله : (أو أصـل) أصـله ووواصـل علي وزن فواعل جمع واصل كنواصـر جمع ناصـر فقلبت الواو الأولي همزة فرارا ... إلـخ والمراد بنحو أواصل كل جمع مكسر لاسم الفاعل من المثال الواوي. اه مولوي بزيادة.

2- قوله : (فرارا عن اجتماع ... إلـخ) واعلم أن اجتماع الواوات في أول الكلمـة غير مسـتكره مطلقا ، بل مقيـد بكون الواو الثّانية لازمة ، فإن ووري مجهول واري فصـيح بالإجماع ، ولهذا قيد المصـنف بقوله : في نحو أواصل فإن أبدال ألف اسم الفاعل بالواو في التصـغير والتكسير لازم من حيث الوضع ، بخلاف الواو الثّانيـة في ووري فإن الغرض منه أن يتوسط بين الفاء والعين مدة ، فإذا انفتح ما قبله المدة صارت ألفا ، وإذا انضم صار واوا. اه عبد الحكيم.

3- من أن الواو في اسم الفاعل من قال لما قلبت ألفا اجتمعت ألفان ، ولا يمكن إسـقاط أحـدهما لئلا يلتبس بالماضـي ، فحركت الأخيرة فصارت همزة فإبدال الهمزة وإن كان من الألف بالذات لكنها مبدلة من الواو باعتبار أن الألف واو في الأصل فافهم. اه أحمد.

4- قوله : (كما مر) من أن الياء في بايع لما قبلت ألفا اجتمع ألفان فحركت الأخيرة فصارت همزة. اه ف.

5- ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجب اطراد بـدل الهمزة من حروف اللين فيه ، شـرع في القسم الثّاني وهو ما يجوز اطرادا بـدل الهمزة فيه ، فقال : وجواز ... إلخ. اه ف.

6- المفردة الواقعة في أول الكلمة ، وإنما قلنا : المفردة احتراز عن مثل أواصل ؛ لوجوب الإبدال فيه لتعدد الواو. اه ف.

7- قوله : (أجوه) أصـله وجوه جمع وجه ، فإن شئت همزت الواو وقلت : أجوه ، وإن شئت تركتها علي حالها وقلت : وجوه ، وكذلك أوري أصـله ووري مجهول واري فالواو الثّانية في ووري إنما هي منقلبة عن ألف واري فلم يجب همزة الأول ؛ لأن الثّانية غير لازمة ، ألا تري أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو أصل قلت : واري ، بخلاف الواو الثّانية من وواصل فإنها لازمة فكان واو ووري واوا مفردة مضـمومة في أول الكلمة كما في أجوه. اه فلاح.

8- قوله : (وأدور ... إلـخ) في الصـحاح الـدار مؤنث وجمع القلة أدور بالهمزة وهي مبدلة من واو مضـمومة ولك أن لا تهمز وجمع الكثرة ديار مثل جبل وأجبل وجبال وفي مختار الصحاح جمع القلة أدؤر بالهمزة وتركه. اه ابن كمال باشا.

الضمة علي الواو ، ومن [(1)] الواو الغير المضمومة ، نحو : «إشاح» [(2)] و «أحّد أحّد» [(3)] في الحديث.

ومن الياء ، نحو : «قطع الله أديه» لثقل الحركة [(4)] علي الياء.

ومن الهاء ، نحو : ماء أصله «ماه» [(5)]

ص: 270

1- قوله : (ومن الواو ... إلخ) شروع في القسم الثّالث وهو ما يمتنع اطراد إبدال الهمزة من حروف اللين ، وإنما لم يقيد هاهنا بقوله : جوازا غير مطرد استغناء بما سيأتي في آخر الباب من أن الموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد ، وفسر عليه ما عداه من الصور التي لم تقيد بشيء. اه أحمد رحمه الله تعالي.

2- قوله : (إشاح) أصله وشاح بكسر الواو وضمها فأبدلت الهمزة منها تخفيفا فصار إشاح بكسر الهمزة وضمها ، لكن لما كان الكسر أشهر وأفصح اعتبره المصنف ، قال في الصحاح : الوشاح شيء ينسج من أديم عريضا ، ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عانقها وكشيحها ، يقال : وشاح وأشاح وشاح. اه ف.

3- قوله : (أحّد أحّد) أصله وحّد وحّد فأبدلت الهمزة من الواو تخفيفا ، وسبب ورود هذا الحديث أن النبي عليه الصلاة والسّلام رأي سعد بن أبي وقاص يشير بأصبعيه في التشهد فقال عليه الصلاة والسّلام : «أحّد أحّد» (أخرجه الترمذي ، كتاب الدعوات ، باب في دعاء النبي صلي الله عليه وسلم (3557) ، والنسائي ، كتاب السهو ، باب النهي عن الإشارة بأصبعين وبأي أصبع يشير (1272) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب ، ومعني هذا الحديث : إذا أشار الرجل بأصبعيه في الدعاء عند الشهادة لا يشير إلا بأصبع واحدة. اه.) ، أي : أشر بأصبع واحدة. اه مولوي. وقيل : هذا الحديث واقع في حق رجل تشهد بأصبعيه في القعدة فقال : المشركون هذا دليل الشرك لا دليل الوحدانية ، فقال صلي الله عليه وسلم : «أحّد أحّد» ، وهذا الحديث دليل الشافعي رحمه الله يرفع السبابة في التشهد ، وجوابه أن هذا الحديث منسوخ ؛ لكونه في ابتداء الإسلام ؛ لضعف الاعتقاد في الوحدانية حينئذ ، وأما في الآخر فمنع النبي صلّي الله تعالي عليه وسلم. اه مولوي عبد الحكيم رحمه الله.

4- أي : لاستثقال الحركة القوية من حيث هي حركة علي الياء الضعيفة من حيث هي حرف علّة. اه تحرير.

5- وأصله موه بالتّحريك ؛ لأنه يجمع علي أمواه في القلة وعلي مياه في الكثرة ، نحو جمل وجمال وأجمال ، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والهاء همزة فصار ماء. اه ف.

ومن ثمّ يجيء جمعه : مياه (1).

ومن الألف ، نحو :

...

... فقد هيّجت شوق (2) المشتئق (3)

ص: 271

1- قوله : (ميـاه) بالهـاء لا بـالهمزة وأصـله مواه فقلبت الواو يـاء لانكسار ما قبلها ؛ لأن جمع التكسـير يرد الأشـياء إلي أصولها ، وكـذلك التصـغير فيقال : مويه. قال ابن الحاجب : إن إبدال الهمزة عن الهاء في نحو ماء شاذ لقلته ولازم إذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء. اه أحمد بن سليمان.

2- قوله : (المشـتق) بكسـر الهمزة أصـله مشـتوق إذ هو اسم فاعـل من اشـتاق من الشوق فقلبت الواو ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مشـتاق كمنقاد ومختار ، ثم أبـدلت الهمزة من الألف فصار مشتئق ، فعلي هـذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو لا من الألف كما في قائل وكساء ، لكن المصـنف لم يلتفت إلي هـذا الأصل بل نظر إلي الظاهر ؛ أو لأن قلب الواو وهو التاء مفتوحـة لا حاجز بينهما ، وما قبل الواو في قـاول ألف ساكنـة ومـا قبـل ذلـك الألف مفتوح ، ولما كان قلبها ههنا أوجب كان كأنها ألف في الأصل بخلاف ألف قاول تـدبر ، وتمام البيت : يا دار ميّ بدكاديك البرق صبرا فقد هيّجت شوق المشتئق ميّ : اسم الحبيبة ، الدكاديك : جمع دكداك وهو ما التبد من الرمل بالأرض ولم يرتفع ، البرق : بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض فيها حجارة ورمل وطين مختلط ، هيجت : معناه حركت وأظهرت ، وفـاعله يرجع إلي دار ميّ ، ومفعوله شوق المشتئق ، وأراد بـالمشتئق نفسه. اه فلاـح. ثم اعلـم أن الباء في بـدكاديك إما للإلصاق أي : لإفادة لصوق أمر إلي مدخولها كما في برداء ، وإما للمصاحبة بمعني مع نحو : اشتريت الفرس بسـرجه ، وإما للظرفية نحو صـليت بالمسجد أي : في المسـجد ، وأن إضافـة الدكاديك إلي البرق إضافة الصـفة إلي الموصوف ، وأن قوله : صبرا منصوب لكونه مفعول أعطني مقدّرا ، وأن الفاء في فقـد تعليليـة فمعني البيت : يا دار مي أنت ملصـقة أو مصاحبة أو مقيمة في أرض ذي حجارة ورمل وطين أعطني صبرا ، أي : التخليص من الاضـطراب بالتلاـقي ؛ لأنـك بالتحقيق ظهرت شوقي لهجرانك. قال بعض الأفاضل : كان رجل له حبيبـة تسـمي بميّ ، فوقعت ذهابها ضرورة لمقصود إلي موضع محجر مرمل مطين فأرادت الذهاب إليه فقالت معه حين الرحلة تطمينا لقلبه من الكلمات اللطيفة المعتادة بين الأحباء مع منع ذهابه بها ، فـذهبت وحـدها ، فلما مضت مدة ما لم يطق الفراق فلا جرم رجع إليها ، وكان يقول في أثناء الطريق : يا دارمي ... إلخ حتي يلاقيها ، والله أعلم. اه لمحرره.

3- بعض عجز بيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة للأزهري 5 / 156 ، والخصائص لابن جني 3 / 145 ، والعمدة في محاسن الشعر للقيرواني ص 205.

ونحو قراءة من قرأ : (وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة : 7] بفتح الهمزة (1).

ومن العين ، نحو : «أباب» أصله : عباب (2) ، بمعني : اجتماع الماء في نحو :

...

أباب بحر ضاحك (3) زهوق (4)

لاتحاد (5) مخرجهنّ.

السين : أبدلت من التاء نحو : استخذ ، أصله (6) : اتتخذ (7) ، عند سيبويه ، لقربهما في المهموسية.

ص: 272

1- وهي في الأصل ألف اسم الفاعل ، قال في الكشاف : وقرأ أيوب السختياني في : (وَلَا الضَّالِّينَ) [الفاتحة : 7] بالهمزة ، كما قرأ عمرو بن عبيد (وَلا جَانٌّ) وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين. اه فلاح.

2- وإنما قال : أصله عباب احترازا من قول ابن جني : فإنه قال : ليست الهمزة بدلا من العين فيه ، وإن كان الأباب بمعني العباب. اه حنفية.

3- قوله : (زهوق) وفي رواية هزوق بتقديم الهاء علي الزاي المعجمة من هزق الرجل في الضحك أي : كثر فيه ، والهزق : الرعد الشديد ، ومعناه علي هذا موج بحر كثير الماء شديد الصوت مهيب المنظر. اه حنفية.

4- عجز بيت من الرجز ، وصدره : وماج ساعات ملا الوديق وهو بلا نسبة في المحكم والمحيط الأعظم 10 / 554 ، والمفصل للزمخشري ص 508 ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، مادة (أبب).

5- علّة لإبدال الهمزة من الهاء وإبدالها من الألف وإبدالها من العين كلها ، وضمير مخرجهن يرجع إلي الهمزة والهاء والألف والعين جميعا. اه فلاح. قوله : (لاتحاد ... إلخ) ولا شك أن الحكم باتحاد المخرج بين الهمزة والعين والهاء مسلم ، وأمّا الحكم باتحاده بينها وبين الألف فلا. اه إيضاح.

6- قوله : (أصله ... إلخ) إنما قال : أصله اتتخذ احترازا عن استتخذ بتائين أحدهما مفتوحة والثّانية ساكنة فعلا ماضيا من الاستفعال حذفت أحدهما فإنه حينئذ لا يكون مما نحن فيه تأمل. اه مولوي.

7- قوله : (اتتخذ) ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر أن أصله اتخذ في الصحاح : حكي المبرد : أن بعض العرب يقول : استخذ فلان أيضا يريد تخذ فيبدل من إحدي التائين سينا كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم : ست ، ويجوز أن يكون أراد استفعل من اتخذ يتخذ ، فحذف إحدي التائين تخفيفا ، كما قالوا : ظلت ، من ظلت انتهي كلامه. اه فلاح.

التاء : أبدلت من الواو ، نحو : تخمة (1) ، وأخت (2) ، لقرب مخرجهما (3).

ومن الياء ، نحو : ثنتان ، أصله : ثنيان ، وأسنتوا ، أصله : أسنيوا ، حتي لا يقع الحركة علي الياء.

ومن السين ، نحو : ستّ ، أصله سدس (4) ، ونحو قول الشاعر :

...

عمرو بن يربوع شرار النّات (5)

ومن الصاد ، نحو : لصت (6) ، لقربهنّ في المهموسية ، ومن الباء نحو : الذّعالة (7).

ص: 273

1- بضم التاء وفتح الخاء ويجوز إسكانها ، أصله وخمة ، وهو فساد الهضم في مختار الصحاح تقول : اتخم من الطعام وعن الطعام ، والاسم التخمة بفتح الخاء والعامة تسكنها. اه فلاح.

2- أصله أخو قلبت الواو في المؤنث تاء وأسكنت الخاء تنبيها علي أن التاء ليست للتأنيث لانفتاح ما قبلها. اه ح. أصله أخو بفتحتين فضمت الهمزة لتدل علي الواو لا الخاء بل أسكنت ؛ لوقوعها بين الشديدين بعد القلب ، وإنما قلنا : أصله أخو بدليل أن جمعه أخوات فإن جمع التكسير يرد إلي أصله. اه ف.

3- لأن الواو من الشفة والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا. اه حنفية.

4- قوله : (أصله سدس) لقولهم في الكسرة أسداس وسديس في تصغيره فأبدل السين الأخيرة تاء ، ثم جعل الدال تاء للقرب ، وأدغم التاء في التاء للمجانسة. اه مولوي. فإن قلت : لا يجوز إبدال التاء من الدال كما في ادان ؛ لأن الدال أقوي من التاء إذ الدال مجهورية والتاء مهموسية ، ولا يحتمل الضعيف القوي ، فينبغي أن لا تبدل ههنا بوقوعه بعد الدال؟. قلنا : إنما لا يجوز إبدال التاء من الدال لأجل الإدغام قصدا لأجل المنافاة بينهما ؛ لأنهما متقاربان في المخرج وههنا لا نقصد الإدغام بل دفع المنافاة ، وإنما الإدغام جاء ضمنا والضمنيات لا تعتبر. اه حنفية.

5- صدر بيت من الرجز ، وصدره : يا قاتل الله بني السّ علات وهو بلا نسبة في أصول النحو لابن السراج 2 / 341 ، والاشتقاق لابن دريد ص 227 ، والخصائص لابن جني 2 / 53.

6- أصله لص وهو السارق وإنما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما لقربهن ... إلخ. اه ف.

7- قوله : (الذعالة) أصله الذعالب أبدلت من الباء تاء ، وهي جمع ذعلبه : وهي النعامة ، ويقال للناقة السريعة السير ، وللجمل ذعلب تشبيها بالنعامة في سرعة السير ، وفي الصحاح : الذعالب قطع الخرق واحدها ذعلب ، وما قيل : الذعالب أخلاق من الثياب جمع ذعلوب فهو سهو ؛ لأن جمع الذعلوب ذعاليب علي زنة مفاتيح لا ذعالب بوزن مساجد الذي نحن فيه. اه مولوي مع فلاح.

النون : أبدلت من الواو في نحو : «صنعاني» (1) لقرب النون من حروف العلة (2).

ومن اللام ، نحو : لعنّ (3) ، لقربهما في المجهورية.

الجيم : أبدلت من الياء المشددة ، نحو :

... أبو علجّ(4) (5)

...

حتي لا تقع (6) الحركات المختلفة علي الياء.

ومن غير المشددة (7) حملا علي المشددة ، نحو قول الشاعر :

ص: 274

1- قوله : (صنعاني) منسوب إلي صنعاء ممدودا أو هي قصبته اليمن فإذا نسب إليه فالقياس أن يقال : صنعاوي بالواو ؛ لأن الاسم الممدود إذا نسب إليه فقياسها قلب الهمزة واوا كذكراوي وخنفاوي ، وكذلك بهراني أصله بهراء بالمد قبيل من قصاعة فالقياس أن يقال : بهراوي لكن النون أبدلت من الواو فيهما فصار صنعاني وبهراني. اه ف

2- في الامتداد ؛ لأن في النون غنة يمتد إلي الخيشوم كحروف العلّة تمتد إلي مخارجها وهو القياس. اه حنفية.

3- أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فأبدلت النون المشددة من اللام المشددة لقربهما. اه ف.

4- الشعر الرجز ، وهو بلا نسبة في لسان العرب ، مادة (عجج - شجر) ، وكتاب سيبويه 4 / 182.

5- قول الشاعر : خالي عويف وأبو علجّ المطعمان الشّحم بالعشجّ اه أصلهما أبو علي والعشي فأبدلت الجيم المشددة في موضعين من الياء ، وخالي عويف : اسم رجل. اه ف.

6- قوله : (حتي لا تقع الحركات ... إلخ) ولقائل أن يقول : كيف يصح قوله : حتي لا تقع ... إلخ ، في مثل أبو علي بالإضافة فإن في المضاف إليه لا يتحقق إلا الجر ، قلنا : المقصود الأصلي هو العلي بالياء المشددة بقطع النظر من أن يكون مضافا إليه ، ولفظ علي في الواقع محل الحركات المختلفة ؛ لأن مشددة بمنزلة الحرف الصحيح في تحمل الحركات. اه حنفية.

7- قوله : (حملا علي ... إلخ) جواب عما يقال : إن إبدال الجيم من الياء المشددة يناسب في الجملة إذ المشددة في منزلة الحرف الصحيح في تحمل الحركات علي ما قال صاحب الحنفية ، وأما من غير المشددة فلا ؛ لعدم كونها كذلك بأن الجواز ثمة ، لأجل حمل غير المشددة علي المشددة والحمل لاتحاد ذاتهما. اه تحرير.

لا همّ (1) إن كنت قبلت حجّتج

فلا يزال شاحج يأتيك بج (2)

الدال : أبدلت من التاء ، نحو : فزد ، واجدمعوا ، لقرب مخرجهما.

الهاء : أبدلت من الهمزة ، نحو : هرقت (3).

ومن الألف ، نحو : حيّهله (4) ، وأنه ، ومن الياء في : «هذه (5) أمة الله» لمناسبتها لحروف العلة في الخفاء ، ومن ثمّ لا يمتنع الإمالة (6) في مثل : لن

1- قوله : (لا هم ... إلخ) أصله اللهم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، وقوله : إن كنت زائدة أورده لتحسين الكلام ، وقوله : حججتج أصله حجتي الحجة بالكسر للمرة والقياس بالفتح علي أنه لم يسمع من العرب ، ويدل علي ذلك ذو الحجة اسم شهر عربي ، فالمعني يا رب إن قبلت حجتي مرة ، وقوله : فلا يزال شاحج يأتيك بج أي : فلم يزل حماري يأتي ذلك الحمار عند كعبتك بي. اه حنفية شرح مراح ملخصا.

2- البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكنز اللغوي لابن السكيت ص 29 ، ومجالس ثعلب ص 28 ، والصحاح للجوهري ، مادة (دلق) ، ولسان العرب ، مادة (نهز).

3- قوله : (هرقت للمتكلم) أصله أرقت أبدلت الهاء من الهمزة ؛ لأن الهمزة حرف شديد مستثقل والهاء حرف مهموسة خفيفة ومخرجهما متقاربان. اه عصام. وكذلك هرجت أصله أرجت ، وهياك أصله إياك ، ولهنك أصله لأنك. اه إيضاح.

4- قوله : (حيهله) اعلم أن حيهله مركب من حي بمعني أقبل وائت أمرين : أولهما : يعدّي بعلي ، فيقال : حي علي الصلاة ، أي : أقبل عليها. وثانيهما : يعدّي بنفسه ، ومن هلا بمعني أسرع واستعجل أمرين ، لكن المركب إما بمعني أسرع أيضا فيعدي إما بإلي أو بالياء ، أو بمعني أقبل فيعدي بعلي ، أو بمعني ائت فيعدي بنفسه ، ولك أن تستعملهما مفردين ومركبين وفي المركب لغات ذكروها في المطولات. اه ابن كمال باشا.

5- أصله هذي وإنما جعلوا الياء أصلا لما ثبت من كونها للتأنيث في نحو تضربين. اه إيضاح.

6- قوله : (الإمالة) اعلم أن الإمالة علي ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بين الألف والكسرة حرفان متحركان وهذا علي ضربين ، الأول إن كان أحدهما هاء فيجوز الإمالة نحو لن يضربها فإنه يجوز فيها أن يضربهي وإلا فلا تجوز الإمالة نحو عنبا فلا يجوز فيه عنبي ؛ لبعد المسافة بين الكسرة والألف ، والثّاني أن يكون بين الألف والكسرة حرفان أحدهما ساكن فحينئذ تجوز فيه الإمالة سواء كان بينهما هاء نحو منهاك يجوز فيه منهيك أو لا نحو شملال يجوز فيه شمليل ، وإجلال فيه إجليل ، وثانيهما أن يكون بينهما حرف واحد فإذا تجوز الإمالة فيه أيضا نحو شمال يجوز فيه شميل ، ونفاق يجوز فيه نفيق ، وعباد يجوز فيه عبيد وغيرها ، وثالثها أن يكون بينهما ثلاثة أحرف ، فالإمالة لا تجوز فيه أصلا. اه منهل التحقيق.

يضربها (1)، ويمتنع في مثل : أكلت عنبا (2).

ومن التاء وجوبا مطردا في نحو : «طلحة» للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل (3).

الياء : أبدلت من الألف وجوبا مطردا في نحو : «مفيتيح» (4) ومن الواو وجوبا مطردا ، نحو : ميقات (5)، لكسرة ما قبلها (6).

ومن الهمزة جوازا مطردا ، نحو : ذيب.

ص: 276

1- بفتح الباء ولو قال : لن يضربها لكان أظهر ، لكنه تسامح بناء علي ظهور المراد فجاز إمالة فتحة الهاء فيه بناء علي أن الهاء لخفتها في النطق كأنها معدومة فكأنك قلت : يضربا فوقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة. اه فلاح.

2- قوله : (في أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الياء ، وإنما امتنعت الإمالة إذا توسط المتحرك دون الساكن ؛ لأنهم إنما قصدوا بالإمالة تناسب الأصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض علي عادتهم المألوفة في طلب المشاكلة ليحسن الصوت ويخف النطق به ، وإذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة حرف متحرك يمتنع التشاكل لبعده عنها حينئذ بخلاف ما إذا توسط ساكن ؛ لأن الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجز. اعلم أن الإمالة ليست لغة جميع العرب بل لغة بعضهم ، وأشد حرصا عليها بنو تميم كذا حقق. اه شمس الدين.

3- نحو ضربت هند والتخفيف لما كثر تأنيثه أولي ، وقيل أعطي التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب. اه ف.

4- قوله : (مفيتيح) في تصغير مفتاح فلما أريد تصغيره ضم أوله وأدخله ياء التصغير بعد ثانيه وكسر ثالثه فصار مفيتاح بالألف الساكنة مكسورا ما قبلها فقلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مفيتيح. اه عبد القديم.

5- أصله موقات وكذلك ميزان أصله موزان ، وإنما أبدلت الياء منها لكسرة ... إلخ. اه ف.

6- أمّا في ميقات فظاهرة ، وأمّا في مفيتيح فلأنه لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الألف فوجب قلبها ياء. اه فلاح.

ومن أحد حرفي التضعيف ، نحو : تقضّي البازي (1) ، كما مرّ.

ومن النون (2) ، نحو : أناسيّ (3) ، ودينار (4) ، لقرب الياء من النون.

ومن العين ، نحو : ضفادي (5) ، لثقل العين وكسر ما قبلها.

ومن التاء ، نحو : ايتصلت (6) ؛ لأن أصله واو ساكن (7).

1- أصله تقضض فقلبت الضّاد الأخيرة ياء فصار تقضّي بياء مفتوحة فقلبت الياء ألفا فصار تقضّي. اه شرح.

2- الياء أبدلت من ... إلخ ، أيضا جوازا غير مطرد ، وكذا من الراء نحو شيراز أصله شرراز ، وكذا من الميم نحو دمماس أصله ديماس ، وكذا من الواو نحو ديوان أصله دووان. اه من الدستور.

3- بفتح الهمزة وكسر السين وفتح الياء المشددة ، أصله أناسين لأنه جمع إنسان كمصباح ومصابيح ، فلما كسر السين للجمع قلبت الألف ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت الياء من النون من حروف العلّة فاجتمع ياءان أولهما ساكنه فادغم الأولي في الثّانية فصار أناسي. اه ابن كمال.

4- أصله دنّار بتضعيف النون بدليل أن جمعه دنانير فأبدلت الياء من النون الأولي لقرب ... إلخ. اه ، فلاح.

5- قوله : (ضفادي) في قول الشاعر : ومنهل ليس له حوازق وبضفادي جمّة نقانق فأبدلت العين في ضفادع وهو جمع ضفدع ياء ، وكان ينبغي أن يقال : وبضفادع جمة ، لكن لو قال كذلك لانكسر البيت ، فأبدلت من العين ياء ، والياء يسكن في موضع الجر فاستوي فيه وزن الشعر ، المنهل : المورد وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي ، والحوازق : بالحاء المهملة والزاي المعجمة جمع حازق ، والحزق : الحبس يعني أن هذا المنهل ليس له جوانب يمنع الماء أن يبسط حوله ، والنقانق : بفتح النون جمع نقنقة وهي صوت الضفدع والجمة الكثيرة. اه فلاح. قوله : (الإمالة) وهي في اللغة مصدر قولك : أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلي غير الجهة التي فيها ، وفي الأصطلاح أن تنحي الفتحة نحو الكسرة ، أي : هو عدول الفتحة عن استوائها إلي الكسرة ، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ، ومن جملة الأسباب المقتضية لإمالة الفتحة أن تقع الكسرة قبل الفتحة الممالة إما بلا واسطة حرف نحو عماد ، أو بواسطة حرف ساكن نحو شملال ، ويجوز بواسطة الفتحة الممالة علي الهاء نحو أن ينزعها ؛ وذلك لأن الهاء خفيفة فكأنها معدومة ، فكأنك قلت : إن ينزعا فتميل فتحة العين إلي الكسرة لكون ما قبلها مكسورا ، ومن هذا القسم ما ذكره بقوله : مثل لن يضربها. اه فلاح شرح المراح.

6- اتصلت بالتضعيف أصله فأبدلت الياء من إحدي التائين ، وإنما قلنا : إن أصله اتصلت ؛ ولأن ... إلخ. اه ف.

7- قوله : (واو ساكن) وقد مر أن الواو والياء إذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان في تاء الافتعال نحو اتّعد واتّسر ، فكذلك هاهنا أصله اوتصلت فقلبت الواو ياء ، ثم أبدل الياء من تلك التاء فصار ايتصلت. اه أحمد. من الوصل من الافتعال فقلبت الواو تاء ، ثم التاء ياء فصار ايتصلت ، وإنما أبدلت في مثل هذا بالياء ؛ لأنها مبدلة من الواو ، فلو كانت الواو تقلب بالياء علي سبيل الوجوب فلأن تبدل الفاء المبدلة منها ياء علي سبيل الوجوب. اه ح.

ومن الباء ، نحو : الثّعالي (1) ، ومن السين ، نحو : السّادي (2) ، ومن الثاء ، نحو : الثّالي (3) ، لكسرة ما قبلهنّ (4).

الواو : أبدلت من الألف وجوبا مطردا ، نحو : ضوارب (5) ، لقربهما في العليّة واجتماع الساكنين (6).

ومن الياء (7) نحو : موقن ، لضمة ما قبلها.

1– قوله : (الثعـالي) أصـله الثعالب وكـذلك الأراني أصـله أرانب ، كما في قول الشاعر يصف عقابا : لها أشارير من لحم متمرة من الثعالي ووخز من أرانيها الأشارير قطع من لحم قديد ، وتتمير اللحم تجفيفها ، والوخز الشيء القليل يقول : إنها تصيد الثعالب والأرانب لفرخها. اه ابن كمال باشا. وكذلك ديباج أصله بالباء التحتانية بنقطة ؛ لأنه يجمع علي دبائج وتصغيره دبيبج. اه

2– قوله : (السادي) أصـله السادس ، وعليه قول الشاعر : إذا ما عدّ أربعة فسال فزوجك خامس وأبوك سادي الفسال بالكسـر جمع فسل وهو الرجل الأرزل قاله شاعر لامرأة إذا عد أربعة ، أي : أربعة رجال أرزل فزوجك يا أيتها المخاطبة خامس منهم وأبوك سادس منهم. اه تحرير.

3– قوله : (الثال) أصله : ثالث ، كما في قول الشاعر : قد مرّ يومان وهذا الثّالي وأنت بالهجران لا تبالي اه. مولوي.

4– أي : وإنما أبدلت التاء من هذه الحروف في هذه الصورة لكسرة ... إلخ. اه ف.

5– جمع ضاربة فلما اجتمع مع ألف الجمع ألفان فأبدلت الواو من الألف الأولي الذي هو اسم الفاعل في ضارب. اه ف

6– قوله : (واجتماع) إنما كنين عنـد جعلها جمعا وهو إدخال ألف التكسـير ؛ بعـد الألف للواحـد فالتقي الساكنان علي غير حـدهما ، ولا يمكن حذف أحدهما للالتباس بالواحد ، فقبلت : الأولي منهما واو كما في التصغير فحذفت التاء مع التنوين لمنع الصّرف فوزنه فواعل. اه ح.

7– قوله : (من اليـاء) وإنما لـم يـذكر قيـد الوجوب والاطراد هاهنا اكتفاء بما علم ، فما مر في باب الأجوف بقوله إن حرف العلـة إذا سـكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن ، واستدعاء ما قبلها نحو ميزان أصله موزان ويوسر أصله ييسر. اه شمس الدين.

ومن الهمزة جوازا مطردا ، نحو : لوم ، لما مرّ.

الميم : أبدلت من الواو ، نحو : فم أصله فوه (1) ، لاتحاد مخرجهما.

ومن اللام ، نحو قوله صلي الله عليه وسلم : «ليس من امبرّ امصيام في (2) امسفر» (3) لقربهما في المجهورية.

ومن النون الساكنة في نحو : عمبر ، ومن المتحركة ، كما في نحو (4):

...

وكفّك المخضّب البنام (5)

لقربهما في المجهورية.

ومن الباء ، نحو : ما زلت راتما (6) ، لاتحاد مخرجهما.

1- فحذفوا الهاء حذفا غير قياسي كما حذفوا حروف العلّة لمشابهتها في خفاياها إياها ، ولم يكن في كلامهم اسم متمكن علي حرفين ثانيهما واو ، فأبدلت من الواو والميم. اه ف.

2- قوله : (في امسفر) أصل الحديث ليس من البر الصيام في السفر ، روي أن النمر بن نواب سأل النبي عليه الصلاة والسّلام فقال : «أمن امبر امصيام في امسفر» ، أي : أمن البر الصيام في السفر ، فأجاب النبي عليه الصلاة والسّلام بهذا القول قيل : إنه لم يرو عن النبي عليه الصلاة والسّلام غير هذا الحديث ، ومن كمال الفصاحة إخراج الجواب علي ما وقع في السؤال ، البر : الطاعة. اه ابن سليمان.

3- أخرجه أحمد في مسنده (23167) ، والشافعي في مسنده ص 157 ، والحميدي في مسنده 2 / 381 (864) ، عن كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه.

4- قول الشاعر : يا هال ذات المنطق التمتام وكفك ... إلخ هال : مرخم هالة وهي اسم امرأة والتمتام الذي فيه تمتمة وهو الذي يتردد في التاء ، والمخضب مشددة للمبالغة ، والبنام البنان فأبدلت الميم من النون لقربهما ... إلخ. اه فلاح.

5- عجز بيت من الرجز ، وهو لرؤية بن العجاج في سر صناعة الإعراب لابن جني 1 / 422 ، والمفصل للزمخشري ص 511 ، وأوضح المسالك لابن هشام 4 / 401.

6- أصله راتب من رتب يرتب رتوبا أي : ثبت وانتصب قائما ، فأبدلت الميم من الباء لاتحاد ... إلخ. اه ف.

الصاد : أبدلت من السين (1) ، نحو قوله تعالي : (وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ) [لقمان : 20] لقرب مخرجهما.

الألف : أبدلت من أختيها وجوبا مطردا (2) ، نحو : قال ، وباع (3).

ومن الهمزة جوازا مطردا (4) ، نحو : راس ، لما مرّ (5).

اللام : أبدلت من النون ، نحو : أصيلال (6) ، ومن الضاد ، نحو : الطجع (7) ، لاتحادهنّ في المجهورية.

الزاي : أبدلت من السين ، نحو : يزدل (8).

1- قوله : (أبـدلت من السـين) اعلم أن الصاد تبدل من السـين التي بعدها غين أو خاء معجمتين ، أو قاف أو طاء مهملة علي سبيل الجواز ، ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السـين ، وذلك نحو أصبغ أي : أتم فأبدل الصاد من السين ، وصلخ الأصل تقول : سلخت جلد الشاة إذا نزعته ومس صـقر أصله سقر ، وهو اسم من اسماء النار ، والنخل باصقات أصله باسقات أي : طوال ، و (صِراطاً) أصله سراط والذي سوغ هذه الإبدال شدة استعلاء ما ذكرناه في الحروف الأربعة ، مع أن السين حرف مهموس بينهما منافرة. اه ، فلاح.

2- إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما لما مر نحو ... إلخ. اه ف.

3- أصله بيع فأبدل الألف منه لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. اه ف.

4- أي : شاملا بجميع أفراده ولم يتوقف علي السماع من العرب. اه. إيضاح.

5- في باب المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركا تبدل علي حرف يناسب حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها. اه ف.

6- قوله : (أصـيلال) أصـله أصـيلان تصـغير أصـلان بوزن فعنلان بضم الفاء وفتح العين الأصـيل الوقت بعد العصـر إلي المغرب وجمعه أواصـل وأصـال وأصائل ، ويجمع أيضا علي أصـيلان كبعيران وبعران ، ثم صـغروا الجمع فقالوا : أصـيلان ، ثم أبـدلوا من النون لا ما فقالوا أصيلال. اه مولوي.

7- أصله اضطجع من الاضطجاع بمعني يلونها دن بر زبين فأبدلت اللام من الضّاد لاتحاد ... إلخ. اه ف.

8- قوله : (يزدل) اعلم أن الزاي تبـدل من السـين والصاد أيضا بشـرطين أحدهما أن تكون ساكنة بنفسـها والآخر أن يقع بعدها مال مهملة ، والذي يسوغ إبدال السين زايا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما مباينة فقلبوا السين إلي الزاي ليوافق السين في المخرج والدال في الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة علي اللسان. اه. أحمد رحمه الله تعالي.

ومن الصاد : نحو قول حاتم الطائي : «هكذا فزدي (1) أنه».

الطاء : أبدلت من التاء وجوبا مطردا في الافتعال (2) ، نحو : اضطرب.

وفي : «فحصط» لقرب مخرجهما.

والموضع (3) الذي لم يقيّد فيه من الصّور المذكورة يكون جائزا غير مطّرد (4).

***

ص: 281

1- أصـله فصدي أنا فقوله : أنه تأكيد لياء المتكلم في فزدي ، حكي أنه كان مشـهورا بالكرم فلما أسـر وقيد تحت خيمة وأقام في الأسر برهة من الزمان فنزل بمن أسـره ضيف ، ولم يكن عنده طعام ليضيفه الضيف به فأمر بعض خدمه أن يأتي حاتما ببعير ليفرد لأجل الضيف ، أي : ليشوي الـدم ويطعم الضـيف ، فلما أتي حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا : أمرناك بفصده فكيف أقدمت علي نحره ، فقال : هكذا فزدي أنه فقال الضيف لصاحب الخباء : من هذا الأسير؟ فقال : هو حاتم الطائي ، فاستوهبه منه فوهبه إياه ثم أطلقه. اه فلاح وإيضاح.

2- قوله : (مطردا) في بـاب الافتعـال كما مر من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعـد الحروف الأربعـة التي هي حروف الطبقـة المسـتعلية وهي الصاد والضّاد والطاء والظاء يقلب وجوبا طاء مهملة لما بين حروف الإطباق ، وبين التاء من التضاد والتنافر ، وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفـا من مخرج التـاء ليوافق التـاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقـة في الإطبـاق ؛ ليسـهل النطق بهـا وهو الطاء نحو اضـطرب أصـله اضترب. اه شمس الدين.

3- قوله : (والموضع ... إلخ) لما كان للقائل : إن المصـنف بين إبدال أحرف بحروف أخري في هذا البحث من الإبدال ولم يتعرض فيه إلي الاطراد والجواز في كثير من المواد ، فلم يعلم أن الإبـدال فيه مطرد أو جائز ولا بـد من معرفـة ذلك امتيازا بينهما ، دفعه بقوله : والموضع ... إلخ ، فحصل الامتياز بينهما. اه لمحرره.

4- قوله : (غير مطرد) أي : سـماعا لا يقاس عليه إلا مثل موقن ؛ لأن إبدال الواو من الياء فيه واجب مطرد مع أنه لم يقيد به لعلّة ذكرناها ثمة ، فلا يرد أن يقال : في هذا القول خبط ؛ لأن الإبدال في مثل موقن واجب مطرد مع أنه لم يقيد بشيء. اه فلاح.

الباب السابع : في اللفيف

(2)(1)

يقال له : «لفيف» للفّ حرفي العلّة فيه.

وهو علي ضربين :

1 - مفروق.

2 - ومقرون (3).

المفروق (4):

1- اسم فاعل من السبع معناه هفتم شدت وهو من باب فتح. اه

2- قوله : (في اللفيف) وهو في اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتي ، ومنه قوله تعالي : (جِئْنا بِكُمْ لَفِيفاً) [الإسراء : 104] ، أي : مجتمعين مختلطين ، ثم نقل أرباب هذا الفن إلي هذا المعني ، وهو ما فيه حرفا علّة ؛ لاجتماع الحرفين المعتلين في ثلاثية وهذا معني قوله : يقال له لفيف ... إلخ. اه احمد رحمه الله تعالي.

3- وهذا حصر عقلي ؛ لأن حرفي العلّة في الكلمة الثلاثية إما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أو لا فإن كان الأول يسمي لفيفا مفروقا ؛ لوجود الفارق بينهما من الحرف الصحيح ، وإن كان الثّاني يسمي لفيفا مقرونا لمقارنتهما. اه ف.

4- قوله : (المفروق) قدمه لكون فائه حرف علّة وهو مقدم علي العين ، وبعضهم قدم المقرون نظرا إلي كثرة أبحاثه بالنسبة إلي المفروق ولكل وجهة ، والقسمة العقلية تقتضي أن يكون للمفروق أربعة أقسام ؛ لأن حرف العلّة اثنان واو وياء ، وموضعهما اثنان أيضا الفاء واللام ، والاثنان في الاثنين أربعة ، لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يديت بمعني أنعمت فالفاء فيما عداه واو لا غير ، واللام لا يكون إلا ياء ؛ لأنه ليس في كلامهم فعل فاؤه واو ولامه واو ، فانحصر باستقراء كلامهم في قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء ، لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم علم يعلم حسب يحسب ضرب يضرب ، فالأول مثل وجي يوجي ، والثّاني مثل ولي يلي ، والثّالث مثل وقي يقي. اه ابن كمال باشا.

مثل : وقي يقي ، حكم فائهما كحكم : وعد يعد (1) ، وحكم لامهما (2) كحكم (3): رمي يرمي ، وكذلك حكم أخواتهما (4).

الأمر : ق (5) قيا ، قوا ، قي ، قيا ، قين.

وتقول بنون التأكيد : قينّ ، قيانّ ، قنّ ، قنّ ، قيانّ ، قينانّ ، وبالخفيفة : قين ، قن ، قن.

الفاعل : واق (6) ... إلخ.

1- قوله : (كحكم وعد ... إلخ) فكما لا يعل الفاء من المثال الواوي في الماضي لا يعل فاء اللفيف المفروق في الماضي أيضا ، وكما يعل الفاء بالحذف في المضارع من المثال الواوي إذا كان مكسور العين ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء بالحذف أيضا في المضارع من اللفيف المفروق إذا كان مكسور العين - لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأن اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء ، كما يكون ناقصا باعتبار اللام ، ولهذا قال المصنف : وحكم لامها ... إلخ. اه ابن سليمان رحمه الله.
2- لأن اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء ، وناقص باعتبار اللام فيعامل معه ما يعامل بهما. اه
3- قوله : (كحكم رمي يرمي) أي : كما يعل حرف العلّة بقلبها ألفا في الماضي من النّاقص إذا كان مفتوح العين ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها يعل حرف العلّة ، بقلبها ألفا في الماضي من اللفيف إذا كان مفتوح العين لذلك ، وكما يسكن الياء في المضارع من النّاقص إذا كان مكسور العين ؛ لثقل الضمة علي الياء ، كذلك يسكن في المضارع من اللفيف لثقل الضمة عليها. اه فلاح شرح المراح.
4- من التثنية والجمع ومن الأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة. اه ف.
5- قوله : (ق) يعني الأمر من وقي يقي يجيء علي حرف واحد للمفرد المذكر ، وذلك لأنك قد عرفت أن اللفيف المفروق كالمثال فاء ، وكالنّاقص لا ما فحذفت الواو في توقي كما حذفت في توعد فبقي تقي ، ثم حذفت حرف المضارعة للأمر فحذفت الياء أيضا علامة للجزم ، كما تحذف من ارم علامة له ، فلا جرم يبقي علي حرف واحد وهو القاف المكسورة ، ولذلك يجب إلحاق هاء السكت في آخره عند الوقف ؛ لئلا يكون الابتداء والوقف علي حرف واحد وقس عليه قيافوا ... إلخ. اه فلاح شرح مراح.
6- أصله واقي فاعل كإعلال رامي. اه ف. من أنه استثقلت الضمة علي الياء فأسكنت تخفيفا فالتقي ساكنان التنوين والياء فحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار واق. اه أي : موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات مواقي. اه ف.

والمفعول : موقيّ (1) ... إلخ.

والموضع : موقي (2) ... إلخ.

والآلة : ميقي (3).

والمجهول : وقي يوقي.

والمقرون (4) : نحو : طوي يطوي (5) ... إلخ ، وحكمهما كحكم الناقص ، ولا يعلّ عينهما لما مرّ في باب الأجوف (6).

ص: 285

1- بكسر القاف وتشديد الياء أصله موقوي فاجتمع الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، فأدغمت للتجانس ، ثم كسرت القاف لأجل الياء كما في مرميّ. اه ف.

2- قوله : (موقي) بفتح القاف أصله موقي بتنوين الياء فاعل كإعلال مرمي ، وإنما فتحوا العين في الموضع من اللفيف سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما في النّاقص ، ولم يكسروها كما في المثال مع أن اللفيف كالمثال فاء ، كما يكون كالنّاقص لاما لخفة الفتحة بالنسبة إلي الكسرة. اه فلاح شرح المراح.

3- أصله موقي بكسر الميم وتنوين الياء ، فقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها كما في ميزان ، ثم أعل كإعلال مرمي. اه ف.

4- قوله : (والمقرون) وهو الذي لا يتوسط بين حرفي العلّة حرف صحيح بل هما مقرونان ، ولذلك سمي لفيفا مقرونا ، والقسمة العقلية تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لما مر في المفروق ، لكن لم يجيء ما يكون عينه ولامه ياء وبقي ثلاثة أقسام ولا يجيء اللفيف المقرون بالاستقراء إلا من علم يعلم نحو قوي يقوي وضرب يضرب. اه أحمد.

5- قوله : (نحو طوي يطوي) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين ، كسر العين فقلبوا فيه الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوي أصله قوو ، وإنما جاء في هذا يفعل بالكسر حال كون العين واوا ؛ لأن العبرة في هذا الباب باللام ولهذا لا يعل العين. اه شمس الدين.

6- من أنه لا يعل طوي ، أي : عينه بعد إعلال لامه لكونه محل التغيير حتي لا يجتمع فيه إعلالان ، ولقائل أن يقول : لو أعل العين وصحح اللام في طوي لم يجتمع الإعلالان وهو أولي ؛ لأن ثقل الواو أكثر بالنسبة إلي ثقل الياء ، فيقال : طاي يطاي ، يجاب : نعم ، لكنه بأنه يلزم فيه أمران أحدهما رفع لام المضارع وهو مرفوض بالإجماع ، والثّاني أنهم اجتمعوا علي أن الإعلال بالأطراف أسبق ؛ لكون الطرف مظنة الخطر والآفة والتغيير فيه أولي ، وأما العين فمحل قوي فكان الوقوع فيها مخلصا من التغيرات باعتبار القوة. اه ح.

الأمر : اطو اطويا اطووا ، اطوي اطويا اطوين.

وتقول بنون التأكيد المشدّدة : اطوينّ اطويانّ اطونّ ، اطونّ اطويانّ اطوينانّ.

وبالخفيفة : اطون ، اطون ، اطوين.

وتقول في الأمر من : «الرّي» : ارو ، ارويا ، ارووا (1) ، اروي ، ارويا ، اروين.

وبنون التأكيد : اروينّ ارويانّ اروونّ ، اروينّ ارويانّ اروينانّ.

وبالخفيفة : اروين ، اروون ، اروين.

وإذا أردت (2) أن تعرف أحكام نون (3) التأكيد في الناقص (4) واللفيف فانظر إلي حروف العلّة ، إن كانت أصلية محذوفة تردّ في الواحد مع التحرّك ؛ لأن حذفها كان للسكون (5) ، وهو انعدم بدخول (6) النون (7) ، وتفتح لخفّة الفتحة ، نحو :

ص: 286

1- اروووا في الأصل ارويوا علي زنة اسمعوا فانقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان أحدهما واو الضمير لجماعة المذكر ، والثّاني اللام وهو الألف المنقلبة من الياء فحذفت الألف فصار ارووا علي زنة افعوا. اه شرح.

2- لما فرغ المصنف عن بيان أحكام النّاقص واللفيف إذا اتصل بهما نونان التأكيد من حذف اللام كما في اطون ، وإثباته كما في اطوينّ والتّحريك فيه ، شرع في بيان ضابطة كلية يعرف بها أحوال حروف العلّة الكائنة في آخر النّاقص واللفيف من حذفها تارة وإثباتها أخري ، وعودها باتصاله نون التأكيد وتحريكها باتصال فقال : إذا أردت. اه مهدية.

3- مشددة كانت أو مخففة من الحذف والإثبات والإعادة ومن الفتح والكسر والضم. اه ف

4- ولم يتعرض إلي بيان أحكام نون التأكيد إذا اتصل في آخر الصحيح أو الأجوف أو المهموز ؛ لعدم حذف حرف يوقف الصّرف فيهن. اه تحرير.

5- أي : ليكون آخر الأمر ساكنا إذ الحرف الأخير عن النّاقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح فيكون إسكان النّاقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة حرف الأخير. اه ف

6- قوله : (بدخول ... إلخ) دليل لمحذوف وهو قولنا : انعدم ؛ لأن أثر موجب السكون وهو الوقف العرفي إنما ظهر فيه لوقوعه في الآخر وقد زال ذلك بدخول ... إلخ. اه شرح

7- قوله : (بدخول النون) لوجوب تحرك ما قبل النون في الصحيح ؛ لئلا يجتمع ساكنان الحرف الأخير وأولي نوني التأكيد ، فنقول : اضربن بتحريك الباء فكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لأجل السكون ، فوجب رد ما حذف لأجل السكون في النّاقص واللفيف أيضا ، ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها ؛ لئلا يجتمع ساكنان. اه فلاح.

اطوينّ (1)، واغزونّ، واروينّ، كما في (2): اطويا (3)، واغزوا، وارويا.

وإن كانت ضميرا، فانظر إلي ما قبلها، إن كان مفتوحا تحرّك لطروّ (4) حركتها وخفّة ما قبلها، نحو: ارووِنّ، وارويِنّ، كما في قوله تعالي (5): (وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة: 237]، وإن كان غير مفتوح تحذف لعدم الخفّة فيما قبلها (6)، نحو: اطونّ (7)،

ص: 287

1- قوله: (اطوين ... إلخ) أورد ثلاث نظائر إيذانا بأن يكون ما قبل المحذوف متحركا بأي حركة مفتوحا كان أو مضموما أو مكسورا، يرد للمحذوف. اه عبد الأحد.

2- وإنما ترد العلّة في اطويا لانعدام أثر وقف الصّرفي فيه؛ لأن أثره ظهر في حذف النون التي هو عوضا عن حركة الرفع في المفرد. اه

3- قوله: (كما في اطويا) فإن قلت: ينبغي أن يعاد المحذوف في لا يخشون وارضون وأمثال ذلك فيقال: لا يخشاون وارضاون لأجل نون التأكيد؟. قلت: لأن نون التأكيد إنما يكون كالجزء إذا كان مع الضمير البارز والضمير في هذه الأمثلة بارز وهو الواو بخلاف بيعن وخافن. اه جلال الدين.

4- قوله: (لطروّ ... إلخ) اندفع بهذا ما قيل فعلي هذا تلزم حركة الضمة علي قوله: ارووِنّ بحرف العلّة التي لا تحملها؛ لثقل الضمة وضعف حرف العلّة، وما يقال: إن الأصل في ضمير جمع المذكر والواحدة المخاطبة في الأمر السكون، وعلي هذا يلزم تحركهما تدبر. اه لمحرره رحمه الله.

5- قوله: (ولا تنسوا ... إلخ) أصلها تنسوا بسكون الواو فلما التقي الساكنان الواو واللام حركت الواو بالضمة؛ لتجانسها إياها وطرو حركتها وخفة ما قبلها. اه حنفية.

6- لأنه ليس بمفتوح مع أن الحركة التي قبلها يدل عليها كضمة الواو في نحو: اطون لجماعة الذكور، وككسرته في اطون للواحدة، وكضم الميم في ارمن لجماعة الذكور، وككسرته في ارمين للواحدة المخاطبة. اه شمس الدين.

7- قوله: (اطونّ واطونّ) اطون كانتا في الأصل اطوون واطوين فحذفت الواو والياء الضميرين اكتفاء بالضمة والكسرة للدلالة عليهما. فإن قيل: الضمير علامة والعلامة لا تحذف سيما عند عدم الأخري؟. قلنا: الحذف إنما يكون تغيرا والتغيير في أواخر الكلمة أولي، ولهذا إذا لم يعل آخر الكلمة لم يعل وسطها لتحصنها بتوسطها، وأما حذف العلامة فإنما لا يجوز إذا لم يكن علي حذفها دلالة ما، وأما إذا دلّ دليل عليها جاز حذفها وهو كذلك. اه حنفية.

واطونّ ، كما في (1) : «اغزوا القوم» و «يا امرأة اغزي (2) القوم».

والفاعل : طاو ، ولا يعلّ (3) واوه في : «طوي».

وتقول من (4) : «الرّيّ» : ريّان (5) ريّانـان رواء ، ريّا ريّيان رواء أيضا ، ولا تجعل (6) واوهما ياء كما في : «سـياط» (7) حتي لا يجتمع الإعلالان (8) : قلب الواو

1- قوله : (كما في ... إلخ) يعني يحذف حرف العلّة التي هي الضـمير بدخول نون التأكيد لالتقاء الساكنين ، كما يحذف عند الاتصال إلي سـاكن آخر غير نون التأكيـد ؛ لالتقـاء السـاكنين ، لكن في اللفـظ لا في الكتابـة ، والفرق ما مر من أن نون التأكيـد في حكم داخل الكلمة فيكون الكلمة معها مبنية كالمركب ، بخلاف المفعول فإنه فضلة في الكلام. اه أحمد.

2- لكن المثال الأول نظير اطون بضم ، والثّاني نظير اطون بكسر الواو. اه ف.

3- قوله : (ولا يعل ... إلـخ) جواب عما يقال : ينبغي أن يعل واو طاو ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإن الألف لكونها ساكنا وضـعيا كالميت ليست بحـاجز حصـين ، كما أعل واو قائل أصـله قاول بما أصـله أن عـدم تعليله لأجل عـدمه في طوي ، فإن الاسم في التعليل فرع لتعليل الفعل ، وإنه إعلاله قائل فلإعلاله قال تدبر. اه تحرير.

4- قوله : (وتقول ... إلخ) أي : في الصفة المشبهة ، وإنما قلنا في الصفة المشبهة ولم يقل في اسم الفاعل ؛ لأن الري من أفعال الطبيعة فلم يجيء منه إلا الصفة المشبهة التي ليست علي زنة فعله ، ولذلك أفرده بالذكر ولم يكتفي بذكر الفاعل من طوي. اه ابن كمال باشا رحمه الله.

5- يعني : أن النعت من روي علي حـد سـمع يأتي علي فعلان ، والتثنية علي فعلانان كما تقول : رجل ريان ، أصـله رويان فقلبت الواو ياء فـأدغمت ، ورجلاـن ريانـان ... إلـخ ، وتأتي في المؤنث فيجيء علي فعلي وفعليان تقول : امرأة ريا وامرأتان رييان ، وأما الجمع فيهما علي وزن فعال نحو رواء أصله رواو قلبت الهمزة كما في كساء ، ويكون مشتركا بينهما والفرق بالقرينة. اه حنفية.

6- جواب سؤال مقـدر وهو أن يقـال : ينبغي أن تقلب واو رواء بالياء ؛ لوجود علّـة القلب فيها ، وهي سـكون الواو في الواحـد ، وفتحها في الجمع بعد الكسرة قبل الألف بما تري. اه حنفية.

7- الكاف منصوب المحل علي أنه صفة مصدر محذوف ، أي : لا يجعل الواو ياء جعل مثل جعل في سياط. اه شرح.

8- قوله : (حتي لاـ يجتمع إعلالاـن) اعلم أن اجتماع إعلالين ليست بمسـتكره مطلقا ؛ لأن الإعلال إمّا إبـدال وإما إسـكان وإما حـذف ، والجمع بين الإسكان والإبدال جائز كقال ، وكذا الجمع بين الإسكان والحذف كمقول ، وكذا جاز الجمع بين الإبدالين كيدعي ، وكذا يجوز الجمع بين الإبـدال والحـذف نحو ليقـل ، وكـذا الجمع بين الحـذفين كق ، بل الجمع بقيـد مخصوص جائز وهو الجمع بين الإبـدالين ، أو الحذفين ، أو إبدال ، أو حذف بقيد أن يكون أحدهما في موضع وآخر في موضع آخر علي سبيل التعاقب ، كما في ماء أصله موه فقلبت الواو ألفا ثم قلبت الهاء همزة. وإنما لم يجمعوا بين الإعلالين ؛ لأن الإعلال تغيير وتوالي التغيرات في موضـعين غير جائز ؛ لأنه يلزم الإجحاف والإضـرار بالكلمة ، بخلاف ما إذا كان بينهما حاجز نحو ق فإن مثل هذا جائز ، ألا تري أن التعليل يستريح بين العلتين إذا كان بينهما فاصل ، ويتضاعف ضعفه إذا توالي ، وبخلاف ما إذا توالي إبدالين وإبدال وحذف في موضع واحد كما في يدعي ، وليقل ؛ لأنه لم يحصل منه تغير إلا بحرف واحـد ، فلا يلزم الإجحاف والإسـكان وإن كان تغييرا ، لكنه لم يعلم من هذا تغيير يسـتلزم تخفيفا علي ما يسـتحقه فكان وجوده كعدمه ، فلا يكون الجمع بينه وبين غيره من أقسام الإعلال مستكرها. اه مولوي عبد الحكيم.

التي هي عين الفعل ياء ، وقلب الياء التي هي لام الفعل همزة (1).

وتقول في تثنية المؤنث في حالة النصب والخفض : ريّيين ، مثل : عطشـيين ، وإذا أضفته إلي ياء المتكلم قلت : رأيت ريّييّ ، بخمس ياءات :(2)

الأولي : منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل.

والثانية : لام الفعل.

والثالثة : منقلبة عن ألف التأنيث.

والرابعة : علامة النصب.

والخامسة : ياء المتكلّم.

ص: 289

1- قوله : (همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسـير. فإن قلت : قد مر أن الإعلال إنما لا يجوز إذا لم يتوسط بينهما حرف ، أما إذا توسط جاز كمـا في يقي أصـله يوقي فأعـل الواو بالحـذف واليـاء بالإسـكان ؛ لتوسط القاف بينهما وهاهنا يتوسط ألف التكسـير بينهما؟. قلت : الألف واسطة للزوم سكونها ، ولأنها ليست أصلية والواسطة المعتبرة هي الأصليّة. اه فلاح.

2- قوله : (بياء) مشددة مفتوحة أيضا ، ولو قال : إذا أضفته إلي نفسك قلت : كذا ، لكان أخصر. اه شرح.

والمفعول : مطويّ (1).

والموضع (2) : مطوي.

والآلة : مطوي (3).

والمجهول : طوي يطوي ... إلخ.

وحكم لام هذه (4) الأشياء

ص: 290

1- بياء مشددة بعد واو مكسورة أصله مطووي فقلبت الواو الثّانية ياء بناء علي قانون اجتماع الواو والياء الأصليتين ، وسبق إحداهما بالسكون فأدغمت الياء في الياء فصار مطوي كما في مهدي أصله مهدوي. اه شرح.

2- أي : ظرف الزمان والمكان من طوي يطوي مطوي بفتح الميم والواو مع سكون الطاء وقلب الياء التي هي لام الكلمة ألفا ؛ لوجود علّة القلب بالألف وهو تحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها. اه شرح.

3- قوله : (بكسر الميم) وسكون الطاء مع فتح الواو وقلب الياء وهي لام الكلمة بالألف ؛ لوجود علّة القلب بالألف وهي تحرك الياء وانفتاح ما قبلها ولخلوه عن المانع. اه شرح. قوله مطوي بكسر ميم اه نور محمد مدقق لا هوري.

4- قوله : (هذه الأشياء ... إلخ) الظاهر أن المراد من هذه الأشياء اسم المفعول ، والموضع دلالة ، والماضي المجهول والمضارع المجهول ؛ لأن كلمة هذه للقريب ، لكن قوله الآتي : ونحو طاويان لأنه غير داخل في المشار إليه ، ولو قال : يدله نحو طوي علي صيغة المجهول لكان سالما عما ذكر. ولا يستقيم الإشارة إلي مجموع طوي يطوي ؛ لأنه قد بين حكمه فيما سبق ، واللغة لا يستقيم حينئذ قوله : كحكم طوي يطوي بالكسر إلا أن يقرأ كحكم طوي بالكسر ، لكن قوله : في التي اجتمع ، لا يصح حينئذ ، فالحق أن يشار بهذه الأشياء إلي ما أشرنا إليه ، وأن يقرأه كحكم طوي بالفتح في الموضعين فحينئذ صح قوله : للمتابعة. اه إيضاح.

كحكم (1) لام الناقص ، وحكم عينهنّ (2) كحكم عين : «طوي يطوي» في التي اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلالها ، وفي التي لا يجتمع فيه إعلالان ، فقد يكون حكمها أيضا كحكم : «طوي» للمتابعة لطوي ، نحو : طاويان فقط.

***

ص: 291

1- قوله : (كحكم ... إلخ) أي : كما أسكنت الياء في رام كذلك أسكنت الواو في طاو ، وكما أبقيت الياء في مرمي علي حالها كذلك ألقيت في مطوي ، وكما أبدلت الياء في مرمي بالألف أبدلت مطوي. اه مولوي عبد الحكيم سيالكوني رحمه الله.

2- قوله : (عينهن) أي : عين هذه الأشياء كعين طوي بالفتح ، يطوي بالكسر في التصحيح ، وقوله : في التي اجتمع ... إلخ ، حال عينهن أو صفة لها ، أي : حال كون عينهن في الكلمات التي اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلالها ، أي : إعلال عين تلك الكلمات ، وفي هذا القيد إشارة إلي وجه تصحيح عينين ، وهو لزوم اجتماع الإعلالين علي تقدير إعلال العين. اه إيضاح.

فهرس المحتويات

ص: 293